الأمة في مواجهة الاستبداد

خبرات ثورة 25 يناير 2011م

السيد أبو داود

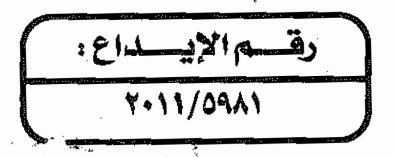


بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : الأمة في مواجهة الاستبداد

المؤلف : السيد أبو داود



رقم الإيداع :

٢٠١١/٥٩٨١

الطبعة الأولى ٢٠١١



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة

انتهيت من كتابة هذا الكتاب قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العظيمة بحوالي شهرين، ولكن لظروف خارجة عن الإرادة (معظمها أمني) تأجل ظهور الكتاب للنور، فموضوع الكتاب هو «الاستبداد» وكيف يمكن للأمة أن تنجح في تفكيكه وفي التحرر منه. وكما سيرى القارئ الكريم فقد توقعت أن ينجح المصريون في تفكيك النظام الاستبدادي والديكتاتوري الذي حكمهم بالقهر والتغلب طيلة ثلاثين عامًا، لكن للحق وللصدق قلم أتوقع أن تكون ثورة المصريين على هذا القدر من الجسارة والعبقرية والإلهام، أو أن تكون سلمية وعلى هذا القدر من التحضر والانضباط الذي أذهل العالم.

إن مشكلة «الديكتاتورية» أو «الانفراد بالحكم» أو «الاستبداد»، من أكبر المشاكل التي تسيطر على مفاصل الحياة في العالم العربي، لتمنعه من الاشتراك في ركب الحضارة العالمية، ولتجعل المواطن العربي يعيش تعيسًا بائسًا، وهو يرى نفسه محاصرًا في بيته، ممنوعًا من ممارسة أي نشاط سياسي حقيقي، ممنوع من الاشتراك بقوة وجدية في الشأن العام، تزوّر إرادته في صناديق الانتخابات، يسمع الأكاذيب من حوله طوال الوقت في وسائل الإعلام.

يؤس وتعاسة المواطن العربي يزيدان وهو يرى شعوب العالم الحر تستمتع بكامل حريتها، وتشارك بقوة في إدارة شئون بلادها، ويتم احترام إرادتها، ويعيش المواطن فيها معززًا مكرمًا، يحميه القانون من ظلم الظالمين ومن سجون الطغاة المستبدين.

يرى المواطن العربي دولاً كانت أقل من دولته في المستوى الحضاري وفي الموارد الاقتصادية والدخل، ولكن بالعزيمة والتخطيط وبالإدارة السليمة وبتغيير النظام السياسي ليصبح نظامًا مفتوحًا عادلاً يحترم إرادة مواطنيه، أمكن لهذه الدول أن تخطو خطوات كبيرة في مجالات التحديث والتنمية، وأصبح العالم يحترمها ويشير إليها كأرقام مهمة على خريطة العالم.

المواطن العربي، خاصة الذي تحصّل على تعليم جيد وجمع ثقافة جيدة والذي يجيد لغة عالمية أو أكثر، يقرأ ويتبع أحوال العالم ويقارن ما يجري بالأوضاع في بلاده، فيكتشف مدى الأزمة التي تعاني منها بلاده، وإذا كانت أجهزة الحكم والإعلام لدينا تغطي على الحقائق أو تزيفها فإن متابعة أجهزة الإعلام العالمية تجعل هذا المواطن العربي المثقف يطلع على الحقائق المرة لأنظمة الحكم في بلادنا ويعرف حجم الجرائم التي ترتكبها هذه النظم ويطلع على تفاصيل الاتفاقات المخزية والتفريط في الاستقلال الوطني والتآمر الذي ترتكبه.

التخلف الذي يضرب العالم العربي ليس لنقص في الإمكانات المادية، وليس لقلة أو ندرة في المواهب والإمكانات البشرية، وإنما أسباب هذا التخلف مرجعها الأساسي هو فساد أنظمة الحكم وعدم تفكيرها في الشأن العام بالشكل المطلوب، وإذا فكرت فيه فإنها تفكر بشكل قاصر وتضع الخطط غير السليمة ولا تضع الرجل المناسب في المكان المناسب بل تطلق يد الفاسدين وأصحاب المصالح ليديروا أحوال البلاد والعباد.

النظم السياسية لا تدير الأمور بكفاءة فهي لا تخشى المحاسبة أمام البرلمانات لأنها تدرك تمامًا أن ما لديها من برلمانات إنما هي برلمانات مزيفة وصورية ولا تعكس إرادة الناس.

الدول العربية لديها إمكانات مادية وثروات لا تتوافر لـدى دول كثيرة، والإنسان العربي يتمتع بأعلى مستويات الذكاء كما تثبت الوقائع حينما تسافر الكفاءات العربيـة إلى الدول الغربية وحينما تتحرر من أغلال الواقع العربي البائس والفاشل.

وهكذا أصبح الواقع في العالم العربي أن هناك فئة قليلة من المجتمع تحتكر كل شيء، تحتكر الحكم والثروة، وما بقي منها تلقيه أمام الناس ليتصارعوا عليه، فإذا كان شديد الندرة في بلد مثل مصر قتل المواطنون بعضهم في طابور الحصول على رغيف الخبز.

وينظر المواطن العربي حوله فيجد الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية تتحول تدريجيًّا إلى أنظمة ديمقراطية مفتوحة وحرة، حيث يساهم المواطن في اختيار حكامه ونوابه في البرلمان في انتخابات حرة يراقبها العالم ويشهد بنزاهتها.

ولا يتوقف الأمر على ما يحدث في أوروبا الشرقية، فها هي تركيا تتحول نحو الديمقراطية، وها هي جنوب إفريقيا والسنغال يسيران في طريق الديمقراطية، وفي آسيا تحدث نفس التطورات كما في إيران وماليزيا والهند، وهناك الكثير من الدول الآسيوية على وشك الإقلاع السياسي والحضاري.

وحينما يحاول المواطن العربي أن يفعل مثلما فعل ويفعل غيره من المواطنين في دول أخرى، يواجه بأنظمة حكم استبدادية وقمعية، تمنعه ابتداءً من الاشتراك في التظاهر مهما كان سلميًّا، وتعتقله لأنه تجرأ وأبدى رأيه في أمر عام، وهي في نفس الوقت ترفض أن تكون الانتخابات حرة وأن يكون الإعلام صادقًا.

وهكذا أصبح المواطن العربي محصورًا مشلول اليدين، مراقبًا ليلاً ونهارًا، ممنوعًا من الاشتراك في إدارة أمور بلاده، وهذا حال خال من المنطق والعدالة، وبلادنا العربية المأزومة لا تتحمل هذا الضغط، فهي معرضة للانفجار في أي وقت، فما كان

يعالج السخط الجماهيري والغضب في الماضي أصبح غير مجد الآن، فالمشكلات تراكمت وأعداد العاطلين زادت، والجامعات والمدارس تضخ ملايين الخريجين الذين يضافون إلى طوابير العاطلين بلا أمل ولا مستقبل.

إزاء هذه الحالة من الانسداد السياسي بدأت الجماهير العربية تخرج إلى الشارع مطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية المغتصبة، ومرت سنوات ولم تستطع أية حركة اجتماعية عربية أن تحقق نصرًا يذكر على أي من النظم العربية المستبدة.

وكانت مصر من أوائل وأهم الدول العربية التي شهدت حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي بدءًا من عام ٢٠٠٤م، وتتنامى هذه الحركات ويزداد شأنها يومًا بعد يوم، لأن المشكلات فيها أكثر من غيرها، فليس لديها عوائد بترولية كما هو الحال في الدول العربية النفطية، كما أن تزايد أعداد المصريين في ظل محدودية الموارد كشف النظام المصري أمام جماهيره، خاصة وهم يشاهدون البذخ الحكومي والفساد الذي ترعاه الدولة، وكذلك يشاهدون الفجوة الكبيرة بين الطبقات بعد تطبيق سياسات الخصخصة التي أعادت مصر مرة أخرى إلى ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م.

إزاء هذا الانسداد السياسي جاء إسهامنا من خلال هذا الكتاب، الذي يناقش هذه الظاهرة الخطيرة وهي «الاستبداد» من مختلف جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية والتاريخية، محاولين وضع أيدينا على أسباب هذه الظاهرة وعلى عوامل تشكلها، ومحاولين التعرف على طرق الالتفاف عليها وتحطيمها وتفكيكها ثقافيًا وسياسيًا.

وكانت تطبيقاتنا في هذا الكتاب، بشكل أساسي على مصر، كأقدم نظام سياسي متجذر وله عمقه التاريخي وثقافته ودعائمه الاجتماعية والسياسية والنفسية، وهو بهذا يصبح أكبر وأشد النظم العربية استبدادًا، لكن ما يقال عن النظام المصري

يمكن تطبيقه بشكل أو آخر على بقية الأنظمة العربية المستبدة، لأن الواقع العربي متشابه تقريبًا في أوضاعه التاريخية والثقافية والاجتماعية.

في هذا الكتاب فندنا كثيرًا من المقولات الثابتة التي ما زالت تحتفظ بالانتشار في الواقع المصري والعربي، وكان أهمها أن الإسلام مسئول عما تعانيه بلادنا من استبداد وأن التاريخ الإسلامي كله استبداد وديكتاتورية، وفندنا أيضًا المقولة الخاطئة والمصطلح المغلوط وهو «المستبد العادل»، وأوضحنا كيف بدأ الملك العضوض في التاريخ الإسلامي، وكيف أخطأ علماء أهل السنة بموافقتهم على «ولاية المتغلب» وإقرارهم لها.

وتتبعنا أسباب السلبية عند المصريين، على المستوى التاريخي والسياسي والنفسي والثقافي، وتعمقنا في أسباب خوفهم من السلطة السياسية، وناقشنا الثابت والمتغير في الشخصية المصرية، واتضح لنا أن كثيرًا من هذه السمات يتغير بتغير الواقع، وهو ما يعني أن ما جعل المصريين خائفين وسلبيين في الماضي البعيد، لن يجعلهم الآن سلبيين وخائفين، لأن هذا الثابت قد تغير.

ولتعميق معرفتنا بالاستبداد فقد ناقشنا كل ما يتعلق بالمستبد، من تركيبة نفسية وثقافة وآليات يستخدمها ويلجأ إليها وطريقة يتم بها صناعة هذا المستبد، عسانا نستطيع خلخلة هذه الدائرة المغلقة وإفسادها على أصحابها.

ومن أجل أن نستفيد مما يحدث في العالم من حولنا فقد تعرضنا لخبرات عالمية في فرض التغيير على المستبدين بالقوة والإجبار، فتعرضنا لظاهرة الانقلابات العسكرية كآلية عالمية لفرض التغيير واختلفنا معها ورأيناها أسلوبًا فاشلاً وغير مجد للتغيير. كما تعرضنا لأهم الثورات العالمية وطرق تكونها وأهم الدروس المستفادة منها. ثم تحدثنا عن العصيان المدني وثقافته ورأينا أنه أفضل آلية تناسبنا لفرض

إرادتنا على النظم المستبدة.

وإذا كان الكثيرون يعتقدون أن سلبية المصريين مطلقة وأن خوفهم أزلي ولهذا فإنهم لن يثوروا ضد الفساد، فقد عقدنا بابًا كاملاً ناقشنا فيه خبرة وتاريخ المصريين في مجال الانقلابات العسكرية وأثبتنا أن هذه الانقلابات لم تضف شيئًا للمصريين ولم تغير أوضاعهم السلبية وانتقدنا انتشار ثقافة الانقلابات العسكرية في بلادنا. ثم توقفنا عند الثورة في التاريخ المصري الحديث بدءًا من ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الاحتلال الفرنسي، مرورًا بالثورة العرابية، ووصولاً لثورة عام ١٩١٩م، وأثبتنا أن المصريين يثورون لكن صدرهم ومرارتهم أوسع من غيرهم وصبرهم يفوق صبر غيرهم من الشعوب. وتوقفنا مع الاحتجاجات العشوائية غير المنظمة وخطورتها كما في انتفاضة ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧م، وأحداث الأمن المركزي عام ١٩٨٦م. وناقشنا أسلوب التفجيرات واستهداف السياحة والقيادات ومؤسسات الدولة، ورأينا أنه أسلوب خاطئ يخصم من مجتمعاتنا ولا يضيف إليها.

وإذا كان المصريون قد خرجوا إلى الشارع منذ عام ٢٠٠٤م، فقد ناقشنا أسباب هذا الخروج والاحتجاج من خلال العديد من المحاور، فتحدثنا عن الأسس الخاطئة التي قام عليها نظام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وعن فشل النظام المصري في الحفاظ على الاستقلال الوطني للبلاد، وفشله في إدارة الصراع مع إسرائيل، وفشله في إدارة مصر وتطويرها وتحديثها من خلال فشله في ملفات التعليم والصحة والفتنة الطائفية، وبيعه لمصر من خلال ما سمي بسياسة الخصخصة، ثم بيع أراضي مصر للمحاسيب، وتوقفنا عند الفشل في إقامة نظام سياسي سليم وفي إجراء انتخابات نزيهة، وتوقفنا أمام ظاهرة تحكم بالفساد.

وإذا كنا قد أحطنا بالقضية من مختلف أبعادها، فقد كان لزامًا علينا أن نتوقف

أمام واجب وأهمية وضرورة «تفكيك الاستبداد» على المستوى النفسي والثقافي والسياسي، وعن أهمية أن تكون النخبة التي تقود عملية التغيير نخبة رسالية نظيفة غير ملوثة، ثم تقود هذه النخبة جماهير الأمة لتشحنها وتحسها على ضرورة أن تمتلك إرادتها وأن تصبح جماهير حية وفاعلة. وتوقفنا أمام مغزى أن تأتي المبادرة والفعل الاحتجاجي من حركات اجتماعية غير معروفة ولم تأت من أحزاب. وأثبتنا أن الأمة لن ينصلح حالها بشكل ذاتي ودون بذل الجهد، وإنما لا بد لها أن تتكلف ثمنًا وجهدًا ودمًا وشهداء. وأثبتنا أن الضغوط الغربية على نظمنا ما هي إلا وهم يجب عدم تصديقه.

وشاء الله سبحانه وتعالى ألا يخرج هذا الكتاب إلا بعد أن تنجح الثورتان العظيمتان في تونس ومصر، وفي وقت تقترب الثورة الليبية الكبرى من تحقيق أهدافها، لكي نسحب الكتاب من المطبعة مرة أخرى ولكي نضيف إليه بابًا عن الجهد الشعبي الباهر والمعجز في تونس ومصر وليبيا لتفكيك الاستبداد، وأسباب هذا النجاح، والمستقبل المتوقع له. ويحدونا من وراء ذلك أمل كبير هو أن تنتقل الثورة السلمية إلى كل الأقطار العربية، وأن يتم تفكيك الاستبداد في البلاد العربية كافة، وألا يسمح العرب مرة أخرى بنمو الاستبداد في بلادهم.

وفي النهاية، فإنني أرجو أن يكون هذا الكتاب إسهامًا في خلخلة هذه الظاهرة الخطيرة في مجتمعاتنا، فإن كنت قد أصبت فإني أحمد الله على توفيقه، وإن كنت قد أخطأت فإن عذري أنني قد اجتهدت وحاولت.

المؤلف

الباب الأول

المصريون بين السلبية والإيجابية

الفصل الأول

الثابت في سمات الشخصية المصرية

نتيجة لطول المدة التي قضاها المصريون تحت الحكم الوطني الاستبدادي، منذ عام ١٩٥٢م وحتى عام ٢٠١١م، ومع عدم ثورتهم وعدم محاولة إسقاط النظم القمعية التي تحكمهم، ذهب كثير من الباحثين لتحليل الشخصية المصرية، والتوقف عند النقاط التي يمكن أن تكون حائلاً يمنع المصريين من الثورة.

يتحدث علماء النفس والاجتماع عن أن هناك سمات تقليدية أو ثابتة أو شبه ثابتة للشخصية المصرية، وهي سمات ارتبطت بالبيئة والواقع والنهر، وفي هذا الفصل ستتعرف على هذه السمات، ثم نتعرف في الفصل القادم على بعض التحولات والتفرعات عن السمات الرئيسية للشخصية المصرية، فيما يمكن أن نسميه بالمتغير في سمات الشخصية المصرية.

وإذا كانت المشكلة الحقيقية التي واجهت مصر والمصريين هي ترسخ الاستبداد وقوته، فإن هذا الاستبداد الذي منع مصر من أن تكون دولة مؤسسات، تحتكم إلى الدستور والقانون، وتحقق العدالة بين المصريين، هذا الاستبداد الذي فرض إرادة حفنة من المستبدين على وطن وشعب وأمة بينما صادر إرادة كل الأمة، هذا الاستبداد الذي أضاع على مصر والمصريين كل فرصة من فرص التقدم، وكل سبيل لإقامة نظام سياسي دِيمقراطي مفتوح يسمح للمصريين جميعًا بفرص سياسية متساوية لإدارة وطنهم وشأنهم العام.

إذا كان هذا الاستبداد هو مشكلة مصر الحقيقية، فإن اللافت أن مصر، كأمة لها تاريخ وحضارة، ومجتمع مليء بالمواهب والكفاءات والعلماء، قد فشلت في

مواجهته وتفكيكه، ويلاحظ المهتمون بالشأن العام انصراف الناس عن الاشتراك في عمل جماعي سلمي للتصدي للاستبداد وتفكيكه ثم إقامة نظام سياسي أفضل، يعيد إليهم ما اغتصبه ونهبه المستبدون منهم.

وهكذا فإنه من المهم لنا أن نغوص في التكوين النفسي والاجتماعي للمصريين، باحثين عن سبب هذا الخوف وهذه السلبية، وعما إذا كانت صفات الانكماش والانعزال والبعد عن الانخراط في عمل سياسي ضد أنظمة الحكم المستبدة والمتسلطة، صفات أصيلة ومتمكنة أم صفات عارضة ومستجدة، ثم البحث عن أسباب هذه الصفات السلبية وما إذا كان من الممكن علاجها.

وإذا كان المصريون قد أثبتوا أنهم ليسوا جبناء، وأنهم بتحديهم وإسقاطهم لنظام مبارك القمعي قد أكدوا على أن مشكلتهم أنهم أكثر صبرًا وتحملاً، فإنه لا مانع لدينا من استعراض ما أكده العلماء والباحثون عن خوف وسلبية قد يسيطران في لحظة معينة على الإنسان المصري. ونحن نفعل ذلك من أجل معالجة هذا الخلل إن كان موجودًا حتى لا يطول صبر المصريون على أي مستبد محتمل وحتى تكون لديهم القدرة على اكتشاف الاستبداد في مهده والقضاء عليه مبكرًا وعدم إعطائه فرصة للنمو والاستفحال.

حاول الباحث سيد يوسف، عن طريق تتبع نتائج دراسات علمية كثيرة، رسم صورة للخصائص النفسية للمواطن المصري، في محاولة لفهم هذه الشخصية عن قرب، وبطريقة علمية، فيذكر أن السمات الأكثر شيوعًا للمواطن المصري أنه:

١- غيور.

٢- يحسن الكلام في مقابل الفعل.

٣- يجارى الآخرين دون البحث عن نفسه (بلغة المصريين الدارجة: مطية لأي حاكم).

٤- الاتكالية (يعتمد على غيره للقيام بما يجب أن يقوم به، خاصة في الأمور العامة).

٥- الامتثال للقيم بناء على عوامل خارجية (بمعنى الامتثال بسبب حضور السلطة، أكثر من أن تكون ناتجة عن عوامل داخلية كالضمير).

أما السمات متوسطة الشيوع، فهي:

١- القلق.

٢- العناد.

بينما تتمثل السمات الأقل شيوعًا في أنه:

١- كسول.

٢- فوضوي.

٣- متسلط (فرعوني الجذور، إذا حكم).

٤- يغلب عليه الحزن (ولعل هذا يفسر سر نجاح الأغاني الحزينة عندنا).

٥- فاقد الثقة في الآخرين (ولعل انتشار نظرية المؤامرة يرد على الذهن حينئذ).

٦- يميل للتفكير الخرافي.

٧- انتهازي.

٨- معقد في علاقاته مع الآخرين.

٩- منطوي انعزالي.

١٠- تظهر لديه صفة الحقد بدرجة أقل.

ثم يؤكد سيد يوسف أن بعض الدراسات أظهرت أن من السمات الجديدة على الشخصية المصرية:

١- الفهلوة.

٢-التصلب النسبي.

٣- الشعور العميق بالحزن.

٤- التواكل.

٥- ضعف التوجه العلمي.

٦- الحساسية الشديدة.

٧- الانتهازية.

٨- اللامسئولية، بمعنى عدم تقدير المسئولية.

٩- تبلد العواطف الأسرية.

١٠- تليف الضمير.

١١- اللامبالاة.

١٢- السلبية.

١٣- الميل التبريري.

١٤- الإغراق في الغيبيات عند الأزمات.

١٥- الازدواجية بين القول والفعل.

ثم تتبع سيد يوسف الأطروحات الفلسفية لبعض المتكلمين من الفلاسفة والمفكرين، وعلى إثرها قام بوضع قائمة ببعض السلبيات، وقد اشتملت القائمة على:

١- كبت المشاعر.

٢- الاهتمام بالشكل عن الكيف.

٣- الهروب من المشكلات أو اللامسئولية.

٤- الفرعنة: أي إذا قدر تفرعن وتجبر.

٥- الجمود والتصلب أكثر من المرونة.

٦- السطحية في علاج المشكلات، فمشكلات الماضي هي هي مشكلات الحاضر.

٧- ثنائية التفكير، إما صح وإما خطأ، وكأن الحلول الوسط عيب وحرام.

٨- البعد عن الواقعية .. وليس الإغراق في المثالية.

٩- الانغلاق نحو الذات.

١٠- الاغتراب: بمعنى شعور المصري بأنه غريب وسط الناس. ورغم ميله إلى الجماعية داخليًّا، إلا إنه يريد التمايز عن الآخرين بـ (اللقب - المكانة أو الوظيفة - السلطة - النفوذ....) ويستخدم في سبيل ذلك النفاق والمداهنة والحط من شأن الآخرين.

ثم يختم سيد يوسف بحثه بأنه يميل إلى الاعتقاد بأن الصفات السلبية أصبحت أكثر عددًا من الصفات الإيجابية للإنسان المصري(١).

بينما بذل د. محمد المهدي جهدًا طيبًا في دراسة وتحليل الشخصية المصرية، التي يرى أنها تميزت على مر عصور طويلة بسمات كانت أقرب إلى الثبات، ولذلك يعتبرها العلماء سمات أصيلة، لتمييزها عن سمات فرعية أو ثانوية قابلة للتحريك مع الظروف الطارئة. فالمصري تميز بكونه: ذكيًّا، متدينًّا، طيبًا، فنانًا، ساخرًا، عاشقًا للاستقرار. وكان هذا يشكل الخريطة الأساسية للشخصية المصرية في وعي المصريين ووعي غيرهم، وقد أدى إلى الثبات النسبي لهذه السمات ارتباطها بعوامل جغرافية ومناخية مستقرة نسبيًّا(٢).

ويرى د. محمد المهدي أن للطبيعة أثر كبير على الشخصية المصرية لدرجة أن علماء النفس والاجتماع استطاعوا أن يضعوا صفات مميزة لسكان المناطق الريفية تميزهم عن سكان سواحل البحار، وتميز هؤلاء وهؤلاء عن سكان الجبال والصحارى.

فإذا نظرنا إلى الطبيعة المصرية، وجدنا النيل السهل المنبسط والزروع الخضراء

(١) سيد يوسف، الخصائص النفسية للمواطن المصري، موقع الحوار المتمدن، ٢٣-١٠-٢٠٠٥.

(٢) د. محمد المهدي، الشخصية المصرية، واحة النفس المطمئنة، ست مقالات بتواريخ مختلفة.

على ضفتيه، ووفرة الغذاء الناتج عن الأرض الخصبة، والسماء الصافية معظم فصول السنة، والشمس المشرقة على مدار العام، والمناخ المعتدل صيفا وشتاءً والذي يخلو من التقلبات الحادة والعنيفة والمهددة، كل هذا دعا المصريين إلى الراحة والاسترخاء، وهذه الطبيعة التقليدية التي عاش فيها المصري على ضفتي النيل، تركت بصماتها على شخصيته في صورة ميل إلى الوداعة والطمأنينة والهدوء وطول البال والدعابة والمرح والتفاؤل والوسطية وحب الحياة. هذه السمات لا ندركها بوضوح إلا إذا قارناها بسمات من يعيشون في بيئات مهددة مليئة بالعواصف والنوّات على سواحل البحار والمحيطات الهائجة، أو من يعيشون في بيئة صحراوية أو جبلية شديدة القسوة والفقر والجفاف، أو من يعيشون في غابات مليئة بالحيوانات المفترسة يتوقعون الخطر في كل لحظة، أو من يعيشون في القطبين تحت العواصف الثلجية ويلبسون ثيابًا ثقيلة تحد من حركتهم وتلقائيتهم وتخنقهم تحت ثقلها.

وإذا كانت الطبيعة السمحة البسيطة المعطاءة قد أعطت صفاتًا إيجابية، فإن لها أيضًا جانبًا سلبيًّا، حيث منحت المصري شعورًا زائدًا بالطمأنينة والسكينة، وصل به في بعض الأحيان إلى حالة من الكسل والتواكل والسلبية والتسليم للأمر الواقع والميل إلى الاستقرار، الذي يصل أحيانًا إلى حالة من الجمود. فالشخصية المصرية مثل الطبيعة المصرية لا تتغير بسهولة ولا تتغير بسرعة، بل تميل إلى الاستقرار والوداعة والمهادنة وتثبيت الوضع القائم كلما أمكن والتصادق معه وقبوله.

وهذه الصفات قد خدمت إلى حد كبير كل من حكموا مصر على مدار التاريخ، حيث كان ميل المصري للوداعة والطمأنينة والاستقرار يفوق ميله للثورة والتغيير، وربما يكمن هذا العامل وراء الحالة المزمنة من الحكم الاستبدادي على مدار التاريخ المصري، فقد كان الحاكم يبدأ بسيطًا متواضعًا، ثم بطول المدة واستقرار الأوضاع تتمدد ذاته على أرض الوادي الخصيب وسط أناس طيبين مسالمين وادعين، وشيئًا فشيئًا تتوحش هذه الذات الحاكمة وتحكم قبضتها على رقاب الشعب، والحاكم يعرف

دائما أن الشعب المصري لا يميل إلى الثورة خاصة في أشكالها العنيفة. فخلو الطبيعة المصرية – نسبيًّا – من الزلازل والبراكين والنوّات والأعاصير الجارفة، يقابله ميل شعبي لاستمرار الاستقرار واستقرار الاستمرار، وهذا شعار يرفعه كل حاكم استبد بحكم مصر، واستغل هذه الرغبة الدفينة لدى المصريين في الاستقرار والوداعة وراحة البال[1].

يقول ابن خلدون في مقدمته: «أهل مصر يميلون إلى الفرح والمرح، والخفة، والغفلة عن العواقب». وربما يفسر هذا كون المصريين كانوا يحكمون بواسطة حكام أجانب معظم مراحل تاريخهم، وكانوا يقبلون ذلك سماحة أو طيبة أو غفلة أو تهاونًا أو رغبة في الراحة والاستقرار. وحين كانت تشتد بهم الخطوب نتيجة تعسف الحاكم الأجنبي المستبد والمستغل كانوا يستعينون بالنكات اللاذعة والسخرية لتخفيف إحساسهم بالمرارة مما يعانون، وكان سلاح السخرية يؤجل الثورة وربما يجهضها لأنه يعمل على تنفيس الغضب الكامن.

والمصري يتحرك ويثور في حالات قليلة ومحددة وهي:

١ – حين تنتهك قدسية عقيدته الدينية المتراكمة عبر عصور طويلة.

٢ – حين تجرح كرامته الوطنية بشكل مهين.

٣ – حين تهدد لقمة عيشه بشكل خطر.

والطغاة والمستبدون كانوا يعرفون حدود هذه الأشياء، فيحفظون له الحد الأدنى منها حتى يضمنوا استمرار ولائه، أو يحاولون خداعه حتى لا يصل إلى حالة الشعور بالمهانة أو العوز المحرض على الثورة.

ومن صفات الشخصية المصرية أن المصريين لديهم قدرة هائلة على التكيف مع الظروف، ويبدو أن هذه القدرة اكتسبوها من تاريخهم الطويل في التعامل مع أنماط

(١) المرجع السابق.

متعددة من الحكام والحكومات، وتغير الظروف والأحوال التي يعيشون تحت وطأتها، فلديهم مرونة كبيرة في التعامل، ولديهم قدرة على قبول الأمر الواقع والتكيف معه أيًا كان هذا الأمر، ولديهم صبر طويل على الظروف الضاغطة والقاصمة، ولديهم أمل في رحيل من يظلمهم بشكل قدري، لا دخل لهم فيه (اصبر على جارك السو، يا يرحل يا تجيله داهية تخده)، فهم يراهنون دائما على الزمن ليحل لهم المشكلات، أو تتحلل معه (المشكلات وعزائمهم).

وعلى الرغم من بريق هذه القدرة العالية على التكيف في الظاهر، إلا إنها ربما تكون عيبًا كبيرًا في كثير من الأحوال، فالمصري كثيرًا ما يقبل الأمر الواقع ويغير في نفسه وفى شخصيته وفى ظروف معيشته لكي يلائم هذا الواقع، وبالتالي لا يفكر كثيرًا أو جديًا في تغيير الواقع، بل يميل غالبًا للاستسلام له، والتسليم به إلى درجة الخضوع المذل، ولهذا عرف عن المصريين ميلهم للاستقرار وعدم التغيير، وخوفهم من الجديد، وابتعادهم عن المغامرة أو المخاطرة، ورضاهم بما هو كائن، وصبرهم السلبي على ظروف تستحق المواجهة أو التغيير أو الثورة. ويبدو أن هذه السمات مرتبطة بالطبيعة الزراعية التي ترى أن دورها في الإنتاج الزراعي محدود ببذر البذرة وانتظار نموها، دون تدخلات جذرية في هذا النمو سوى الرعاية والانتظار، وهذا يختلف عن المجتمع الصناعي الذي يشعر فيه الفرد (والمجتمع) بقدرته الكبيرة على التغيير والتوجيه والنمو.

وقد أدت محاولات التكيف المتكررة أو المستمرة مع ظروف ضاغطة وسيئة في فترات متعاقبة، إلى حدوث تشوهات في سمات الشخصية لم ينج منها إلا قليل من الناس كانوا على وعى بهذا الأمر، أو قرروا الامتناع عن التكيف المشوه مع ظروف مشوهة. وهذه القلة من الناس تعانى ظروفًا صعبة حين تتعامل مع مجتمع وافق غالبيته على قبول الأمر الواقع – دون محاولة صادقة أو جادة لتغييره – وهذا الأمر يضع تلك الأقلية في حالة غربة واغتراب وصعوبات حياتية كثيرة.

وإذا أخذنا مثلاً لذلك موضوع الرشوة، فقد انتشرت بشكل وبائي في المجتمع

المصري، حتى أصبحت من القواعد الأساسية للتعامل مع موظفي الحكومة، ويقابلها البقشيش أو الإكرامية أو الدخان في القطاع الخاص، فإذا وجدنا شخصًا شريفًا يرفض هذا الأمر من منطلق أخلاقي، فإننا يمكن أن نتوقع كم الصعوبات التي سيواجهها في حياته اليومية مع أناس تعودوا لدرجة الإدمان على الرشوة بكافة صورها.

وقس على هذا الأمر كثيرًا من الأمور، ومع هذا فقد بقي في المصريين نماذج مشرفة في كل مجال وفى كل مكان، يقاومون هذا الانحراف العام، ويعطون الأمل بإمكانية تصحيحه يومًا ما، في ظروف تصل فيها هذه النماذج إلى مراكز التأثير.

والشعب المصري ليس شعبًا ثوريًّا، لذلك تمر سنوات طويلة على أي ظروف غير مواتية يعيشها، وغالبًا يتحرك بعوامل خارجية نحو التغيير، تضغط عليه فلا يجد مناصًا من الحركة، أما لو ترك لذاته فهو يميل إلى استقرار الأوضاع إلى درجة الجمود، طمعًا في الأمن وبقاء لقمة العيش حتى ولو كان أمنًا ذليلاً أو لقمة مرة.

ولكي يتمكن المصري من مواصلة التكيف وتحمل ثقل الأمر الواقع (الذي لا يسعى جديًّا لتغييره) فإنه يستخدم النكتة والقفشة والسخرية سلاحًا يواجه به من فرض عليه هذه الظروف، وهذه الوسائل تقوم بتفريغ طاقة الغضب، إن كان ثمة غضب، وتؤدى بالتالي إلى استقرار الأمور، أو بالأحرى إلى بقاء الوضع على ما هو عليه، رغم قسوته وضغطه وتشوهه. ولهذا نجد الحكام، أو على الأقل بعضهم، لا يضيقون بما يصدره الشعب من نكات سياسية تمسهم، لأنهم يعرفون أن في ذلك تفريغ لطاقة الغضب الشعبي، وتأجيل لأية محاولة للتغيير[(١)].

وقد رأى المستشرق الفرنسي «جاك باركن» أن الفهلوة هي السلوك المميز لشخصية المصرية، وهو يرى «أن هذا السلوك مكن مصر من ألا تضيع أبدًا، لكنه

(١) المرجع السابق.

جعلها تخسر كثيرًا»[1].

وينقل د. محمد المهدي عن د. حمدي عمار تفريقه بين كون الفهلوة سلوكًا أنقذ مصر على طول تاريخها من الضياع، والخسارة التي ما زالت مصر تتكبدها بسبب الفهلوة، فيقول:

«عصور طويلة مرت، لكل عصر منها سماته المميزة، وخصائصه الفريدة، وألوانه الخاصة، في تلوين ملامح الفهلوة دون المساس بالأصل. والحقيقة أنه لم يكن هناك متسع من الوقت والجهد لأن يتغير الأساس. إذ كانت الفهلوة الوسيلة المثالية لبناء جسد يتجاوز به المصري المسافة الفاصلة بين قدرته اللامتناهية على الطاعة والقبول بأقل القليل، وبين إحساسه بالبرودة والغربة تجاه السلطة، فهو مثلاً يخاف منها ويطيعها، رهبته منها تمحو قدرته على الفعل والمشاركة، يخادعها، يتنكر لها، ينتقدها سواء في نكتة أو « قعدة فرفشة»، وغالبًا ما يصل نقده إلى حد السخرية اللاذعة والتجريح. وطبقًا لذلك فقد كونت خفة الظل والحداقة والشطارة والقدرة على المراوغة، كوكتيل سعادة، أعطى المصري القدرة الفائقة على طي سنوات طويلة سكنها السواد والحزن، ربما يكون هذا هو الجانب المشرق للفهلوة الذي قصده المستشرق الفرنسي».

أما الخسائر، فتبدو في أن «المصري البسيط لم يشارك في بناء بلده المشاركة الحقيقية، وإنما ترك المهمة لفئة محدودة اختارت نوع الحضارة والعمران وبلورة القيم والأعراف، وهذا لا شك خلق نوعًا من الإذعان والاستسلام، مخلوطًا بالمخادعة والتملق المبالغ فيه، إضافة لشيء أخطر هو أن نهمه الشديد للكلام قد فجّر طاقات لسانه، بينما أصيبت رغبته في الفعل وبذل الجهد والعرق بالشلل شبه التام. تنزل من بيتك في الصباح فتسمع هذا الشخص ويبدو من صوته وعباراته أنه يبيع الهواء في زجاجة، ولديه قدرات خاصة تمكنه من لف الفيل في منديل، وسحق عظام من يقف في وجهه، بينما

(١) حمادة حسين، مجلة روز اليوسف، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠١ – العدد ٣٧٩٨.

هو لا يعرف ماذا يبيع، أو من أين سيأتي بالفيل إذا كان في جيبه منديل، ويخاف من العتمة، تقول في نفسك: إنه فهلوي. وهذا حقيقي لأنه يعتمد على إحداث أكبر قدر من الضجيج والتشويش وجذب الانتباه بتضخيم الذات، لتفادى مواجهة الواقع بمشاكله المعقدة، وخيوطه المتشابكة، التي يتطلب حل عقدها الاجتهاد والجهد والفعل».

وشخصية الفهلوي تراها وأنت تركن سيارتك بجانب أي رصيف أو تخرج بها، فتفاجأ بأن الأرض انشقت وخرج منها شخص يقف وراءك أو أمامك ليقول لك: تعالَ .. تعالَ ويتصرف وكأنه ينظم حركة دخولك أو خروجك، وفى الحقيقة هو يعوق حركة السيارة بوقوفه المستفز أمامها أو خلفها. وترى الفهلوي يقابلك في الشارع أو في أية مصلحة حكومية، فيبادرك بالسلام (وكأنك تعرفه من زمن) ويقول لك بشكل سمج وثقيل: كل سنة وأنت طيب يا بيه، أو يقول لك وأنت عائد من المطار: حمدًا لله على السلامة يا بيه، ومن كثرة ما ترددت هذه الكلمات في مثل هذه الظروف وبهذه الكيفية من هؤلاء الأشخاص، أصبحت ذات مدلول سلبي يجعلك تكره سماعها.

والفهلوي المصري تراه عند شبابيك تجديد رخص السيارات في إدارات المرور، يعرض خدماته عليك، وكثيرًا ما يفرض نفسه عليك بتقديم مشورة لم تطلبها، والتلويح لك بقدرته على إنهاء الأوراق بسهولة وسرعة، وحمايتك من كل أنواع الروتين والبيروقراطية، وترى أخاه الفهلوي الآخر يعمل ساعيًا أو عامل بوفيه في أية مصلحة حكومية، يقابلك في مدخل المصلحة ويرى الحيرة والارتباك على وجهك فيصطادك ويعرض عليك تخليص أو تسهيل المهمة. والنظام البيروقراطي، والتعقيدات المكتبية وشيوع الرشوة والوساطة، كل ذلك أدى إلى تنامي دور الفهلوي حتى أصبح من مكونات المنظومة الاجتماعية المصرية المعاصرة.

ولا تتوقف الفهلوة عند هذه المستويات الدنيا، بل تتسلل إلى المراكز الوظيفية العليا، حين يتلاعب رؤساء مجالس إدارات الشركات بالأرقام ويحولون خسائرهم

إلى مكاسب ويوهمون الآخرين وربما أنفسهم بتحقيق إنجازات عظيمة، ويتصورون أن للكلام تأثيرًا يساوي الفعل، فيضعون هذا محل ذاك، وحين تتكشف الأمور ويحدث الانهيار، يلجأون للتبرير والتهرب من المسئولية والبحث عن كبش فداء من صغار الموظفين.

والفهلوي تراه في مسئول كبير في وزارة الصحة، يؤكد أننا في مصر قضينا تمامًا على شلل الأطفال ولم تسجل حالة واحدة منذ عدة سنوات، ثم تكتشف أن هناك عددًا ليس بالقليل من الحالات مسجلة بالاسم والعنوان لدى المنظمات العالمية المهتمة بالصحة والطفولة.

والفهلوة تراها في طبل وزمر حول قدرة مصر على تنظيم أكبر مونديال للكرة العالمية، وأن مصر فيها قوة جذب لا تقاوم للسائح الأجنبي، ثم يتمخض الأمر عن صفر كبير تلقيه الهيئات الدولية في وجه الفهلوي المصري.

وتظهر الفهلوة واللف والدوران بشكل صريح وفج في فترة الانتخابات، حيث تجد الإعلانات المليئة بالأكاذيب والنفاق والوعود البراقة، وإعلانات التأييد والمبايعة التي يشارك فيها الأجنة وهم بعد في بطون أمهاتهم، ويشارك فيها الأموات الذين أفضوا إلى ربهم، وكأن سلوك الفهلوة لدى الشخصية المصرية سلوك أبدي يسبق الميلاد ويستمر حتى بعد الوفاة. وتخلو الدعايات الانتخابية عندنا من البرامج الموضوعية التفصيلية الجادة، وتلجأ بديلاً عن ذلك إلى شعارات عاطفية أو دينية أو تاريخية يتم من خلالها خداع الناخب، ولو لم تنجح هذه الوسائل فالتزوير ومنع الناخبين من الوصول إلى اللجان الانتخابية وسيلة سهلة لتحقيق المطلوب.

وتصل الفهلوة إلى بعض الدعاة الرسميين والأدعياء، حيث يميلون إما إلى تملق السلطة (بالفتاوى الميسرة والمبررة للاستبداد والفساد)، أو تملق الجماهير (بالروشنة الدعوية والمظهر النجومي وفتاوى التيك أواي وتسطيح الدين، بما يتناسب مع

ذوق مشاهد الفضائيات، الذي لا يحتمل ذوقه إلا نوعًا من التدين الخفيف).

والإعلام في أي بلد يفترض أنه كاشف للحقيقة وموقظ للوعي ومحرض على التغيير نحو الأفضل والأجمل والأصلح، ولكن سلوك الفهلوة حين غزا إعلامنا شوه هذه الصورة بتسويقه لخطاب إعلامي مزدوج ومزيف، يروج للأكاذيب، ويمدح ويهلل لكل صاحب سلطة ويمجد فيه وربما يقدسه، ويلمع أنصاف الموهوبين ويفرضهم على الناس، ويصنع نجومًا وقيادات من ورق ويسوقها للجماهير المخدوعة بالبريق الإعلامي والإلحاح المتكرر، وبهذا يصبح الإعلام أداة ترويج وتدعيم لوباء الفهلوة، بل إنه يعطى لسلوك الفهلوة شرعية واحترامًا على أنه سلوك مقبول وأنه ينم عن ذكاء وحسن تصرف، وتقدير للأمور، ومراعاة للظروف. والإعلام المزيف يعطى للناس دروسًا عملية ومهارات في لبس الأقنعة والتزييف، وتصبح الأصوات الصادقة والأصيلة والأمينة نشازًا في هذا الوجه، أو يصبح صوتها خافتًا ضعيفًا وسط جوقة التهليل والتزييف.

وفى عالم المال والاقتصاد، يظهر الفهلوي في صورة مستثمر يقترض أموال البنوك أو يجمع أموال الناس تحت أي شعار، ويعطى ضمانات وهمية ويؤسس شركات ورقية، وينشر ميزانيات خادعة، وفى لحظة المواجهة أو الانكشاف، يهرب إلى الخارج وقد سبقته الأموال عبر البنوك لكي ينعم بها هناك، ومن هنا تقلصت وضعفت قيم العمل الجاد الدءوب، وحل محلها قيم الكسب السريع بدون جهد، وفى أقصر وقت ممكن وبأية وسيلة، وهناك من يمكنهم من كل ذلك، بل يمكنهم من الهرب بعيدًا عن المحاسبة وعن القانون.

وتصل الفهلوة إلى ذروتها حين تصل لمسئولين كبار يدغدغون المشاعر الوطنية والقومية بشعارات الريادة والسبق الحضاري (إننا أبناء حضارة خمسة أو سبعة آلاف سنة، وأننا رواد العالم العربي والإسلامي، وأن العالم يتعلم منا ومن قادتنا

الحكمة)، ويغطون التخلف والجمود على كل المستويات بأرقام خادعة تعكس إنجازات وهمية، ويبررون الهزائم والنكسات والانكسارات ويحولونها إلى انتصارات تاريخية تستوجب إجازات رسمية للاحتفال بها، وتمتلئ الخطب والتصريحات بالمغالطات والمبالغات والتهويلات، ويتم الاكتفاء بالكلام والشعارات الرنانة بعيدًا عن التخطيط العلمي والعمل الدءوب والفعل الجاد والإنجاز النوعي المتراكم.

وهكذا نجد أن الفهلوة لم تصبح سلوكًا فرديًّا لدى البائعين الجائلين أو منادي السيارات على الأرصفة أو المسهلاتية أو المشهلاتية من السعاة وعمال البوفيه في المصالح الحكومية، وإنما أصبحت سلوكًا عامًّا لم ينج منه أحد على أي مستوى مهما علا أو نزل، وأصبح وباء عامًّا لم تخل منه طبقة من الطبقات[١].

وتتبدى سمات الفهلوة في الشخصية المصرية من خلال بعض الألفاظ الدارجة على ألسنة الناس مثل: «إحنا اللي دهنا الهوا دوكو» ... «إحنا اللي خرمنا التعريفة» .... «إحنا اللي علمنا النمل يمشي طوابير» ... «نعمل من الفسيخ شربات» ... «بنفهمها وهي طايره» ... «حلنجي» ... «بتاع التلات ورقات» ... «حاوي» ... «ألعبان» ... «زي الزيبق»[٢].

وقد حاول د. حامد عمار، في إطار بحثه عن أحوال المجتمع المصري والشخصية المصرية، أن يحدد سمات مميزة لشخصية المصري الفهلوي، نذكر منها:

١- العلاقة الملتبسة مع السلطة: فالفهلوي برغبته الدائمة والملحة في تأكيد الذات، يشعر في قرارة نفسه بالسخط على الأوضاع التي توجد التمايز والتفرقة، أيًّا كان نوعها، مهما كانت أسبابها ومبرراتها، ويتفرع عن ذلك عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة، والتنكر لها في أعماق الشعور، مع أنه في الظاهر يبدي الخضوع

(١) د. محمد المهدي، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

ويستخدم عبارات فيها مبالغة شديدة للتفخيم (أفندي، بك، باشا، سعادة الباشـا)، ويلجأ إلى طقوس زائدة عن الحد للتعبير عـن الاحـترام، ويخفـي كـل ذلـك الشـعور بـلامتعاض، ويعبر عنه أحيانًا بقوله: «فلان عامل ريس» أو «عايش في الدور».

فالفهلوي لا ينظر إلى السلطة أو الرئاسة على أنها ضرورة من ضرورات التنظيم، يتطلبه توزيع المسئوليات وتحمـل الأعبـاء في التنظيـم الاجتماعـي والإداري، ولكنـه ينظر إليها على أنها قوة قاهرة يذعن لها إذعانًا، لما تبعثه في نفسه من الهيبة والخوف.

٢- الإسقاط والتهرب من المسئولية: وأهـم الأسـلحة التـي تتـزود بهـا شخصـية «الفهلوي» هي عملية «الإسقاط»، لكي يزيح المسئولية عن نفسه ويلقيها عـلى غـيره من الناس، أو على ظروف خارج نطاق الذات تبرر ما يقع فيه من مواقـف الخطأ أو التقصير (وهو ما يعرف في علم النفس بوجهة الضبط الخارجية، حيث يعتقـد الفـرد أن أحداث حياته تمت بتأثير من الآخرين أو من الحظ أو من عوامل لا يملك التأثير فيها أو تغييرها)، وتزداد الفهلوة بازدياد القدرة عـلى ممارسـة هـذه العمليـة النفسـية، وبذلك لا يقوم الفهلـوي بالعمـل نتيجـة شـعوره الـداخلي بالواجـب، ولكـن بـدافع الطمع في الكسب أو الخـوف مـن العقـاب، ومـا يقولـه ويفعلـه هـو دائـما «لحاجـة في نفس يعقوب» كما يصفها المصريون، وليس لتحقيق الذات بالعمل الاجتماعي المنتج (وربما يفسر هذا المحاولات المستميتة لدى المصريين للتهرب من العمل، ويؤكـد هـذا الإحصائية التي بينت أن إجمالي الإنتـاج لـدى الشـعب المصري يسـاوى في المتوسـط ٢٧ دقيقة عمل يوميًّا لكل فرد).

ومن مظـاهر الإسـقاط الواضـحة، كثـرة الشـكوى مـن الزمـان والتـبرم مـن كيـد الآخرين وإلقاء التبعة في كـل مشـكلة عـلى «الحكومـة» أو عـلى «البلـد الـلي مـن غـير حمدة» أو على «الإدارة»، أو أية قوة أخرى غير الشخص أو الجماعة المسئولة.

٣- الفردية وغلبة الـ«أنا»، وعدم التوافـق مـع العمـل الجماعـي: ولـيس هـذا مـن

قبيل الأنانية لمجرد الأنانية، ولكنه تأكيد للذات من ناحية، وانصراف عن احتكاك الذات بغيرها من ناحية أخرى، مما يعرضها لمواقف تنكشف فيها حقيقتها، أو تذوب فيها شخصية الفرد في شخصية الآخرين. ويضاف إلى ذلك جذور العصبيات القبلية والعائلية، ونقص التربية الاجتماعية، لأن الإنسان يولد بنوازع الفردية والأنانية، ثم ينجح المجتمع أو يفشل في عملية «التطبيع الاجتماعي»، أي جعل الفرد يتخلى عن جانب كبير من فرديته والاندماج في الجماعة واكتساب القدرة على التفاهم والتعاون والعمل بجدية وإخلاص مع الآخرين، وفي ظل تنظيم اجتماعي أو إداري أو قانوني، فإذا لم تتم عملية التطبيع الاجتماعي كما يجب، فإن شخصية الفهلوي تظهر وهي تجيد إظهار الموافقة، ومسايرة الآخرين والتعاون معهم، ولكنه يتخذ هذه المواقف الشكلية من قبيل المجاملة، أو الخوف من الحساب أو العقاب، فيتظاهر بالعمل مع الجماعة ولكن بلا روح ولا التزام، وهذا هو سر الشكوى من غياب «روح الفريق» والقدرة على العمل الجماعي في ظل قيادة، ولتحقيق هدف عام وليس هدفًا شخصيًّا، بولاء للجماعة.

٤- الحرص على الوصول إلى الغنيمة بسرعة ومن أقصر الطرق دون الاعتراف بالمسالك الطبيعية: ولذلك يبحث الفهلوي دائمًا عن وسيلة تجعله يقفز على المراحل، ويتخطى الحواجز، باللجوء إلى الكذب أو التزوير أو الوساطة، أو الرشوة أو الغش، فإذا وجد أنه لن يصل إلى الهدف إلا بالطريق الطبيعي كغيره، وأن هذا الطريق يحتاج إلى المثابرة والصبر واتباع خطوات لا بد منها، فإن الحماس للعمل ينطفئ في لحظة[1].

ويفسر كثير من علماء الاجتماع سلبية المصريين تجاه نظمهم السياسية الاستبدادية من خلال مفهوم «المجتمع الأبوي» الذي يملك فيه الأب (أو الكبير بشكل عام) المال والسلطة والقرار والحكمة والمعرفة، في حين يكون الأبناء (أو التابعون بشكل

(١) د. حامد عمار، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي، صادر عام ١٩٦٤م، القاهرة.

عام) تابعين متلقين لا يتحركون ولا يفعلون شيئًا إلا من خلال الأب، الذي يعرف كل شيء ويفكر بالنيابة عنهم، فهو أكثر منهم خبرة ومعرفة بالحياة وأدرى بما يصلحهم، وهم لذلك يسلمون له إرادتهم. وفى هذا المجتمع نرى إعلاءً لقيم الطاعة والاتباع والتسليم للكبار، ونرى خوفًا من الاستقلال والإرادة الشخصية والإبداع والتجديد، فما هو قائم أفضل بكثير مما يمكن أن يكون (لأنه ينتمي إلى جيل الكبار)، وليس في الإمكان أبدع مما كان، وما فعله الأولون هو الحكمة بعينها التي يجب السير على منوالها، أما المحدثون فقد لوثتهم الأفكار والمذاهب فلا يوثق في رأيهم ولا يطمأن إلى فعلهم.

وفى المجتمع الأبوي يصبح الزمن الماضي هو أفضل الأزمنة، وتسود فكرة الزمن الجميل، ويقدس كل قديم ويحقر كل حديث، ويصبح التراث بما يحويه من ثمين وغث قانونًا يحكم الحياة المعاصرة ويسقط عامل الزمان وعامل المكان وعامل الظروف المتغيرة، وتصبح كل الكتب القديمة مقدسة وتفسيراتها أيضًا مقدسة والممارسات القائمة عليها مقدسة، والأشخاص المتصلين بها مقدسين، وهنا يجد العقل نفسه يتحرك وسط حقل ملغم بالمقدسات، فيفضل الوقوف بديلاً عن مخاطر الحركة المحاطة بآلاف المحاذير والخطوط الحمراء.

وللمجتمع الأبوي جذور عميقة في الحياة المصرية، فقد رسخ له الكهنة في مصر القديمة ليضمنوا ولاء الناس للفرعون ولهم، ثم توالت الرسالات السماوية اليهودية والنصرانية والإسلامية، والتي تحمل في جوهرها فكرة التوحيد لله والعبودية له وحده دون سواه والتحرر من أية عبودية للبشر وتحرير العقل من أغلاله، إلا أن أهواء ومصالح رجال وعلماء الدين المتحالفين مع السلطة، رسخت فكرة القداسة والأبوية والطاعة المطلقة لبعض البشر كآباء أو كهنة أو حكام بأمر الله، فترسخت مبادئ المجتمع الأبوي الذي يلغي الأفكار والعقول والإبداع

والتطور لحساب الطاعة والانقياد والتسليم لبشر يملك ويحكم ويفكر ويخطط بوكالة وتفويض من الله على حد زعمه أو زعم من يقدسونه.

وقد تأخذ فكرة المجتمع الأبوي معنى الاحترام والتبجيل للكبار عمومًا، وللآباء على وجه الخصوص (وهم بالفعل جديرون بالاحترام جزاء ما قدموه لأبنائهم)، ولكننا هنا نتكلم على مستوى يقوم على تقديس الكبير والقديم وتحقير الصغير والحديث، وهذا يجعل الحياة تتجمد أو تتقهقر، ويجعل الناس يهاجرون دومًا إلى الماضي وينسون الحاضر والمستقبل، ويجعل العبودية لغير الله، ويرسخ لفكرة الاستبداد والطغيان، ويصم الحرية والاستقلال والمساواة.

وساعد على ترسيخ المجتمع الأبوي، وجود النهر الذي شكّل ما يسميه علماء الاجتماع بالمجتمع النهري (أو المائي أو الهيدروليكى)، ذلك المجتمع الذي يحتاج إلى سلطة مركزية تدير النهر وتتحكم في مياهه إذا فاضت أو غاضت، وهذا أعطى للسلطة المركزية قوة وسلطانًا يختلف بكثير عما يحدث في المجتمعات الرعوية التي تعيش على ماء المطر وما ينبت من عشب، فهذا لا يستدعى قوة مركزية منظمة، فكل قبيلة تعيش في منطقة وتنتظر المطر من السماء ولا توجد ضرورة لأنظمة مركزية كبيرة باستثناء سلطة شيخ القبيلة الذي ينظم علاقات أفرادها.

وفكرة المجتمع الأبوي، على المستوى السياسي والاجتماعي، ترسخ لحكم الفرد لأنها تعطى الحاكم كل حقوق ومميزات الأب، في حين تضع الشعب كله في موضع الأبناء القصّر الذين يحتاجون لرعاية الحاكم ووصايته وتوجيهه، وهم بدونه لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون، ولولا وجوده وحكمته وتدبيره لضاعوا وأضاعوا كل شيء، وهذا يدعم فكرة أبدية الحاكم – كما هي أبدية الأب – فالحاكم كلما استمر في الحكم زادت قيمته وقدسيته وأصبحت حياة الرعية أمرًا مفزعًا بدونه، فهم تعودوا على السير وراءه واتباع خطواته والعمل برؤيته والاهتداء بحكمته. وإذا حدث ومات الحاكم فإن الرعية يشعرون باليتم الشديد، ويخرجون خلفه بالملايين يبكون (كما حدث في جنازة

عبد الناصر، مما أذهل العالم الغربي، الذي لم يألف هذه العلاقة الأبوية بين الشعب وحاكمه)، ثم إذا أفاقوا بحثوا عن حاكم (أب) آخر يتعلقون به إلى آخر العمر.

وفى علم النفس تسمى هذه العلاقة «علاقة والد بطفل»، وهى علاقة مشحونة بالوصاية والتحكم والنقد أو الرعاية من جانب الوالد من ناحية، ومشحونة بالسلبية والاعتمادية ومشاعر متناقضة بين التعلق والرفض من جانب الطفل من ناحية أخرى.

وهذا الوضع يختلف كثيرا عن العلاقة المقابلة في الدول الديمقراطية، حيث تكون العلاقة علاقة «ناضج بناضج»، فكل من الحاكم والمحكوم في حالة نضج وتعاون متبادل وتفاهم واضح وشفّاف خال من الوصاية أو التحكم أو الاستخفاف(١).

لقد كان نجيب محفوظ شغوفًا بسيرة الفتوات فى رواياته، وربما كان ذلك محاولة ذكية منه لإظهار علاقة المصريين بالسلطة (دون مشكلات)، والتي تشبه تمامًا علاقة أهل الحارة بالفتوة، فهم يكرهونه ويرفضونه، ومع ذلك يداهنونه وينافقونه ويرتعدون خوفًا في وجوده، ويشكرونه على أنه سمح لهم بالعيش في الحارة تحت حمايته، فإذا خلوا إلى أنفسهم سخروا منه وصبوا عليه اللعنات. ولكنهم، في مرحلة من المراحل، ربما يدخلون في حالة التوحد مع المعتدي، فيرونه محقًّا فيما يفعل، وربما يضفون عليه هالات قداسة فينسبونه إلى الأشراف أو يدّعون اتصاله بنسل النبيﷺ وهذا يريحهم ويرفع عنهم مسئولية مواجهته.

ولم يكن الفتوة يسقط بإرادة جماعية من أهل الحارة، وإنما يسقط بظهور فتوة آخر ينازعه السلطة ويبارزه بالنبوت فيهزمه، ويبايع أهل الحارة الفتوة الجديد ويصبون اللعنات على القديم، ويعود إليهم وعيهم بظلمه ومساوئه، ثم يبدءأون رحلة استذلال وتملق جديدة مع الفتوة الجديد، ويضفون عليه من صفات القوة والعظمة ما يجعل ذاته تتضخم إلى أن يقول بلسان الحال أو المقال: «أنا ربكم الأعلى» ... «ما

(١)د. محمد المهدي، مرجع سابق.

أريكم إلا ما أرى» ... «ما علمت لكم من إله غيري». ويبدو أن هذا سلوك نمطي في حياة المصريين، لأنه يتكرر في كل مراحل تاريخهم تقريبًا، وهذه العلاقة المتكررة بين الفتوة (السيد – المقدس) وأهل الحارة (العبيد – الرعايا) تعمل على تشويه الطرفين، فهي، من ناحية تنفخ في ذات الفتوة فيتضخم ويتجاوز كل الحدود في الاستبداد والسيطرة، فيصل إلى حالة التأله، ومن ناحية أخرى تؤدى هذه العلاقة إلى سحق ذات أهل الحارة وشحنهم بالمزيد من أخلاق العبيد، ويبدو أن هذا هو لب مشكلة الشخصية المصرية، فالمصري يدرك أنه كشخص يمتلك طاقات عقلية وابتكارية عالية، ولكنه مع هذا يفتقد الإحساس بالمواطنة والسيادة والكرامة، فيبدأ في تسخير ملكاته لخدمة السيد المقدس فيتحول إلى «فهلوي»، يلبى طلبات السيد ويحاول إرضاءه وإسعاده، وفى نفس الوقت يداهنه ويجاريه وربما يخدعه لكي يتجنب غضبه وقسوته، وهذه النقطة هي بداية مولد الشخصية البهلوانية أو شخصية الفهلوي، واستمرار هذه العلاقة يغذي صفات الفهلوة لدى الشخصية المصرية، تلك الصفات التي يستفيد منها الفتوة (السيد) ويحتقر صاحبها في ذات الوقت، ويمجدها أحيانًا بقوله: «إن المصريين هم أفضل الشعوب، وإنهم أصحاب حضارة سبعة آلاف سنة»، وهذا يفعله المستبد لكي يخدع المصري بالتغني بالماضي وبالحضارة وبالريادة، حتى ينشغل بما كان عما يجب أن يكون[1].

وربما نفهم بناء الأهرامات في ذلك السياق من سلبية المصريين تجاه حكامهم، فعلى الرغم من عظمتها الهندسية التي تعبر عن عبقرية الشخصية المصرية وإبداعها، إلا إنها من ناحية أخرى تكشف عن تلك العلاقة الاستبدادية المستغلة بين الفرعون وشعبه، والتي تأخذ أبعادًا هي مزيج من الرهبة والقداسة والخضوع والاستذلال لشعب يقضي عشرين سنة ليبنى قبرًا للفرعون المقدس، ويتكرر ذلك مع كل فرعون بصورة أو بأخرى.

(١) المرجع السابق.

يقول جمال حمدان في كتابه «شخصية مصر»: «سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت الحكومة هي كل شيء في مصر والمواطن نفسه لا شيء، فكانت مصر دائمًا هي حاكمها. وهذا أس وأصل الطغيان الفرعوني والاستبداد الشرقي المزمن حتى اليوم أكثر مما هو نتيجة له. فهو بفرط الاعتدال، مواطن سلس ذلول، بل رعية وطية لينة، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم، ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة، وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل».

وهذا الموقف ترك لدى الشخصية المصرية مجموعة من أخلاق العبيد، مثل المداهنة والمسايرة والخضوع والتسليم للسيد، أيًا كان هذا السيد (رئيسًا في العمل، أو زوجًا، أو حاكمًا). ويبدو أن المصريين من كثرة ما تعرضوا للاستعمار والاستبداد تعودوا أن يتعاملوا على أنهم رعايا لا مواطنين، فهم يكتفون ويرضون بلقمة العيش والوظيفة – أيًا كانت – ولا يطمحون لحقوق المواطنة والكرامة والسيادة إلا في المواقف التي يستفز فيها المستعمر الخارجي الكرامة الوطنية إلى درجة جارحة، هنا ينتفض المصريون لدفع هذا الاستعمار ثم ما يلبثون أن يعودوا لسابق عهدهم الذي وصفناه.

وفي الوقت الحالي تفشت ظاهرة البلطجة (وهي تطور عصري لظاهرة الفتونة)، والبلطجي يجد طريقه ممهدًا لترويع الناس وإذلالهم حين تنعدم أو تضعف الإرادة الجماعية القادرة على مقاومته، فبالتأكيد تفوق قوة الناس مجتمعين قوة أي بلطجي يهددهم ويسرق قوتهم ويذلهم، ولكن الإرادة الجماعية قليلاً ما تنعقد في مواجهة البلطجي، فيلجأ كل شخص إلى إيجاد صيغة تعايش فردية مع هذا البلطجي فيتضخم الأخير ويتوحش.

والخضوع أمام السلطة يقابله زيادة في العنف البيني أو التحتي، فهذا المصري الذي يخضع لسيده، بل وينسحق أحيانًا تحت قدميه، نراه يمارس عنفًا مباشرًا أو غير

مباشر مع من حوله من زملائه أو جيرانه أو من يقصدونه لقضاء مصالحهم (إن كان موظفًا)، وفى البيت نجده يمارس 'العنف ضد زوجته وضد أولاده، وكأنه يعمل على إزاحة عدوانه من السيد الذي يقهره ولا يقدر عليه (أو لا يريد أن يكلف نفسه عناء مقاومته) إلى أناس آخرين يجد في نفسه القدرة عليهم، وهذا يحيل الحياة المصرية المعاصرة إلى حالة من العدوان الظاهر (السباب والمشاجرات في الشارع والسوق، والاعتداء اللفظي والجسدي على الزوجات والأبناء)، والعدوان السلبي (اللامبالاة والكسل والتراخي وتعطيل المصالح والمكايدة والتجاهل) [(١)]'.

وإذا كان الاستقرار النسبي هو أحد سمات المجتمع المصري عبر تاريخه الطويل مقارنة بمجتمعات عربية أخرى محيطة به، فإن لهذا الاستقرار أسباب سياسية وأسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية وأسباب دينية وأسباب نفسية. فمن الأسباب السياسية مثلاً حالة الاستبداد التي عاش فيها المصري وأصبحت جزءًا من حياته اليومية، اعتاد عليه وأصبح لا يستنكره، فضلاً عن أن يقاومه، فقد ترسخ لديه في الحقبة الفرعونية أن الحاكم مقدس وأنه صنو الإله وأن الخروج عليه يستوجب غضب السماء، وفى الحقبة المسيحية تعلم أن يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وتعلم إذا ضربه أحد على خده الأيمن أن يدير له خده الأيسر، وفى الحقبة الإسلامية فسر له كثير من الفقهاء آية: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، على أنها تستوجب الطاعة المطلقة للحاكم، وأن الخروج على الحاكم ذنب كبير ومعصية مهما كانت الأسباب، وهنا تداخلت الأسباب السياسية مع الأسباب الدينية لتهيئ لحالة الاستقرار الذي تحول إلى استبداد ثم إلى جمود.

فإذا انتقلنا إلى الأسباب الاجتماعية، وجدنا أن الترابط الأسرى والاجتماعي الوثيق لدى المصري، والذي تدعمه تلك التركيبة العاطفية الجياشة لدى المصري إضافة إلى الحالة الدينية التي تدعوه دائمًا إلى التراحم والتكافل، كل ذلك يجعل المجتمع

(١) المرجع السابق .

لمصري أقرب إلى الاستقرار ويجعله عصيًّا على التفكك أو التناحر تحت مطارق لأزمات أو الانشقاقات. فهو غالبًا ما يعود إلى ترابطه وتكافله، ولك أن تتأمل قرية تقوم بين عائلاتها مشاجرات حامية ثم تجدهم بعد أيام وقد تم بينهم الصلح أو جمعتهم مصيبة عامة أصابتهم أو أصابت قريتهم، فتجد روحًا من المودة والتكافل قد حلت محل الخصام والشقاق، وهذا ما لا يحدث بسهولة في مجتمعات أخرى.

والبعض يفسر الاستقرار في المجتمع المصري (والذي يصل إلى الجمود أحيانًا) بأنه عائد إلى الطبيعة المعتدلة لدى المصريين، فهم لا يميلون للعنف أو للتغيير السريع، ويفسر د. جمال حمدان ذلك في كتابه «شخصية مصر» بقوله: «لا غرابة إذن في أن تكون السلطة والحكم والنظام في مصر دائمًا هي أكبر دعاة الاعتدال المصري المزعوم وأشد المهللين المحبذين المزينين له، ومحترفي التغني المخادع الماكر به. ذلك لأن الاعتدال المرضي، ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم، ولكن أيضًا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة. فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع، هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأقنان. وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائمًا بما يسميه الاستقرار في المجتمع المصري، لا سيما في مقابل عدم الاستقرار الذي يميز معظم الدول العربية الشقيقة، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجثة الهامدة، وإذا كان صحيحًا أن بعض الدول العربية وغير العربية في المنطقة تعانى فعلاً من عدم الاستقرار، فإن ما تعانى منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار»[1].

والمتأمل في الصفات السلبية التي تحدث عنها الباحثون في علمي النفس والاجتماع عن السمات الثابتة في الشخصية المصرية يجد أنها في غالبيتها ناتجة عن قهر النظم الاستبدادية للناس وإرهابها لهم وتخويفها إياهم، ونتيجة للرغبة في تجنب

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، طبعة دار الهلال.

أجهزة القمع تحدث غالبية الصفات السلبية إن لم يكن كلها.

لكن الثورات، بقدر ما يكون لها دور بالغ في تصحيح الأوضاع السياسية واستعادة الحريات، فإنها يكون له دور كبير في إزاحة الخوف من نفوس الناس وفي تخليصهم من القمع والقهر الذي كثيرًا ما تعرضوا له، وهنا تعود الشخصية المصرية إلى طبيعتها السهلة المتعاونة المتكافلة الودودة المتسامحة وغير العنيفة، فالنظام السياسي الديكتاتوري يكون كالفيروس الذي يخترق الخلية فيغير من تركيبها ويؤثر على وظائفها وربما على شكلها أيضًا ويحدث فيها خللاً كبيرًا، لكن ما إن ينجح الجسم في التخلص من هذا الفيروس حتى تعود الخلية إلى وضعها الطبيعي وإلى شكلها الطبيعي وإلى وظيفتها الطبيعية. وبالتالي فإن المأمول هو أن تعيد الثورة المصرية العظيمة في ٢٠١١م الشخصية المصرية إلى سابق عهدها، ولعل من كان حاضرًا في ميدان التحرير طيلة أيام الثورة قد رأى أناسًا غير الذين يراهم دائمًا، فقد ظهر المصريون في ميدان التحرير متعاونين، متكافلين، حريصين على النظافة والنظام، رافضين للعنف، على وعي كامل بأوضاع مجتمعهم، متسامحين، رافضين للفتنة الطائفية ..إلخ، فقد اجتمعوا على كراهية وإسقاط نظام ضغط عليهم واستفز أسوأ ما فيهم، لكنهم بعد الثورة سيحافظون على ما اكتسبوه أثناءها، خاصة وأنهم قد تخلصوا من الكابوس الضاغط على جهازهم العصبي.

الفصل الثاني

المتغير في سمات الشخصية المصرية

تحدثنا في الفصل السابق عن السمات التقليدية أو الثابتة أو شبه الثابتة للشخصية المصرية، ولاحظنا أن هذه السمات ارتبطت بالبيئة والواقع والنهر، ورصدنا بعض التحولات والتفرعات عن السمات الرئيسية للشخصية المصرية.

إلا إن الباحثين يرصدون تحولات نوعية في بعض السمات وتحولات نسبية في سمات أخرى، فمثلاً استخدم البعض ذكاءه في الفهلوة، وتعددت صور التدين .. بعضها أصيل وبعضها غير ذلك، وقلت درجة الطيبة وحل محلها بعض الميول العنيفة أو العدوانية الظاهرة أو الخفية، وتأثر الجانب الفني في الشخصية تحت ضغط التلوث والعشوائيات، وزادت حدة السخرية وأصبحت لاذعة قاسية أكثر من ذي قبل .. وأحيانًا متحدية فجة جارحة، أما عشق المصري للاستقرار فقد اهتز كثيرًا بعدما أصبحت البيئة المصرية طاردة نحو الخارج، بحيث أصبح حلم كثير من الشباب السفر إلى أي مكان لتحقيق أهدافه بعد أن أصبح متعذرًا تحقيق الآمال والأحلام على أرض الوطن[1].

ويمكننا أن نتصور عددًا من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تلك التغيرات في السمات الأصلية للشخصية المصرية، منها:

١ – ثورة يوليو عام ١٩٥٢م وما صاحبها من تغييرات جذرية (بعضها إيجابي وهو ما يتصل بالتحرر الوطني وطرد المستعمر، وأكثرها سلبي وهو ما يتصل بالحكم الاستبدادي البوليسي) أدت إلى تغيرات في البناء السياسي والاجتماعي

(١) د. محمد المهدي، الشخصية المصرية، واحة النفس المطمئنة، ست مقالات بتواريخ مختلفة.

والاقتصادي، وهزت البنية القيمية، حيث أشاعت قيمًا استبدادية قهرية، وأرست قواعد الاعتمادية على النظام، والسلبية، والفهلوة، وادعاءات البطولة الزائفة، والسير وراء الزعيم بأعين مغمضة وأصوات هاتفة وقلوب مليئة بالحماس الجارف بلا دليل. باختصار أحدثت الثورة ورجالها تناقضات هائلة في البنية النفسية للشخصية المصرية.

٢- نكسة يونيو عام ١٩٦٧م، وقد كانت قمة التعبير عن خداع الذات والتسليم لزعامات كاريزمية بعيدة عن التخطيط السليم والموضوعية. حدث بعدها صدمة وتغيرات جذرية أخرى في الشخصية المصرية، حيث راحت تبحث عن هوية دينية بعد فشل الهوية القومية الاشتراكية التي نادى بها زعماء الثورة ومنظروها، ومن هنا بدأت التيارات الدينية المعتدلة والمتطرفة في مصر، وامتدت إلى العالم العربي والإسلامي، تحت وطأة المواجهة البوليسية القاسية لتلك التيارات.

٣- معاهدة السلام مع إسرائيل، وما تبعها من تغيرات سريعة ومفاجئة لكثير من المفاهيم حول إسرائيل كعدو أساسي، والارتماء بعد ذلك في الحضن الأمريكي وما تبعه من تغيرات ثقافية واجتماعية، بناء على التفاعل مع ثقافات غريبة، تستقبلها الشخصية المصرية بمشاعر متناقضة وبشكل أسرع من طريقتها وطبيعتها في استيعاب وهضم وتمصير الثقافات الأخرى.

٤- الانفتاح الاقتصادي المنفلت، وما تبعه من تنامي القيم الاستهلاكية، والرغبة في الثراء السريع دون جهد حقيقي، وشيوع قيم الخفة والفهلوة وانتهاز الفرص.

٥- السفر إلى بلاد الخليج وغيرها من الدول العربية، وما تبع ذلك من تغير الأنماط الاستهلاكية والثقافية والدينية، تبعا للنموذج الخليجي، مما أدى إلى تعتعة استقرار النماذج القائمة والمستقرة منذ قرون، لصالح النموذج السلفي من ناحية أو النموذج المستغرب من ناحية أخرى.

٦- العولمة وما أدت إليه من فتح السماوات للقنوات الفضائية والإنترنت، وفتح الأسواق لكل ما هو جديد، وفتح شهية المتلقي للمزيد من الجديد والغريب والمثير.

٧- قانون الطوارئ الذي امتد العمل به لأكثر من نصف قرن، ولا يدرى أحد متى يتوقف العمل به، بحيث أدى إلى شيوع حالة من القهر والخوف، وانعدام الثقة بين السلطة والشعب، وأطلق يد السلطة الأمنية في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس (تعيينات الوظائف على كل المستويات، والترقيات، واختيار الوظائف القيادية، والانتخابات، والبعثات، وكل شيء)، وإضفاء النبض الحقيقي على المستويات السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة لتغلغل الفساد المحتمي بالسلطة ووصول عناصر تفتقر إلى الكفاءة والضمير إلى مراكز عليا تحت سقف الطاعة والولاء، في نفس الوقت الذي ابتعدت فيه (أو استبعدت) العناصر الموهوبة والمتميزة عن مراكز التأثير والتوجيه. أما بقية الناس فقد تحولوا إلى أغلبية صامتة تسعى إلى أن تحصل على لقمة عيشها وعيش أبنائها. ولكي تتقي سطوة السلطة المطلقة تحت مظلة قانون الطوارئ، لجأت إلى تعلم مهارات الفهلوة والتحايل والكذب والالتواء والتخفي والتنازل عن أشياء كان يعتز بها المصريون، مثل الكرامة والضمير والصدق والشهامة، واستبدل كل هذا بحالة من الخنوع والخداع والنفاق والتحايل ومد اليد تسولاً أو رشوة أو سرقة(١).

كما أدى الزحام الشديد في المدن والقرى إلى الإحساس بالضيق والاختناق والحرارة الزائدة خاصة في الصيف، إضافة إلى ارتفاع معدلات التلوث السمعي والبصري، كل ذلك أدى إلى تنامي حالة من العصبية وسرعة الاستثارة والعدوان لدى المصريين بشكل لم يكن معهودًا من قبل. وعرف المصريون الزلازل في السنوات الأخيرة، فاهتز الإحساس بالاستقرار بعض الشيء. ولم تعد خيرات

(١) المرجع السابق.

الأرض تكفي المصري أو تطمئنه، لذلك لم يعد مطمئنًا كما كان، واضطر للسفر إلى شرق الأرض وغربها باحثًا عن لقمة العيش له ولأسرته، ثم عاد بعد سنوات وهو يحمل أفكارًا وتوجهات تنتمي إلى بيئات وثقافات أخرى، وضعف لديه الانتماء بدرجات متفاوتة عن ذي قبل، لأن البيئة المصرية لم تعد معطاءة كما كانت، ولم تعد مستقرة كعهده بها، ولم تعد وديعة مطمئنة كما عرفها. وقد أدى هذا إلى بعض التغيرات منها:

١- توجهات دينية استقطابية لا تعترف بالآخر المختلف وتميل إلى تكفيره أو استبعاده.

٢- جماعات تميل إلى التعامل بعنف مع السلطة والمجتمع، ولكن هذه الجماعات لا تشكل حتى الآن تيارًا عامًا، حيث بقي عموم الناس متأثرين بالطبيعة القديمة للشخصية المصرية نوعًا ما، وإن كان هذا قابلًا للتغير في السنوات القادمة في حالة استمرار الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.

٣- رغبة في الهجرة إلى أي مكان في الأرض، بعيدًا عن الأحوال المعيشية الصعبة، التي تخلو من الأمل والحلم خاصة للشباب.

٤- حالة عامة من الإحباط والقلق والضيق، ولكنها لا تتشكل - حتى الآن - في صورة فعل يهدف إلى التغيير.

٥- شراهة استهلاكية لدى الجميع - رغم الفقر - وخاصة الفئات التي أثرت ثراءً طفيليًا سريعًا.

إذن فقد تغيرت الطبيعة في بعض جوانبها، وتغيرت تبعا لذلك الشخصية المصرية في بعض سماتها[(١)].

وإذا كان العنف والميول العدوانية قد أصبحا وافدين على الشخصية المصرية في

(١) المرجع السابق.

العقود الأخيرة، فإن مرجع ذلك إلى الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية التي تعاني منها مصر، وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية، يعمل النظام الحاكم على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف المتأصل فيه. وبدلاً من أن يبحث النظام الحاكم عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإن استخدامه للعنف يعمل على تزايد المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة.

ومن الطبيعي تمامًا أن ينتهي إغلاق مجالات العمل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على تسلط الدولة، أي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد. وينبغي أن ندرك تمامًا معنى أن تشعر قطاعات واسعة من المجتمع بالغبن والاضطهاد، وتفقد الثقة في العملية السياسية برمتها.

ولا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولَّد مناخًا اجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

إن الدولة القمعية هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها؛ لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست العسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة.

فالإخفاق السياسي دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي والرمزي؛ فغياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في المجال العربي إلى تبني خيارات ومشروعات فوقية -

قسرية، وبفعل ذلك لجأت السلطة في العديد من مناطق العالم العربي إلى أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها[1].

كما أن تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية، يؤدي إلى نوع من اليأس والإحباط وانعدام الثقة في المجتمع ومؤسساته. فشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديه القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعوِّده على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره.

وعدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب. ومن أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف في بعض الدول العربية، محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بإمكانية الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية.

كذلك لا يمكن إغفال أن إخفاقات التنمية، والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة، والبطالة، وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم

(١) أحمد وهدان، محاولات لتفسير ظاهرة العنف السياسي في بلادنا، موقع مفكرة الإسلام، ٣ مايو ٢٠٠٦م.

في بروز ظاهرة العنف في المجتمع المصري والعربي.

لذلك نلحظ، بوضوح وفي العديد من الدول، أن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف، وتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقًا رمزيًّا وماديًّا على كبريات المدن العربية.

فلا يمكن أن نغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة.

إن التدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، توفر بدورها كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي.

وتشكل البطالة ركنًا أساسيًّا في جرائم العنف والإرهاب بشكل خاص، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره ويثري عقيدته ويملأ فراغه، سيكون فريسة سهلة لأية خلية إرهابية وسيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطول المجتمع.

وغياب الهدف القومي وضعف الانتماء سبب ونتيجة في هذه القضية، ولا بد أن نعي خطورة البطالة إذا كنا بحق نريد محاصرة العنف.

إن من المفترض أن القوانين والضوابط التي تحكم المجتمع تحد من عنف الأفراد، ولكن يبدو أن تلك القوانين والضوابط قد أصبحت ضعيفة بدليل أن منطق القوة أصبح هو السائد الآن، فكل فرد يريد أن يأخذ حقه بنفسه بعد أن فقد الإحساس بالعدالة خاصة في ظل بطء إجراءات التقاضي، كما أن السياسات الحكومية الفاشلة ولجوء السلطة نفسها أحيانًا للعنف في تعاملها مع المواطن، دفعته إلى اللجوء هو أيضًا للعنف، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المواطن خاصة سكان العشوائيات، فتلك المناطق صارت بؤرًا للفساد والإجرام، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة[1].

(١) المصدر السابق.

لم يكن العنف وحده هو السمة الجديدة الوافدة على الشخصية المصرية الهادئة المسالمة، فقد حدث ما يشبه الانقلاب في منظومة القيم النبيلة التي حفظت قوام الشخصية المصرية، وتسللت قيم سلبية غريبة تفرض ضغوطًا على تحقيق أي خطط حالية أو رؤى مستقبلية لمصر.

تحت عنوان «أجنحة الرؤية: نحو نسق إيجابي للقيم الاجتماعية يحلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠»، جاءت الدراسة التي أصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وأشرف عليها «مركز الدراسات المستقبلية»، أكدت الدراسة أن هناك تغيرًا محسوسًا طرأ على بنية الإنسان المصري، تمثل في التحلل من بعض قيمه الأصيلة التي تميز بها، مما زاد من السلبيات بشكل واضح، حتى أصبحت تشكل ظواهر عامة في كثير من الأحيان.

وحذرت الدراسة من انتفاء قيمة العدالة على جميع المستويات الوظيفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار ظواهر سلبية من قبيل المحسوبية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والفساد، وغياب الطبقة المتوسطة لصالح فئة قليلة من أصحاب المال، وتصعيد الفئات المنافقة على حساب أصحاب الكفاءة العلمية والوظيفية الحقيقية، كما علا شأن لاعبي الكرة والفنانين، في الوقت الذي خُسف فيه مقام العلماء والمفكرين والمخترعين.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيم النفاق، والنفعية، والوصولية، والتواكل، والصعود على أكتاف الآخرين بدون مجهود، باتت هي الصفات الغالبة، وأصبح التفاني في العمل أو العلم غير مُرحَّب به.

ونوهت الدراسة لـ«التحول السلبي والضعف والخلل في شخصية القدوة»، حيث أصبحت القدوة للأجيال الجديدة هي المليونير النصاب الذي نجح في تكوين ثروة في زمن قياسي وهرب، أو الراقصة التي تتقاضى آلاف الدولارات، أو لاعب الكرة - الفاشل دراسيًا - الذي نجح في الحصول على عقد بمبالغ خيالية في نادٍ شهير.

كما حذرت الدراسة من تراجع قيمة التفكير العلمي وقيم العلم، بعدما أصبح المواطن يسعى إلى تقليد الغير في إلحاق الأطفال بدور حضانة ومدارس تقدم خدمات خمس نجوم ومعها مناهج دراسية، وقيم بعيدة عن الواقع المصري، وذلك في الوقت الذي تفتقر فيه بعض المدن في صعيد مصر إلى مبان للمدارس، وقد يقف المدرس فيها تحت شجرة ويعلق السبورة على أحد فروعها.

كما أشارت إلى تراجع قيم العمل، حيث أصبح العمل مرهونًا بالواسطة ومقصورًا على خريجي الجامعات الأجنبية، فضلاً عن تراجع قيمة الأمانة؛ حيث أصبح المسئول الكبير الذي يحتفظ بالهدايا التي تقدم له من جهات في الداخل أو الخارج يشبه بالنبي الذي قبل الهدية!!، كما تراجعت قيمة الأسرة وأصبحت الأسرة المصرية تواجه خطر التفكك، ما أفقد الفرد الشعور بالانتماء الكامل لأسرته.

ونتج عن كل ذلك حالات إحباط متتالية لدى غالبية فئات الشعب، إضافة إلى كثرة ظواهر الانتحار وانتشار المخدرات بين الشباب، وعادات الزواج العرفي، وانتشار الأفكار المتطرفة، وتزايد حالات الخروج على الأمن والنظام.

كما نتج عن هذا الغياب أو الانتفاء للقيم فقدان قيمة الانتماء للبلد؛ فصار البلد «بلدهم» و«بتاعهم»، و«هم» ضمير غائب يعود على أهل الحكم ورجال النظام الحاكم.

كما أصبح كل مواطن جزيرة منعزلة إلى الحد الذي يجعله غير عابئ بشيء في الوطن، بدءًا من حقه الانتخابي وانتهاءً بحرصه على عدم الإسراف في استهلاك المياه، وأصبح المواطن أيضًا يتسم بالعدوانية الشديدة تجاه الملكية العامة.

وزادت هجرة الشباب للخارج، خاصة لأوروبا وأمريكا، وشهد المجتمع المصري هجرة بعض الشباب إلى إسرائيل، ما يدل على يأس الشباب من العيش في مصر ليرتمي في أحضان العدو الأول لوطنه، وفقًا للدراسة الرسمية[1].

(١) محمد جمال عرفة، دراسة رسمية: انقلاب صادم في قيم المواطن المصري، إسلام أون لاين، ٦ سبتمبر ٢٠٠٩م.

وما قلناه في نهاية الفصل السابق نعيده هنا، فكل الصفات السلبية المتغيرة في الشخصية المصرية إنما هي نتيجة انعكاس للممارسات السياسية للأنظمة السياسية المستبدة والقمعية، فالهجرة نتيجة للنهب المنظم الذي يديره نظام فاسد، والخوف الزائد نتيجة للقمع والتعذيب والاعتقالات التي يقوم بها جهاز قمعي مثل مباحث أمن الدولة، والتدين الشكلي نتيجة قمع التدين الحقيقي والتضييق عليه، والعنف نتيجة عدم العدالة والظلم الواقع على الناس .. إلخ.

وهكذا فإن ما قامت به ثورة ٢٥ يناير العظيمة ستظهر نتائجه تدريجيًّا على الشخصية المصرية، فالنظام السياسي الوطني الناتج عن انتخابات حرة، وتمتع المواطن المصري بإعلام صادق متنافس، وثقة المواطن المصري في المؤسسات القائمة، وحصوله على حقوقه بالقانون وعن طريق مؤسسات تطبق القانون، كل ذلك سيزيل كل المؤثرات الضاغطة على الشخصية المصرية، مما يعيد هذه الشخصية إلى سابق عهدها حيث الفاعلية والإيجابية.

الباب الثاني

لماذا ثار المصريون على نظام مبارك؟

الفصل الأول

الأسس الخاطئة لنظام ٢٣ يوليو

النظام الليبرالي الذي كان قائمًا في مصر، في عهد محمد علي وأبنائه من بعده، والذي كانت بدايته الحقيقية في ٢٢ أكتوبر عام ١٨٦٦م، في فترة حكم الخديوي إسماعيل، مع إنشاء مجلس شورى النواب، ثم ما لحقه بعد ذلك من تطور، وما شهدته مصر في ظله من حراك سياسي غير مسبوق كانت أهم ملامحه نشوب الثورة العرابية عام ١٨٨١م .. واندلاع ثورة ١٩١٩م .. ثم إقرار دستور ١٩٢٣م .... هذا النظام الليبرالي، الذي ظل مستمرًا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، كان أفضل نظام سياسي عرفته المنطقة العربية كلها، حيث أتاح حراكًا مجتمعيًّا جيدًا، حيث وفر الحريات العامة للمصريين، وشهد إنجازات كثيرة وتطورًا طبيعيًّا في مختلف المجالات.

نعم كان لهذا النظام مساوئ كثيرة، أهمها شيوع الإقطاع ومعاناة أغلب المصريين من الفقر في ظل وجود طبقة من الرأسماليين المترفين، وكذلك تدخل القصر والإنجليز لإفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات للحيلولة دون حكم حزب الوفد، الذي هو حزب الأغلبية ذو الشعبية الجارفة.

لكن المتأمل للأمر بروية، يجد أن حركة المجتمع الطبيعية كانت تنبئ أن هناك محاولات لعلاج هذه السوءات، وعلى سبيل المثال كانت هناك مشروعات قوانين مقدمة وعرضها البعض لتحديد حد أقصى للملكية الزراعية، وإن كان بصورة أخف مما فعلته ثورة يوليو فيما بعد.

كما أننا لا يمكننا أن نغفل دور الاحتلال الإنجليزي في إفساد الحياة السياسية

المصرية، حتى لا يجد نفسه في النهاية في مواجهة شعب بالكامل يقاومه ويحمل في وجهه السلاح.

وإذا كان فساد «السراي» واضح، فهو فساد أقل كثيرًا مما وجدناه وشاهدناه بعد ذلك في جمهوريات ثورة يوليو الثلاثة. ففساد الأسرة المالكة كان محدودًا ويراقبه برلمان حقيقي وصحافة حرة، أما فساد جمهوريات يوليو فقد تم ويتم دون رقابة، فالبرلمانات مزورة، والصحافة حكومية ومتواطئة.

لا يمكننا أبدًا إغفال ما حققته ثورة يوليو، خاصة في عهد جمال عبد الناصر، الذي قلب كل الأوضاع في مصر، فأصدر قوانين الإصلاح الزراعي، وأنصف العمال، وبنى المصانع والمدارس والمستشفيات، وتعلم أبناء المصريين في عهده مجانًا، وحصلوا على خدمات صحية جيدة في المستشفيات، وتم إعادة بناء الجيش المصري، وأصبحت مصر قوة إقليمية لها مكانتها ويحسب لها حساب.

إذا تحررنا من الغرض، الذي هو مرض، فلا بد أن نعترف بما تحقق في مصر الناصرية، من تغيير لخريطتها كلها، سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، حينما أصبح الإنسان المصري البسيط هو الشغل الشاغل للنظام الحاكم.

ولا بد أن نعترف أيضًا بطهارة ونظافة ذمة جمال عبد الناصر شخصيًّا، فلم يتربح من وظيفته، ولم يحابِ أسرته وأقاريه، ولم يكن له حسابات في البنوك، ولم تظهر زوجته في الحياة السياسية والعامة لممارسة أي دور، أو للتمتع بما يتيحه منصب زوجها، أو للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، ولم يفكر عبد الناصر ولو للحظة في توريث أحد أبنائه الحكم من بعده.

فعل عبد الناصر ذلك لأنه كان زعيمًا وطنيًّا مخلصًا، فضلاً عن كونه «كاريزما» غير عادية، لا يريد التكسب والتربح، ولكن يريد الارتقاء بمصر وتحسين أحوالها.

هكذا كان عبد الناصر، لكن المشكلة أن من حوله لم يكونوا كذلك، كانت عند

معظمهم أطماع أخرى، إما في الزواج من الفنانات والراقصات، وإما في سرقة مجوهرات أسرة محمد علي والانغماس فيما كانت تتمتع به هذه الأسرة، وإما في إذلال المصريين وسجنهم وتعذيبهم.

كان غالبية الضباط الأحرار، شبابًا في مقتبل العمر، يتطلعون إلى الحكم والنفوذ والثروة، ليس لهم عمق ثقافي ولا وعي سياسي، كانوا يريدون ممارسة الحكم بكل طريق وسبيل، ولذلك فحينما تحقق الجلاء وقال الرئيس محمد نجيب: إن مهمة الجيش قد انتهت بتحقيقه الجلاء وبقضائه على الأسرة المالكة الفاسدة، وبتطهير مصر مما كان يعتبر عقبة في سبيل انطلاقها ونموها، وأنه آن الأوان للجيش وضباطه الأحرار للعودة إلى ثكناتهم، وأن يتركوا السياسة لأهلها الذين يجيدونها ويفهمونها، حينما قال ذلك رفض الضباط بشدة وإصرار، وبدأوا في محاصرة الرجل حتى فعلوا معه ما هو معروف للجميع، وهو شيء مخز لا يمكن أن يقدم عليه من كان في قلبه ذرة من وطنية وعدالة.

كان عبد الناصر يمتلك مشروعًا سياسيًّا واجتماعيًّا كبيرًا، وكان يملك مشروعًا للنهضة، ولكن أدوات تنفيذ هذا المشروع كانت غير موجودة لسببن رئيسيين:

السبب الأول: أن زملاءه من الضباط الأحرار، وشركاءه الذين لم يكن يستطيع أن ينفرد بالأمر دونهم، كانوا أقل منه بمراحل في شخصيته، وفي فكره ورؤيته، وفي كفاءته، بل إننا نستطيع أن نقول : إنهم كانوا غير صالحين أو مؤهلين للعمل السياسي والإداري، ويكفي أن نشير إلى كارثة ما فعله عبد الحكيم عامر في الجيش المصري، فقد أساء إلى هذه المؤسسة الكبيرة التي بناها محمد علي إساءة لا تغتفر، وهزم الجيش بسبب عدم كفاءته وبسبب غفلته.

السبب الثاني: أن جمال عبد الناصر لم يحوّل رؤاه وأفكاره إلى مؤسسات ودستور ينفذها. ولذلك فإنه بعد وفاة عبد الناصر، وبعد استحضار جهده وإنجازاته الكثيرة

والكبيرة، إلا إن المحصلة النهائية هي أنه ترك مصر على الحال الآتي:

١- دولة مهزومة عسكريًّا هزيمة مذلة، وجيش تم تدميره، ولم تكن هزيمة عادية وإنما كانت هزيمة قصمت الظهر، ما زلنا ندفع ثمنها حتى اليوم.

٢- شعب في أدنى حالاته النفسية والمعنوية، جراء هزيمة جيشه، وجراء هزيمة مشروعه السياسي والتحرري والنهضوي.

٣- شعب وجبهة داخلية يئنان من عدم احترام حقوق الإنسان المصري، بفعل عربدة أجهزة الأمن وزوار الفجر، وبسبب المعتقلات المفتوحة للإنسان المصري، وبسبب الإعدامات والمحاكمات المخزية التي تمت، وبسبب تعذيب المصريين الذي أصبح على يد هذه الأجهزة إستراتيجية ممنهجة. فقد كان ملف عدم احترام حقوق الإنسان المصري من أسوأ الملفات التي عالجها عبد الناصر. وإذا كان عبد الناصر قد أجاد في ملف التطوير الاجتماعي، إلا أنه قتل المصريين من الداخل وغرس فيهم الخوف والرعب، فانسحبوا بعد ذلك وحتى الآن من أية مشاركة سياسية مخافة البطش بهم.

٤- حريات مصادرة، وصحافة مراقبة، وأفواه مكممة، وشعب يتهامس فيما بينه خوفًا من أجهزة القمع والتنكيل.

٥- تبخر ما فعله عبد الناصر بعد سنوات قليلة من مجيء السادات، والسبب أن فكر الثورة وفكر عبد الناصر لم يتحولا إلى مؤسسات مدنية راسخة تتعهده بالرعاية الدستورية والقانونية وتدافع عنه. بل إننا نجد أن الدولة الناصرية قرب نهايتها، بدلاً من أن تفكر في تحصين وتقوية المؤسسات .. ترتكب مذبحة القضاء عام ١٩٦٩م، أي أن الاتجاه نحو الخوف من القانون والخروج عليه وعدم احترامه، وإهانة الرمز الذي يمثل ذلك وضربه (د. عبد الرزاق السنهوري)، كان هو الوسيلة، وعليه فلم يكن الهدف هو تعزيز القانون واحترامه حتى لو جاء بشيء

تكرهه الثورة ورجالها.

وفي هذه النقطة نؤكد أن عبد الناصر أخطأ خطأ كبيرًا حينما لم يفكر في أن يتجه نحو تطوير النظام السياسي المصري ليكون نظامًا مفتوحًا حرًّا، قائمًا على التعددية وإتاحة الحريات، فإذا كان السادات ومبارك من بعده لم يفعلا ذلك، لضعف شخصيتهما وعدم تمتعهما بالشعبية الكبيرة وخوفهما من أن يختفيا من الساحة إذا أتيحت هذه الحرية (في الانتخابات وفي الإعلام)، إلا أن عبد الناصر كان الوحيد الذي لا يمكن أن تتأثر شعبيته أو يزيحه أي منافس، بعدما أحبه الناس ووثقوا فيه وجعلوه زعيمًا مرفوعًا على الأعناق بعد أن رأوا إنجازاته ولمسوها واقعًا في حياتهم.

وبهذا انتهت إنجازات عبد الناصر وإنجازات ثورة يوليو، وسقط النظام السياسي الذي أقامته، بعد أن تحول في جمهوريته الثانية والثالثة إلى نظام قمعي ديكتاتوري، فاقد للشرعية، قائم على التزوير، عدو للشعب المصري، صديق للأمريكان واليهود.

إذا تحقق هذا، وهو متحقق فعلاً، فإننا نستطيع أن نقول : إننا عدنا مرة أخرى إلى ما كان موجودًا قبل عام ١٩٥٢م، حيث النظام الليبرالي الذي تحدثنا عنه، وهو نظام كان أجدى وأنفع لمصر والمصريين، وكان يمكن أن يتطور تطورًا طبيعيًّا وهادئًا، عكس النظام الذي ورثه والذي ذاق منه المصريون كل ألوان المرارة، وقادهم إلى فشل اقتصادي واجتماعي وعسكري، وقادهم إلى أن يفقدوا حقوقهم التاريخية في مياه النيل، وقادهم إلى فقدان استقلالهم الوطني، والأعجب من ذلك أنه نظام يفكر في نهاية الجمهورية الثالثة في تغييرات جوهرية لم يعرفها التاريخ، من خلال الاتجاه نحو جمهورية وراثية، ولكنها ليست كالملكية الدستورية المحكومة بالقانون، وإنما هي جمهورية وراثية غير محكومة بالقانون، وإنما محكومة بالفساد وبالخروج على القانون.

الفصل الثاني

نظام لم يحفظ استقلال مصر الوطني

رغم ما أنجزه عبد الناصر من تحقيق الجلاء والاستقلال عن المحتل البريطاني، ورغم جولاته ضد «الإمبريالية والاستعمار»، ورغم خطواته الوطنية الكبيرة في بناء السد العالي وفي تأميم قناة السويس والوقوف ضد المحاولات الأمريكية للتأثير على القرار المصري، إلا إننا لا نستطيع أن نقول: إن الاستقلال الوطني كان متحققًا مائة في المائة، فالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي كانت تنطوي على درجة من الانحياز لدولة كبرى.

ومع هذا، قاد عبد الناصر مصر، لكي تكون دولة إقليمية ذات شأن، وقائدة مؤثرة في حركة عدم الانحياز، ونأى بها أن تكون لعبة في يد القوى الكبرى، ورغم علاقات مصر الوثيقة بالاتحاد السوفيتي إلا أنها لم تكن أبدًا محمية أو قاعدة سوفيتية، بل إن مصر لم تستطع تسليح جيشها بعد معركتها مع الدول الرأسمالية ولا أن تدخل حرب أكتوبر ١٩٧٣م إلا بمساعدة سوفيتية وتسليح سوفيتي.

إلا أن ما حدث بعد ذلك في الجمهوريتين الثانية والثالثة كان فقدانًا كاملاً للاستقلال الوطني، منذ أن بدأ السادات يكشف عن وجهه الغربي بالكامل بعد حرب أكتوبر مباشرة واتفاقيات فض الاشتباك وبعد أن ظهرت علانية صداقته بوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، ثم ما فعله السادات تدريجيًّا في الاتجاه نحو الغرب والولايات المتحدة، وهو ما لخصته جملته المشهورة التي تعبر عن انهزامه الكامل أمام الأمريكان: «٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية».

استطاع السادات أن يخدع المصريين وأن يبرر لهم توجهه الأمريكي بأن مصر ستستفيد من ذلك في كل شيء، ابتداءً من تحديث جيشها وتسليحه، مرورًا بتحديث المجتمع المصري وتطويره، انتهاءً بسداد ديونها.

وقد ثبت كذب ذلك جملة وتفصيلاً، فالأمريكان حريصون على فجوة لا تقل عن ٢٥ سنة في مجال التكنولوجيا لصالح إسرائيل في هذه المجالات، بل إن هناك تكنولوجيا لن تحصل عليها مصر أبدًا، والمبدأ الأمريكي والغربي هنا هو «العمل على أن يصبح الجيش الإسرائيلي أقوى من الجيوش العربية مجتمعة».

أما ما قيل عن تحديث المجتمع المصري، فهو ما لم يحدث، والوجود الأمريكي الكثيف في مصر كان في الاتجاه السلبي، من خلال الترويج الثقافي والإعلامي للنموذج الغربي والقيم الغربية، ومن خلال التأثير السلبي على الهوية العربية الإسلامية لصالح هوية جديدة لمصر، ومن خلال العبث بمناهج التعليم من أجل دعم التطبيع مع إسرائيل وإزالة أي توجه معادي ضدها، فالأمريكان من خلال علاقتهم بمصر يريدون أن يضعفوها لحساب إسرائيل، وهو ما وجدناه في الجهود الأمريكية الدءوبة لدعم دول حوض النيل ضد مصر.

وللأسف فقد كان مجمل مردود التعاون مع الولايات المتحدة في أي مشروع اقتصادي أو علمي، سلبيًّا في غير صالح مصر، وفي اتجاه إضعاف مصر ولكن بطريقة ذكية وماكرة ومخادعة.

أما مقولة : إن العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة والتي بدأها السادات معهم، ستساهم في تسديد ديون مصر، فهو ما لم يحدث، فقد تضخمت ديون مصر لصالح الولايات المتحدة والدول الغربية، وإن تم إسقاط جزء منها بعد مواقف مخزية لمصر ضد شقيقاتها العربيات، ودعمها للمواقف والسياسات الأمريكية تجاه العراق، واشتراكها في الحرب عليه عام ١٩٩١م، لكن ما يتبقى من هذه الديون

مليارات كبيرة.

منذ بدايات ثورة يوليو عام ١٩٥٢م والولايات المتحدة تحاول جاهدة التأثير على القرار السياسي المصري، وكان تفكيرها منصبًّا بصفة أساسية على استخدام المعونات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق هذا الهدف. وظل النظام المصري طوال الحقبة الناصرية عصيًّا على الاختراق الأمريكي عن طريق المعونات، إلا أن الأمر تغير كليًا بعد حرب أكتوبر ومعاهدات فك الاشتباك، التي جرت برعاية أمريكية، ثم بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد.

فمنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كان المنطلق الأساسي للإدارة الأمريكية من أجل الضغط على مصر وتقزيم موقفها السياسي وخياراتها، هو ورقة المعونات، التي يتم اللعب بها، والتهديد بتخفيضها وإلغائها كلما استشعر الأمريكان نوعًا من الاستقلالية في القرار السياسي المصري، ومخالفة للأجندة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة.

ورغم أهمية المعونة الأمريكية لمصر، إلا أنها تمثل أداةً مهمةً لتحقيق أهداف للطرف المانح عادةً ما تتمثل في إعادة هندسة المجتمع المتلقي للمعونة لخدمة مصالح الدول المانحة على المدى الطويل، وتحقق الدول المانحة أهدافها من خلال الشروط المصاحبة لمنح المساعدات.

وهكذا فإن كل المعونات مشروطة وإن بدا شكليًّا عكس ذلك، رغم ما تم الاتفاق عليه في الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة بالتنمية على ألا تكون المساعدات الرسمية مرتبط بأية شروط.

فقد استهدفت المعونة الأمريكية ضمان مستوى معين من التشغيل للاقتصاد الأمريكي في صورة تدوير الأموال المخصصة لبرنامج المعونة وإعادة حقن الاقتصاد الأمريكي بهذه الأموال على نحو متواصل مع استمرار تدفق المعونة في

اتجاه دعم الصناعة الأمريكية، كما تضمنت اتفاقيات المعونة إلى مصر شروط التوريد من البلد المصدر، والحصول على سلع أمريكية محددة وعلى حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أية زيادة في مشتريات مصر الخارجية، إلا أن أهم فائدة تعود على الجانب الأمريكي من هذه المساعدات تتمثل في أن هذه المساعدات تهدف إلى ترويج مبادئ الاقتصاد الرأسمالي وتعمل على تكوين طبقة رأسمالية من رجال الأعمال ذوي التوجه الليبرالي الموالي للقيم الثقافية والرؤى السياسية الأمريكية، كما أن المعونة الأمريكية لها في نظر البعض أهداف أخرى خفية دفعتهم إلى الاعتقاد بأنها تسعى للسيطرة على الاقتصاد.

ومع ضعف الاقتصاد المصري، بفعل فساد النظام السياسي وفساد الإدارة الحكومية وانعدام الرؤية الوطنية لإدارة الشأن السياسي والاقتصادي، ومع تقزم دور مصر السياسي، بفعل هذه العوامل أيضًا، أصبح الاستقلال المصري مفقودًا أمام التدخل الأمريكي، وأصبح القرار المصري لا يمكن اتخاذه إلا بعد استئذان الإدارة الأمريكية، فمصر لا تستطيع أن تتحرك دوليًا، أو إقليميًا، أو عربيًا، حركة حرة مستقلة، فدون الضوء الأخضر الأمريكي لا حركة ولا فعل، وإنما سكون وانتظار للتعليمات.

وليست الحركة الدولية والإقليمية فقط هي مجال الاعتراض الأمريكي، وإنما أصبح الشأن الداخلي المصري هو الآخر مجالاً للاعتراض والتوجيه والتدخل الأمريكي. فإدارة الملف القبطي مراقب أمريكيًا، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات السياسية مراقبة أمريكيًا كذلك.

فقدت مصر استقلالها لأنها فقدت وطنية عبد الناصر، وكاريزما عبد الناصر، وشخصية عبد الناصر، وطموح عبد الناصر، الذي لم يسع لتوريث الحكم لنجله، ولم يسع للاستمرار في الحكم، ولكنه سعى للعمل الوطني العام المنتج والفعال

والمفيد والمؤثر، وإن لم تخدمه الوسائل والآليات، كما أوضحنا سابقًا، لتعظيم إنجازاته. أما من جاء بعد عبد الناصر فقد فرّط في كل ذلك ولم يهمه إلا الاستمرار في الحكم بأية وسيلة، وقد علم الأمريكان فيهم ذلك ففاوضوهم عليه من خلال المعادلة السهلة المعروفة وهي: «سلموا لنا القرار السياسي المصري، ولا تقفوا أمام رغباتنا ومصالحنا، ونحن نضمن لكم بقاءكم في الحكم وندافع عنكم».

وكانت هذه المعادلة شديدة الإذلال للدور المصري، الذي اختفى أو كاد أن يختفي، تارة لمصلحة المشروع الصهيوني، وتارة بتفوق الدور السعودي عليه بفعل ما يملكه من قدرات اقتصادية، وتارة بتمدد الدورين الإيراني والتركي في المنطقة.

ما فعله نظام مبارك من انحياز كامل للرؤية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ودعمه لغزو العراق، ودعمه لحصار غزة بعد أن أصبحت تحت قيادة «حماس»، وإغلاقه لمعبر رفح ومساعدته لليهود في حصار غزة، جعل المظاهرات تخرج في كل مكان ضد مصر ودورها، وأساء لمصر إساءات لا تغتفر.

وهكذا، بات على المصريين السعي لتغيير هذه الأوضاع المقلوبة، من أجل استعادة استقلال مصر، واستعادة استقلال القرار السياسي المصري، واستعادة الريادة المصرية للعالم العربي والتي لا تأتي إلا بالإخلاص في خدمة قضايا الأمة والوقوف في وجه الأطماع الأجنبية.

الفصل الثالث

الفشل في إدارة الصراع مع إسرائيل

إذا كنا قد تحدثنا في الفصل السابق عن فقدان استقلال مصر أمام الولايات المتحدة، بفعل إرادي كامل من الرئيس السادات، ثم بإكمال هذه السياسة وتطويرها في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، فإن ما حدث في ملف الصراع مع إسرائيل كان مشابهًا تمامًا.

فقد بدأ السادات الفكر الانهزامي أثناء حرب أكتوبر، بترديد مقولات : إنها حرب للتحريك (تحريك العمل الدبلوماسي والمفاوضات) وليست حربًا للتحرير، وبأننا ليس بإمكاننا محاربة الولايات المتحدة.

وقبل وأثناء وبعد توقيعه اتفاقيات «كامب دافيد» الكارثية، التي قتلت الدور المصري وأجهزت عليه، أخذ الإعلام الحكومي المصري، في محاولة لتبرير المسلك الانهزامي، يتحدث عن أن مصر آن لها أن تلتفت لمصالحها الخاصة وتخوض الحرب دفاعًا عن نفسها فقط وكفاها دفاعًا عن فلسطين التي دافعت مصر عنها نيابة عن العرب، وأنها تكلفت في هذا الصراع ١٢٠ ألف شهيد، ومن أراد من العرب أن يحارب فعليه أن يتقدم هو للحرب وليس من حقه أن يتحدث عن ضرورة خوض مصر للحرب.

وقد انتشرت هذه الشبهة انتشارًا كبيرًا في الشارع المصري، سواءً بين النخبة السياسية والفكرية والثقافية أو بين المواطنين البسطاء بفعل الإلحاح الإعلامي، مع العلم أنها شبهة باطلة وخاطئة من أساسها.

فالصحيح أن مصر خاضت حروبها مع إسرائيل أعوام ١٩٤٨م، ١٩٥٦م،

١٩٦٧م، ١٩٧٣م، دفاعًا عن نفسها هي وليس دفاعًا عن فلسطين.

ففي بداية الوجود الصهيوني في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، كان هناك شعور عربي جمعي، عند العرب جميعًا وليس عند المصريين فقط، بخطورة هذا الكيان الغريب الذي أراد الغرب أن يغرسه في خاصرة العرب في إطار صراعه التاريخي مع الأمة العربية الإسلامية.

وكان من غير الطبيعي ألا تلتفت مصر لهذا الوجود الصهيوني لأنه ينمو على حدودها، ومن المنطقي، دفاعًا عن الأمن القومي المصري، والمصري فقط، أن تولي مصر الأمر أهمية بالغة وإلا كانت غافلة ومقصرة، فالأمر لا يهم السودان أو ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو العراق أو اليمن أو الكويت .. إلخ، فهؤلاء لا تجمعهم حدود مشتركة مع هذا الكيان الجديد.

ورغم ذلك فإن مصر لم تكن الدولة الوحيدة التي اشتركت في حرب ١٩٤٨م، وإنما شاركت جيوش كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان إضافة إلى الجيش المصري.

وهكذا تدفقت الجيوش العربية من مصر وسوريا والعراق وإمارة شرق الأردن على فلسطين ونجحت القوات العربية في تحقيق انتصارات كبيرة في البداية.

أما بالنسبة للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، والذي تعرضت له مصر من جيوش إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، فقد كانت الحرب نتيجة السلوك السياسي للرئيس جمال عبد الناصر وثورة يوليو، ولم يكن له علاقة بفلسطين لا من قريب ولا من بعيد.

فقد كان لكل دولة من الدول التي أقدمت على العدوان أسبابها الخاصة للمشاركة فيه، لكن على العموم كان من أهم أسباب العدوان توقيع مصر اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتطورة لتقوية القوات المسلحة لردع إسرائيل، بعد رفض الدول الغربية تزويد مصر بالأسلحة. ورأت إسرائيل أن تزويد مصر بالأسلحة المتطورة يهدد بقاءها ويشكل خطورة عليها ويجب مواجهته.

ومن ناحية أخرى فقد أدى دعم مصر للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وإمدادها بالمساعدات العسكرية إلى غضب فرنسا ومن ثم حرّضها على المشاركة في العدوان.

وكان تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦م، والذي أدى إلى منع إنجلترا من التربح من القناة التي كانت تديرها قبل التأميم، دافعًا لها للاشتراك في العدوان الثلاثي.

نأتي إلى ملف نكسة ١٩٦٧م، وقد كانت هي الأخرى أمرًا ثنائيًّا بالكامل بين مصر وإسرائيل التي لها حدود وتماس، كما أسلفنا مع مصر، مما سيجعل لها تداخلاً وتأثيرًا على السياسة الخارجية المصرية. وما حدث مع مصر من احتلال لجزء من أراضيها حدث مع سوريا والأردن أيضًا.

ثم نأتي لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهي كانت حرب تحرير لسيناء المصرية، ولم تكن حرب تحرير لأراض فلسطينية، وكانت لغسل عار نكسة ١٩٦٧م ولم تكن لاستعادة القدس أو لتحرير غزة أو لطرد اليهود من الأراضي الفلسطينية التي اغتصبوها عام ١٩٦٧م، ولا حتى كانت حربًا لتحرير الجولان السورية.

ومع هذا وقف العرب بجوار مصر، وتلقتْ مصر دعمًا هائلاً من السعودية بقيادة الملك فيصل، كما تلقت دعمًا لا ينكر من ليبيا والجزائر ودول عربية أخرى، ولا يمكن أن ننسى أن العرب وقفوا مع المجهود العسكري والسياسي المصري ووقفوا ضخ البترول لأوروبا وأمريكا.

حرب أكتوبر إذًا، عمل عسكري وسياسي مصري بالكامل، وعلى أرض مصرية بالكامل، وبمساندة مادية وسياسية عربية كبيرة، ولم يترك العرب مصر تحارب وحدها، وبالتالي تسقط حجة أن هذه الحرب كانت للدفاع عن فلسطين.

على مدار التاريخ، كانت مصر دائمًا رائدة بدورها الإقليمي المؤثر في المنطقة، وقد

ظل هذا الدور وهذا التأثير مستمرًا على الدوام، فمنذ أقدم دولة عرفها التاريخ في العصور الفرعونية المتلاحقة، ومرورًا بالبطالمة والإغريق والرومان، والتاريخ القبطي والتاريخ الإسلامي متعدد الدول، وعهد محمد على ثم بدايات ثورة يوليو، على هذا الامتداد كانت مصر هي أقوى دول المنطقة تأثيرًا وإشعاعًا فيمن حولها، حيث كان الإشعاع سياسيًّا واقتصاديًّا وفكريًّا وثقافيًّا وإعلاميًّا ... إلخ.

ولكن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وبعد أن حدد السادات بوصلته باتجاه واشنطن، وبعد أن تم إجبار مصر على علاقات معينة مع إسرائيل تكون الدولة الصهيونية هي المفصلية في المنطقة وتكتفي مصر بالدور الثانوي، وبعد أن تولى مبارك حكم مصر وأكد نهج السادات، وصارت مصر لا تتحرك إلا بعد الضوء الأخضر من واشنطن، وبعد أن وضع أهل الحكم في مصر مبدأ أن من أولى الثوابت عدم إغضاب الدولة الصهيونية بأي شكل، بعد ذلك كله انتهى الدور المصري وتلاشى، لتكتفي مصر بدور الوسيط بين الفلسطينيين والصهاينة، وسيط يفرض عليه الصهاينة ما يريدون ثم يحاول هو فرضه على الفلسطينيين.

الدور الريادي المصري لم ينشأ من فراغ، وإنما كانت هناك أسس انطلق منها وقام عليها، فقد قام الدور الريادي المصري على الإمكانيات الكامنة في مصر، إمكانيات زراعية وصناعية وشواطئ مترامية الأطراف بين قارتين وموقع استراتيجي متميز وثروة بشرية متميزة برعت في كل المجالات وجيش من أقدم جيوش العالم.

في عصر محمد علي، ومن خلال تجربته التنموية، كانت مصر رائدة ولعبت دورًا عالميًّا بامتياز، ووصل الجيش المصري إلى أبعد من إثيوبيا وإلى اليونان، وفي عهد عبد الناصر، ومع اختلافنا في الكثير والكثير مع هذا العهد، إلا أن مصر كانت فيه قائدة، إفريقيًّا وعربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وناهضت بشدة سياسة الهيمنة الاستعمارية الغربية، وأقامت تنمية جيدة وحياة اجتماعية منصفة.

ولكن بدأ الانهيار حينما حدثت الهزيمة النفسية في داخل نفوس النخبة المصرية

وأهل الحكم، وبعد أن تخلوا عن السيادة الوطنية لصالح التبعية للولايات المتحدة، إيثارًا للسلامة وضمانًا للعيش الهادئ والهانئ، تقودهم المقولة الخاطئة بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في الصراع العربي الإسرائيلي في يد الولايات المتحدة، وأن مصر لن تخوض الحرب نيابة عن العرب الذين لا يشكرون ويكفيها ما دفعته من ثمن باهظ.

وعلى امتداد ثلاثين عامًا هي فترة حكم حسني مبارك، ومنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، لم تنقذ هذه الاستراتيجية مصر ونظامها السياسي من المشكلات والأزمات، وإنما ازدادت مشكلات مصر وأزماتها وتعقدت أمورها، ودفعت مصر من قوتها ومن وجودها ورصيدها ثمنًا باهظًا، انتهى بها لأن تصبح رجل العرب المريض، وصار الحجم والدور والغنى البشري والاستراتيجي، عبئًا بعد أن كان ميزة لا يمكن تقديرها بثمن.

وإذا كان الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي قد تضاءل منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وتحديدًا منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩م، فإن هذا الدور قد تراجع – فلسطينيًا- بشكل واضح إبان عقد التسعينيات من نفس القرن.

كما نجحت إسرائيل من خلال استغلال علاقتها القوية بواشنطن في تحجيم أي دور عربي فيما يخص تطورات الصراع مع الفلسطينيين، بما فيها الدور المصري. ولا ينكر أحد مدى التأثير الذي تركته العلاقات بين القاهرة وواشنطن فيما يخص قوة الموقف المصري من هذا الصراع.

ولم يعد لمصر نفس الثقل الموروث في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وارتبط هذا بنظرة عربية أقل اكتراثًا بحيوية الدور المصري وقدرته على الخروج بالقضية من جمودها الحالي، خاصة في ظل تطابق الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من العلاقة مع الفلسطينيين بدرجة غير مسبوقة، والتي تقطع الطريق على أية محاولة مصرية لتسوية الأمور.

الفصل الرابع

الفشل في إدارة المجتمع وفي تنميته وتحديثه

فشل النظام المصري فشلاً ذريعًا على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما جعل استمراره مستحيلاً، ومما طعن في شرعيته، ومما شكل مبررًا لدى الشارع المصري في الخروج عليه والمطالبة بتغييره. وكان هذا الفشل عبر محاور كثيرة أهمها:

أولاً: تقزيم دور مصر:

إذا كانت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، قد أفرزت نظامًا سياسيًّا وطنيًّا، رغم الأخطاء القاتلة التي ارتكبها، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الجمهورية الأولى لنظام ثورة يوليو برئاسة جمال عبد الناصر، قد حققت نجاحات كبيرة في مجال السياسة الخارجية. فقد جعلت هذه السياسات مصر دولة رائدة في محيطها العربي والإفريقي وكذلك في الساحة العالمية حيث دورها الرائد في حركة عدم الانحياز. ولم يأت هذا الدور من فراغ، وإنما جاء من خلال جهد دءوب ويقظة وسياسات تم تطبيقها وأتت بأثر على أرض الواقع.

أما في عهد مبارك، فقد كان التراجع سيد الموقف، ورأينا العديد من الإخفاقات وعلى رأسها حالة الشلل والوهن العضال أمام التجاوزات والتحديات الإسرائيلية، والغياب المحبط لأية مبادرات أو سياسات فعالة تحقق المصالح المصرية والعربية في العلاقة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، مع تراجع فادح لدور مصر في المنطقة مما أوجد فراغًا مخلاً سارعت إلى احتلاله دول أخرى مثل إيران وتركيا بل وحتى السعودية وقطر، واستطاعت السياسة الخارجية المصرية الحالية أن تهبط بدور

ومكانة مصر إلى الحضيض.

ثانيًا: الحكم المستديم بالطوارئ:

حكم الطوارئ المستمر، وإدمان نظام مبارك لهذه الحالة الاستثنائية، هو اعتراف بفشله في تأمين نظام سياسي واجتماعي مستقر يسمح للمواطنين بالعيش في أمان وسلام مثل بقية شعوب الأرض.

إن الكثير من دول العالم قد عانت وتعاني من عمليات إرهابية تقع في أمريكا وأوروبا والهند والسند، ولكن لم تقم أي من هذه الدول بإعلان وإدمان حالة طوارئ مثلما هو حادث عندنا.

ويمكن رصد فترات تطبيق العمل بقانون الطوارئ في مصر منذ من مطلع ١٩٥٢م إلى يونيو ١٩٥٦م، وكان المبرر هو حريق القاهرة، ثم كان الموعد مع مرحلة ممتدة من نوفمبر ١٩٥٦م إلى ١٩٦٤م، بسبب العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الصهيوني على مصر، أما المرحلة الخامسة فكانت من يونيو ١٩٦٧م وحتى مايو ١٩٨٠م، ومبررها العدوان الصهيوني لعام ١٩٦٧م، بينما تستمر المرحلة الحالية من أكتوبر ١٩٨١م وحتى الآن، ومبررها هو اغتيال الرئيس السادات في حادثة المنصة.

ثالثًا: الفشل في بناء دولة عصرية:

فشل نظام مبارك في إتمام المشروعات التأسيسية الأولى لبناء دولة عصرية في مصر والتي بدأت على يد طلعت حرب من ناحية وأضاف إليها عبد الناصر في المجالات الصناعية والاجتماعية والثقافية، وكان من المفترض أن يضيف النظام إلى هذه لقواعد الأولى استكمالات عديدة لتحويل مصر إلى دولة مؤسسات، ولكن العكس قد حدث ووجدنا تآكلاً مستمرا لمؤسسات الدولة وقدرتها على العمل الفعال، ورأينا تحول الدولة تدريجيًّا إلى عزبة تدار بالتليفون وإلى تجاهل مذهل

للآليات القضائية والقانونية، والنظام يؤكد هذا حينما لا ينفذ أحكام القضاء وكأنها لم تكن.

فشل النظام في إقامة دولة عصرية حينما فشل في إقامة نظام سياسي مفتوح وعادل يعطي للمصريين جميعًا حقوقًا متساوية، ويمنع الاستبداد والاستئثار بالحكم وتوريثه، ويمنع تزوير الانتخابات. وفشل في إقامة دولة عصرية حينما فشل في إقامة نظام تعليم وبحث علمي متوازن وفعال وقوي. وفشل في تحقيق دولة عصرية حينما أهمل صحة المصريين وتركهم نهبًا للأمراض. وفشل في إقامة دولة عصرية حينما فشل في تحقيق تنمية حقيقية وإحداث حركة تصنيع شاملة في المجتمع.

رابعًا: الفشل في بناء حياة سياسية سليمة:

فشل نظام مبارك القمعي الفاسد والفاشل في أن يرسي قواعد حياة سياسية ديمقراطية سليمة، فالحزب الوطني الحاكم نفسه لم يقم على أساس شرعي سليم وإنما هو امتداد لحزب مصر الذي أعلنه السادات بأمر رئاسي من فوق. وفشل النظام في تصحيح هذا الوضع بل زاده سوءًا إذ وضع أمر الموافقة على تأسيس أي حزب جديد في يد أعضاء الحزب الحاكم من خلال لجنة حكومية هي لجنة الأحزاب. أما الفضائح التي أنتجتها هذه الحياة السياسية الفاسدة فلا حصر لها، فالحزب الحاكم ضم بين أعضائه نوابًا في مجلس الشعب يستخدمون البلطجة وخريجي السجون في حملاتهم الانتخابية لابتزاز مؤيديهم وترويع معارضيهم. وشاهدنا وقرأنا عن نواب التهريب والقمار والراقصات والرشاوى والمشاركة في الفتنة الطائفية والمشاركة في بيع أراضي سيناء للصهاينة والمتاجرة في قوت الشعب وكذلك ممارسة الاحتكار بأوسع أشكاله والمتاجرة في العلاج على نفقة الدولة وفي بيع الأراضي بطرق غير مشروعة وأخذ القروض من البنوك والدخول كوسطاء بين رجال المال ورجال الأجهزة التنفيذية وقتل الفنانات والكثير من القضايا التي ذهب بعضها إلى القضاء مثل أكياس الدم الملوث وتهريب الموبايلات والرشاوى

والقروض، إلا أن الكثير من الجرائم والجنح لم تذهب إلى القضاء مثل تهريب القياجرا، وتهريب الآثار، ولن تكون فضيحة مطالبة بعض نواب الحزب الوطني بضرب المتظاهرين من شباب مصر بالرصاص في الشوارع هي آخر فضائح نواب هذه الحزب.

خامساً: فكر خاطئ وممارسات غير وطنية:

فقبول أوامر وإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان معناه هدم كل ما حققه المصريون خلال أربعين عامًا من مصانع وشركات، من خلال بيعها في صفقات مشبوهة، ثم الانحياز لما يسمى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار وهو ما يعني دعم الأغنياء وتسهيل مشروعاتهم وأرباحهم ونفض اليد من هموم الفقراء ومشكلاتهم، وهم السواد الأعظم من المصريين.

حينما أعلن نظام مبارك في عام ١٩٩١م عن بدء ما أسماه بتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي) زاعمًا أنه يتجه لهذه السياسات مستهدفًا – أو هكذا ادعى – تخفيض عجز الموازنة العامة، وخفض معدلات التضخم، وإصلاح نظام صرف الجنيه المصري، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وزيدة معدل النمو الاقتصادي، وهى كلها دعاوى رد عليها المتخصصون، والرد لا يحتاج حتى لمتخصصين لأنه لا يمكن الحديث عن زيادة معدل النمو الاقتصادي ببيع الشركات والمصانع المملوكة للدولة أي المملوكة للشعب، أي تجريف أصول البلد الاقتصادية ببيعها.

الإصلاح الاقتصادي – ذلك المصطلح سيئ السمعة – لا يتحقق إلا بالإنتاج وإنشاء مشروعات تضاف للمشروعات القائمة وليس بيع ما هو قائم وتبديده.

النظام البائد في بداية الخصخصة زعم أنه لن يقدم على بيع إلا الشركات الخاسرة ومع ذلك تم بيع شركات كانت تحقق أرباحًا وصلت نحو ١٠٠٪.

في عام ١٩٩١م كان المطروح للبيع ٣١٤ شركة، الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحًا ومع ذلك تم عرضها للبيع ٢٥٤، بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ٦٠ شركة.

كانت صفقة بيع شركة عمر أفندي الأكثر دويًا؛ حيث تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و١٤٠ مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به.

فأي استثمار هذا الذي لا يعرف إلا البيع، وقد انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندي للمستثمر السعودي صاحب شركة «أنوال السعودية» بمبلغ ٥٨٩,٥ مليون جنيه، وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها ٨٢ فرعًا هي فروع الشركة بمحافظات مصر، ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق. وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي[1].

إذا عدنا لعام ١٩٩٣م سنكتشف أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور، فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية، وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، ومع ذلك فقد تم بيع ٢٤١ شركة من إجمالي ٣١٤ شركة بحصيلة بيع ١٦ مليار و٧٤١ مليون جنيه، وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز ٢٢ مليار جنيه، فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟ وكيف تم بخس قيمة الشركات بهذا الشكل، ومن المسئول؟

(١) الخصخصة وسياسات تدمير الوطن، بهيجة حسين، موقع بهيجة حسين على الإنترنت، ٧نوفمبر ٢٠٠٧م.

صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) هي إحدى الصفقات الصارخة في كم ما بها من فساد، وهى عنوان صارخ على التفريط في شركة تنتج إنتاجًا حيويًّا، فهي الشركة التي أنشئت لإنتاج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طنًّا وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة، ومراجل توليد الكهرباء، وأوعية غازات سائلة، ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر، فالشركة أنشئت لتزويد المستشفيات والمصانع ومحطات الطاقة النووية بالمراجل والأوعية.

وأقيمت الشركة على مساحة ٣١ فدانًا في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة، وكانت تضم قبل الخصخصة ١١٠٠عامل، وتحقق أرباحًا مرتفعة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٩١م.

وكانت الشركة تتبع قبل خصخصتها الشركة القابضة للصناعات الهندسية التي كان يرأس مجلس إدارتها المهندس «عبد الوهاب الحباك»، بطل قصة من أشهر قصص الفساد في مصر، وكانت إدارته لها سبب مباشر دفع بها عن عمد إلى الهاوية، وإلى تحويلها من شركة رابحة إلى شركة خاسرة، في خطة محكمة، ربما ساعده فيها آخرون تركوه يعبث في موقعه بلا حسيب أو رقيب، مستهدفين في النهاية التخلص من الشركة وبثمن بخس.

فمن غير المقبول ولا المعقول ولا المنطقي أن تتم عمليات توسع استثمارية لشركة هناك مخطط لبيعها، إلا إذا كان الهدف جعلها شركة خاسرة وإغراقها في الديون، ولابد أن نتذكر أيضًا حوادث انفجار الغلايات قبل خصخصة الشركة بعدة شهور، وقيل وقتها : إن الانفجارات حدثت بسبب عيوب في التصنيع، أليس هذا السبب مثيرًا للتساؤل والاتهام؟ كيف لشركة أنتجت إنتاجًا جمًّا ومطابقًا للمواصفات الفنية ولعشرات السنوات؛ أن تنتج فجأة وقبل البيع بعدة شهور، إنتاجًا غير مطابق للمواصفات إلا إذا كان هناك إهمال متعمد في مراحل الإنتاج المختلفة في منتج بهذه

الأهمية والخطورة ولا يحتمل خطأ أو عبثًا مهما كان طفيفًا؟

ولم تقف المؤامرة الموجعة عند حد بيع آلات المصنع خردة- أعلن عن بيعها بالصحف- بل هناك حلقة أحكمت إغلاقها على الشركة وعلى حق مصر في وجودها المهم، فقد أسندت عملية التقييم إلى بيت خبرة أمريكي وقدر الشركة بما يتراوح بين ١٦ و ٢٤ مليون دولار، وهو سعر لا يساوي أقل من ربع سعر الأرض المقامة عليها الشركة في ذلك الوقت والذي كان يساوى نحو ١٠٠ مليون دولار أي حوالي ٣٣٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٩٤، وهو العام الذي حصل فيه مجلس إدارة الشركة على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار، وبيع المخزون بمبلغ ٦ مليون دولار ليصبح ثمن الشركة كاملا ١٧ مليون دولار وتم بيعها بهذا المبلغ لشركة أمريكية – كندية.

وتكتمل حلقة الفساد وإهدار المال العام، عندما يتم إعفاء الشركة الكندية الأمريكية من سداد الضرائب والديون المستحقة على شركة النصر للغلايات، وبعد خصم هذه المستحقات من الثمن الذي قدرت به الشركة، ليصبح المتبقي من ثمن الشركة ٢,٥ مليون جنيه مصري، أي أقل بكثير من ثمن شقة حديثة على نيل القاهرة.

ولأن الفساد حلقات متواصلة، فإنه بعد بيع الشركة تم إسناد عملية إنشاء محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى شركة المراجل البخارية المصرية!، فهل هناك دليل أقوى من ذلك على الفساد وإهدار المال العام والتلاعب بمقدرات المصريين ومستقبلهم.

ومما يزيد هذا الأمر وضوحًا، أنه كانت هناك عروض أخرى من شركات إيطالية وفرنسية ويابانية، وكان من بينها عرض بشراء الشركة بعشرة مليون دولار مع سداد ديونها والضرائب المستحقة عليها، ولكن المسئولين اختاروا العرض الأسوأ وأصبح إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء ومحطات

الطاقة النووية يتوقف على قرار ملاك الشركة الجدد، فقد قررت الشركة أن تقوم مصر بشراء المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها، لنفقد واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية، ويفقد العمال عملهم وتضيع سنوات خبرتهم العظيمة في هذه الصناعة العظيمة الاستراتيجية. فلم توفر لهم الصفقة من حقوقهم سوى البقاء في الشركة ثلاث سنوات بعدها خرجوا للمعاش المبكر وانضموا لطابور البطالة وعاشوا مرارة تجربة هدر الطاقة وتبديد الثروة[1].

وما حدث في شركة «النشا والجلكوز» يستحق التوقف عنده، ففي البداية قدرت الشركة حسب التقييم الدفتري بمبلغ ١٦١ مليون جنيه، ومع ذلك فقد تم بيعها لمستثمر كويتي – ناصر الخرافي – بمبلغ ٢٦ مليون جنيه، ولـيس الغموض أو السؤال في الفارق بين التقييم والثمن، بل يكمن فيما حدث قبل البيع.

ففي عام ١٩٩٦م وقبل البيع بعدة شهور، أنفقت الملايين على الشركة رغم نية البيع! فقد تم إنشاء محطتين بيولوجيتين لمعالجة مياه الصرف الصحي تكلفتا ٢٢ مليون جنيه، كما أجريت عمليات إحلال وتجديد في غلايات البخار وخط الغاز الطبيعي تكلفت أكثر من ٣٠ مليون جنيه، وبحسبة بسيطة فقد أنفق على الشركة ٥٢ مليون جنيه بداية لإثبات أنها تخسر أو لتخسيرها ثم لتقديمها كاملة وجاهزة للمشتري. أي أننا نكون نحن الذين دفعنا له وأعطيناه من مالنا العام مصنعًا جاهزًا بآلاته وأرضه وعماله الذين تخلص منهم بعد ذلك.

وبينما كان عمال مصنع «غزل قليوب» الأربعمائة مضربين عن العمل، احتجاجًا على مؤامرة بيع مصنعهم، كانت عملية البيع تتم في تكتم شديد. وبالفعل تم بيع المصنع المقام على مساحة ٩ أفدنة، والذي يساوي حسب التقييم الدفتري ٦٠ مليون جنيه، وقد تم بيعه بمبلغ ٤ ملايين جنيه.

---

(١) المرجع السابق.

ليست هذه النهاية للصفقة، ولكن كان قبلها تفاصيل أخرى أهمها أنه قبل البيع قامت الشركة بتحديث الماكينات والآلات بمبلغ ٧ملايين جنيه، لن نحتاج لآلة حاسبة لنحسب حجم خسارتنا وإهدار مالنا العام، ولكن كيف ومتى سنحاسب من ارتكبوا هذه الجريمة؟

أما شركة «غزل شبين»، فرغم أنها كانت تحقق أرباحًا سنوية قدرها ١٢ مليون جنيه، ورغم أن قيمتها الدفترية ٣٢٥ مليون جنيه، ورغم أن الشركة تمتلك أصولاً ثابتة ومتحركة عبارة عن وديعة (٩٤ مليون) جنيه ونادي غزل شبين ومساكن للعمال ومستشفى، إلا إنه تم بيعها بمبلغ ١٧٠ مليون جنيه وبالتقسيط على دفعات.

نموذج آخر لكارثة بيع مصر واقتصادها بتراب الفلوس، وهو صفقة بيع أو خصخصة شركة «الزجاج المسطح»، وهى واحدة من الشركات النادرة المتخصصة في هذا المجال في الدول النامية عمومًا وفي المنطقة بشكل خاص، لذا فقد قدرت أرباحها الإجمالية خلال الفترة من شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠م وحتى سبتمبر سنه٢٠٠١ حوالي ٥٠,٣ مليون جنيه، وبلغ صافي الأرباح ٢٧,١ مليون جنيه عن نفس الفترة. وهنا نقف أمام الفارق الرهيب بين إجمالي الربح وصافي الربح، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول أوجه الإنفاق التي تستقطع من إجمالي الأرباح هذا الفارق، ومن حقنا أن نعرف كيف أنفقت هذه الملايين التي تمثل الفرق بين إجمالي الربح وصافي الربح؟ مع ذلك فهي شركة رابحة، لكن تم بيعها لمستثمر كويتي بمبلغ ٣٠٦,٣ ملايين جنيه، وهو ثمن بخس لشركة رابحة وليس لها منافس في الأسواق الداخلية والخارجية، وتملك آلات وأراض ووصلت استثماراتها قبل البيع إلى ٦٠٠ مليون جنيه.

ومن أكثر عمليات البيع إثارة للجدل، عملية خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية)، فقد عرضت الشركة للبيع عام ١٩٩٣م، وهى تملك ثمانية مصانع لتعبئة الزجاجات وثمانية عشر خطًّا للإنتاج بطاقة خمسين

مليون صندوق، وأسطول نقل ضخم يقوم بتوزيع منتجاتها في مصر، وكانت تحقق مبيعات سنوية تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ مليون جنيه بأسعار ما قبل البيع، وبعد عدة عروض انتهى الأمر ببيعها عام ١٩٩٤م لرجل الأعمال المصري محمد نصير بنسبة ٤٩٪ ورجل الأعمال السعودي محمد بقشان بنسبة ٤٩٪ أخرى و٢٪ لشركة بيبسى كولا العالمية، بقيمة إجمالية١٥٧,٦ مليون جنيه.

نلاحظ أنه تم بيعها بما يوازى حجم المبيعات من إنتاجها قبل البيع، وبلغت العمالة بها في ذلك الوقت ٤١٦٠ عاملاً، وتتوالى المفاجآت وتثار آلاف علامات الاستفهام المصحوبة بالغضب. ففي عام ١٩٩٥م قام «نصير» ببيع ٤٠٪ من حصته في الشركة إلى مجموعة «بقشان» السعودية وفي عام ١٩٩٩م تشترى شركة بيبسي كولا ٧٧٪ من أسهم الشركة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار- أي من أسهم نصير بعد أن وصلت حصته ٢٨٪ ومن أسهم بقشان بعد أن وصلت ٧٠٪- ولنتذكر أنهما اشترياها كلها بمبلغ ١٥٧,٦ مليون جنيه وباعا ٧٧٪ من أسهمها بمبلغ ٤٠٠ معيون جنيه[1].

ورغم ما كتبته الصحف وما تداولته وسائل الإعلام عن جريمة بيع مصر التي تشتهر بين الناس بمصطلح «الخصخصة»، إلا أننا لم نسمع أو نقرأ عن وجود قوانين صادرة من مجلس الشعب تقنن مسألة وسلطة التصرف في حصيلة خصخصة وبيع أملاك شعب مصر وأصول ثروته التي تكونت على مر الأجيال في إطار الملكية العامة. أراد وزير المالية يوسف بطرس غالي أن يزيل الغمة بكشف الستار عن بعض جوانب مسألة الخصخصة التي لا يعلم أحد عنها شيئا، فأصدر بيانًا في ٩ يوليو الجاري ذكر فيه أن جملة حصيلة الخصخصة منذ بدايتها في عام ٩٦/ ١٩٩٧م وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٦م قد بلغت ٣٥,٧ مليار جنيه، وأنه جرى سداد ١١,٥

(١) المرجع السابق.

مليار جنيه منها للجهات التي تم البيع لحسابها البنوك أو الشركات الأخرى، وتم تحويل ٤ , ١٤ مليار جنيه إلى الموارد العامة للدولة لتمويل جانب من مصروفاتها ولسداد جزء من عجز الموازنة، وسداد ٣ , ٥ مليار لمستحقات البنوك طرف الشركات المبيعة، و٩ , ٣ مليار تكاليف المعاش المبكر ومكافآت العاملين ثم مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط للإصلاح الفني والإداري للشركات، أي أن صافى الحصيلة الذي بلغ ٢ , ٢٤ مليار جنيه قد جرى توزيعه بمعرفة السيد وزير المالية على الوجه التالي: ٥ , ٥٩٪ لسداد عجز الموازنة، ٩ , ٢١٪ لسداد ديون البنوك، ١ , ١٦٪ تكاليف المعاش المبكر، ٥ , ٢٪ للإصلاح الفني والإداري للشركات. وعلى هذا النحو ضاعت حصيلة الخصخصة، وفقد شعب مصر أصولاً وثروات ليس من السهل تعويضها، دون أن يستغل جنيهًا واحدًا من عائد الخصخصة في تكوين استثمارات جديدة تحل محل مصنع واحد بديل عما جرى التفريط فيه من مصانع بأبخس الأسعار، الأمر الذي حدا بلجنة الإنتاج الصناعي والطاقة في مجلس الشورى إلى أن تصدر توصية بضرورة مراجعة سياسة بيع شركات قطاع الأعمال العام إلى الأجانب، نظرًا لما يشكله ذلك من خطر على الأمن القومي[1].

كانت عملية النهب كبيرة لدرجة لم تخطر على بال أحد، فتشير الأرقام إلى أن إجمالي ما تم نهبه في عمليه بيع القطاع العام بلغ ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنيه بتقديرات الحكومة والمؤسسات الدولية ومنها تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩-٢٠٠١م، والتي أكدت أن العديد من الشركات تم بيعها بأقل من سعر الأراضي المقامة عليها. فبأرقام الحكومة نفسها فإن القيمة الدفترية للقطاع العام قبل عملية البيع كانت تقدر بـ ١١٥ مليار جنيه بأسعار إنشائها في الستينيات، لكن التقديرات الدولية للقيمة السوقية لها مع بداية عمليه البيع عام ١٩٩٤م وصلت بها إلى خمسه أضعاف هذا

(١) فاروق العشري، جريدة العربي الناصرية، ٢-٥-٢٠١٠م.

الرقم حيث تراوحت بين ٥٠٠ و٥٥٠ مليار جنيه، ورغم ذلك فإن القيمة التي دخلت إلى خزائن الحكومة نهاية العام عام ٢٠٠٩م وبداية عام ٢٠١٠م وبعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات، لم تتعد ٢٥ مليار جنيه بما يعنى أن الحكومة باعت ثروة مصر ومصانعها بأقل من ربع قيمتها وقت إنشائها في الستينيات، و٥٪ من قيمتها السوقية عام ١٩٩٤[1].

ويصل الفساد ذروته عندما نعلم أن قيمه العمولات التي حصل عليها المسئولون المشرفون على عملية البيع بلغت ٣٣ مليار جنيه، طبقًا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي د.عبد الخالق فاروق، أي بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام، هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه إلى بنوك الخارج. ورغم ذلك فإن كل هذه المليارات المهدرة والتي بلغت ما يقرب من ٥٠٠ ميار جنيه وكانت كافية لوضع مصر في مصاف الدول المتقدمة، تتضاءل أمام الآثار السيئة التي خلفتها عملية البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها، بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجية وحيوية مهمة، وهدموا صناعات أهم، ليدفع المواطن المصري الثمن مرتين، مرة ببيع ثروة بلاده وثانية باشتعال أسعار العديد من السلع بعد سيطرة الأجانب عليها، بخلاف الاحتكارات التي فتح الباب لها على اتساعه سواء في مجال الاتصالات وقيس انتهاء بالحديد.

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة، تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة. أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت وراءها أكثر من ٤٥٠ ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة

(١) خالد البلشي، وقائع بيع مصر بتراب الفلوس، موقع خالد البلشي على الإنترنت، بدون تاريخ.

عبر نظام المعاش المبكر[١].

سادساً: تعليم فاشل:

فشل نظام مبارك فشلاً كاملاً في توفير وإدارة نظام تعليمي سليم يبني الأجيال القادمة والنتيجة المأساوية أمام كل من له عين ترى. ولا نعرف دولة في العالم، ربما سوى دول المجاعات الأفريقية - قد فشلت إلى هذا الحد في نظام تعليمها ولذلك لجأ المواطنون إلى نظام تعليمي بديل يدفعون فيه التكاليف الباهظة لمدرسين يدرسون في المنازل والدولة تتفرج على هذا كله في اعتراف مهين بفشلها في أقدس مهامها. ويشمل الفشل المنظومة التعليمية بأكملها من المدارس المكتظة ذات المنشآت المنهارة إلى مدرسين يمارسون الضرب والركل لتلاميذهم فيما يتقاضون مرتبات رمزية يضطرون إلى استكمالها بالدروس الخاصة إلى المناهج التي غابت عنها أساليب التعليم العصري العلمي.

ورغم الحديث المستمر من النظام البائد عن أزمة التعليم في مجتمعنا وضرورة حلها، لما يعنيه استمرارها من خطورة على المجتمع ككل، ورغم ما عقدته الدولة من مؤتمرات عديدة سعيًا وراء إصلاح التعليم، لكن شيئًا لم يتغير بل إن الأمور تزداد سوءًا.

أزمة التعليم في مصر لا تتفاقم بسبب ما يفرزه من فئات غير مؤهلة لسوق العمل فحسب، ولكن بسبب تأثيره غير الخفي على شخصية الطالب المصري وعقليته، حيث بات يعاني من تدهور المناهج وتخلفها عن العصر الذي نعيش فيه، ناهيك عن كتفيه اللتين تئنان تحت وطأة أثقال الكتب التي تضمها حقيبته المدرسة، خاصة طلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية. ويزداد الأمر سوءًا، في المرحلة الثانوية التي باتت كحلبة سباق لا يكفي فيها الحصول على مجموع كلي للدرجات

(١)المرجع السابق.

يجاوز ٩٥٪ لدخول ما اصطلح المصريون على تسميته بكليات القمة، والتي تنحصر في دراسة الطب والهندسة والصيدلة والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية، وما عدا ذلك فهي كليات تنتمي إلى القاع.

تغيير وتطوير مناهج التعليم قضية ملحة وضرورية، فالتطوير لا بد أن يكون شاملاً ومتكاملاً، فيشمل المعلم والمتعلم والمناهج وطرق التدريس، لأن عدم الترابط بينها، كما هو حادث الآن، حيث يتعلم الطالب وفق نظرية الحفظ والتلقين بينما تأتي الامتحانات وفق نظرية إعمال العقل والتفكير التي لم يدرسها، يؤدي إلى المزيد من الفشل وبالتالي تعقيد الأزمة.

لقد كشف تقرير البنك الدولي، الصادر في عام ٢٠٠٧م، لتقييم نظم التعليم في حوالي ١٨٠ دولة، أن كل الدول العربية، باستثناء دول الخليج، تقع في نقطة متوسطة، أو أدنى من المتوسطة، ومعنى هذا أنها لم تستكمل إلزامية التعليم الأساسي.

وهكذا، فإن لدينا قصورًا وخللاً واضحًا، فيما يُسمى بإتاحة التعليم للجميع، واستيعاب جميع الأطفال والشباب في مؤسسات التعليم، وهذا القصور الكمي إذا أضفت إليه القصور الكيفي، في نوع التعليم وجودته، في التنمية المتكاملة لشخصية المتعلم، فكرًا وقيمًا وسلوكًا ومهارات، إذا أضفت هذا فإنك ستفهم سبب هذا التقدير المتدني؛ الذي وضعه البنك الدولي للتعليم العربي.

إن الإصلاح يبدأ بالقضاء على الكثافة المرتفعة وغير المعقولة داخل فصول الدراسة، أضف إلى ذلك ضرورة التجديد والتطوير والتحديث المستمر للمعلومات، ففي زخم الثورة المعرفية والتكنولوجيا يُقال: إن كل معرفة تمر عليها ٣ سنوات تصبح متقادمة، أما في العالم العربي؛ فالكتاب يظل كما هو من أيام سيدنا نوح، وإذا أرادوا أن يطوروه يغيرون جلدته وشكله، لدرجة أن بعض البلاد العربية

ما زالت تدرس نظريات عفا عليها الزمن، بل وكشف العلم الحديث عدم صدقها.

الأزمة هي أزمة مناهج، وأزمة طرق تدريس وأزمة إدارة تعليمية تراكم فشلها عبر عشرات السنين، وأغلب المدرسين ليسوا من خريجي كليات التربية، فطبقًا لإحدى الدراسات الحديثة فإن عدد المدرسين المؤهلين تربويًّا في مصر لا يتجاوز ٣٠٪ فقط، وهو ما يعني أن هناك ٧٠٪ غير مؤهلين؟، وهؤلاء هم السبب في إهدار الثروة التعليمية، لأنهم يعتبرون العملية التعليمية «شطارة وفهلوة».

المشكلة تتلخص في أننا نعالج النتائج ونترك الأسباب، والمحصلة في النهاية أجيال متعاقبة من أنصاف المتعلمين، وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة فشل عدد كبير من متفوقي الثانوية العامة في حياتهم العلمية في كليات القمة مثل الطب والهندسة والصيدلة، لأنها تعتمد على طريقة التفكير وليس الحفظ والتلقين الذي نجحوا به، ففاقد الشيء لا يعطيه.

نكستنا التعليمية أمر سيئ، لكن الأسوأ منه أن نهون من شأنها، ذلك أن تلك النكسة تبدو من بعض الزوايا أخطر من هزيمتنا العسكرية عام ١٩٦٧م، فإذا دققنا في نكستنا التعليمية فسنجد أنها هزيمة للحاضر والمستقبل، من شأنها أن تحدث انكسارًا في مسيرة الوطن يتعذر التعافي منه في الأجل المنظور. النكسة العسكرية تدمر الجيش، أما النكسة التعليمية فتدمر المجتمع، في الأولى يقتلنا العدو، وفي الثانية نقدم بأنفسنا على الانتحار[1].

إننا حينما أردنا أن نطور مناهجنا التعليمية أنشأنا مركزًا لتطوير المناهج وسلمنا زمام قيادته لـ«أصدقائنا» الأمريكيين، يقرون ما يريدون ويحذفون ما يريدون، ويتلاعبون في المناهج التي ستشكل عقول وهوية أبنائنا، فكانت النتيجة هي مسخ مناهج التاريخ وتوجيهها للتطبيع الثقافي مع اليهود، ثم تثبيت خريطة إسرائيل ومحو

(١) د. صابر أحمد عبد الباقي، أزمة التعليم في مصر، موقع كنانة أون لاين، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨م.

ذكر فلسطين، ثم العبث بالتربية الدينية ليحل محلها التربية الأخلاقية، وكذلك حذف ما لا يعجب القوم من آيات القرآن والأحاديث النبوية.

وما قلناه عن التعليم ينسحب على البحث العلمي، حيث أصبح بلا ميزانية ويحكمه النظام الإداري البيروقراطي، في ظل نظام لا يعرف معنى العلم والبحث العلمي، حتى أصبحت مصر بلدًا طاردًا لصفوة عقوله، حيث تستقطبهم جامعات العالم لينبغوا ويتفوقوا بعد أن يتحرروا من قيود عجز نظام متخلف على كسرها.

سابعًا: نظام صحي متهالك:

أما ما حدث ويحدث في قطاع الصحة فهو كارثة محققة بل جريمة ارتكبها نظام مبارك الساقط في حق هذا الشعب، فبعد أن بنت الدولة على مدار تاريخها المستشفيات والوحدات والمراكز الصحية، وبعد أن كانت الخدمات الصحية جيدة في الخمسينيات والستينيات، تردت الأوضاع في هذا المجال بشكل لم يسبق له مثيل، وتراجع أداء الدولة وتخلت عن مسئولياتها تجاه حق المواطن في الرعاية الصحية إلى الحد الذي تكاد أن تصبح فيه المسئولة عن انتهاك حقه ليس فقط في الصحة ولكن في الحياة أيضًا.

فعلى صعيد معدلات التلوث البيئي، فإن الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي مثل الفشل الكلوي وفيروس سي والفشل التنفسي وغيرها، بلغت نسبًا مفزعة، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار الأمية وتردي الأحوال المعيشية عامة، وفي ظل تجاهل ولامبالاة النظام.

وقد كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن أن نحو ٤٨٪ من المصريين محرومون من خدمات الصرف الصحي، أكثرهم في محافظتي أسيوط وقنا وتصل نسبتهم إلى ٨٩٪ من أبناء المحافظتين، أما العاصمة القاهرة فوصلت نسبة الحرمان نحو ٣٠٪.

وإذا كان الأمر كذلك فليست صحة المصري وحدها المعرضة لكارثية الأمراض المستحدثة ولكن أيضًا البيئة المصرية، والملفت لأي زائر لمصر أن القنوات المائية «الترع» سواء الممتدة شمالاً أو جنوبًا لا تجري فيها مياها ولكن «مخلفات وقاذورات وما شابه»[1].

التقرير أشار إلى ٢٠ بؤرة تلوث خطيرة في محافظات مصر بسبب القصور في معالجة العديد من محطات الصرف الصحي، مما يترتب على أن هذه المحطات تصرف تلوثها في مجار مائية وتحولها إلى مناطق تلوث بيئي، وعدد من محطات الصرف المنهارة.

إن مياه الصرف من أهم مصادر تلوث المجاري المائية لما تحتويه من ملوثات بيولوجية وكيميائية مجمعة من ٥ آلاف حوض بالقرى النائية تصب مباشرة دون معالجة في شبكة المصارف الزراعية، بالإضافة إلى وجود فجوة في تغطية شبكات الصرف الصحي بين المدن والقرى.

هذا العرض يعطي مؤشرًا على حجم الدمار الذي لحق ويلحق بصحة وبيئة المصريين، ويفسر هذا الارتفاع الجنوني في نسبة المرضى بأمراض أكثرها لم يعرفها المصريون من قبل مثل الفشل الكلوي وفيروس سي والتيفود والالتهاب الكبدي وأمراض السرطان وغيرها.

يؤكد ذلك دراسة أعدها د. جاد المولى عبد العزيز (أستاذ الفسيولوجي بجامعة المنصورة) جاء فيها أن مياه الشرب الملوثة تتسبب في وفاة ٩٠ ألف مصري سنويًّا بينهم ١٧ ألف طفل، ظهور ١٠٠ ألف حالة سرطان بواقع ٢٧٣ حالة يوميًّا، إضافة إلى ٣٥ ألف حالة فشل كلوي، تُكلف الدولة ما يقرب من نصف مليار إلى مليار جنيه سنويًّا، ٨ ملايين مصري يفترسهم التهاب الكبد الوبائي.

(١) محمد الحمامصي، التلوث يلتهم صحة المصريين، ميدل إيست أون لاين، ٢٩-٣-٢٠١٠م

ولكن ما أكثر التقارير والدراسات الرسمية وغير الرسمية التي تفضح ما يجري في حق المصريين، وتتجاهلها الحكومات المصرية حكومة تلو الأخرى ووزير تلو الآخر، لتراكم الأوبئة وتتفشى الأمراض[(١)].

رغم تحذير أساتذة علاج الأورام من الانفجار في معدلات الإصابة بالأورام في مصر وتزايد الإصابة بأورام بعينها كانت تمثل حالات نادرة في الماضي، إلا أن ما حذروا منه قد وقع فعلاً، وتزايدت الأورام بصورة كبيرة بين المصريين، ومن أبرزها سرطان الكبد الذي انتقل من المرتبة الثانية عشرة بين الأورام التي تصيب المصريين إلى صدر قائمة السرطانات بين الرجال بسبب فيروسات الكبد والمبيدات المسرطنة، حتى إننا أصبحنا قريبين من أن نواجه ٤٠٠ ألف حالة إصابة سنويًا، بعدما كان الكشف عن حالة واحدة منها في مستشفياتنا قبل ٢٥ عاما أمرًا نادرًا يجتمع حوله كل الفريق الطبي بقصر العيني وغيره من المستشفيات الجامعية في مصر، كما تزايدت معدلات الإصابة بأورام الشرج والقولون بصورة لا يمكن إنكار مسئولية تلوث نهر النيل عنها، بمخلفات المصانع ومياه الصرف الصحي، ففي حين تبلغ نسبة الإصابة في أسوان ٦٪ للمرضي أقل من ٤٥ عامًا، ترتفع إلى ٤٠٪ في دمياط.

فالعلاقة بين التلوث وتزايد معدلات الإصابة بالأورام السرطانية في مصر علاقة مؤكدة بالأرقام، بسبب تلوث مياه الشرب واختلاطها بمياه الصرف الصحي وما ينجم عنها من مشكلات صحية حقيقية لا يمكن تجاهلها، ومخلفات مصانع السيراميك والأسمنت المنتشرة في المعصرة وحلوان، تعد سببًا رئيسيًّا للإصابة بسرطان الغشاء البلوري[(٢)].

وفي الوقت الذي أوقف فيه العالم كله صناعة الإسبستوس، إلا أنها ما زالت

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

موجودة في مصر، إذ يؤكد الخبراء أن ملوثات المياه والقمامة تعد سببًا في انتشار الفيروسات وتؤدي في النهاية لأورام الكبد، التي تتزايد حاليًا بدرجة واضحة، ويرتبط ذلك بشدة ببدء استخدام الأسمدة المسرطنة في مصر خلال العقود الأخيرة. وسنظل نعاني من تزايد هذه الأورام لعقود طويلة قادمة لأن هذه المبيدات تظل لسنوات طويلة جدًّا في التربة، وعلى سبيل المثال فإن حالات سرطان المستقيم كانت تحتاج إلى ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ عامًا لحدوث هذا النوع من الأورام، لكنها اليوم تحدث بين الشباب في سن مبكرة، وهنا يكون التلوث في الماء والغذاء هو السبب الأول وراء ذلك.

مسئولية أطنان الملوثات من مخلفات المصانع ومياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي التي تلقى في مياه النيل، والتي تنحصر تحديدًا في٣٦٧ مصدرًا، مسئولية واضحة وثابتة ومؤكدة في تزايد معدلات الإصابة بأورام الشرج والقولون، ففي حين تبلغ النسبة في أسوان ٦٪ للمرضى أقل من٤٥ عامًا، ترتفع إلى٤٠٪ في دمياط، وتشكل نسبتها إجمالاً ٣٠٪ من معدلات الأورام بين المصريين.

أما علاقة سرطان الرئة بعادم السيارات فهي ثابتة ومؤكدة أيضًا ولكننا لا يوجد لدينا كود لكمية العادم ونوعيته في السيارات التي تدخل مصر، وتم إغراق شوارعنا بالسيارات الصينية، في الوقت الذي يتم منعها من دخول أسواق أوروبا وأمريكا لأن محركاتها لا تلتزم بالمواصفات القياسية للعادم في هذه البلدان، كما لا توجد لدينا معايير لعادم السيارات قبل إعادة الترخيص، ونعاني من زيادة نسبة الرصاص في البنزين.

يؤكد الخبراء أننا سيكون لدينا بعد١٠ سنوات٤٠٠ ألف حالة سرطان كبد سنويًّا، حيث تشير الإحصاءات إلى إصابة ٣ ـ٥٪ كل سنة بسرطان الكبد من المرضي المصابين بالفيروس سي، وهي كارثة ستكلف مصر المليارات، ما لم يتم التحرك من الآن، على الأقل للوقاية من تزايد الإصابات بفيروسات الكبد.

ويسوق الأطباء دليلاً على تزايد معدل سرطان الكبد في مصر حاليًّا، بأنهم كأطباء قبل ٢٥ عامًا، كانوا يشاهدون حالة كل عدة أشهر، أما اليوم فإنه يمكن بسهولة حصر ١٠٠ حالة جديدة كل شهر في العيادات الخارجية لمعهد الأورام فقط، وهو في سبيله لتجاوز سرطان الرئة، ومن كل ١٠٠ حالة سرطان كبد جديدة في معهد الأورام يتم استبعاد فرص العلاج نهائيًّا لنحو ٣٠٪، و٥٪ فقط من هذا العدد يتم الاستئصال الجراحي لهم بهدف الشفاء، لكن لا يشفي منهم أكثر من ١ ـ ٢٪ فقط، مما يعني أن الحالات غالبًا تأتي في مرحلة متأخرة من المرض[1].

أما مرض الفشل الكلوي فأصبح يشكل ظاهرة مقلقة في مصر منذ بداية الثمانينيات واستمر تزايد أعداد المرضى عامًا بعد عام حتى وصل عددهم إلى ١٥ ألف مريض في العام، وهو ما يعني أن لدينا أكثر من ٢٠٠ مريض لكل مليون نسمة، وهى نسبة تبلغ ضعف المعدل العالمي والتي تقدر بـ١٠٠ مريض لكل مليون نسمة فقط.

وتقول بيانات الجمعية العامة لمكافحة الفشل الكلوي: إن نسبة الإصابة بالفشل الكلوي ترتفع بشكل كبير في بعض المحافظات مثل الدقهلية وأسوان وأسيوط وبني سويف التي تصل النسبة فيها إلى ٥٠٠ مريض لكل مليون نسمة.

وتؤكد بيانات الجمعية أيضًا أن الإصابة بالفشل الكلوي تتزايد بنسبة ٤٠ ٪ سنويًّا.

ولوحظ أن الأطفال يمثلون ١٠ ٪ من مرضى الفشل الكلوي، وإصابة طفل بالفشل الكلوي تعني مشكلة لعائلة بأكملها ولكون هذا المرض غير قابل للشفاء[2].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) حسن فتحي، ٤٠٠ ألف حالة سرطان كبد سنويًّا في مصر، صحيفة الأهرام، ٩ أبريل ٢٠١٠.

الخبراء يؤكدون مسئولية المياه عن الإصابة بنسبة كبيرة بالفشل الكلوي في مصر، وتذكر الدراسات الطبية أن حوالي ٣٠٪ من حالات الإصابة بالفشل الكلوي في مصر ترجع لأسباب مجهولة ويرجع كثير من العلماء أن الأسباب المجهولة تلك ما هي إلا تلوث المياه بالمعادن الثقيلة وتلوث البيئة بالغازات وأبخرة المعادن.

فمن المعروف علميًّا أن المياه الجوفية بها نسبة أملاح عالية جدًّا ومن ثم فإن استخدامها للشرب يؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، وانطلاقًا من هذا يمكن القول : إن جميع المناطق التي تشرب من المياه الجوفية سواء كانت عن طريق الآبار أو الطلمبات ستنتشر بينها الإصابة بهذا المرض، وهذا يفسر انتشار الفشل الكلوي في مناطق مثل المرج بالوجه البحري والأقصر بالوجه القبلي؛ فضلاً عن الوادي الجديد وغيره من المناطق التي تعتمد على مياه الآبار.

وأي تلوث في مياه الشرب يصيب أنسجة الكلى بالالتهاب وهو ما يؤدي في النهاية إلى الفشل الكلوي.

الفشل الكلوي أدى إلى ظهور الاتجار بالكلى، حتى إننا نجد إعلانات بالصحف تطلب متبرعين بالكلى، مقابل مبلغ مادي كبير، وقد أدى وجود ٤٠٪ من المصريين تحت خط الفقر إلى رواج هذه التجارة وتوافر أعداد كبيرة من عارضي الكلى للبيع.

ويقول الأطباء : إن استئصال كلية من شخص سليم وزرعها لشخص مريض ليس حلاً للقضاء على المرض، بل لا يعدو أكثر من تبادل لأدوار المرض بينهما، إذ أن المريض قد يشفى بعد زرع الكلية له بينما المتبرع أو البائع لكليته فسيهاجمه المرض بعد بضع سنوات.

وهذا ما تؤكده دراسة الدكتوراه للباحث الطبيب مدحت شلبي والتي تقول : إن استئصال كلية من شخص سليم تؤدي إلى تضخم الكلية الأخرى لتعويض الكلية المستأصلة، ومع مرور الوقت وبعد بضع سنوات تبدأ «قبيبات» الكلى في

إفراز زلال، وتدريجيًا يصاب الشخص بالفشل الكلوي[1].

ومن جانب آخر، فإننا إذا قارنا الإنفاق الصحي على مستوي الدول العربية سنجد أن الإنفاق على الصحة يمثل ٩ ,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بينما يبلغ ٢ ,١٢٪ في لبنان، ٥ ,٩٪ في الأردن ، ٧٪ في جيبوتي ٤ ,٥٪ في تونس وفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٥م. فالوضع في جيبوتي أفضل من مصر.

- يوجد في مصر ٢٧٤ طبيب لكل ١٠٠ ألف نسمة بينما تصل النسبة إلى ٤٩٣ طبيب في قطر، ٣٦٠ طبيب في ليبيا ، ٢٩٢ طبيب في تونس ، ٣٠٧ طبيب في العراق.

- يوجد في مصر سرير لكل ٤٦٥ نسمة من السكان بينما تصل النسبة إلى ٢٣٣ في ليبيا و٣٧٠ في لبنان و٣٥٦ في تونس و ٣٧٨ في جيبوتي.

هذا في المقارنة بين الصحة في مصر والدول العربية، ولكن لو اتجهنا إلى إحصاءات منظمة الصحة العالمية في تقريرها السنوي لمنطقة الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٥ سنجد التالي:

- يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة ٥٥ دولار في مصر بينما يبلغ ٨٠ دولار في الأردن و٦٢ دولار في إيران و١٦٨ دولار في لبنان و٤٩٣ دولار في الإمارات.

- ميزانية وزارة الصحة تمثل ٤ ,٣٪ من الميزانية الحكومية في مصر بينما تبلغ ٧ ,٥٪ في الأردن ، ٦ ,٧٪ في تونس، ٢ ,٧٪ في جيبوتي.

- تبلغ نسبة الولادات التي يحضرها عاملون صحيون متمرسون ٧٣٪ من الولادات في مصر بينما تصل النسبة إلى ١٠٠٪ في الأردن ، ٩٨٪ في لبنان ، ٩٠٪ في تونس وسوريا وإيران.

(١) محمد الشرقاوي، الفشل الكلوي غول يفترس المصريين، رابطة العالم الإسلامي، بدون تاريخ.

- تم الإبلاغ عن ٨,٥ ألف حالة إصابة بالسل الرئوي في مصر عام ٢٠٠٥م بينما بلغ العدد ١٦٢ حالة في الأردن، ٨٧ حالة في باكستان و١٣١ حالة في لبنان، ٤١ حالة في فلسطين[١].

- تضع منظمة الصحة العالمية نظم الرعاية الصحية في مصر في المرتبة ٦٣ من بين ١٩٠ دولة، بينما تأتي إسرائيل في المرتبة ٢٨ وسلطنة عمان في المرتبة ٨ والسعودية في المرتبة ٢٦ والإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٢٧ والمغرب في المرتبة ٢٩ والبحرين في المرتبة ٤٢ وقطر في المرتبة ٤٤ والكويت في المرتبة ٤٥ وتونس في المرتبة ٥٢.

وتأتي دول مثل قبرص ومالطا وشيلي وكوستاريكا وكوبا وتايلاند وماليزيا وألبانيا وكوريا الجنوبية والسنغال في ترتيب متقدم على مصر[٢].

وبرغم الضرائب الكثيرة التي يتحملها المواطن المصري، وبرغم دخول رجال الأعمال لقطاع الرعاية الصحية منذ سنوات، وبرغم الدعاية البراقة للمستشفيات والمراكز الصحية المستحدثة في مصر، فلا يوجد أي مستشفى مصري ضمن قائمة أفضل ١٠٠٠ مستشفى على المستوى العالمي، بينما تشمل القائمة ١٨ مستشفى إسرائيليًّا، منها ٦ مستشفيات ضمن أفضل ٢٠٠ مستشفى في العالم، وبعض المستشفيات العربية (٣ في السعودية وواحدة في كل من لبنان والإمارات وقطر). ولا تخلو القائمة من دول مثل فيتنام (٣ مستشفيات) وماليزيا (مستشفيان) بينما يوجد مستشفى واحد في دول مثل سوازيلاند ولاتفيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وكولومبيا وليتوانيا، ولكنها تخلو من اسم مصر[٣].

أما تأثير الخصخصة على التأمين الصحي، الذي يعتمد عليه قطاع كبير من

(١) إلهامي الميرغني، صحة المصريين للبيع، موقع الحوار المتمدن، العدد: ١٧٢٨ – ٨-١١-٢٠٠٦م.

(٢) إلهامى الميرغنى، الوضع الصحي في مصر على ضوء نتائج تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك، موقع الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٤٣ – ١٣-٣-٢٠١٠م.

(٣) المرجع السابق.

المصريين في توفير الخدمات العلاجية، فقد كان كارثيًّا، ودأب النظام على ترويج معلومات مغلوطة ومجتزأة عن الأوضاع المالية لهيئة التأمين الصحي، لتبرير الجريمة التي تدبر في حق صحة المصريين، وليوهموا الرأي العام بأن ميزانية الهيئة تعانى عجزًا ماليًّا، وذلك على عكس الحقيقة المؤكدة وهى أن هيئة التأمين الصحي قد حققت أرباحًا تفوق ٩٠٠ مليون جنيه خلال الأعوام الخمسة الماضية (منذ عام ٢٠٠٥م)، ذهبت جميعها لتمويل ميزانية الدولة.

وكان من الأجدى للنظام، الحد من العجز الذي قارب ١٥٠٠ مليون جنيه في اتحاد الإذاعة والتلفزيون قبل اللجوء لزيادة الحصيلة من صحة أبناء مصر.

إن النظام الساقط ارتكب جريمة في حق المصريين بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المشبوهة على القطاع الصحي، وبإطلاق يد القطاع الخاص في القطاع الصحي لتتحول صحة المصريين إلى سلعة يتم الاتجار بها، ولم تكتف الدولة بذلك بل تعد العدة للإجهاز الكامل على صحة المصريين من خلال خطة للخصخصة الشاملة للقطاع الصحي لتتم إبادة جماعية للمصريين الذين سيعجزون عن تدبير تكاليف العلاج الاستثماري.

ثامنًا: جريمة بيع أرض مصر:

الدولة هي السبب في ارتكاب جريمة سرقة أراضي مصر، عندما توسعت في عمليات البيع والتنازل والمجاملات، لرجال أعمال، وشخصيات متنوعة المناصب و لنفوذ، استولت على مساحات لا حصر لها من الأراضي أملاك الدولة، استغلوها أسوأ استغلال، بتغيير النشاط الذي خصصت على أساسه الأرض، أو بالبيع العلني، حتى تربحوا، وامتلأت كروشهم بمليارات الجنيهات، على حساب المواطن البسيط، الذي هو صاحب هذه الأراضي في الأصل.

وهكذا اشترى الكثير من الأقارب والمحاسيب والفاسدين واللصوص

مساحات كبيرة متميزة من الأرض بقروش أو جنيهات بسيطة، ليبيعونها بعد سنوات بمئات الآلاف بل والملايين، متميزين عن غيرهم من المصريين الذين لم يحصلوا على مثل ما حصلوا عليه، والسبب هو غفلة النظام وفساد رموزه واشتراكهم في هذه الجرائم، أو تقصيره في مواجهتها.

وقد أعدت صحيفة الوفد تقريرًا خطيرًا عن أراضي الدولة المسروقة، نقتطف منه الأجزاء والوقائع الآتية:

١- نجل عضو بمجلس الشعب وضع يده على ٤ آلاف فدان من الأرض الواقعة علي جانبي طريق الإسكندرية الصحراوي، التي تعتبر منطقة الصراع بين الكبار، وتحديدًا من الكيلو ٢٩ حتى الكيلو ٦٣، حيث ابتلع حيتان الأراضي وكبار رجال الدولة مساحة ٧٢ ألف فدان، قيمتها ٥٤ مليار جنيه، كان من المفترض أن تدخل هذه المليارات إلى خزينة الدولة، لتخفف عن غالبية المواطنين الأعباء الضريبية وأموال الجباية التي سرعان ما يقرها مجلس الشعب ويكتوي الشعب بنيرانها.

وهناك أحد رجال الأعمال استولى وحده على مساحات من الأرض تبلغ ١٥ ألف فدان، وطبعًا بتراب الفلوس، وثمنها الحقيقي ١٥ مليار جنيه، وهناك أيضًا من حصل على ٩ آلاف فدان، ومن استولى علي ٤ آلاف فدان، وأقلهم من استولى على ٦٠ فدانًا.. إنهم ١٠ من رجال الأعمال الحبايب والقرايب.

لم يقتصر الأمر على رجال الأعمال الكبار، وإنما دخل بعض المسئولين التنفيذيين اللعبة واستولوا على مساحات كبيرة، وإن كانت لا تقارن بما حصل عليه المحظوظون في هذا البلد.. لكن ما أخذه هؤلاء المسئولون، عبارة عن مساحات لبناء فيلا أو قصر، وربما اثنين أو ثلاثة ليستجموا فيها، وطبعًا معهم أبناؤهم وأحفادهم، وربما أزواج بناتهم. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل يمكن أن تطبق

على هؤلاء قرارات الإزالة.. وهل يمكن أن يطبق عليهم القانون، أم أنهم فوق القانون، وفوق كل شيء؟

لم يقتصر النهب على هؤلاء.. بل أن البقية الباقية من الأراضي على نفس الطريق، استولى عليها بعض الأفراد والشركات والجمعيات، ليصبح طريق الإسكندرية الصحراوي، حتى طريق مارينا السياحي، والبالغ مساحة الأراضي على طوله حوالي ١٤٠ ألف فدان محجوزة مقدمًا وربما مباعة.. وعلى الأجيال القادمة أن تبحث لها عن مكان آخر يمكنها العيش فيه.

٢- على جانبي طريق الإسماعيلية الصحراوي، تتم التعديات في وضح النهار، والجمعيات هناك ما أكثرها، إحدى الجمعيات وضعت يدها على آلاف الأفدنة لزراعتها مقابل مبالغ زهيدة، لكنها قامت بتقسيمها إلى مساحات وقطع بناء يبلغ سعر القطعة ٥ أفدنة بـ ٨ ملايين جنيه، وهناك أقام علية القوم وكبار رجال الدولة بعضًا من الفيلات والقصور الفاخرة.

٣- كما تم الاستيلاء على مساحة ٢٢ ألف فدان من أراضي الدولة بشرق قناة السويس منها ١٠ آلاف فدان والتي تم تخصيصها عام ١٩٩٩م من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق لإقامة مدينة الإسماعيلية الجديدة، ورغم صدور قرار إزالة رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٩٩م بإزالة تلك التعديات على المساحة السابقة، إلا إن لصوص الأراضي مازالوا يضعون أيديهم على الأرض.

٤- تم الاستيلاء علي مساحة ١٥٠٠ فدان من أملاك الدولة من أرض المشروع القومي لوادي التكنولوجيا من قبل شركة النخيل الأخضر، وقامت الشركة ببيعها للغير.

٥- كما تم الاستيلاء على مساحة ٤ آلاف فدان تقع بين قريتي التقدم والأمل لشباب الخريجين، وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم ٣٩٣ لعام ٢٠٠٧م، بإزالة

التعديات ولم ينفذ. والاستيلاء على مساحة ٤ آلاف فدان، والتي تقع بين جمعيتي أبطال سيناء وجمعية سيناء الزراعية بزمام قرية الأبطال بشرق قناة السويس، تحت اسم شركة الوادي الأخضر، كما قامت الشركة ببيعها للغير، ويستمر نشاط مافيا الأراضي في نهب ثروات البلد، وقاموا بالاستيلاء على مساحة ١٦٦٥ فدانًا بجوار أرض مشروع النظم الزراعية.

٦- وهناك اعتداءات على مساحة ألف فدان بقرية الأماني لشباب الخريجين بالقنطرة غرب بالزراعات الأولي والخامسة والثامنة والتاسعة بالرغم من صدور قرار وزاري رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٠٦م بالإزالة ولم ينفذ.

٧- كما قام أحد أعضاء مجلس الشعب بوضع يده على مساحة ٤٥٠٠ فدان بشرق القناة، وقام نائب آخر بلجنة الزراعة والري بسحب أراضي ١٢٠ شابًا من الخريجين، ووضع يده على مساحة ٦٠٠ فدان.

٨- إجمالي التعديات على الأرض الصحراوية بمحافظة الإسماعيلية بلغت ٩ آلاف فدان بلا أي عقود، بينما تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية بالمحافظة نحو ٧٠ ألف فدان، منها ٢٠ ألف فدان، ضمن مشروع شرق السويس، كما أن هناك ٣٠ ألف فدان تقع بمنطقة شرق البحيرات، و٢٠ ألف فدان تتبع تعمير الصحاري.

٩- وعلى طريق غرب قناة السويس المؤدي لنفق الشهيد أحمد حمدي صدرت قرارات إزالة لكافة التعديات الموجودة بالمنطقة بعد الاستيلاء على مساحة ١٥ ألف فدان لم ينفذ منها شيء، بعد حصول المتعدين علي أحكام قضائية بأحقيتهم في الأرض، بعد أن وضعوا أيديهم عليها وقاموا بزراعتها. ونظرًا لتأخر تنفيذ قرارات الإزالة ٨ أشهر كاملة، بعد مكاتبات وخطابات بين هيئة التعمير ومديرية أمن السويس، انتهى الأمر إلى استحالة تنفيذ ما صدر من قرارات إزالة وضاعت مساحة ١٥ ألف فدان على الدولة.

١٠- وفي منطقة جنوب سهل الحسينية، وسهل جنوب بورسعيد، ضاعت ١٣٣ ألف فدان استولى عليهم أصحاب النفوذ وعضو بمجلس الشعب وضعوا أيديهم على الأرض، ضاربين بالقوانين عرض الحائط، لأنهم فعلاً هكذا، أعلى من أي قانون، طالما لم تسترد منهم الأرض حتى الآن.

١١- وفي محافظة البحيرة، تم الاستيلاء علي مساحة ١١ ألف فدان، من بحيرة إدكو ولم يتبق من البحيرة إلا ٤ آلاف فدان فقط، في طريقها للاستيلاء عليها من حيتان الأراضي لضعف الرقابة ومساندة هؤلاء بالتواطؤ والمحسوبية.

١٢- كما تم الاستيلاء على مساحة ٥٠٠ فدان من أراضي رشيد، ولم تنفذ قرارات الإزالة ضد المعتدين الذين جرفوا الأرض وسقعوها، ثم باعوها بالمليارات من الجنيهات.

١٣- وفي الإسكندرية تم تبوير ٣ آلاف فدان بمنطقة مصطفى كامل والقريبة من الحيز العمراني بعد تجزئتها وبيعها بواسطة حيتان أراضي الدولة، ويباع الفدان الواحد بـ ٦ ملايين جنيه، ويذكر أن أراضي هيئة الأوقاف في الإسكندرية وحدها تقدر بـ ١٨٠ مليار جنيه لم تجد من يحميها، أو لديه القدرة على استردادها من أيدي المغتصبين، الذين لا يضعون القانون في اعتبارهم، ولن تجدي معهم قرارات الإزالة، ولا شك أن هناك حوالي ٧٠ ألف فدان تضيع من أراضي الدولة شهريًا، يهديها ضعاف النفوس إلى محترفي الاستيلاء والتلاعب بأراضي المصريين(١).

تاسعًا: حرب مستمرة على القضاء:

أكمل القضاء المصري استقلاله وسيادته وشموله في الأربعينيات من القرن العشرين، بجهود قضاة كبار شرفاء، منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما تأسست «المحاكم الأهلية»، ثم بجهود الأجيال المؤسِّسة والمطوّرة للقضاء المصري

(١) أراضي الدولة... هل تستمر معركة الحكومة والكبار؟ صحيفة الوفد، ٣/ ١١/ ٢٠٠٨.

منذ نشأت المحاكم الأهلية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، التي قامت بدورها هذا حتى اكتمل القضاء على أيديهم في أربعينيات القرن العشرين، استقلالاً وسيادة وشمولاً، من حيث الإكمال المؤسسي التنظيمي، ومن حيث الإتمام الوجداني الإنساني.

ففي سنة ١٩٤٣م، صدر قانون استقلال القضاء، وكان استقلال القضاء قبل ذلك متحققًا، ولكنه في تحققه كان يستند إلى الأعراف وضغوط الرأي العام دون أن يكون أحكامًا مقننة، كما أنه كان يستند أيضًا إلى مجموعة من الأحكام وردت في دستور ١٩٢٣م، من المادة ١٢٤ إلى المادة ١٢٧.

وفي ١٩٤٩م انتهت المحاكم المختلطة، وهي المحاكم التي نشأت بموجب ما كان مقررًا من امتيازات للأجانب في مصر، والتي نظمت في القرن التاسع عشر بموجب اتفاقية عقدت مع الدول الأوروبية والغربية صاحبة الامتيازات، وأنشئت في ١٨٧٥م، وكانت تتشكل من قضاة أجانب وتطبق قوانين خاصة بها وتنظر في الدعاوى التي يكون أحد رعايا تلك الدول الأجنبية طرفًا فيها. وقد كانت تمثل انتهاكًا واضحًا لسيادة الدولة المصرية، من حيث سيادة قوانين هذه الدولة على كل المقيمين بها، ومن حيث سيادة قضاء هذه الدولة على كل المقيمين بإقليمها. وقد كانت ألغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية دولية أبرمت مع الحكومة المصرية في مدينة «منترو» بسويسرا في سنة ١٩٣٧م، ونص فيها على أن تلغى المحاكم المختلطة بعد اثنتي عشرة سنة في ١٩٤٩م، وهذا ما حدث فعلاً، واسترد بذلك القضاء المصري سيادته القضائية على كل من يقيم بأرض مصر منذ هذا التاريخ.

وفي الأربعينيات أيضًا، أنشئ مجلس الدولة في ١٩٤٦م، وبدأ نشاطه من السنة القضائية ١٩٤٦/ ١٩٤٧م، لم يكن النظام القانوني والقضائي بمصر يسمح للأفراد بأن يرفعوا الدعاوى على الحكومة في ممارستها لسلطتها العامة، وذلك حتى أنشئ

مجلس الدولة الذي أخضع نشاط الدولة لرقابة القضاء، وأخضع القرارات التي تصدر من سائر الوزارات والمصالح متعلقة بالمواطنين لرقابة محاكم مجلس الدولة التي تنظر في مدى مشروعية أي من هذه القرارات وسلامته القانونية وعدم انحراف السلطات في إصداره.

وبإنشاء مجلس الدولة انبسطت الحماية القضائية على كل أنشطة المجتمع وكل معاملاته وعلاقاته، وقد بنى مجلس الدولة من مادة القضاء المصري نفسها، برجاله وتقاليده وأعرافه وتكوينه الشخصي والوجداني(١).

وحينما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ألغت دستور ١٩٢٣م، وسلكت مع القضاء وأجهزته وسلطته، ما يمكن أن نسمّيه بأسلوب الإحاطة والاقتطاع دون أسلوب السيطرة المباشرة والإلحاق الصريح، فأبقت الثورة تقريبًا على ذات درجة الاستقلالية القانونية للقضاء والنظام القضائي فلم تنتقص من ذلك في التشريعات التي أصدرتها منظمة للقضاء. وأبقت الأحكام القانونية الخاصة بعدم قابلية القضاة للعزل وأن يكونوا هم من يديرون شؤون أنفسهم.

واستطاعت الثورة بسيطرتها على أجهزة التنفيذ والتشريع أن تصدر عددًا من التشريعات تقيّد به من مجال التقاضي، وقد منعت التقاضي في المجالات التي رأت فيها لنفسها صالحًا سياسيًّا.

فمنعت التقاضي مثلاً في شأن الطلبة حتى تتمكن من التعامل مع مظاهراتهم المضادّة لها بغير رقابة قضائية، كما منعت التقاضي في مسائل الجيش وغير ذلك من المجالات. وكانت سيطرتها على سلطة التشريع مما مكّنها من سهولة إصدار هذه القوانين.

---

(١) طارق البشري، القضاء المصري.. بين الاستقلال والاحتواء، مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، ٢٠٠٦.

وأنشأت الثورة محاكم خاصة لمحاكمة الخصوم السياسيين، سواء كانوا أحزابًا سابقة مثل قيادات الوفد السابقة والأحزاب الأخرى، أو جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بما سمّي في السنوات الأولى، محكمة الغدر، ثم محكمة الثورة، ثم محكمة الشعب. ثم صار ذلك عرفًا وديدنًا فيما تلا ذلك من سنوات، إذ تنشأ محكمة عسكرية لمحاكمة من ترى قيادة الدولة أنه خصيم أو مناوئ، أحزابًا وتنظيمات سرية أو أفرادًا عسكريين أو مدنيين.

وركّزت قيادة الدولة في هذا الشأن على النيابة العامة بحسبان أن لها وجه ارتباط واتصال بالسلطة التنفيذية وذات خبرة مهنية في التحقيقات، جنبًا إلى جنب مع الأجهزة العسكرية والأمنية التي ظهرت مشاركة للنيابة العامة في هذا الشأن.

جرت مواجهة حادة وعنيفة بين قيادة الثورة وبين مجلس الدولة في المدى الزماني بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥م، ودبرت مظاهرة اقتحمت مجلس الدولة ومكتب رئيس المجلس، وضرب السنهوري في مكتبه، ثم صدر قانون يمنعه من تولي الوظائف العامة بحسبانه كان وزيرًا حزبيًّا في الأربعينيات، ثم في ١٩٥٥م صدرت قوانين أعادت تشكيل مجلس الدولة وأسقطت حصانة أعضائه، وأخرجت نحو خمسة عشر عضوًا منه، وأعيد تنظيم المجلس على صورة تدعم السيطرة الفردية القانونية لرئيس المجلس الجديد الذي تولّى منصبه بالأقدمية المطلقة بعد إخراج السنهوري. وخلال الفترة التالية ظهر نوع من أنواع الاتصال والتداخل بين المجلس وبين أجهزة الإدارة في الوزارات والمصالح.

بقي الوضع على هذا التكوين حتى كانت هزيمة ١٩٦٧م، وبدا بعدها أن الدولة صارت أضعف سياسيًّا، فقد كسرت هزيمة ١٩٦٧م المشروع السياسي الذي كانت ثورة يوليو اعتمدته ومارست تنفيذه وبناءه، ورغم الاستجابة السريعة والجادة للنظام السياسي في إعادة بناء الجيش وتسليحه وتدريبه، إلا أن النظام السياسي وأبنيته بقيت قائمة على ذات الأسس التي بنيت عليها هياكله، وظهرت ملامح

لتشقق في علاقته بقوى الرأي العام، وملامح تفكّك في أبنيته السياسية، وحدثت ضرابات الطلبة في فبراير ١٩٦٨م بما لم يكن مثله مسبوقًا منذ ١٩٥٤م، واهتزت لشرعية السياسية للنظام.

وفي هذا الإطار، بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء تحاول من خلال نشاطها لقضائي اليومي في فضّ الخصومات بين الأفراد، بدأت توسع من ولايتها القضائية لمنتقصة من خلال أحكام حاولت أن تناقش من بعيد مدى دستورية عدد من لإجراءات التي كانت أقرتها الثورة من النواحي السياسية والاجتماعية، وبدأت تمد شاطها إلى خارج النطاق الذي كان مضروباً عليها من حيث منع التقاضي وإقرار لنظم القضائية الخاصة.

ونمت فكرة القضاء الشعبي في السبعينيات في العهد التالي لنظام ٢٣ يوليو، وجدت أخطر تطبيق لها في ١٩٧٧م عندما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية، شكل المحكمة التي تنظر في قضايا الأحزاب من القضاة الخمسة للمحكمة لإدارية العليا بمجلس الدولة ومعهم خمسة من الشخصيات العامة، كما ظهر ذلك يضًا فيما سمّي «محكمة القيم»، وهما أخطر تطبيقين من تطبيقات هذه الفكرة، ظهرا في العهد التالي لثورة ٢٣ يوليو في النصف الثاني من السبعينيات، وبقيا إلى اليوم.

قامت المواجهة بين نظام الحكم وبين القضاء، فلم تعد الصيغة السابقة صالحة، هي ترك القضاء على حاله مع الاقتطاع منه للمجال الذي يثير الاحتكاك، ولم يكن لقضاء صالحًا ولا مهيأ لأن يقوم بدور تمليه عليه سياسة الحكم ولا كان بثوابته الغالب من أفراده مطواعًا فيما يتعلق بمبدأي الاستقلال والحياد اللذين تربوا عليهما.

وقام القضاة بحركة شهيرة في ناديهم نادي القضاة، إذ أصدروا بيانًا في ٢٨ مارس ١٩٦٨م ضمّنوه رفضهم للانضمام للاتحاد الاشتراكي ورفضهم لفكرة

القضاء الشعبي. وكانت انتخابات نادي القضاة التي أسفرت عن نجاح كبير لهذا الاتجاه وعن فشل من كانت الحكومة تراهم مؤيدين لسياستها. وهنا وقع ما سمّي بعد ذلك «مذبحة القضاء» في آخر أغسطس١٩٦٩م، إذ صدرت ثلاثة قوانين حلّت بموجبها الهيئات القضائية جميعها، المحاكم ومجلس الدولة، وأعادت تشكيلها بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية، منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارون من محاكم الاستئناف وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية.

ونقل بعض من أسقطت أسماؤهم إلى وزارات ومصالح أخرى، وترك البعض الآخر بغير عمل في أي جهة حكومية فاشتغل بالمحاماة. وأُنشئت المحكمة الدستورية باسم «المحكمة العليا» لمراقبة دستورية القوانين وإلغاء ما لا يتفق مع الدستور من أحكامها.

واستمر خنق السلطة القضائية والاعتداء عليها وتفريغها من مضمونها في عهد الجمهورية الثالثة (حكم الرئيس مبارك)، فقانون الطوارئ هو الحاكم، والغلبة للقوانين الاستثنائية، وصراخ القضاة وأنينهم يسمعه الجميع، وظل الحال على هذا التردي حتى كانت انتفاضة القضاة، تحت قيادة نادي القضاة، وخروجهم إلى الشارع عام ٢٠٠٥م، مطالبين بالحرية لأنفسهم وللمصريين جميعًا[١].

وللحقيقة فإن هذه المعركة خاضها قبل ذلك نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذي انقضَّ على ما حققته الأجيال السابقة من القضاة الذين حققوا استقلالهم في الأربعينيات من القرن الماضي، لكن هذا الاستقلال تعرَّض لعمليات متكررة من النظام الناصري عام ١٩٥١م وعام ١٩٦٨م وعام ١٩٦٩م الذي سمي بعام مذبحة القضاة، وكان النظام الناصري يمارس ذلك بوضوح وعلانية، ولكن نظام السادات

(١) المرجع السابق.

كن يمارسه بطرق ناعمة وماكرة، مع خطورة تلك الطرق الناعمة على إنسانية ونفسية القاضي؛ لأن هذه السياسة كانت تقصد إفساد نفسية القاضي من الداخل.

معركة القضاء بين الاستقلال والاحتواء، كانت معركة مستمرة ومتواصلة لجمهوريات ثورة يوليو عام ١٩٥٢م الثلاث، وهناك قاعدة سياسية يمكننا من خلالها أن نحدِّد أبعاد هذه المعركة، وهي أن نظم الحكم عندما تكون قوية وتستند إلى مسوّغات شرعية سياسية وثقافية فإنها تحترم استقلال القضاء، والعكس صحيح، فعندما تفقِد النظم مشروعيتها تصطدم بالقضاء وتخاف منه لأنها تعلم ضعفَها.

ومعركة استقلال القضاء كشفت أزمة نظام مبارك الهرِم الخائف، فهذا النظام كان يكره تيار استقلال القضاء، لأنه كان يشعر أن استقلال القضاء ينتقص من سيادته؛ لأن معنى سيادة الاستقلال القضائي هو عدم وجود تزوير للانتخابات، ومواجهة سلق القوانين، وتغيير بنية الدولة المصرية، ولذلك فإن النظام خاض معركة شرسة من أجل أن يظلَّ القضاة والمنظومة القضائية بالكامل مرتبطة بالدولة وتحت تأثيرها وقريبة من عبثِها.

وإذا كان نظام مبارك قد تضايق بعضَ الشيء من الصعود المفاجئ لحركة «كفاية» وقيادتها للعديد من المظاهرات التي قادتها في الشارع المصري، فإن ضيقه الكامل جاء من «انتفاضة القضاة»، التي بلغت ذُروتها في العام ٢٠٠٦م عندما شهدت القاهرة مظاهرات واسعة دعمًا وتجاوبًا مع حركة نادي القضاة ومطالبهم بالإصلاح القضائي والسياسي[١].

لم يَمَلّ النظام من محاولاته للهيمنة على القضاء، وكان آخر هذه المحاولات مشروع قانون وزير العدل، عام ٢٠٠٩م، لتوسيع عضوية مجلس القضاء الأعلى، في

(١) لسيد أبو داود، استقلال القضاء المصري وأزمة النظام، موقع الإسلام اليوم، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

محاولة من الدولة لاختراق المجلس وإخضاعه ليبقى دوره بلا فاعلية، رغم أنه الأداة الوحيدة للرقابة على تصرفات الوزارة مع القضاة.

وسعيُ نظامِ مبارك لزرع عيون له داخل المجلس الأعلى للقضاء، بل ومحاولة تأميم المجلس بالكامل والسيطرة عليه، ولقي ذلك اعتراضًا متزايدًا داخل أوساط القضاة، والذين يرون أن استقلالهم هو أهمُّ ما يملكون، وهم يرون أن المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة المنوط بها مراقبة وزير العدل، وعندما يحاول الوزير السيطرة عليه عبر إدخال مندوبين عنه يعملون كعيون له فإن المجلس يفقد استقلاله، كما يفقد استقلاله حينما يتم تغيير قواعد العضوية في مجلس القضاء الأعلى ليصبح للوزير الحق في تعيين عدد من الأعضاء، بِغَضِّ النظر عن الأقدمية التي تحكم الاختيار، كما هو معمول به في الهيئات القضائية.

تيار الاستقلال داخل نادي القضاة، يرى أن وزير العدل - وهو جزء من السلطة التنفيذية - يُسهم بدور كبير في إدارة القضاء، في حين أنه من الضروري أن يُدار القضاء من داخله وبرجاله وأن يتم فكُّ وثاق التبعية بين سلطتين دستوريتين تقف إحداهما، وهي السلطة القضائية، رقيبًا للمشروعية على الأخرى.

ويرى تيار الاستقلال أيضًا أن النظام البائد سعى للسيطرة على نادي قضاة مصر، وجعل اختيار مجلس إدارته بالتعيين وليس بالانتخابات، خوفًا من تكرار الصداع الذي سبَّبه لها النادي في الأعوام الماضية.

الأوضاع التي تَبَرَّم منها كثير من القضاة الشرفاء هي أنه لا استقلال للقضاء في وجود قانون السلطة القضائية الحالي، الذي يعطي لوزير العدل في أكثر من عشرين مادة حق إدارة السلطة القضائية والتدخل فيها بشكل عشوائي، وفي ظلِّ ممارسات وزير العدل السابق الذي يتعمَّد إحراج القضاة وإذلالهم والمساس باستقلاليتهم، بما يقدِّمه من مشروعات، وحرصه الشديد على تنفيذ تعليمات النظام السياسي دون

انظر إلى قضية الاستقلال أو الأمانة في الإحساس بالمسئولية العامة.

النظام المصري حاول بين الحين والآخر أن يرشوَ القضاة عن طريق مدِّ سنوات الخدمة، وظلَّ يرفعها عدة مرات حتى وصل بها من ٦٠ سنة إلى ٧٢ سنة، وتيار الاستقلال بين القضاة اعتبر أن هذا من الوسائل التي تتدخل فيها السلطة التنفيذية للتأثير على إرادة القضاة، وليس مقصودًا به إنجاز العمل والاستفادة من الخبرات، لأن هذا يجعل إرادة قيادات القضاة وشيوخهم لعبةً في يدِ النظام يتلاعب بهم، وسنّ التقاعد يجب أن تكون سنًّا محددة لا يتمُّ رفعها أو خفضها لأي سبب كان، فلعبة المدِّ تؤثر على إرادتهم وأعمالهم، وفى نهاية كل عام قضائي تتحول هذه القضية إلى سوق للقيل والقال، وهذا يؤثر عليهم وعلى حيادِهم.

وفي ظلِّ ما كان قائمًا فإن القضاة كثيرًا ما شكوا من تدخُّلات غير لائقة من قِبل السلطة التنفيذية على القضائية، وعلى رأسها سلطة وزير العدل المباشرة على رؤساء المحاكم الابتدائية، وانتشار ظاهرة الكتب الدورية التي يصدرها الوزير ويرسلها إليهم.

في أعقاب «انتفاضة القضاة» ورغم أن قضية الاستقلال القضائي أعلى من أن يتمّ الانقسام عليها؛ إلا أن الدولة، من خلال وزير العدل، سعت سعيًا حثيثًا لاستقطاب القضاة وتقديم الإغراءات المالية والشقق والسيارات لهم مقابل الانفضاض عن قيادات نادي القضاة «المشاغبين»، والقضاة أناسٌ من الشعب المصري الذي يعاني من الظروف الصعبة، ويحتاجون إلى تطوير أوضاعهم؛ ولذلك حاول النظام الضغط عليهم والتأثير في قرارهم، وقد أتى هذا المخطط بثماره حيث تَمَّ إسقاط قيادات نادي القضاة من دعاة الاستقلال والإتيان بقيادات متصالحة مع التصور والمطالب الحكومية ومعادية لتيار الاستقلال.

لقد كان إصرار قيادات نادي القضاة من تيار الاستقلال على الإشراف الحقيقي

على الانتخابات وكل ما يتصل بها حتى نهايتها داعيًا لـردة فعـل حكومية غاضبة، لأن معنى ذلك أن يكشف القضاة تزوير الانتخابات الذي مارسه النظام البائد على نطاق واسع، كما فعلت المستشارة نهى الزيني، ولـذلك كانـت الدولـة تـردُّ بـأن هـذا المطلـب مـن القضـاة يعتـبر اشـتغالاً بالسياسـة، متناسـيةً أن عمليـة الإشراف عـلى الانتخابات أوجبتها عليهم المادة ٨٨ من الدستور.

القضاة طالبوا بتعديل قانون السلطة القضائية بـما يحقـق اسـتقلالَ القضـاة، وهـو المطلب الذي دارت حولـه صراعـات ومفاوضـات بـين نـادي القضـاة والحكومة لم تسفر عن شيء.

ويرى القضاة أن هذا التعديل يتَّصِل بصـميم التنظـيم الـديمقراطي والدستوري للدولة المصرية، أي أن المطلب يدخل في صميم مستقبل الإصلاح السياسي في مصر ويحقق في نفس الوقت مبدأ الفصل بين السلطات.

أوضاع المحاكم والتقاضي تثير أسَى واستياءَ القضاة، ومنها على سبيل المثال عدم تنفيـذ الأحكـام القضـائية، ممـا يصـيب القضـاة بالإحبـاط واليـأس، ويثـير غضـبَهم وسخطهم على السلطة التنفيذيـة التـي تتعمـد ذلـك، حيـث يشـعرون بعـدم جدوى عملهم القضائي، الذي قد يستمرُّ لعدة سنوات في القضية الواحدة، ولكـن النظـام، من خلال عدم تنفيـذ أحكـام القضـاء، اسـتطاع أن ينقـل للشـعب الإحسـاس بعـدم اللامبـالاة بأحكـام القضـاء، وعـدم احترامهـا، وتكـون النتيجـة أن المـواطن أمامـه طريقان: إما أن يترك حقوقه أو يأخذ حقَّه بيده فتنتشر ظاهرة البلطجة.

ويستاء القضاة أيضًا من إحالة ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، لأن هذا الأمر يمسُّ استقلال القضاء، ويُخِلُّ بمبدأ محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعيّ.

ولعـل مـا يثـير اسـتياء كثـيرٍ مـن القضـاة بشـكل أكـبر هـو تحويـل أحكـام الـبراءة والإفراج إلى حِبْرٍ على ورق وإلى أمر شكلي هزلي، فبمجـرد أن ينطـق القـاضي بـبراءة

مُتَّهَم، وخاصةً في القضايا السياسية التي تلفقها أجهزة الأمن للمواطنين وتعتقلهم بموجب قانون الطوارئ، يقوم الأمن مباشرة باعتقاله مرةً أخرى، ولا يسمح له بالخروج من باب المحكمة، فكيف تعطي الدولة للقاضي سلطة الإفراج أو البراءة، وفي نفس الوقت تفرغها من مضمونها تمامًا[1]؟

وقد جاءت انتفاضة القضاة التي بدأت عام ٢٠٠٥م وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٦م لتضيف بعدًا جديدًا للأزمة الخانقة التي يعيشها النظام الحاكم في مصر، لكن الأزمة بين القضاة والدولة اكتسبت أبعادًا جديدة خلال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أواخر عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، حينما طالب القضاة بضمانات كافية للإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهددوا بعدم الإشراف على الانتخابات في حالة عدم تحقيق هذه المطالب. لكن الحكومة عزفت عن تقديم تلك الضمانات. وتصاعدت الأزمة خلال الانتخابات البرلمانية في سبتمبر وأكتوبر من العام ٢٠٠٥م، حينما لجأ بعض القضاة – وأهمهم المستشارة نهى الزيني – إلى فضح عمليات تزوير وقعت في الدوائر التي كانوا يشرفون عليها، وهو ما كان بمثابة لطمة غير متوقعة بالنسبة للحكومة ومزاعمها حول نزاهة الانتخابات.

وبدلاً من السعي للتحقيق في عمليات التزوير المنسوبة إلى بعض القضاة، قام النظام بتأديب بعض القضاة ممن كشفوا تورط زملائهم في التزوير. ومن ثم فقد قرر وزير العدل بناء على طلب من النائب العام تحويل مستشارين ونائبي رئيس محكمة النقض، هما هشام البسطويسي ومحمود مكي إلى مجلس الصلاحية وهو بمثابة مجلس تأديب يضم سبعة قضاة ويترأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى التابع لوزير العدل. ويخوِّل مجلس الصلاحية اتخاذ قرار بإحالة هؤلاء القضاة إلى التقاعد أو تحويلهم لوظائف إدارية إذا رأى المجلس أنهم قاموا بانتهاك قواعد المهنة ولم يعودوا مؤهلين

(١) المرجع السابق.

للاستمرار في العمل. وكانت التهم الموجهة إلى هؤلاء القضاة هي الإساءة لسمعة القضاء لأنهم أعلنوا أسماء القضاة الذين شاركوا في عملية تزوير الانتخابات، ولأنهم تحدثوا إلى القنوات الفضائية في أمور السياسة. وإزاء هذا الإجراء غير المسبوق في تاريخ القضاء المصري، قام القضاة باعتصام في ناديهم بالقاهرة، تلاه اعتصامات تضامنية في نوادي القضاة في الإسكندرية وعدد من المدن.

وكان طبيعيًّا أن تكتسب حركة القضاة تعاطفًا واسعًا من قبل الجماهير، خاصة وأن القضاء يعد من وجهة نظر الكثيرين المعقل الأخير الذي لم تستطع الدولة هزيمته بعد. وفي ظل ذلك، بدأت حركة التغيير بفصائلها المختلفة في الإعراب عن تضامنهم مع القضاة، فاعتصم الكثيرون أمام نادي القضاة في القاهرة.

وتعرض رئيس محكمة شمال القاهرة لضرب مبرح من ضابطين للشرطة أثناء قيامه بتصوير قوات الشرطة أثناء تعديها على المعتصمين أمام نادي القضاة. وبعد ذلك بأيام قليلة – وتحديدًا في ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م— اندفعت جحافل الأمن بالآلاف، بغرض التصدي لنحو عشرين شخصًا عادوا للاعتصام أمام نادي القضاة، واعتدت عليهم بالضرب وألقت القبض على ما يزيد عن عشرة أشخاص، قررت نيابة أمن الدولة حبسهم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق.

وكان اليوم التالي هو موعد أولى جلسات المحكمة التأديبية التي عقدت في مقر محكمة النقض، حيث تم تأجيل المحاكمة إلى الحادي عشر من مايو القادم. وفي نفس الوقت جاء انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة بحضور نحو ثلاثة آلاف قاض، والتي قررت الاستمرار في الاعتصام لحين الاستجابة لمطالب القضاة.

وكما كان متوقعًا، واجه الآلاف الذين جاءوا للتضامن مع القضاة هراوات الأمن في انتظارهم وألقي القبض على العشرات.

وإذا تأملنا في دلالات تلك الأزمة، نجد أن أول ما تعنيه أن الدولة لا تدخر

جهدًا في اكتساب مزيد من الأعداء كل يوم. فهي لم تكتف بمعاداة العمال والفلاحين وقوى المعارضة بمختلف أطيافها، والشباب العاطلين عن العمل، ولكنها سعت إلى اكتساب عداء قطاعات من داخل النظام. ذلك أن القضاة الذين لا يمكن إنكار مواقفهم الشجاعة العديدة للدفاع عن الحريات الديمقراطية، يظلون في النهاية جزءًا من النخبة الحاكمة، ولا يمكن بأي حال اعتبارهم ضمن القوى الجماهيرية الذين لهم مصلحة في التغيير الجذري والذين يمكن أن يتخذوا مواقف حاسمة في الدفاع عن هذا التغيير. ومن ثم فعندما يصل بالقضاة الأمر إلى حد الاعتصام والتهديد بإضراب جزئي، فإن ذلك يعني أن النظام بلغ من القمع درجة لا يمكن السكوت عليها حتى من قبل بعض أجنحة هذا النظام نفسه.

أما الدلالة الثانية فهي حد الإفلاس والتخبط الذي كان قد وصل إليه نظام مبارك، فعندما يتعرض أحد القضاة إلى اعتداء بدني وحشي من قبل جهاز الشرطة، فإن ذلك يعني أن تعامل الدولة مع الأزمات أصبح يتسم بدرجة من الانفلات وعدم القدرة على التمييز. ولذلك يتساءل الكثيرون: ألم يكن من الأفضل أن تسعى الدولة لاسترضاء القضاة عبر تمرير قانون السلطة القضائية الذي يضمن لهم قدرًا أكبر من الاستقلالية، بدلاً من أن تتخذ سياسة استفزازية تضيف إليها المزيد من الأعداء[1]؟

عاشرًا: تغوّل السلطة التنفيذية وجهازها الأمني:

اعتمد نظام مبارك على أن تضبط المؤسسة الأمنية بمزيج من القيود الاستباقية والممارسات القمعية حركة الشارع وتحد من قدرة قوى المعارضة على الفعل السياسي سواء تمثل ذلك في منعها من تنظيم لقاءات جماهيرية أو مظاهرات أو الإتيان بمؤيدين إلى صناديق الاقتراع أو حرمانها من مكاسب مشروعة بتزوير نتائج

(٩) نور منصور، انتفاضة القضاة ومأزق النظام، مركز الدراسات الاشتراكية، مايو ٢٠٠٩.

الاستحقاقات الانتخابية. والمحصلة الأهم لدور المؤسسات الأمنية القمعي هي ضمان استقرار واستمرارية نظم حاكمة تفتقد في الأغلب الأعم للتأييد الشعبي وغرس ثقافة الخوف والعزوف عن المشاركة السياسية بين جموع المواطنين.

هيمنة المؤسسة الأمنية على السلطة التنفيذية وتوحشها إذا ما قورنت بأجهزة الحكم الأخرى، ملاحظة أساسية تصدم أي متأمل في الشأن السياسي المصري طيلة حكم نظام مبارك.

وفي حين يعود توحش المؤسسات الأمنية في بعض الدول العربية إلى الغياب شبه الكامل للأجهزة السياسية، فإن ضعف الأحزاب الحاكمة في مقابل الكفاءة التنظيمية العالية للشرطة والاستخبارات في مصر كان هو الملمح الواضح والظاهر.

وعلى مستوى التكوين الداخلي للنخب الحاكمة، تزيد مساحة تمثيل رجال الأمن إذا ما قورنت بالفئات الرئيسية الأخرى من شاكلة التكنوقراط وأصحاب الأعمال وأساتذة الجامعات. وتكفي مطالعة الخلفيات المهنية للمسئولين التنفيذيين للتأكد من ثقل المركب الأمني للنخب.

ترتب عن ممارسة الفيتو الأمني انحيازًا هيكليًّا داخل النخب العربية لصالح المجموعات المحافظة الراغبة في استمرار أوضاع المجتمع على ما هي عليه، فالعقلية الأمنية لا تخشى شيئًا أكثر من دعاة التغيير.

كانت هذه ملامح لدور المؤسسات الأمنية وهيمنتها على السياسة المصرية على نحو يعوق إمكانات التحول الديمقراطي.

هل يحصن الانتماء للمؤسسات الأمنية أعضاءها أمام تنامي النزعة الدينية وصعود نجم التيارات الإسلامية؟ هل يعاني رجال الأمن من ذات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التي تعصف بالأغلبيات العربية؟ وهل المؤسسات الأمنية مجرد أدوات صماء للسيطرة السلطوية تقف على الدوام خارج السياق

الاجتمعي العام؟

واقع الأمر أن كل ما يملك الباحث أو المراقب في هذا الصدد إنما هو القليل من الملاحظات الهامشية المستندة إلى شواهد محدودة، فداخل المؤسسات الأمنية العربية هو بمثابة صندوق أسود مجهول الهوية لمن هو خارجها. يتميز مستوى الدخول والخدمات المقدمة إلى الأمنيين، على الرغم من التفاوت بين كبارهم وصغارهم، عن بقية شرائح المجتمع ويحمي أسرهم بالفعل من عصف أزمات البطالة والفقر[1].

ولأن دور أجهزة الأمن أصبح بهذه الخطورة، فقد أطلقت السلطة التنفيذية يد هذه الأجهزة لتحكم حركة المجتمع كله وتديرها، فكل شيء بيد الأمن، وكل نشاط سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حتى ثقافي أو فكري أو إعلامي .. بيد الأجهزة الأمنية، فليس هناك دور للسياسيين إلا التصريحات الكاذبة والتنويم السياسي، أما إدارة أزمة المجتمع ومشكلاته الحقيقية فهي بيد الأمن بالكامل.

حادي عشر: جريمة تزوير إرادة الأمة:

الانتخابات البرلمانية التي جرت في الفترة من ٩ نوفمبر حتى ٧ ديسمبر من عام ٢٠٠٥م على ثلاثة مراحل وفقا لنظام الانتخاب الفردي، والتي تمت تحت إشراف القضاء، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا عام ١٩٩٩م يؤكد على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في لجانها الرئيسية والفرعية، هذه الانتخابات أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يستحيل أن تجرى انتخابات نزيهة وحرة وشفافة في عهد النظام القائم.

إن الهدف من الإشراف القضائي على الانتخابات هو تجنب شبهة التزوير والتأكد من سلامة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج السليمة. ولكن القضاء

(١) عمرو حمزاوي، المؤسسات الأمنية وأزمة التحول الديمقراطي في العالم العربي، موقع نشرة الإصلاح العربي، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

حينما أشرف على انتخابات ٢٠٠٥م لم يشرف على المراحل المختلفة للانتخابات، بداية من عملية القيد الانتخابي والجداول الانتخابية حتى يقل عدد الطعون، ويقوم بتقسيم الدوائر الانتخابية ولا يترك ذلك للسلطة التنفيذية، وإنما كان دوره محدودًا داخل لجان التصويت والفرز فقط.

وبالرغم من وجود اللجنة العليا للانتخابات، فقد كانت السلطات الأساسية فيما يتعلق بالقيد في سلطان مديريات الأمن في المحافظات، كما أن سلامة الكشوف الانتخابية هي الأساس لعملية الانتخاب وقد كانت تحت سيطرة وزارة الداخلية، ولم تتمكن اللجنة العليا من تصحيح الجداول ولا إلغاء القيد الجماعي، ولم تكن هناك أسسًا لتقسيم الدوائر الانتخابية. وإشراف القضاء على تقسيم الدوائر يضمن أسس عادلة تضمن التساوي في عدد الناخبين بكل دائرة. ولا يشرف القضاء على مرحلة الدعاية الانتخابية مما يؤدي إلى تدخل أجهزة الدولة بالتضييق على ندوات ولقاءات المعارضة وترك مرشحي الوطني للدعاية بحرية أكبر.

وكان نص شهادة المستشارة الدكتورة نهى الزيني، التي كانت ضمن القضاة المشرفين على الانتخابات، في دائرة قسم شرطة دمنهور بمحافظة البحيرة، والمنشور بصحيفة «المصري اليوم»، الخميس ٢٤-١١-٢٠٠٥م، وثيقة دامغة على التزوير الفاجر، الذي حدث رغم الإشراف القضائي.

فقد أكدت المستشارة نهى الزيني وقوع تزوير واضح في نتائج الانتخابات لصالح مرشح الحزب الوطني الحاكم الدكتور مصطفى الفقي، بعد تدخل أمني وحكومي حال دون إعلان النتيجة الحقيقية بفوز الدكتور محمد جمال حشمت مرشح جماعة الإخوان المسلمين، وطالبت القضاة في هذه الدائرة بالإدلاء بشهادتهم في هذه الواقعة.

وأكدت أن المؤشرات قرب النهائية القادمة من اللجان الفرعية كانت تدل على

أن المرشح جمال حشمت حصل على ٢٥ ألف صوت على أقل تقدير، بينما حصل مصطفى الفقي على ٧ آلاف صوت على أعلى تقدير.

أما ما فعله نظام مبارك أثناء الانتخابات البرلمانية التي جرت في أواخر عام ٢٠١٠م، فقد كان كارثيًا بشكل كامل. فقد اتخذ النظام قرارًا بالتزوير الكامل والشامل للانتخابات وبالاستبعاد المطلق لفكرة نجاح أي ممثل لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت النتيجة أن الحزب الوطني استحوذ على ٩٧٪ من مقاعد مجلس الشعب.

والنظام المصري يحترف تزوير الانتخابات من خلال الإجراءات الآتية:

- وجود الكثير من الأسماء الثنائية وهو أمر غير قانوني.
- وجود أسماء مسجلة على عناوين لم يستدل عليها.
- على سبيل المثال تم اكتشاف عنوان واحد لمائتي ناخب وتبين أنها قطعة أرض لم يتم البناء عليها.
- إدخال أسماء على الجداول الانتخابية بطرق غير قانونية كإضافة أسماء بخط اليد في اللحظات الأخيرة، والقيد الجماعي للناخبين.
- تعدد الكشوف الانتخابية في نفس الدائرة الانتخابية ليصل إلى ٣ كشوف، فهناك كشف معلق أمام المقر الانتخابي وآخر أمام القاضي داخل مقر التصويت، وكشف ثالث أمام القاضي في الدور الثاني مخالف للكشفين السابقين.
- قيام مرشحي الحزب الوطني باستغلال المؤسسات الحكومية لعمل دعاية انتخابية لهم وإجبار الموظفين للتصويت الجماعي لصالح مرشحي الحزب.
- استخدام أتوبيسات الشركات لنقل الناخبين إلى مقار الاقتراع، كما أن جهات الإدارة المحلية كانت تنحاز لصالح مرشح الوطني.
- انتهاك وسائل الإعلام الرسمية كل معايير العدالة لصالح مرشحي الوطني،

وتوجيه دعاية مضادة لمرشحي المعارضة والإخوان المسلمين لدرجة توجيه المستمعين والمشاهدين والقراء لعدم التصويت لهم.

- انفراد مرشحي الحزب الوطني الحاكم بالترتيب الأول والثاني فيما يتعلق بوضع المرشحين في القائمة الانتخابية التي تقدم للناخب وهو تحيز واضح.

- قيود على الصحافة في تغطيتها للانتخابات، حيث يقوم البلطجية أو الضباط والمخبرون بتكسير كاميرات الصحفيين والإعلاميين ومنعهم من تغطية الانتخابات.

- عدم السماح باستقبال مراقبين دوليين، بحجة التدخل في الشأن الداخلي.

- أما منظمات المجتمع المدني التي استطاعت انتزاع حقها في مراقبة الانتخابات، بالحصول على حكم قضائي، فقد واجهت صعوبات جمة في عملية الرقابة ولا سيما عند رصد الانتهاكات التي تمت أثناء عملية التصويت، ومن قبلها الدعاية الانتخابية.

- تعرض وكلاء المرشحين في الانتخابات لمضايقات ومنعهم من حضور عمليات فرز الأصوات ومنعهم أحيانًا من دخول مقار الاقتراع.

- أجهزة الأمن التي تحيط باللجان الانتخابية، مسئولة مسئولية مباشرة عن التزوير، فهي إما تتواطأ مع البلطجية من أجل إثارة الفوضى في اللجان ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو تمنع هي الناخبين الذين تشك في توجهاتهم من دخول لجان التصويت ابتداءً.

ثاني عشر: جريمة التقصير في الحفاظ على حق مصر في مياه النيل:

الانقلاب الذي حدث في موقف دول حوض النيل ضد مصر والسودان، والمتمثل في اجتماع ثلاثة من هذه الدول (إثيوبيا وبوروندي والكونغو) يوم ١٤ مايو ٢٠١٠م في مدينة عنتيبي في أوغندا للتوقيع على اتفاق إطاري لتقاسم مياه النهر، ثم

بعد عدة أيام وقعت كينيا، انقلاب خطير يتحمل النظام المصري الفاشل البائد عواقبه، لفشله في متابعة هذا الملف والتواصل والحوار والتعاون والإقناع لهذه الدول.

وإذا كان الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام معروف للكافة، إلا أن كارثة مياه النيل تساوي الفشل والإخفاق جميعه، لأن مصر بدون مياه النيل لا تساوي شيئًا.

إن دول المنبع السبع (إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو، رواندا وبورندي) تطالب بحصة أكبر في مياه النيل، الأمر الذي ترفضه مصر والسودان مستندين إلى اتفاق تقاسم مياه النيل الذي تم توقيعه في عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا وتمت مراجعته عام ١٩٥٩م، وهو الاتفاق الذي يمنح مصر حصة قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا، بينما يبلغ نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل البالغة ٨٤ مليار متر مكعب سنويًّا، أي أن البلدين يحصلان على حوالي ٨٧٪ من مياه النهر.

وتمتلك القاهرة بموجب هذه الاتفاقية كذلك حق النقض فيما يتعلق بأي أعمال أو إنشاءات يمكن أن تؤثر على حصتها من مياه النهر مثل السدود والمنشآت الصناعية اللازمة للري.

ووفق الإحصاءات الرسمية فإن احتياجات مصر المائية ستزيد عن مواردها في عام ٢٠١٧م.

نظام مبارك كان يعلم يقينًا تحركات إسرائيل في دول حوض النيل، ومساعدتها هذه الدول في إنشاء سدود على النيل، ويعلم يقينًا جهود البنك الدولي المستمرة ودوره السلبي في هذه القضية الخطيرة، عبر تمويله للسدود التي خططت لها إسرائيل في دول المنبع، كما كان هذا النظام يعلم أن انفصال جنوب السودان سيعقّد موقف

دولة شمال السودان بالكامل، لأن دولة الجنوب الجديدة تملك جزءًا كبيرًا من المياه، ورغم ذلك كان أداؤه في هذه الملفات سلبيًّا ومثيرًا للسخرية.

فالأمراض التي أصابت نظام مبارك كانت أمراض شيخوخة وغفلة قاتلة في كل المجالات، فهو لم يكن يرى إسرائيل إلا صديقة، ولم يجرؤ أن يعترض على سياسات البنك الدولي لأن الصفعة الأمريكية كانت ستأتيه قوية، ثم هو في ملف علاقته بالدول الإفريقية لم يكن لديه وقت لذلك، فوقته كان مخصصًا لتدابير الحفاظ على أمنه واستقراره وتدبير المؤامرات للمعارضين وتزوير الانتخابات وتعذيب المعتقلين.. إلخ.

فإذا كانت مصر قد استطاعت لعب دور قوي في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية قبل عدة عقود، حينما كان نظام حكم عبد الناصر وطنيًّا وقويًّا، إلا أننا لم نسمع عن أي دور مصري في تدشين الاتحاد الأفريقي الذي حل محلها، وتكفلت ليبيا بلعب الدور الأكبر في تبني فكرة الاتحاد، فضلاً عن الدفع باتجاه تأسيسه.

في تغطية صحيفة «المصري اليوم» لندوة: «الرؤية الأوغندية لتنظيم العلاقات بين دول حوض النيل»، التي نظمها المجلس الأعلى للثقافة يوم الثلاثاء ٤ مايو ٢٠١٠م، قال د. على الدين هلال، وزير الشباب السابق، وأمين التثقيف بالحزب الوطني: إن مصر أهملت التواصل مع أفريقيا بعد د. بطرس غالى، الذي كان وزير دولة للشئون الخارجية في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت إفريقيا هي ملفه الرئيسي، وأصبح الاهتمام بأفريقيا بعد غالى موسميًّا، وأضاف هلال أن الدول الأفريقية تنظر إلى مصر على أنها دولة كبرى ولها دور في إفريقيا، وقال : إن المسئولين يجب أن يكون في وعيهم أن لنا مصالح ثابتة في إفريقيا، خاصة أن لنا دورًا تاريخيًّا في تحرير تلك الدول، كما أنه في حال تعرضها إلى أي تهديد سيصل هذا التهديد إلى أمن مصر.

أما د. مصطفى الفقى فقد أكد على أن ما يحدث الآن ليس مفاجئًا على الإطلاق، وأنه يجب الاعتراف بأن اهتمامنا بإفريقيا أصبح ضعيفًا للغاية، وأضاف أنه أثناء زيارته إلى إثيوبيا في العام الماضي لمس مدى التخبط والجفاء تجاه كل ما هو عربي وإسلامي ومصري، وهو ما يبين الخطايا التي قمنا بها في الفترة الماضية، وأضاف الفقى، أنه منذ ٢٦ يونيو عام ١٩٩٥م وهو تاريخ محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، توقف الرئيس عن حضور مؤتمرات القمة الأفريقية ٩ سنوات كاملة، وهو ما أحدث هذا الجفاء، حيث كان يلتقي مبارك خلال القمة زعماء هذه الدول ويتواصل معهم.

وأضاف الفقى أنه لم يقف جفاء العلاقات عند عدم حضور مبارك مؤتمرات القمة فقط، وإنما لم تفطن الخارجية المصرية إلى ضرورة تفريغ سفراء وقيادات في المكاتب المختلفة في إفريقيا، علاوة على أن المطران الإثيوبي كان يتم إرساله من القاهرة وهو ما لا يحدث الآن، وما يحدث الآن ليس له علاقة بالمياه، وإنما مؤشر سياسي خطير لوقوع مصر في قبضة أنياب مختلفة.

ثالث عشر: فشل أفقر المصريين:

يتزايد الفقر بين المصريين بشكل مطرد، بحسب الأرقام الصادرة عن النظام نفسه، والصراع الدامي بين المصريين الواقفين في طوابير الخبز الذي وصل إلى حد القتل في أحوال كثيرة شاهد عيان على ذلك، وحتى يومنا هذا هناك موظفون يتسلمون راتبًا شهريًّا قدره مائة جنيه.

والفقر يدفع بالبعض إلى الفساد والارتشاء والسرقة والإهمال في العمل والإحباط واليأس من الحياة والمرض الجسدي والنفسي فيتحول المجتمع إلى تكدسات من البشر المطحونين غير القادرين على الإنتاج إذ هم غير قادرين على إعالة أنفسهم.

وتزايد حدة الفقر بين المصريين، جاء نتيجة برامج الخصخصة وبيع الاقتصاد المصري، وتنامي ظاهرة الاحتكارات بين المصريين، وتحول الدولة عن واجبها برعاية شعب كامل معظمه من الفقراء إلى رعاية طائفة الأغنياء ورجال الأعمال، مما أوجد شريحة من كانزي الأموال ومالكي الأراضي والمصانع والشركات، في مواجهة شريحة واسعة تزداد فقرًا كل يوم، لا تجد التعليم ولا العلاج ولا الوظيفة ولا العدالة ولا الخدمات.

رابع عشر: عجز وفشل أدبيا لصناعة فتنة طائفية:

نتيجة لفشل نظام مبارك على كافة المستويات، ونتيجة لضعفه أمام ابتزازات قادة الكنيسة المصرية، وأمام التعليمات الأمريكية والغربية التي تستخدم ورقة الملف القبطي للضغط على مصر، تفاقمت أزمة الملف القبطي حتى أصبحت خطرًا يهدد استقرار مصر.

ولأن نظام مبارك كان فاشلاً سياسيًّا، فقد جعل هذا الملف الحساس بيد الأمن وبعيدًا عن المعالجة السياسية والحوار المجتمعي، فالنظام لم يكن لديه سوى الحلول الأمنية لقضايا الوطن الكبرى.

خامس عشر: إفساد متعمد لثقافة المصريين:

إذا كانت الثقافة المصرية شهدت تألقًا في الخمسينيات والستينيات، فإنما كان ذلك بفعل المد الوطني ونجاحات النظام السياسي قبل هزيمته عام ١٩٦٧م، وبالتالي فإن ما عاشته الثقافة المصرية طيلة حكم مبارك من حالة ركود وموات إنما هو بفعل تراجع الدور السياسي للنظام البائد في الداخل والخارج وتحوله إلى نظام فاشل.

سادس عشر: إضاعة الشباب:

فشل نظام مبارك في فتح أبواب المستقبل أمام الشباب، فلم يوجد لهم فرص عمل لائقة ولا إمكانيات إنسانية كريمة للتربح، من أجل الزواج وتأسيس أسرة،

فوجد الشباب الأبواب كلها مسدودة أمامهم فاضطرت أعداد مضطردة منهم إلى الهروب غير الشرعي إلى دول أوروبا وأمريكا في مغامرات تتعرض فيها حياتهم نفسها للخطر، ومع ذلك يعاودون القيام بها. إلى هذا الحد أوجد النظام البائد مجتمعًا ومناخًا طاردًا لخيرة أبنائه من الطموحين الرافضين لقبول المهانة والذل والفقر في وطنهم، ولذلك يتداول المصريون طرفة على الإنترنت تقول: إن الرئيس عبد الناصر نجح في إخراج الإنجليز من مصر، والرئيس السادات نجح في إخراج الإسرائيليين من مصر، بينما الرئيس مبارك نجح في إخراج المصريين من مصر[1].

---

(1) فرانسو باسيلي، خمسة عشر سببًا للتغيير في مصر، القدس العربي، ٤/ ٢٤/ ٢٠١٠.

الفصل الخامس

إدارة المجتمع بالفساد

كتب د. جلال أمين، عدة مقالات شديدة الأهمية في صحيفة «المصري اليوم»، عن قصة الفساد في مصر، نلخص أهم محاورها في التالي:

كان جمال عبد الناصر ديكتاتورًا ولكنه لم يكن فاسدًا، فقد عاش ومات في نفس البيت الذي كان يعيش فيه قبل الثورة، وظل هو وزوجته، طوال حياتهما، بسيطي الملبس والمأكل دون أي مظهر من مظاهر البذخ، وماتا دون أن تعرف لهما ثروة تذكر، وقد باءت بالفشل الذريع المحاولات القليلة التي بذلت بعد وفاة عبد الناصر لإثبات أنه ترك حسابًا في أحد البنوك في خارج مصر.

ولقد ساد حياة الطبقة المتوسطة بالفعل، في أيام عبد الناصر، تقشف مدهش لابد أن يثير العجب وعدم التصديق لدى كل من لم يعش في مصر في تلك الأيام. المحال التجارية لا تكاد تبيع إلا منتجات مصرية، سواء في ذلك الملابس أو المأكولات أو قطع الأثاث... إلخ، والسيارات في الشوارع تكاد تقتصر على ماركة واحدة (سيارة نصر التي تم تجميعها في مصر)، والثلاجات والمطابخ تكاد تقتصر على منتجات مصانع إيديال المصرية.

فإذا استطاع مصري أتيح له لسبب أو آخر السفر إلى الخارج، في وظيفة أو في بعثة دراسية، أن يعود إلى مصر ومعه ثلاجة أمريكية أو غسالة ألمانية، واستطاع أن يدفع الرسوم الجمركية الباهظة المفروضة على مثل هذه الأشياء، فهو في نظر زملائه وجيرانه أعجوبة زمانه ومعجزة عصره، بل لعل مثل هذا كان يثير الخجل أكثر مما كان يثير الزهو، في وسط ذلك التقشف الشامل الذي يلتزمه الجميع.

بسبب هذا التقشف العام كانت أقل واقعة فساد تستلفت النظر ويكثر عنها الحديث، وهي في الحقيقة قد لا تزيد على دخول مسئول كبير بنجفة كريستال دون أن يدفع عليها رسوم الجمارك، أو قيام مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بتوصيل بضع دجاجات إلى منزل مسئول كبير فلا يضطر لإرسال من يقف كغيره في الطابور، ويحصل على العدد المحدد من الدجاج المسموح به... إلخ. كان مثل هذه الأعمال يعتبر في الستينيات «أمثلة فظيعة على الفساد»، مما يدل في الواقع على ضآلة حجم الفساد في ذلك العهد.

كان تغلغل الدولة في شؤون الاقتصاد والمجتمع في الخمسينيات والستينيات، بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه قبل ذلك أو بعده، من شأنه أن يقوّي الدافع إلى الخروج علي القانون، وعلى الفساد والإفساد، ولكن عوامل أخرى قوية كانت تعمل على تضييق دائرة الفساد، بتقليل الرغبة فيه والقدرة عليه في نفس الوقت.

ابتداء من قيام الثورة في ١٩٥٢م وحتى وقوع الهزيمة في ١٩٦٧م، ساد المصريين شعور قوي بالانتماء، والأمل في أن ينهض الوطن ويحقق آماله، وفي مثل هذا المناخ تصبح النظرة إلى أعمال الفساد والرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق ثروة أو مكسب مادي، نظرة احتقار مقرون بدرجة كبيرة من الدهشة.

لكن بداية ظاهرة «الدولة الرخوة» التي نراها اليوم، في كل مجالات الحياة في مصر، في الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والإعلام والعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقة بين المسلمين والأقباط، يمكن إرجاعه إلى وقوع هزيمة ١٩٦٧م، وما بعدها. والدولة الرخوة، فيما تعنيه، دولة عاجزة عن التصدي للفساد بمنع حدوثه أو بمعاقبته، فيصبح المال العام وكأن لا صاحب له، ولكنها تعني أيضًا، في حالة مصر - في أواخر الستينيات - التوقف عن اتخاذ أي إجراء مهم يصحح التفاوت بين الطبقات، وكأن الدولة المهزومة في ١٩٦٧م أصبحت تخشى مواجهة

الأثرياء، ومستعدة للتغاضي عن نزواتهم، وعلى استعداد لأن تسمح لهم ولغيرهم بتهريب البضائع، الممنوع استيرادها، إلى داخل مصر، وتهريب النقد الممنوع تصديره إلى خارجها.

والطبقة الوسطى التي جرحتها الهزيمة أكثر مما جرحت أي شريحة اجتماعية أخرى، يجب تدليلها بتوفير بعض السلع التي كانت تتوق إليها ولا تجدها، وتوفير بعض وسائل التسلية والترفيه التي لم تكن متوفرة، فلا بأس من استيراد بعض أفلام الجنس، وتوفير السلع الكمالية في الجمعيات التعاونية، والسماح لدور النشر الأجنبية بعرض الكتب التي كانت تتعرض لرقابة شديدة، وذلك في معرض سنوي للكتاب، ولبعض المسرحيات التي تنتقد النظام، بأن تعرض للناس لإتاحة فرصة للتنفيس عن الغضب.

ولا بأس أيضًا من السماح لمن استطاع تكوين ثروة صغيرة في ظل القوانين الاشتراكية، أن يفتح مطعمًا أو ملهيً يزيد به من ثروته، مع بعض التهاون في تحصيل الضرائب منه، بل ولا بأس من التراجع عن إصلاح الجامعة والعودة إلى نظام الأعداد الكبيرة، حيث يقبل حملة الثانوية العامة في الجامعة دون تمييز يذكر بين من يستحق أن يتعلم بالمجان في الجامعة ومن لا يستحق. فالمهم هو فقط إرضاء الناس وعدم إعطائهم سببًا جديداً للتذمر.

لقد ضعف ذلك الشعور بالولاء للوطن الذي أشاعه قيام الثورة في ١٩٥٢م، وإحرازها نجاحًا بعد نجاح في سياستها الداخلية والخارجية على السواء، إذ كشفت الهزيمة قناعًا كان يخفي وراءه كثيرًا من الزيف.

في مناخ ما بعد ١٩٦٧م تحول بعض السياسيين إلى مستثمرين، وبعض الملحنين إلى تجار، وبعض أساتذة الجامعات إلى مدرسين خصوصيين.. إلخ، ولكن فرص الإثراء الحقيقي لم تتكاثر إلا بعد مرور ثماني سنوات على الهزيمة، أي في منتصف

السبعينيات، فهنا ظهرت بوضوح تام الفرص الحقيقية للفساد والإفساد، إذ تضافرت منذ ذلك الوقت عوامل حديثة تساعد على مزيد من إضعاف الدولة، ومن إضعاف الولاء للوطن.

إن واقعة استيلاء السادات على قصر أحد الضباط (لمجرد أن القصر أعجب زوجته)، لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائبًا للرئيس في ١٩٦٩م، (وعلي كل حال فقد اكتفي عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاه بعدها قصرًا بديلاً على النيل). أما قبل ذلك فقد اقتصر السادات على أعمال من نوع قبول هدايا فاخرة أثناء رئاسته ما سمي المؤتمر الإسلامي، منها سيارات كاديلاك كان يهدي بعضها لقائد الجيش المشير عبد الحكيم عامر.

ولكن أيًّا كان حجم المخالفات التي ارتكبها السادات أثناء حياة عبد الناصر فقد كانت شخصيته من النوع الذي يسمح له بارتكاب أكثر منها بكثير في ظل مناخ مختلف، وقد كان هذا هو ما حدث فعلاً في عهد السادات بمجرد أن تغير المناخ الاقتصادي والاجتماعي العام، وتغيرت أيضًا علاقة مصر بالقوى الخارجية. حدث هذا في منتصف السبعينيات عندما بدأ في مصر عهد التضخم الجامح في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ودشن السادات السياسة المعروفة بالانفتاح الاقتصادي، فتدفقت سلع الاستهلاك الفاخر والاستفزازي على مصر، وارتفع بشدة معدل الهجرة إلى دول الخليج، فارتفع أيضًا معدل الحراك الاجتماعي.

كل هذا أوجد مناخًا يغري بشدة بارتكاب أعمال الفساد، خاصة مع ما أصاب الشعور الوطني من ضعف بسبب الهزيمة، وتضاؤل الطموحات والآمال التي تتعلق بنهضة الوطن، فلم تبق إلا الطموحات والآمال المتعلقة بتحقيق الثراء. فإذا قويت الإغراءات وضعف الشعور بالانتماء، في ظل دولة ضعيفة على رأسها رجل لديه ميول مماثلة، واستعداد طبيعي لقبول المعنى الجديد «للحياة الحلوة» لنفسه

والمحيطين به، كان من الطبيعي جدًّا أن ينتشر الفساد في مصر، ولا يدحض هذا إصدار السادات قانونًا جديدًا من نوعه اسمه «قانون العيب»، وكأنه محاولة لا شعورية لنفي حقيقة موجودة بالفعل.

هكذا شهدت مصر في النصف الثاني من عهد السادات أمثلة جديدة وغير معهودة للفساد في مختلف المجالات: في المدارس والجامعات اشتدت ظاهرة الاتجار بالكتب المدرسية والجامعية والدروس الخصوصية، وتغيرت أسس اختيار مديري الجامعات والعمداء، فلم تعد قائمة على المركز العلمي والاحترام الذي يتمتع به الشخص المختار (كما استمر الحال حتى نهاية الخمسينيات) ولا على الاستعداد للترويج لشعارات الاشتراكية (كما أصبح الحال في الستينيات) بل على الاستعداد لغض البصر عما يرتكب من مخالفات للقانون في المحيط الجامعي.

وفي الاقتصاد انتشر، مع تدشين سياسة الانفتاح، توزيع تصاريح الاستيراد وتوكيلات الشركات الأجنبية على الأقارب والمحاسيب، وبدأ تنفيذ الدولة مشروعات للتعمير مشكوكًا في فائدتها، تحقيقًا لمصالح خاصة قريبة من آذان السلطة، وتضخمت العمولات المقبوضة على صفقات الحكومة، خاصة في شراء الأسلحة. وقد بدا الإغراء شديدًا في هذه الفترة لمديري شركات القطاع العام الذين يقبلون الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية ولو أدى هذا إلى الإضرار بعمال وموظفي الشركات القديمة وزيادة أعباء المستهلكين.

وفي الزراعة انتشر التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء المخالِف للقانون، حتى كاد ما فقدناه من أراضٍ زراعية خلال السبعينيات، بسبب البناء، يعادل ما أضافه السد العالي.

وفي الإسكان بدأت ظاهرة جديدة تمامًا، وتكرر حدوثها عبر فترات قصيرة، وهي سقوط عمارات حديثة البناء على رؤوس سكانها بسبب استخدام أسمنت مغشوش، أو التوفير في كمية الحديد، أو إضافة أدوار جديدة دون ترخيص...إلخ.

عندما كشف للناس بعد مقتل الرئيس السادات، حجم الثروة التي كوّنها شقيق الرئيس (عصمت السادات) في عهد أخيه، تبين للناس ليس فقط المدى الذي وصل إليه الفساد في عهده، بل أيضًا المدى الذي بلغته حمى الاستهلاك في ذلك العهد، والنهم الذي لا يروي إلا بالمزيد من الثروة، إذ تبين أن ممتلكات هذا الشقيق الذي لم يكن له من الوظيفة أو التعليم، أو حتى من الأعمال التجارية والاستثمارات، ما يؤهله لامتلاكها في هذه الفترة القصيرة، قد شملت أراضي زراعية، وأراضي بناء، وفيلات وعمارات، ومحال تجارية ومصانع ومخازن وورش، وسيارات ركوب ولوريات نقل، ووكالات للاستيراد والتصدير، وشركات للمقاولات، وأن هذه الشركات والعقارات كانت تمتد من أقصى شمال الجمهورية إلى أقصى الجنوب. لقد كان هذا مجرد مثال لما كان من الممكن عمله في عهد السادات من استيلاء على المال العام واستغلال النفوذ، ولسماح النظام بارتكاب كل هذا دون أن يترتب عليه أي عقاب.

أما في عهد الرئيس مبارك فقد خفّ الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءًا لا ينفصم عن النظام نفسه. لم يعد الفساد من زوائد النظام الجديدة عليه، بل أصبح عنصرًا من عناصر النظام الذي لا يتصور النظام بغيره. بعبارة أخرى، لقد جرى شيئًا فشيئًا منذ الثمانينيات «تقنين الفساد»، فلم يعد شيئًا يستوجب الإنكار أو الاستحياء، ولكن هذا التطور يحتاج إلى تفصيل.

الدولة الشمولية تشجع علي الفساد بكثرة قوانينها وبتدخلها في كل كبيرة وصغيرة، والدولة الرخوة تشجع على الفساد بضعفها ورخاوتها. فما بالك بدولة شمولية ورخوة في نفس الوقت؟

هكذا بدأت الدولة المصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، فهي وإن لم تكن شمولية الدولة الناصرية فقد احتفظت بالكثير من القيود على حركة الأفراد

وتصرفاتهم التي كان قد فرضها نظام عبد الناصر، مما يغري بالتخلص منه بدفع رشوة كبيرة أو صغيرة.

كانت الدولة في عهد مبارك أضعف بكثير، حتى منها في عهد السادات، في مواجهة هذا الفساد الجامح، وكان العامل الحاسم في ذلك شيئًا يتعلق بالتغير الذي طرأ على القضية الوطنية وعلى علاقة مصر بالقوى الخارجية، وهو ما أوضحناه في أماكن سابقة من هذا الكتاب.

لقد ثارت بعض الآمال لدى المصريين في كل هذه الأمور، في الشهور الأولى من حكم مبارك، ولكن سرعان ما تبخرت عندما ظهر أن مبارك لا ينوي أن يفعل أي شيء من أجل تطوير الأداء السياسي المصري والارتقاء بدور ومكانة مصر واقتحام معارك جديدة لصالح التنمية الشاملة للمجتمع المصري وتحديثه، وأن الأخطاء التي بدأ السادات في ارتكابها سوف تستمر في عهد مبارك أيضًا.

نعم كانت شخصية الرئيس مبارك ملائمة تمامًا للاستمرار في الطريق الذي شقه السادات دون أي تعديل، وكان هذا يعني في الحقيقة عدم القيام بأي تعديل على الإطلاق، على ما هو قائم. شخصية الرئيس ملائمة تمامًا، ولكننا نعرف جيدًا أن شخصية الرئيس لم تكن قط هي العامل الحاسم فيما طرأ على مصر من تطورات، بل كان العامل الحاسم ما يطرأ من تغيرات علي علاقة مصر بالقوي الخارجية، وهذه كان يحددها في الأساس ما يطرأ على العالم الخارجي وعلى العلاقات الدولية من تغيرات.

في عهد مبارك تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة في المجتمع المصري، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها لا في السبعينيات ولا في الستينيات ولا في الخمسينيات، ولا في عهد ما قبل الثورة: دولة ضعيفة فاقدة القدرة أو حتى الرغبة في معاقبة الخارجين عن القانون، ولا تملك أي

مشروع قومي أو هدف وطني يجتمع عليه الناس، وتعلق أهمية كبرى على رضا القوة الخارجية التي تحميها وتسمح لها بالبقاء في الحكم وتعطيها المعونات، أهمية تفوق بكثير ما تعلقه على رضا الناس، في وقت انكشفت فيه مصر انكشافًا غير معهود على العالم، وعلى مستويات الاستهلاك العالية في الخارج، وأصبح المصدر الأساسي (أو الوحيد) لكسب احترام الناس وحسدهم هو امتلاك ثروة كبيرة واستعراض السلع الاستفزازية أمام الناس، وتدهورت فيه مكانة العلم والشهادات الجامعية والموهبة، بل حتى مكانة الوزراء فلم يعد أحد يبالي بمعرفة أسمائهم ولم يشتهر منهم إلا من نجح في استخدام نفوذه لزيادة ثروته بدرجة تزيد على المعتاد. في نفس الوقت زاد الضغط الخارجي على الدولة المصرية لبيع شركة بعد أخرى من شركات القطاع العام، وللتساهل الشديد مع المستثمر الأجنبي، والخصخصة وقدوم الاستثمارات الأجنبية يخلقان فرصًا رائعة لزيادة ثروات الكبار.

كما وجدت فرص رائعة لزيادة الثروات بقيام الدولة ببيع أراضيها لأصحاب النفوذ بأسعار زهيدة ولكن سرعان ما تتضاعف، ليبنوا عليها قصورًا شاهقة أو يعيدوا بيعها بالأسعار الجديدة[1].

انتهى تلخيصنا لأهم ما جاء في مجموعة المقالات المهمة للدكتور جلال أمين، والخط الرئيسي فيها يؤكد أن الفساد يتناسب عكسيًّا مع وجود المشروع القومي والأهداف العليا التي يبثها النظام السياسي في المجتمع، كما يتناسب عكسيًّا مع وطنية ونزاهة ونظافة أهل الحكم، ويتناسب عكسيًّا كذلك مع قوة الدولة التي تقوى قبضتها على الفساد في حالة القوة وترتخي في مواجهته في حالة الضعف.

وأحيانًا كان يتكرم علينا أهل الحكم ويعترفون بوقوع الفساد، لكنهم كانوا يكذبون ويقولون: إن الفساد موجود في كل دول العالم، وهو قول صحيح في ظاهره

(١) د. جلال أمين، قصة الفساد في مصر، المصري اليوم، مجموعة مقالات بتواريخ مختلفة.

لكنه باطل في جوهره، ويقولون أيضًا: إن الحكومة لا تتستر على فساد ولا تتردد في مطاردة المتورطين فيه، وهو قول باطل جملة وتفصيلاً، لأن الحكومة هي أصل الفساد والمتهم الرئيسي في معظم قضاياه، فكيف يمكن لحكومة تدير شئون الدولة والمجتمع بالفساد أن تتعقبه وتحاكم المتورطين فيه؟

تقديم الدولة لبعض الرموز التنفيذية والسياسية للمحاكمة، نلاحظ عليه أنه لم يتم إلا بعد خروجهم من مناصبهم الرسمية، وأن معظمهم حصلوا على البراءة من التهم الموجهة إليهم، مما يوحى بأن محاكمتهم تمت لأسباب انتقامية أو لاستخدامهم كأكباش فداء لامتصاص الغضب الشعبي على تفشى الفساد. ولأن معظمهم فضل الصمت بعد صدور حكم البراءة، ربما خوفًا من التنكيل، فلم يكشف النقاب أبدًا عن الأسباب الحقيقية لتقديمهم للمحاكمة.

أما تشكيل الدولة للجان رسمية أو شبه رسمية تصدر تقارير حول «الشفافية والنزاهة»، فإنه يدخل في إطار الجهود الرامية لمغازلة الهيئات الدولية، شأنها في ذلك شأن الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والتي شكلت لها أيضًا لجان تصدر تقارير دورية، ولا يشكل بأي معيار خطوة على الطريق الصحيح لمكافحة الفساد.

منظمة الشفافية العالمية، وهى أهم منظمة دولية في مجال قياس مدركات الفساد ودرجات الشفافية والنزاهة، تؤكد في جميع تقاريرها السنوية الصادرة منذ عام ١٩٩٥م ليس فقط أن مصر دولة «ضعيفة جدًّا» في مكافحة الفساد، بدليل حصولها على أقل من ٣,٠ على مقياس أو مؤشر الشفافية والنزاهة، ولكن ترتيبها بين الدول على سلم هذا المقياس يزداد سوء من عام إلى آخر. ففي عام ٢٠٠٦م كانت مصر تحتل المرتبة ٧٢ على هذا المقياس ثم انحدرت إلى المرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧م ثم إلى المرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٨م.

وتبدو مصر وفقًا لهذا المؤشر أو المقياس دولة أقل شفافية، وبالتالي أكثر فسادًا، من ١٢ دولة عربية أخرى، حيث لا يسبقها في هذا المضمار سوى الدول العربية

الفاشلة، مثل العراق والصومال والسودان، أو من هم على شاكلتها.

ولم تستطع مصر أن تفعل مثلما فعلت دول عربية أخرى مثل قطر والإمارات وعمان والبحرين والأردن وتونس والكويت. فقد استطاعت الأردن، على سبيل المثال، تحسين مؤشرها ليقفز من ٧,٤ عام ٢٠٠٧م إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨م. أي أن الأردن حصل تقريبًا على ضعف ما حصلت عليه مصر من درجات على مؤشر الشفافية وتمكن في الوقت نفسه من تحسين نتيجته على مقياس الشفافية[1].

أما ما خسرته مصر من هذا الفساد فتوضح بعض جوانبه دراسة للدكتور محمد النشرتي أستاذ الاقتصاد، أكد فيها أن الفساد يكبد الاقتصاد المصري خسائر تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار جنيه سنويًّا، مرجعًا ذلك إلى تراخي الحكومة، وعدم الاعتماد على دراسات دقيقة في تنفيذ المشاريع التي تكلف خزينة الدولة مليارات الجنيهات، وكذلك إلى التهرب الضريبي الذي بلغ بحسب الدراسة أكثر من ١٠ مليارات جنيه، إذ يقول: إن الفئة الوحيدة التي تدفع الضرائب كاملة هي الطبقة الكادحة التي لا يتعدى راتب أحدهم ٥٠٠ جنيهًا في الشهر، بينما تعد فئة رجال الأعمال والفنانين وأصحاب الأعمال الحرة هي الأكثر تهربًا من الضرائب.

ووفق الدراسة فقد بلغ الفساد داخل المصالح الحكومية أكثر من ٤ مليار جنيه، ووصل داخل المحليات إلى ٣٧٥ مليون جنيه سنويًّا.

وأشارت الدراسة إلى «بيزنس» الأراضي في مصر وعمليات تسقيع الأراضي حيث يصل إلى أكثر من ٢٠ مليار جنيه، فعلى الرغم من قيام وزارتي الإسكان والسياحة بمحاربة تسقيع الأراضي إلا أن هناك «مافيا» في مصر متخصصة في «تسقيع» الأراضي وتستطيع التحايل على القانون لتحقيق المكاسب الكبيرة[2].

(١) د.حسن نافعة، الفساد في مصر المستباحة، المصري اليوم، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩م.

(٢) موقع المصريون، ٢١-٠٥-٢٠١٠م.

الفصل السادس

محاكمة نظام يوليو

نقدنا الشديد لنظام يوليو ١٩٥٢م، وجمهورياته الثلاث، خاصة الثانية والثالثة، ليس نقدًا عشوائيًّا، وإنما هو نقد له ما يبرره. ولكي نكون موضوعيين ومنطقيين، فإننا سنحاسب نظام يوليو على أساس المبادئ التي رفعها النظام نفسه بعد نجاح الثورة، وهي:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

٤- إقامة حياة نيابية سليمة.

٥- إقامة جيش وطني قوي.

٦- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وإذا كان عهد الرئيس جمال عبد الناصر قد أبلى بلاءً حسنًا في إنجاز وتحقيق هذه المبادئ، باستثناء إقامة حياة نيابية سليمة، كما أساءت هزيمة يونيو ١٩٦٧م إلى الجيش المصري وطعنت في كفاءته، إلا أن عهدي السادات ومبارك قد شهدا نكوصًا كاملاً وتراجعًا عن هذه المبادئ كما سيأتي.

أولاً: القضاء على الاستعمار وأعوانه:

إذا كان الاستعمار قد تغيرت أشكاله وأساليبه وأصبح في الغالب الأعم استعمارًا غير عسكري، فإنه في واقع الأمر قد تحول إلى استعمار ثقافي واقتصادي وإعلامي وسياسي. القوى الكبرى في العالم تسعى باستمرار للسيطرة على الدول الأضعف

لتحقيق مصالح سياسية دولية في المنطقة التي تنتمي إليها الدولة الأضعف، وكذلك للسيطرة على طرق التجارة وعلى المواد الخام والطاقة، وللسيطرة على الأسواق في الدول الفقيرة. فأصبح الاستعمار الجديد يعبر عن نفسه في القيود التي يضعها على القرار السياسي للدول الأضعف، وتتفاوت هذه الضغوط حسب أهمية الدولة الأضعف ومكانها الجغرافي وعلاقتها بالمشكلات والقضايا الدولية.

وفي وضع دولة مثل مصر، جغرافيًّا وتاريخيًّا ورياديًّا لعالمها العربي والإسلامي، ولمركزيتها في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، أصبح التركيز عليها كبيرًا من الدول الغربية وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت هذه الضغوط أمرًا مألوفًا ومعتادًا في العلاقات الدولية، فإن الذي يختلف هو استجابة النظم الحاكمة لهذه الضغوط، فهناك نظم وطنية ترفض أي ضغط خارجي وتتمسك بإرادتها الوطنية، وهناك نظم تتعاطى جزئيًّا مع هذه الضغوط وتحتفظ لنفسها بمساحة معقولة من استقلالية القرار، وهناك نظم تنبطح تمامًا أمام الضغوط، وتسقط إرادتها الوطنية، وتسلم بكل الإملاءات الخارجية، من أجل مصلحة النظام السياسي كأشخاص، ومن أجل الاستمرار في الحكم.

وقد كان النظام المصري في عهدي السادات ومبارك فاقدًا للمناعة الوطنية منبطحًا أمام الولأيات المتحدة وإسرائيل.

وهكذا فإنه لا يحق للنظام المصري الآن الادعاء بأنه امتداد لثورة يوليو في هذا المبدأ، بعد أن فرط في أغلى قيمة قامت الثورة من أجلها.

ثانيًا: القضاء على الإقطاع:

إذا كان الجهد الذي بذله عبد الناصر في مواجهة الإقطاع هو أهم إنجازاته الاجتماعية، وهو ما سمح بتنمية عامة لشريحة عريضة من المجتمع المصري الفقير، فإن ما فعله نظاما السادات ومبارك كان العودة بالعجلة للوراء وإلغاء ما حققه

عبد الناصر من إنجازات في هذا المجال.

فمع سياسة الخصخصة المشبوهة التي بدأت منذ عام ١٩٩٤م وحتى كتابة هذا الكتاب، تحولت مصر تدريجيًّا إلى دولة رأسمالية أو تكاد، حيث الاحتكارات في كل مكان، فهذا يحتكر صناعة حديد التسليح الاستراتيجية وهو من قادة الحزب الحاكم، والآخر يحتكر صناعة الأسمنت، وهذا يمتلك عشرة آلاف فدان، وذاك تتعدى الأصول التي يمتلكها ثلاثة مليارات من الدولارات، في الوقت الذي يعاني منه الخريجون من البطالة، وفي الوقت الذي لا يجد كثير من الناس وظيفة بأربعمائة أو خمسمائة جنيه.

بعد أن تحولت مصر إلى دولة مطيعة للولايات المتحدة، زعيمة العالم الرأسمالي والمسيطرة على أدوات الرأسمالية المسعورة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد أن باع النظام المصري شركات القطاع العام بـ«تراب الفلوس»، وبعد أن بيعت أراضي مصر للحبايب والمحاسيب، وبعد أن تحولت الحكومة المصرية من حكومة ترعى الفقراء والأكثر احتياجًا، وأصبحت في خدمة المستثمرين ورجال الأعمال، تعفيهم من الضرائب .. وتخصص لهم الأرض بالمجان تقريبًا .. وتعطيهم القروض بلا ضمانات .. وتصدر لهم التشريعات التي يريدونها .. وتجعلهم نوابًا ورؤساء لجان في مجلس الشعب .. وتجعلهم وزراء متنفذون ....

بعد كل ذلك، هل نستطيع أن نقول: إن النظام المصري أراد القضاء على الإقطاع؟ أم نقول: إن هذا النظام كان يرعى الإقطاع ويساعده ويرى أنه أنسب نظام لتقدم مصر، حيث قوانين الرأسمالية والسوق الحرة والعرض والطلب والبقاء للأصلح؟

ثالثًا: القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم:

الإقطاع ورأس المال شيء واحد، وهما أمران متلازمان، والرأسمالي أو رجل الأعمال أو المحتكر في عهد مبارك، كان إقطاعيًّا ورأسماليًّا في نفس الوقت، وكان موجودًا وتحميه الدولة وتحرص عليه وتقدمه على المواطنين العاديين. أما سيطرته على الحكم، فيكفي أن نقول: إن أمين التنظيم في الحزب الوطني الحاكم،

والشخصية ذات التأثير الكبير على القرار السياسي، كان نائبًا بالبرلمان، بل رئيس جنة الخطة والموازنة، وهو القائد الفعلي الذي كان يوجه النواب نحو مواقف معينة تجاه القضايا وبالتالي تجاه رفض أو إقرار التشريعات. وتأكدت سيطرة رأس المال على الحكم من خلال سيطرة رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال على حكومة د. أحمد نظيف، كوزراء للنقل والسياحة والصحة والتجارة .. إلخ.

رابعاً: إقامة حياة نيابية سليمة:

الانتخابات المزورة الفضائحية التي يعرف المصريون تفاصيل ما يجري فيها، ومجلس الشعب بتكوينه الهزلي، الذي يفرض النظام على الشعب أن تكون الغالبية فيه موالية له، وتأكد المصريين أن برلمانهم ما هو إلا فرع لرئاسة الوزراء، وأن رئيس البرلمان تأتيه التعليمات من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء .. كل ذلك يؤكد أن هذه الحياة النيابية كانت مسرحية هزلية مزيفة.

خامساً: إقامة جيش وطني قوي:

نأمل أن يكون جيشنا قادرًا على حفظ أمننا الوطني، وعلى مواجهة الأطماع والتهديدات الإسرائيلية، وعلى حماية حقوقنا التاريخية في مياه النيل، وأن يتخلص هذا الجيش من فكر مبارك وفلسفته.

سادساً: تحقيق العدالة الاجتماعية:

لا يحتاج إنسان نصف عاقل أن يحكم بانعدام العدالة في مصر طيلة عهد مبارك، وهو يرى طائفة تنعم بالمليارات والاحتكارات، وطائفة تتمتع بالملايين والفيلات والاستراحات، وطائفة تتمرغ في الوظيفة الحكومية وتكسب منها مليون جنيه في الشهر وأكثر، وفي الجانب الآخر ملايين لا يجدون القوت الضروري ولا العلاج ولا المأوى، وينبشون في صناديق القمامة لعلهم يجدون شيئًا.

وعليه، فقد انعدم تمسك نظامي السادات ومبارك بثورة يوليو مبادئها، بعد أن هدما ما أقامت وانقلبا على ما أنجزت.

الفصل السابع

الشرعية المفقودة

كثيرًا ما تحدث نظام مبارك البائد وأبواقه السياسية والثقافية والإعلامية عن الشرعية، فهناك شرعية سياسية وأخرى ثورية وثالثة دستورية، والنظام الديكتاتوري طبعًا في رأي هؤلاء كان يتمتع بكل هذه الأنواع من الشرعية، والذين كانوا يقبلون بالعمل معه في إطار هذه اللعبة الفاسدة ويقبلون بشروطه ويرضى عنهم ابتداءً، فإنه كان يباركهم ويمنحهم تراخيص الأحزاب والصحف والمحطات التليفزيونية ويضفي عليهم الشرعية، أما الذين كانوا يعارضونه معارضة مبدئية وقوية ويفضحون ألاعيبه أمام الأمة فهم غير شرعيين أو محظورون أو محجوبون عن الشرعية.

وإذا كانت حركة يوليو ١٩٥٢م هي مجرد انقلاب قام به الجيش، وهذا ليس اتهامًا لأحد ولكنه توصيف لواقع الحال، فالعلوم السياسية لا تعترف بـ«الثورة» إلا في حالة حراك مجتمعي كامل وخروج للمواطنين على اختلاف اتجاهاتهم لتغيير الواقع الفاسد وتأسيس واقع جديد، كما حدث في الثورات العالمية المختلفة التي تحدثنا عن جانب منها في مكان سابق من هذا الكتاب وكما حدث في ثورة ٢٥ يناير العظيمة وفي الثورة التونسية والثورة الليبية، أما ما قامت به عناصر الجيش ضد نظام سياسي شرعي، في حركة عسكرية مجردة، فهو في عرف العلوم السياسية أيضًا ليس أكثر من «انقلاب» تمثِّل الإرادات المنفردة للمجموعة التي نفذته، ولم يمثل إرادة الشعب المصري وجماهير الأمة بحال من الأحوال.

إلا أن ما أضفى على هذا «الانقلاب» الشرعية، هو المبادئ التي قام من أجلها

وأعلنها على الناس، وظهور شخصية عسكرية كبيرة لها وزنها وقيمتها كـ«اللواء محمد نجيب» رئيسًا لهذه المجموعة، ثم الجهد التدريجي الناجح والمؤثر الذي لمسه الناس في تحقيق الجلاء والاستقلال الوطني، ثم في الإصلاحات الاجتماعية التي تحققت، وفي التنمية التي قادها عبد الناصر وجعلت الناس يشعرون بأن هناك نظامًا وطنيًّا يعمل لصالحهم، هنا بدأ المصريون يباركون هذا الانقلاب، وأصبح الباحثون والخبراء وحتى الأكاديميون لا يجدون غضاضة في تعبير «الثورة» وإن كان بعضهم آثر أن يستخدم تعبير «الحركة».

لكن ما يعنينا أن الشرعية، التي هي قبول الناس للنظام الجديد وترحيبهم به، حلقت تدريجيًّا، حتى وصلت لقمتها مع تنامي إنجازات عبد الناصر ونظامه، ومع النجاح الكبير في تنفيذ البرنامج ذي المبادئ الستة التي تحدثنا عنها من قبل.

وبالطبع امتدت هذه الشرعية لتشمل النظام السياسي الذي أصبح السادات على رأسه، وزادت شرعية نظام السادات بعد جهوده في إغلاق المعتقلات وإخراج المسجين السياسيين، وإلغاء الرقابة على الصحف، حتى وصلت هذه الشرعية ذروتها بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م وإزالة آثار النكسة.

لكن بدأ السادات يتغير شيئًا فشيئًا ويقترب من أمريكا خطوة فخطوة، فوجدناه يخاصم الشارع المصري ويفعل كل ما يكرهه، فيستضيف شاه إيران الذي طردته الثورة الإيرانية ورفض الأمريكان إيواءه، وهاجم الثورة الإيرانية من أول لحظة رغم حماسة المصريين لها، وسار في الطريق الأسود حتى كانت كارثة كامب ديفيد، ثم كان منطقيًّا أن يخاصم المشروع الإسلامي ويرفضه علنًا ويصف الحجاب بأنه «خيمة» ويقول عن الشيخ المحلاوي: إنه «مرمي زي الكلب في السجن» ويقول مقولته الشهيرة: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة»، ثم يهاجم كل التيارات الوطنية ويعتقل رموزها في سبتمبر ١٩٨١م.

كان هذا الخط الذي بدأه السادات واستمر فيه حتى نهايته، مخاصمًا لجملة التيارات والقوى الوطنية المصرية، معناه أن السادات فقد شرعيته السياسية وأصبح لا يمثل الشارع المصري والرأي العام المصري وإنما يمثل نفسه ومجموعة قليلة من المنتفعين.

وكان رد الفعل الشعبي قويًّا ومنطقيًّا وعبر عن نفسه في أوبعة أمور مهمة مثلت رفض الرأي العام المصري للسادات ومشروعه الانهزامي والاستسلامي أمام أمريكا وإسرائيل:

الأمر الأول: انتفاضة ١٨، ١٩ يناير عام ١٩٧٧م التي قادها اليساريون، وهددت نظام السادات تهديدًا قويًّا ومباشرًا، وكانت جرس إنذار مخيف على أن شرعية نصر أكتوبر قد انسحبت وحل محلها عدم الشرعية بعد مخاصمة الأمة بتياراتها المختلفة.

الأمر الثاني: المظاهرات الكبيرة التي قادها الإسلاميون والتي عمت الجامعات ضد توجهات السادات، وخاصة بعد سماحه باستقبال شاه إيران.

الأمر الثالث: الإجماع الوطني والشعبي الذي تبلور بين كل التيارات السياسية رافضًا كامب دافيد وطريقها وما تعنيه.

الأمر الرابع: هناك مغزى كبير في موت السادات مقتولاً، في أعقاب التوترات التي حدثت في الشارع المصري، وسط غضب جامح من توجهات الرجل ومواقفه وسياساته.

وإذا كان السادات ومبارك قد أجريا العديد من الاستفتاءات، سواء على ترشحهما المنفرد للرئاسة، أو لإقرار اتفاقات معينة مثل كامب ديفيد، فالمصريون جميعًا يعرفون مدى الدلالة المسرحية الهزلية في هذه الاستقتاءات التي لا قيمة لها، فهي مزورة من ألفها ليائها، وبالتالي فهي لا تؤسس لشرعية ولا تعبر عن رضا

المصريين عن حاكمهم وقبولهم له.

وبالتالي فإن السادات قد فقد شرعيته كما قلنا منذ زيارته للقدس وتوقيعه على «كامب ديفيد» وارتمائه في أحضان اليهود والأمريكان.

وإذا كان نظام مبارك قد استمر على نفس النهج الساداتي وربما أكثر، من حيث الانبطاح أمام الإملاءات الأمريكية الإسرائيلية، والانحياز للرأسمالية المتوحشة وإهمال مشكلات المصريين البسطاء، ومعاداة المشروع الإسلامي، واتباعه منهج الانتخابات المزورة، وتزويره لإرادة المصريين، فإنه بذلك قد فقد شرعيته هو الآخر، وقد عبر المصريون عن سحب هذه الشرعية عبر مظاهراتهم واحتجاجاتهم المستمرة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٤م وتدرجت حتى وصلت إلى ثورة كاملة ونجحة عام ٢٠١١م، والتي قابلها النظام بالعصا الأمنية العمياء وبالرصاص الحي.

لم يقبل نظام مبارك بانتخابات رئاسية تعددية لأنه كان يعلم أنه في خطر لو تحقق ذلك، فلجأ للعب بالتعديلات الدستورية ولم يقبل بالإشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية ورفض عدم تزويرها لتأكده من أن نزاهة هذه الانتخابات تعني فقدان الأغلبية في مجلس الشعب وهزيمة حزبه ورموز نظامه وفضيحتهم.

الشرعية كانت تعني أن يبادر رموز نظام مبارك بأن يعرضوا أنفسهم وبرامجهم على الشعب، فإن قبلهم الشعب في انتخابات حرة وتحت إشراف القضاء والمراقبة الدولية، فبها ونعمت، وإن رفضهم فعليهم لو كان ضميرهم حيًّا أن يستقيلوا، كما يحدث في الدول الديمقراطية، فإذا فشل الحزب في تحقيق أغلبية معينة استقال رئيس الوزراء فورًا.

وإذا كانت الأنظمة العربية الحديثة، وعلى رأسها نظام مبارك البائد، قد فقدت شرعيتها باغتصابها السلطة اغتصابًا دون رضاء شعبي جماهيري، وإذا كانت قد

فقدت شرعيتها كذلك بتفريطها في الاستقلال الوطني وتمكينها الغرب من اختراق مجتمعاتنا على كافة المستويات، وإذا كانت هذه النظم السياسية قد فشلت في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني، فإنها بذلك تكون قد جمعت كل عناصر الخيبة والفشل وفقدان الشرعية، واستوجب الأمر وقفة جادة لتغييرها وتأسيس نظم سياسية شرعية ذات مرجعية شعبية مكانها، وهو ما حدث على يد الثورة التونسية والثورة المصرية ونرجو النجاح للثورة الليبية القائمة قبل دخول هذا الكتاب للمطبعة.

الباب الثالث

الاستبداد ... النفسية والثقافة والآليات

الفصل الأول

نفسية المستبد

دخلت ذات يوم مبنى مباحث أمن الدولة بطنطا، إثر طلب تلقيته بضرورة المثول أمام ضباط الفرع، وحينما دخلت من البوابة الرئيسية أدخلوني حجرة انتظار ملاصقة للبوابة الرئيسية وتجعلني أسمع كل ما يقال على البوابة.

لا يرى الجالس في الحجرة وجه الداخل من البوابة ولكن يراه من الخلف بعد أن يمر، اللهم إلا إذا التفت الداخل فإن الجالس يرى وجهه. جلست في هذه الحجرة قوابة الساعتين في انتظار السماح لي بمقابلة الضابط الذي طلبني، وفجأة سمعت صوت ارتطام قاعدة السلاح في يد جندي حراسة البوابة بالأرض نتيجة لتأدية التحية العسكرية، مصحوبة بكلمة «انتباه» شديدة الطول وهي تخرج من فم الجندي، معلنة وصول أحد الضباط.

كانت التحية شديدة الطول ومبالغًا فيها بشكل أثار استيائي، ولحسن الحظ فإن الضابط الصغير الذي تلقى هذه التحية التفت فرأيت وجهه، كان صغير السن، ولحسن الحظ فإنني حينما دخلت لمقابلة المقدم الذي طلبني كان هذا الضابط الصغير يجلس على مكتب مجاور في نفس الغرفة، وعرفت من «اللافتة» الموضوعة على مكتبه أنه «نقيب».

عرفت حينها أن التحية التي تلقاها على البوابة ستكون أول درجات سلم صياغته النفسية، فحتى لو كان إنسانًا جيدًا، فإن سحر ومفعول هذا التقديس اليومي المستمر لا بد أن يؤتي أكله، فيومًا بعد يوم تنتفخ أوداج هذا الضابط الصغير ولا يرضى بغير هذه المعاملة بديلاً.

فلابد من تحيته تحية خاصة، ولا بد من احترامه بشكل خاص أكبر من الناس، ولا بد من مخاطبته بـ«يا باشا»، ولا بد من عدم مقاطعته أو مناقشته فيما يقول، فما يقوله هو عين الحق وعنوان الحقيقة، وبالتالي فلا مجال سوى السمع والطاعة وتنفيذ ما يقول، ويا ويله من يحاول الدخول معه في نقاش وحوار.

في هذا اليوم أدركت أن صياغة نفسية المستبد تبدأ من هنا، من معاملة تصل إلى التأليه، ومن طأطأة الرأس أثناء الحديث معه.

وكان الفنان الراحل أحمد زكي متميزًا ومعبرًا عن شخصية ضابط أمن الدولة في فيلم «زوجة رجل مهم»، وعبرت الشخصية عن حالة «الانتفاخ والتورم في الذات» التي يعاني منها الضابط الصغير، وقياسًا عليه كل قيادي تم وضع قدميه على أول طريق الاستبداد، فهو لا ينتظر من السائق والبواب والخادم والبائع ورجل الشارع والمواطن العادي في كل مكان يوجد فيه إلا أن يعامله معاملة تختلف عن باقي البشر، فهو مقدم على الناس، ولا يجوز الرد عليه ومناقشته، وهو الذي يحدد سعر السلعة التي يشتريها، وإذا رفض أن يدفع ثمنها فهذا تفضل منه، فمثله لا يسأل عن الثمن.

أما علاقة جيرانه به وبزوجته وبأولاده فيجب أن تكون على نفس الدرجة، ويا ويله لو رأى جارًا لا تعجبه سحنته، أو لو أن أولاده الصغار لعبوا مع ابن «الباشا» بطريقة لم تعجبه فبكى، أو لو أن صاحب العمارة تجرأ وطالبه بما يطالب به الناس.

بل إن حماه وحماته وأصهاره يجب أن يعاملوه كملك لا يخطئ، فلو اشتكت ابنتهم التي هي زوجته، فإنها لا بد أن تكون هي المخطئة وليس هو، وممنوع انتقاده بأي نوع من أنواع النقد، ولو تجرأ أبو الزوجة ودافع عن ابنته فإن مصيره معروف وهو رصاصة من السلاح الميري تستقر في رأسه وتنهي حياته، كما حدث في الفيلم.

وليس طريق الاستبداد الطويل خاصًا فقط بضباط الشرطة، وإنما ينسحب على كل المراكز القيادية والوظائف المهمة، التي يدرك أصحابها أنها تتيح لهم التحكم في

الناس وفي مصائرهم.

وقد أفزعني أن أدخل مكتب تراخيص السفر في طنطا أيضًا فأجد زحامًا شديدًا وأرى موظفًا مدنيًّا عاديًّا غير قيادي، إذا سأله فلاح شاب من راغبي السفر عن أمر معطيًا له جواز سفره، فإنه يأخذ جواز السفر ويقذفه في وجهه، بل إني رأيته وقد قذف أكثر من جواز سفر في الطابق الأسفل.

لقد قرر هذا الموظف الصغير، حينما رأى الازدحام عليه، والأسئلة موجهة إليه، أن يعتبر نفسه ذا شأن، فاختار طريق الغطرسة والاستبداد ليعلن عن نفسه، فكانت الخطوة الأولى منه في هذه التصرفات الحقيرة والحمقاء، وما أكد نهج الاستبداد لديه أنه لم ير واحدًا قط من الناس يردعه ويقول له: «قف مكانك والزم حدودك»، فتمادى في غيه وجبروته.

والاستبداد لا يصنع في بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الاجتماعية والسياسية إلا بهذا الأسلوب، غطرسة وسوء أدب واستبداد ومعاملة خاطئة وغير قانونية، يقابلها الناس بالسكوت والخوف، فتكون النتيجة هي استمرار المستبد في استبداده وتماديه في هذا الاستبداد. وهو نفس ما تفعله الزوجة حينما تتحول إلى مستبدة باحتلال مساحة جديدة من أرض الزوج بالتدريج وهو لا يعترض، وكذلك يتحول الزوج إلى مستبد بهذه الطريقة حتى يحول الزوجة إلى قطعة أثاث لا قيمة لها، والمسكينة تتركه سنوات طويلة ليستفحل استبداده ثم تشتكي بعد أن يكون قد أجهز عليها، ولو قاومته من أول يوم لارتدع ولما جرؤ أن يعتدي على حقوقها فيضربها ويغتصب ميراثها وينزع من يدها أية مشاركة فاعلة في شأن أولادها وأسرتها.

وما اختزلته تلك الزوجة البائسة التي قرأت قصتها في الصحيفة كان موجعًا ومعبرًا عن قدر الاستبداد الذي تحملته وعانت منه ولم تعترض عليه، فبعد انتهاء حفل زفاف صغرى بناتها، وبعد أن عادت مع زوجها إلى منزلهما الذي يعيشان فيه منذ زواجهما

الذي تم من أربعين عامًا، طلبت منه الطلاق وأصرت عليه، فهي كرهته كرهًا شديدًا لاستبداده وجبروته، لكنها تحملت من أجل أبنائها، فهم صغار وهي لا تعمل ولا بد من نفقة، ثم هي تخشى حينما يأتي يوم الزواج أن يكون طلاقها من زوجها عائقًا أمام زواج الأبناء. ولذلك فإنها صبرت كل هذه السنوات الطويلة حتى أنهت مسئوليتها تجاه أبنائها فقررت أن تنهي علاقتها بهذا المستبد الطاغية الجبار.

المستبد يقوم أولاً بالفعل ثم يحدد الخطوة التالية حسب رد فعل الضحية وهم جماهير شعبه. تقدم وفد من أعيان البلدة لمقابلة زعيم عربي وهم متذمرون للتقدم بشكوى ضد بعض المظالم، سمع الزعيم بخبر مقدمهم فجهز نفسه بمسرحية، وعندما دخلوا مكتبه كان يتحدث بالهاتف، يبدو أن الزعيم لم يكن في أفضل حال، فبدأ يرتفع صوته ثم نطق بجملة مخيفة: أنا آمرك أن تأخذه فورًا إلى ساحة الإعدام ولا ترجع بدون تنفيذ ذلك.

نظر الرهط القادم في وجه بعضهم بعضًا وقد امتقعت سحناتهم رعبًا، التفت إليهم «الزعيم» مبتسمًا وقال: تفضلوا خيرًا إن شاء الله، ما الذي أستطيع أن أقدمه لكم؟ صاح الوفد بصوت رجل واحد: أيها الزعيم نحن جئنا فقط لنتشرف بمقابلتك ونهنئك على إنجازاتك. قال: قد أديتم الأمانة فانصرفوا إلى أهلكم راشدين.

يقول من كتب المذكرات وكان شاهدًا لهذه الواقعة: إن الزعيم بعد انصرافهم انفجر بالضحك وقال: شعب من هذا الطراز يناسبه زعيم من طرازي.

إن مدرسة علم النفس السلوكي ترى أنه كلما أظهر الأتباع المزيد من الخضوع عزَّزوا مشاعر السيطرة عند القادة، وفي مسرحيات احتفالات العظماء يلاحظ المتأمل كيفية ولادة هذا المستبد، من توجيه ألفاظ التعظيم وأنه المتفضل المنعم الواهب الرزَّاق ذو القوة المتين، كل الالتفاتات إليه وكل الإيماءات نحوه، وعند استعراض المحطات الفضائية في لقاء يضم مجموعة من الزعماء تكاد لا تشعر من كل محطة بوجود أحد

سوى رئيسها وأن الآخرين نكرات مهملة، ويستمر التلفزيون المحلي في تسليط الكاميرا على الزعيم من كل الزوايا، وبين الحين والآخر تعرض صوره على المشاهدين في وجه ملائكي يفيض بالسماحة والاقتدار تحيط به هالة القديسين.

الشعوب إذن هي التي تصنع الطواغيت كما تصنع خلية النحل ملكتها من أصغر العاملات، كل ما تحتاجه حتى تصبح ملكة هو تغذيتها برحيق خاص، وفي عالم البشر يمكن لأي مغامر من أمة مريضة أن يقفز على ظهر حصان عسكري إلى مركز الصدارة والتأله.

كل ما يحتاجه أمران: عدم التورع عن سفك الدم، وتجنيد الأتباع بغير حساب وضمير.

إذا أرادت الشعوب رؤية وجهها في مرآة تاريخية فليس عليها سوى أن تحدق في سحنة حكامها، وقياداتها السياسية، فسوف تجد أنها أفضل قميص مناسب لشعوب خيط عند أبرع خياط تتسربل به[1].

في السيرة الذاتية لهتلر التي كتبها «إيان كيرشوف» يرسم الرجل الصورة اسريالية لمفاصل القوة؛ فالرجل كما وصفه «برتراند راسل» في كتابه «السلطان» عندما يصف علاقات القادة والأتباع، أنه كان أقرب إلى القديسين من الانتهازيين، ومنذ عام ١٩٣٣م بدأ يتقمصه «شيطان القوة» وبقدر مظاهر التملق والخضوع من الحاشية المحيطة به بقدر ما استولى عليه الشعور أنه القائد الملهم الأبدي المعصوم الذي سيحكم الرايخ الثالث لألف سنة قادمة. هكذا كان يزعق في الجماهير يوميًّا.

بعد أشهر من وضع «هتلر» يده على مفاتيح القوة، تغيرت تصرفاته كليًّا وبدأ يقع تحت سيطرة فكرة أن العناية الإلهية أرسلته لإنقاذ الشعب الألماني.

يقول مالك بن نبي عن هذا الشعور: «إن الشعوب تقع تحت سحر من هذا النوع

(١) خالص جلبي، سيكولوجية الطغاة، موقع الوحدة الإسلامية، ١١ نوفمبر ٢٠٠٤م.

في الأزمات التاريخية فتوظفها قيادات ذكية وخبيثة لحسابها، وتتحرك الجماهير العمياء تحت أحد شعورين «الإنقاذ» أو «روح الرسالة».

إن هذه «الحلاوة» المسكرة من الثناء والتبجيل والكذب لا يستطيع الحكام ـ وهم من البشر ـ أن ينجوا من سحرها، فلا تسكر النفس بخمر كالثناء. وكان هتلر ينظر إلى كل من حوله مثل جحا الذي كان يقف على رأس جبل فيقول في نفسه: لم أكن أتصور الناس صغارًا بهذا الحجم، بفارق أن هتلر كان يحدق من جبال بيرشتسغادن «عش النسر» في جبال النمسا.

وفي النهاية بدأ هتلر يستخف بكل من سبقه وحتى «بسمارك» لم يعد أمامه شيئًا مذكورًا. لقد كان هتلر يتجرع أفيون القوة بدون توقف، ومع كل إدمان يزداد مقدار الجرعة كما هو حاصل في عالم الإدمان، ليستفحل المرض ويزداد. وفي قلوبهم مرض فزادهم الله مرضًا[1].

لقد قام «يورج فيرتجنس» من شركة «شنابس بيرشتاين» في برنامج تدريبي لمدة ثلاث سنوات لدراسة هذه الظاهرة المرضية في علاقات القوة فوصل إلى ثلاث نتائج مذهلة:

أولاً: ثلث القياديين على الأقل الذين يقفزون إلى منصات القرار هم من النوع الذي يفتقد الحس القيادي ووصولهم إلى المركز القيادي خاضع لظروف لا تعتمد «الكفاءة» بقدر «الولاء» وهم من أخبث الأنواع قاطبة وأخطرها.

وتتبدل شخصية هؤلاء مع الجلوس على عرش القرارات على نحو وصفي فيكونون من أسوء أنواع المديرين ويتميزون بما لا يقل عن ١٦ صفة قيادية فاسدة مثل: مظاهر الاستعراض، وتقريب المهملين، وتضييع الوقت في برامج غير مجدية، والحفاظ على مظاهر الأبهة في المكتب بجانب السكرتيرة الجميلة، وحشر الأنف في

(١) المرجع السابق.

كل صغيرة وكبيرة، والانفجار بالزعيق على مخالفات لا تستحق، وتحطيم كل نفس كريمة؛ فيجب على الجميع أن يسارعوا إلى الولاء وإظهار صنوف الزلفى، وأن يكونوا جاهزين على مدار الساعة لتقديم «التقارير» في حق زملائهم.

ثانيًا: يوحي إلى الزعيم من حوله زخرف القول غرورًا أن الأمور في أحسن أحوالها، وأن كل شيء تحت السيطرة؛ فلا يسجلون إلا الانتصارات ولا يظهرون إلا عظمة القائد الذي لا يخطئ. وأما المصائب فلا يتم الإخبار عنها إلا بعد أن لا يبقي بدٌّ من الإعلان عنها مثل القدم السكرية المتعفنة التي تفوح رائحتها ولا ينفع فيها إلا البتر. وجرت سنة الله في خلقه أن هذا عندما يحدث يكون متأخرًا جدًّا حيث لا ينفع الترميم، مثل كسر الزجاج الذي لا ينفع فيه التجبير. وعندها تكون السفينة في طريقها إلى قاع المحيط بأسرع من غرق التيتانيك.

ثالثًا: عندما تغرق السفينة تهرب الجرذان. هكذا تبرأ «فون باولوس» قائد الجيش السادس من معلمه «هتلر» بعد أن استسلم للروس ولم يبق من جيشه الذي بلغ ٣٦٠ ألف مقاتل سوى تسعين ألفًا. وهكذا خطط «هملر» رئيس الاستخبارات العسكرية «الجستابو» والحرس الخاص «SS» للانقضاض على السلطة في الرايخ وبدأ يتفاوض مع الحلفاء سرًّا مع نهاية هتلر مع أنه لم يبق شيء من الرايخ. وعندما تسلل لواذًا شقيق «إيفا براون» عشيقة هتلر من القاعدة تحت أرضية حيث اختبأ «الفوهرر» في أيامه الأخيرة أمر هتلر بمحاكمته وإعدامه في لحظات. وهكذا مات المشير «عامر» منتحرًا أو منحورًا بعد طول صحبة وعظيم الخدمات. والإخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين.

ولكن لماذا يجب أحدنا أن يحاط بالمتملقين الذين يركعون له ويسجدون؟ ولماذا كل هذا العناء لشق هذا الطريق بين صراع «التراتبية» وكسب العداوات بدون توقف؟ وما هو الشيء المغري الذي يدعو إلى اعتلاء القمة؟ ما هي هذه الحلاوة

التي لا يقاوم إغراؤها.

للإجابة على هذا السؤال دخل على الخط علماء البيولوجيا ليخلصوا بنتيجة سيئة عن طبيعة الإنسان: «إنه يولد ليس بعطش إلى القوة بل بميل إلى سوء استخدام السلطة» أي أن السلطة تفسد الإنسان مهما كان ودان.

وهذا يعطي الإشارة الحمراء لمن يتفاءل بالقدرة الأخلاقية عند بعض الأفراد الذين يصلون إلى سدة المسئولية أنهم نزيهون وبالتالي سوف تنصلح الأمور مع قدومهم بضربة ساحر، حتى لو كان في بلد وصل العفن فيها إلى قمم الغمام بما يذكر بهلوسة مدمني المخدرات. ويفوتهم أن الوسط عندما يمرض فلن يرفعه صلاح صالح أو استقامة عادل.

يقول «بروس شارلتون » الباحث في علوم التطور من جامعة «نيو كاستل»: إن طبيعة البشر تحمل الميل للمغالبة والقهر. أما الإنثروبولوجي «كريستوفر بوم » من جامعة «جنوب كاليفورنيا» فيعزي هذا إلى أننا «مازلنا نحمل هذا التنافس العدواني من أسلافنا». وفي عالم البيولوجيا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الجماعات:

قرود الريزوس والشمبانزي والمجتمع الإنساني. مجتمع قرود الريزوس تعيش في تراتبية خاصة حيث يسيطر الذكر الأقوى، في حين أن مجتمعات الشمبانزي تطور عندها نظام اجتماعي معقد في آلية متبادلة من الانضباط، والرئيس الذي له حظوظ البقاء هو من يخدم مصالح الجماعة أكثر فتعترف له الجماعة وتنقاد. ويفترض «فرانس دي فال » أن هناك ما يشبه العقد الاجتماعي البدائي في جماعة الشمبانزي.

أما في بني البشر فتمضي السيطرة الاجتماعية إلى أبعد، وفي النسيج المتضافر المعقد في علاقات القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لا يمكن لأحد أن يعلو إلى مستوى القوة غير المحدودة وغير المنضبطة.

وهكذا فإن النظام هو الذي يفرز الأقوياء والضعفاء ويسلب الملك من الجبارين

ويمنحه للذين استضعفوا في الأرض ويجعلهم أئمة ويجعلهم الوارثين. وهذا خاضع لسنة الله في خلقه فيؤتي الملك من يشاء[1].

وقد كتب كثير من علماء النفس والاجتماعيات بحوثًا ودراسات عن نفسية الطغاة، والأسباب التي تجعل من حاكم ما طاغوتًا ضاريًا.. وأغلب هذه الدراسات – إن لم يكن كلها – تعتبر دراسات ميدانية تستخلص تنظيراتها وقواعدها من شخصيات الطغاة قديمًا وحديثًا. من هنا جاءت هذه المباحث على حظ كبير من المصداقية.

وناقشت هذه الدراسات الأسباب والعوامل التي تجعل من الإنسان طاغية. ووصلوا إلى أنه من الصعب – بل من المستحيل – تعليل ظاهرة «الطغيان» بعامل واحد، أو علة واحدة. إنما ترجع إلى عدد من العوامل المتشابكة، المعقدة، ولكنها تتفاوت في التأثير والتوجيه.

فهناك الطاغية الذي صنعته طريقة التربية الخاطئة فعاش طفولة قاسية، مطحونًا بظلم الأهل والأبوين، فينشأ مسكونًا بالتطلع إلى الانتقام الذي تغذيه عقدة الشعور بالاضطهاد، فإذا ما جاءته فرصة الحكم، تحكم وظلم، وقصف أعناق العباد، ووجد في ذلك متعة، ولذة تعوضه عن عذابات الطفولة ومرارة الماضي.

وقد يولد الطاغية مسكونًا بعقدة العظمة أو التعاظم، مما يدفعه لبناء مجده الشخصي بأي ثمن، وبأي حساب، ولو جاء في صورة ممسوخة شاذة مشوهة، وفي سبيل إشباع هذه الشهوة العارمة، فلتهلك الأمة عن جهل، أو عن بينة، المهم أن يصعد.. ويصعد.. ويعلو.. ويعلو، ولو على جبل من الجماجم. وتبلغ النرجسية بالطاغية – في هذه الحال – إلي درجة عبادة النفس وتوثين الذات، كما أعلن فرعون في قومه ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨].

ومن أهم عوامل «تخليق» الطاغية: غفلة الأمة، وتراخيها، وضعف إحساسها

(١) المرجع السابق.

بذاتها، وانعدام تقديرها للمسئولية، فما كان الحاكم ليستبد إلا بأمة تملك «قابلية الخضوع والخنوع والاستسلام» حتى ترى من الظلم ألا تُظلم ومن الضيم ألا تُضام.

وقد تمثل هذه الطبيعة «الجانب السلبي» في أخلاقيات هذه الأمة، ولكن ثمة طباع وسلوكيات ناشطة لها أثرها الأبلغ والأعمق في تخليق الطاغية، وتماديه في الطغيان، وتماديه في التمادي، وذلك حينما نرى الأمة تؤيد الطاغية، وتحتفي به، وتمجد أخطاءه على أنها فتح مبين في عالم الحكمة والسياسة، والنهوض والتقدم، ويصبح النفاق في حياتها دينًا وديدنًا. وذلك للتقرب من الطاغية، والانتفاع بجواره، والأكل على مائدته، ولو كان فتاتًا مغموسًا في ماء الذلة والهوان.

وقد عرض «ديورانت» في كتابه «قصة الحضارة» كيف أن نفاق الشعب هو الذي جعل من «نيرون» طاغية، مع أن نيرون - كما قال عنه أستاذه الفيلسوف سنكا : كان طالبًا مجدًّا، وكان في بداية عهده رقيق النفس، رحيم القلب، شفوقًا على الرعية، حتى إنه - لما طُلب إليه مرة أن يوقع وثيقة بإدانة أحد المجرمين - قال في حسرة: «ليتني لم أتعلم قط الكتابة». وقد خفّض الضرائب الباهظة، أو ألغاها إلغاء تامًا. وخصص معاشات دائمة للشيوخ المعوزين. ثم جاءت بطانة السوء، فنافقته، واستشرى النفاق في الشعب كله حتى وثّنوه وألهوه، ومسخوا طبيعته السوية النقية.

وأهم هذه العوامل جميعًا «الكفر بالله»، ومنازعته سلطانه، وهذا الكفر يترتب عليه إنكار الطاغية اليوم الآخر، وما فيه من ثواب وعقاب، أي أنه يعتبر نفسه القوة العلوية الوحيدة، فمن حقه أن يعربد كما يشاء، ويستبيح الدماء والأعراض والأموال كما يريد[1].

وأخيرًا فإن المستبد الطاغية لا يرى إلا نفسه ولا يسمع إلا صوته ولا يهتم إلا لمصالحه، فالطغاة وهم في أوج طغيانهم يمتلكهم الغرور والاستعلاء ولا يتعظون

(١) د. جابر قميحة، الطاغية والطغيان و«جهاز الأوتاد»، إسلام ويب، ١٧/ ٠٥/ ٢٠٠٩م.

من دروس التاريخ ومن مصائر أمثالهم ممن سبقوهم من أصنام الطغاة والبغاة الذين أفسدوا وعاثوا في الأرض، فكانت نهايتهم أليمة ومريرة، لم تنفعهم قوتهم وسطوتهم وجبروتهم. فالطغاة عندما يتمردون ويتكبرون فإنما يهلكون أنفسهم بأنفسهم، ومن سنة الله مع الطغاة أنه يمهلهم في غيهم وطغيانهم فيستدرجهم ليزدادوا إثما فيأخذهم أخذ عزيز مقتدر. إنها سنة الله في الطغاة ولكن لا يدرك هذا إلا من اعتبر واتعظ من دروس التاريخ.

والطغاة والمستبدون يتنوعون حسب الظروف المحيطة بهم وحسب تركيبة شعوبهم، وقد يتمثل الاستبداد في شخصية مستبد متهور غاشم، أو في حزب وحيد يفرض نفسه على الشعب، ومع زخم التطور الذي يشهده العالم في حاضرنا في جميع المجالات تطورت أساليب المستبدين لمغالطة الشعوب، فأصبحوا يسمحون بتشكيل أحزاب ديكورية لا يسمح لها بأبسط حقوقها في التعبير أو المطالبه أو المشاركة أو المساهمة فيما هو واجب عليها، وبرلمانات الأكثرية فيها توابع للأنظمة الدكتاتورية[1].

وفي النهاية، فإن النفس الطاغية لا بد أن تكون فقيرة هزيلة يستبد بها الرعب، وتعاني الآلام، والشكوى والتذمر، ففقيرة هي النفس التي تنظر إلى باطنها فتجد خواءً، فتمتد إلى خارجها لتقتني ما يسد هذا الخواء، فتتصيد أناسًا آخرين ذوي نفوس أخرى لتخضعهم لسلطانها. وهكذا فإن مصدر طغيان واستبداد المستبد هو فقر نفسه، لأن المكتفي بنفسه لا يطغى ولا يستبد، ومن يشعر في نفسه بثقة واطمئنان فليس في حاجة إلى دعم من سواه[2].

كما أن الطاغية الحقيقي هو في واقع الأمر وعلى خلاف ما يظن الناس «عبد» بالمعنى الصحيح، بل هو شخص بلغ أقصى درجات العبودية، ما دامت دوافعه

(١) أحمد علي عولقي، صناعة الطغاة، موقع البديل، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

(٢) زكي نجيب محمود، الكوميديا الأرضية، دار الشروق، صفحة ٧٧.

الحيوانية هي التي تسيطر عليه وتدفعه على تملق الناس. إننا نقصد هنا العبودية السلبية وليس العبودية الإيجابية لله الواحد الأحد.

وهو يقضي حياته في خوف مستمر، ويعاني على الدوام آلامًا مرهقة، ويبدو أكثر الناس بؤسًا، وفيه شر آخر وهو أن السلطة تنمي كل مساوئه، وتجعله أشد حسدًا وغدرًا وظلمًا، وأقل أصدقاءً، وأشد فجورًا، وأمعن في احتضان كل الرذائل، وهذا كله يجعله أتعس الناس[١].

---

(١) أفلاطون، الجمهورية، الترجمة العربية، صفحة ٥٦.

الفصل الثاني

ثقافة المستبد

لا نستطيع أن ندعي أن الاستبداد وثقافة الاستبداد ظاهرة عالمية وأن بلادنا العربية جزء من هذه الظاهرة، فهذا الكلام يحتوي على مغالطات، فكون ظاهرة الاستبداد عالمية فهذا صحيح، لكن الصحيح أيضًا أنها لم تكن متجذرة كل هذا التجذر الموجود في بلادنا العربية، فقد استطاعت كثير من شعوب العالم أن تضع حدًّا للاستبداد وأن تنتصر عليه.

تأليه الحاكم لم يكن قصرًا على مصر الفرعونية، ولم تكن ثقافة الاستبداد قصرًا على المصريين، فقد كانت السلطة السياسية في «بابل» تستند باستمرار إلى مصدر إلهي، فقد هبط النظام الملكي من السماء، والملك هو «حاكم المدينة» وهو «الكاهن الأعظم» وهو «نائب الآلهة ومندوبها»، وكان ملوك بابل لا يفتأون يذّكرون الناس باختيار الآلهة لهم.

أما في «فارس» فقد كان الفرس يطلقون على الإمبراطور لقب «ملك الملوك»، وكان هو صاحب السلطة المطلقة في طول البلاد وعرضها، والكلمة التي تصدر منه كافية لإعدام من يشاء من غير محاكمة ولا بيان للأسباب. وعندما غزا الإسكندر فارس وجد الناس يسجدون للإمبراطور ويؤلهونه.

وفي «الصين» كان التنظيم السياسي يقوم على أساس أن الإمبراطور يستمد سلطته من السماء، فهو يحكم وفقًا للحق الإلهي الذي يخوله سلطة مطلقة.

وعرفت أوروبا الاستبداد في العصور القديمة والوسطى، فقد وقعت المدن اليونانية القديمة، ما يقرب من قرن ونصف، تحت سيطرة الطغاة فيما يسمى «عصر

طغاة الإغريق»، ابتداءً من طاغية «كورنثه» وانتهاءً بطاغية «أثينا» وأبنائه.. لكنها كانت فترة وانتهت.

وعانت أوروبا أيضًا من جرائم الكنيسة في القرون الوسطى من دعم للاستبداد ومن إقامة الدولة الدينية، ومن تأسيس لنظرية الحق الإلهي، والحكم «الثيوقراطي».

لكن هذه الأنواع من الاستبداد في أوروبا تم إنهاؤها تمامًا، أما في فارس والصين فتم محاصرتها والحد منها، وهو ما سمح بانطلاق هذه البلاد إلى النهضة الحديثة في ثقة واطمئنان.

لكن يبدو أن ثقافة الاستبداد لدى المصريين كانت أكثر تجذرًا، فقد كان الحاكم في مصر القديمة إلهًا، ولم تكن هذه الألوهية رمزية أو مجازية تشير فقط إلى سلطته المطلقة، بل هي تعبر حقيقة عن عقيدة كانت إحدى السمات التي تميزت بها مصر الفرعونية وهي عقيدة تميزت على مر السنين، لكنها لم تفقد شيئًا من قدرتها وتأثيرها.

فالملك هو الإله «حورس» أو الإله «الصقر» وهو أحيانًا إله الشمس «رع»، ويصبح «حورس» تابعًا له، ويصبح الإله في هذه الحالة «حورس- رع»، أو يصبح فيما بعد «ابن الإله رع».

وهو في جميع هذه الحالات إله بين الآلهة، وتتجسد فيه مصر، ويمثلها في مجمع الآلهة، وهو من ناحية أخرى الوسيط الرسمي الوحيد بين الشعب والآلهة، والكاهن الأوحد المعترف به للآلهة كلها.

وكثيرًا ما يقال: إن الإله «رع» هو الذي نصّب ابنه ملكًا على أرض مصر. ولهذا اتخذ فرعون منذ المملكة القديمة لقبًا هو «ابن رع». فهو الابن الجسدي الذي جاء من صلب إله الشمس «رع»[1].

(١) د. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة، مارس ١٩٩٤م.

ولهذا كله فإن الملك في مصر يتسم بالسمات الآتية:

١- شخصية إلهية مقدسة، ولذلك فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة، فمن كان بشرًا عاديًا فهو لا يستطيع أن يتكلم مع الملك وإنما يمكنه أن يتحدث في حضرة الملك، بل إن كل ما هو جزء من شخص الملك، كظله مثلاً، مقدس لا يقوى البشر على الدنو منه.

٢- يتمتع بعلم إلهي فلا تخفى عليه خافية، فهو «توت» إله الحكمة في كل شيء، وما من معرفة إلا وقد أحاط بها.

٣- كل ما يتفوه به يجب أن ينفذ، لأن مشيئته وإرادته هي القانون، ولها ما لعقيدة الدينية من قوة وشكيمة، فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب إثمًا قط، أو ما يثير بغضًا أو حقدًا، ولهذا فإنه لا يسع المواطن المصري العادي إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهيه.

٤- لما سبق، لم تكن هناك قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة إليها ما دامت كلها متمثلة في شخص الإله الذي كان دائمًا على استعداد لإصدار الأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة وطرق التعامل فيها.

٥- الملك هو همزة الوصل بين الناس والآلهة، فهو الكاهن الأكبر ، وهو الذي يعين الكهنة لمساعدته، ولذلك فهو وحده الذي يستطيع تفسير ما تريده «ماعت» إله العدالة.

٦- خلاصة ذلك كله، أن «فرعون» مصر كان هو المشرع والمنفذ، وهو الذي يحكم القضاء باسمه، وهو الذي يعرف رغبات الآلهة ويحققها[1].

وربما كان لهذه الخلفيات الثقافية التاريخية أثر على البناء الثقافي للمصريين تجاه الحاكم، فعطلهم أكثر من غيرهم في تطور ثقافي وفكري مضاد يحجّم سلطة الحاكم

(١) المرجع السابق.

ويحدُّ منها، مثلما نجحت كثير من الدول في فرض ذلك.

لكن ماذا عن البناء الثقافي للمستبد ذاته، إننا نجد بالاستقصاء التاريخي أن الغالبية العظمى للحكام المستبدين يعانون من ضعف ثقافي وهزال فكري شديد، ناهيك عن افتقادهم الكامل للتفكير الاستراتيجي.

غالبية الحكام العرب المستبدين، إما رقباء في جيوش بلادهم دون أية خلفية ثقافية، أو ضباط في هذه الجيوش بمعلومات ثقافية قشرية، لا تسمن ولا تغني من جوع، وهذا الخواء يتبدى في سياساتهم وقراراتهم، ويظهر في أحاديثهم إذا كانت مباشرة وغير مكتوبة.

ونتيجة لهذا الهزال الثقافي والفكري والاستراتيجي الكبير، والذي انعكس على مجريات الأمور في بلادنا العربية، أصبح واقع الحال في هذه البلاد كارثيًّا، فلم يتطور البناء السياسي بل ازداد تدهورًا، ولم يتحسن الأداء الاقتصادي والتنموي بل ازداد تراجعًا وعم الفقر، ولم نتمكن في التصدي للمشروع الصهيوني لكنه ازداد شراسة وتوغلاً.

وأصبحت نظمنا السياسية مجمعًا للمتناقضات الغريبة، التي ساهمت في إنتاج الفوضى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فالنظم المحسوبة على المدرسة الاشتراكية لا هي اشتراكية ولا ليبرالية ولا بينهما، والنظم المحسوبة على المدرسة الإسلامية لا هي إسلامية ولا ليبرالية ولا اشتراكية، و النظم المحسوبة على الليبرالية لا هي ليبرالية ولا إسلامية ولا اشتراكية.

فهذه النظم السياسية الفاشلة بزعمائها المستبدين، تكون مع الإسلام عندما يكون الإسلام واقيًا لها من الانهيار والسقوط، وتكون مع الليبرالية عندما تكون الليبرالية حامية لها من السقوط، وتكون مع المدارس الأخرى عندما تحميها من التآكل.

والعلاقة بين المستبد السياسي والفكر هي علاقة زواج متعة تنتهي بانتهاء الأجل المتفق عليه بين الزوج وزوجته المؤقتة، و يكون الزوج بذلك قد حقق لذته الحيوانية دون أن يكترث بمصير الزوجة المسكينة، خاصة إذا نتج عن هذا الزواج حملاً.

وهذا ما يفسّر افتقاد الحاكم العربي المستبد لأي لون أو صبغة أو توجه أو فكر واضح، فهو متداخل يصعب على الباحث أن يجد أطراف معادلته، لأنّه لا يوجد لمثل هذا اللون معادلة بالأساس[1].

وإذا كنا قد ركزنا على استبداد الحاكم، فإننا يجب أن نعترف بالاستبداد كمنظومة احتماعية ممسكة بمفاصل مجتمعاتنا بالكامل، فالاستبداد موجود وممسك بأطراف المجتمع ويصول ويجول عبر أزقته الضيقة ودهاليزه، فكان استبداد رب الأسرة، و ستبداد صاحب العمل، واستبداد السيد.

الرجل يستبد على زوجته، وبدأت الزوجات بضرب الأزواج وقتلهم وتقطيعهم وتعبئتهم في أكياس، والوالد مستبد على أبنائه، وفي الشأن العام يحاضر بعضهم عن حقوق الإنسان من حرية كلمة ورأي وهو في بيته يمنع الكلمة ولا يقبل رأيًا من أحد.

المسألة معقدة ولا شك ولكنها درجات ومستويات، ويخيل إلينا أن جانب الاستبداد الرجالي هو الحالة الطاغية والمهيمنة، حينما يستبد الرجل في بيته ويجعل من ذكورته أداة وحجة في العلو والتكبر، وحينما يجعل من قوامته آلية لاستضعاف امرأة والحيلولة دون مشاركتها في أطر الاستخلاف التي نادى بها دينها، فكانت عقلية الراعي والرعية التي استعملها الحاكم سلبًا لنزع ثوب المواطنة عن شعبه، متمثلة في البيت الأسري عبر رب أسرة نسي قيم المساكنة والمشاركة والنفس الواحدة، إلى فهم عقيم لمسؤولية الراعي تجاه رعيته، فتضخمت الأنا وهيمنت

(١) يحيى أبو زكريا، أفول الطغاة، كتاب متاح على الإنترنت بصيغة «وورد» بدون ذكر دار نشر.

القوامة وأضحت الأسرة عرجاء لتعطي مجتمعًا أعرج.

واستبد صاحب العمل وضاعت حقوق الناس، ودخلت الرشى والمحسوبية وظلم الأجير، وتقطرت جبينه عرقًا دون الحصول على كامل مستحقاته.

واستبداد الأستاذ بتلاميذه مشهور ومعروف في بلادنا، لدرجة أن محاضرًا في إحدى الجامعات العربية، وهو المربي وحامل رسالة الوعي والثقافة والتحضر، لم يترك صنفًا من البهائم إلا نادى به طلبته.

واستبد السيد بعبده ووجد مسندًا فقهيًّا في تلازم الإسلام مع الاستعباد وهو منه براء، فما خلا كتاب فقه من باب في علاقة العبد بسيده، وكأنه باب طبيعي ثابت ثبوت الحضانة والرضاعة والصلاة. وضاعت القيم والقوانين في ظل فتاوى مهزوزة وفهم غير سليم للدين وروحه(١).

لكن هل المنطلق لهذا الاستبداد المتمكن في أوصالنا والذي نلمسه في كل حركة من ذواتنا، كان خيمة السلطان حقًّا التي أفاضت على من حولها بعد أن مُلئت استبدادًا وجورًا، فانطلقت هذه الثنائية القاتلة وراء الأسوار ودخلت البيوت والأسواق وأصبح الجميع مستبدًّا في بيته الصغير وفي إطاره الذي يحمله، أيًّا كان هذا الإطار... فالكل يريد اتباع خطوات السلطان حتى وإن كان يسكن كوخًا من قصب ولا يحمل تحت سلطانه غير كائن مكسور الجناح... فظلم الأول رعيته، وشابهه الثاني فظلم أهله وأسرته، وعانده الثالث فظلم عامله أو عاملته، وظلم الآخر تلاميذه وطلبته.

أم أن المنطلق هي ذواتنا التي حملت «جينات» الاستبداد التي كسبناها بوعي منا لما قرأنا تاريخنا ومقدسنا قراءات مغشوشة بمقاربات مزيفة أو مسقطة، أو عبر نظارات ضبابية تحمل ألوان الغير أكثر من ألواننا؟ فكان الاستبداد قهوة الصباح

(١) خالد الطراولي، في بيتنا مستبد، الجزيرة نت، ٢٧-٤-٢٠١٠م.

. والمساء، نعيشه في لحاف الليل و أطراف النهار، نحمله معنا في السوق، نصطحبه في الطريق، ندخل به المدرسة أو المصنع أو المزرعة ونجعله الرفيق والصاحب والدليل! وكما تكونوا يولى عليكم، ومن استبداد الكوخ ظهر استبداد القصر، ومن غبة الفرد الزوج ظهر استبداد الفرد الحاكم، ومن ظلم المحكوم واستبداده تجاه محكوم آخر، ظهر ظلم الحاكم واستبداده على الجميع.

إن ثقافة الاستبداد تشكل عقلية تولد ولا شك مجتمع الاستبداد وحاكمًا مستبدًّا، فمن رحم هذه العقلية نشأ المستبد وترعرع وإن تدخلت على الخط أطراف جديدة دخلية وخارجية، نفسية وجماعية، ولا شك أن أسرة الشورى ومجتمع الديمقراطية يولدان ثقافة الشورى والمواطن الديمقراطي والحاكم العادل، بشرط وجود المؤسسة الحامية والقوانين المحددة التي تكبح الزيغ والانحراف مهما علت أصوات المغالين والمتزلفين.

لكن في المقابل فإن الحاكم المستبد وهو يتبختر في عليائه ويتجاوز دستوره إن وجد وقوانينه، ويركض في إطار مفرغ من أي التزام أو مطالب، يمثل نموذجًا وقدوة سيئة لعقليات مستضعفة ومواطنة مغشوشة:

وإذا كان رب البيت للطبل ضاربًا فلا تلم الصبيان فيه على الرقص

فيقع المحظور وتنشأ أو تتجذر ثقافة وعقلية الاستبداد لدى الخاصة والعامة من الناس. ويزداد الطين بلة إذا تحصنت هذه الثقافة ولقيت دعمها من فقه مبتور وعلم مغشوش وحواشي كتب صفراء واهية ومن فقهاء الحاشية والولائم الخاصة.

إن القراءتين تتوازيان ولا شك، بين حاكم جائر قد ولدته ثقافة قومه، وبين شعوب اغترفت من استبداد سلطانها واستبدت بغيرها، وحتى لا نبقى حيارى ونقع في لغز أسبقية البيضة على الدجاجة أم العكس ونقع في المحظور من زيف الكلام وترفه، فالاستبداد حالنا الذي نراه في كل همسة ولمسة سواء كانت أعاصيره

تخرج من فوهة الكوخ أو نافذة القصر، والاستبداد مرض الشرق بلا منازع، منه انطلق السقوط الحضاري وعبر بوابته نالنا ما نالنا من تخلف واستعمار[1].

إن الاستبداد من أخطر الأمراض الاجتماعية التي تتمدد وتتفشى داخل المجتمع الإسلامي والعربي؛ حيث تنعدم كوابح صد هذا المرض وتترك له الفرصة لكي يسيطر ويهيمن على الحياة، وأخطر أنواع الاستبداد هو الاستبداد الديني، والاستئثار بالقول الشرعي.

وتتجلى مظاهر الاستبداد الديني واضحة في رفض الآخر، وهو ما تمارسه بعض الفرق الإسلامية؛ حيث لا يسمح في منطقة يغلب عليها الصوفية بانتشار السلفية، وفي منطقة السلفية لا مجال لتقبل الصوفية، والأشعرية لا يقبلون السلفية ولا الصوفية وهكذا.. ينفر الجميع من الجميع.

والسبب في ظهور الاستبداد الديني يرجع إلى شيوع ثقافة الاستبداد، لا سيما السياسي منه، ونجاح بعض الحكام في نقل هذه الثقافة إلى عدد من العلماء عبر استخدام وسائل الترغيب والترهيب والوقيعة بين العلماء وبعضهم.

ولا يستقيم أن نخلط بين طاعة ولي الأمر وبين الاستبداد والاستسلام، فطاعة ولي الأمر مطلوبة، لكنها طاعة فيما لا معصية فيه، فإن خرج عن المؤمنين وعن طاعة الله فلا طاعة لولي الأمر في هذه الحالة.

لا بد أن ندرب أمتنا على حرية التعبير والتغيير السلمي وأن يواجه علماء الأمة الحكام الطغاة دون أن يُزج بهم في المعتقلات؛ فـ «لا بد أن تعرف الأمة حقوقها، وأن تجاهد ضد الظلم، وأن أفضل الجهاد كلمة الحق عند سلطان جائر».

إن الأمة في حال قوتها لم يستطع أحد أن يستبد بها، لكن لما دخلت في مرحلة الضعف تسربت لها عدوى الاستبداد، وبدأ المرض يتفشى في جسمها، فبدأ يؤثر

(١) المرجع السابق .

هذا على علمائها ومشايخها ويُدخل عليهم نوعًا من الكهنوت والرياسة المقدسة والاستبداد؛ ما أدى إلى أن أصبح الناس لا يفكرون بعقولهم لا في الجانب العقدي ولا السلوكي، فحين كانت أمتنا أمة إسلامية متماسكة وتسير على الصراط المستقيم؛ لم يكن باستطاعة أحد أن يستبد باسم الدين، أو يدعي العصمة[1].

لكننا في هذا السياق نعتبر أن الإطار الثقافي الذي قامت عليه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م هو الحل، فقد تمرد الشباب على كل التراث الذي يدعم استبداد الحاكم الفرد، وأثبتوا أنهم يحملون أرقى ثقافة موجودة في العالم، فعن طريق الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أقاموا شبكة من العلاقات فيما بينهم، وخدعوا أجهزة الأمن، وامتلكوا تصميمًا وإرادة أذهلت العالم، كما امتلكوا صبرًا ونفسًا طويلاً كان طريقهم للنجاح.

أسقطت ثورة ٢٥ يناير مقولة تأليه الفرعون وأزالت عنه قداسته، وأصبح التحدي الآن أمام أوضاع ما بعد الثورة أن يتم تعميم هذه الثقافة في عقول وقلوب المصريين، عبر مؤسسات المجتمع المختلفة، حتى يضيع تمامًا أي تأثير لثقافة التأليه السابقة.

عالم الأفكار فيما بعد ثورة ٢٥ يناير سيكون مختلفًا ومغايرًا تمامًا لعالم الأفكار قبل ذلك التاريخ، لكن الأهم هو أن يتم تطوير هذه الحالة الثقافية وعدم السماح بأي شكل من الأشكال لظهور الأفكار المريضة والثقافة المغشوشة التي تصنع الاستبداد وتساعد على نموه.

---

(١) د. يوسف القرضاوي، الاستبداد الديني أخطر أنواع الاستبداد، موقع د. القرضاوي، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م.

الفصل الثالث

آليات المستبد

الحاكم الذي لديه ضمير ورؤية ومشروع وطني وثقافة وتأهيل سياسي وإداري ووعي بالفكر السياسي وبالثقافة السياسية، هذا الحاكم يدرك ما عليه أن يفعله تجاه شعبه ومواطنيه، وغالبًا ما يخرج مثل هذا الحاكم المنضبط من شعب يتمتع بقوة الإرادة والوعي والتعليم المرتفع، ولذلك فهو لا ينتهج الاستبداد منهجًا للحكم، فلو فعل لخرجت عليه الجماهير لينتهي الأمر بسقوطه.

أما الحاكم الذي يجد نفسه وسط غفلة من الجميع على رأس شعبه الخائف المتردد الذي تنخفض لديه نسبة التعليم، فإنه يعلم من داخله أنه لا يستحق أن يكون زعيمًا أو رئيسًا، وأنه لو خاض انتخابات حرة مع منافسين طبيعيين، لخرج خاسرًا من أول جولة، ولذلك فإنه يلجأ إلى تثبيت نفسه ودعم نظامه بمجموعة من الآليات، أهمها:

أولاً: الاعتماد على حاشية وبطانة من المفسدين المستبدين مثله، والذين يحولون كل أجهزة الدولة إلى مصدات في وجه الشعب لحماية الحاكم، ويتحول جهاز الدولة الكبير والمعقد، لا ليحقق المصالح والخدمات للمواطنين، ولكن ليحقق أمن المستبد الطاغية، فتنفق ثروات البلاد على تكوين وتمويل عشرات بل مئات الأجهزة التي تحمي الحاكم وتهيئ له أسباب الراحة والرفاهية والطمأنينة.

ثانيًا: تتحول أجهزة الإعلام في هذا البلد البائس المبتلى إلى أبواق للكذب والتدليس والنفاق، فلا يسمح فيها إلا ما من شأنه كيل المديح للحاكم وإظهار فساده وعمالته على أنها أرقى درجات الوطنية، وفي المقابل يتم وصف من يختلف مع الحاكم والمستبد وبطانته وأجهزته بكل أوصاف السوء، من أجل تشويه سمعته بين الناس وإبعاد الرأي العام عنه.

ثالثًا: تتحول خزينة الدولة إلى منهبة للمحظوظين والمرضي عنهم والمطبلين والمزمرين والراقصين من الكتاب والصحفيين ورجال القانون والأكاديميين ورموز العمل الحزبي والسياسي .. إلخ، فلهم وحدهم الرواتب الكبيرة والمكافآت الضخمة والأرباح السنوية وفرص السفر والعلاج المجاني على نفقة الدولة، ولهم وحدهم الوظائف وفرص الترقي والعمولات والحسابات البنكية والتوكيلات، ولهم وحدهم الصفقات وقطع الأراضي التي تعطى لهم بالمجان تقريبًا أو بأسعار شبه مجانية، أما باقي الشعب فيعاني الفقر وشظف العيش، ومن يقول لهم: لا، تغلق في وجهه الأبواب ويمنع من الحصول على حقوقه العادية.

رابعًا: يعتمد هذا الحاكم المستبد، التزوير والتزييف والخداع، آليات أساسية يدير بها ما يسمى «العملية السياسية»، فالانتخابات التي تتكلف الملايين ما هي إلا مسرحية هزلية لتحقيق ما أراده النظام مسبقًا، والمجالس النيابية أشكال وهياكل جوفاء بلا مضمون ولا قيمة، وهي وجه آخر للتربح والاسترزاق لمجموعة من المسبحين بحمد النظام.

خامسًا: لأن هذا الطاغية المستبد يدرك قيمته الحقيقية وقدره، فإنه يرتعد من التكوينات والقوى الشعبية القادرة على الضغط من أجل التغيير، مثل الأحزاب والنقابات ومكونات المجتمع الأهلي، ولذلك فإنه وأجهزته يحاولون بكل الطرق تدميرها وإضعافها، فإذا استطاعوا إفساد القائمين عليها وشراء ذممهم فعلوا، وإذا لم يستطيعوا فإنهم يلجأون إلى ترزية القوانين للسيطرة عليها بالقوانين سيئة السمعة، فإن لم يستطيعوا فجروها من الداخل بتأليب ضعاف النفوس ورشوتهم، أو تكون الحراسة القضائية حلاً من الحلول.

سادسًا: امتدادًا من كراهية المستبد الديكتاتور لكل من له قاعدة شعبية وقبول لدى الجماهير، لأنه يرى هؤلاء نجحوا في الذي فشل هو فيه، ولأنه يعلم أنه طبقًا

للقواعد السياسية فإن من يفقد التأييد الشعبي والرضا الجماهيري يفقد مشروعيته ويجب عليه الاختفاء والتواري، فإنه يتربص بكل تيار أو قوة تتمتع بالرضا الشعبي ولها قاعدة جماهيرية، فيمنعها بكل الطرق غير القانونية من الاشتراك الحقيقي في المنافسة السياسية، فيحجب عنها حقها في امتلاك أية وسيلة إعلامية، ويصفها بعدم الشرعية، فإذا تقدمت بطلب لتأسيس حزب شرعي رفضه، ويظل في الرفض غير المنطقي بلا مبرر.

سابعًا: يفطن المستبد إلى أهمية القانون في إنصاف المظلومين، ولأنه متيقن من ظلمه للناس ومن استبداده الذي تعاني منه قطاعات واسعة من الشعب، فإنه يلجأ إلى الاحتيال على القوانين الطبيعية التي من شأنها أن تعيد للمظلومين حقوقهم، وهذا الاحتيال يكون عن طريق تدشين ترسانة كاملة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات. وفي نفس الوقت فإن هذا المستبد الظالم يتعمد تهميش القضاء وإقامة قضاء موازٍ له يساعده في قمع خصومه، فهو يتحسب من ظهور أي قاض رافض للظلم ومنحاز للمظلومين ومتحمس لتغيير الأوضاع المختلة.

ثامنًا: لأن هذا الحاكم المستبد خائف ترتعد فرائسه، فإنه يحول البلاد إلى ثكنة عسكرية مكتظة بأجهزة الأمن والاستخبارات، فيتوحش جهاز الأمن ويصبح بيده كل مقدرات البلاد من التعيينات ورسم الخطط والبرامج ومراقبة وسائل الإعلام والمحاكم وكل حركة المجتمع، وتصبح أهم وظائف هذا الجهاز المتوحش تطهير المجتمع من أصحاب الأفكار والرؤى و الإستراتيجيات الذين لا يتفقون مع رؤى سيدهم وأفكاره، ويصيغون خارطة سياسية على مقاسه، ويصيغون معارضة سياسية شكلية تعارض النظام الرسمي ظهرًا وتقبض في دجى الليل. وهذا الجهاز المتوحش، لأنه أنشئ على غير تقوى ومصلحة وطنية، فإنه بقدر ما يذل المواطنين ويقهرهم ويقمعهم ويظلمهم، بقدر ما يخون الوطن والأمة عندما يسخر ما لديه من إمكانات في مدّ الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والدول الأوروبية

بالمعلومات الطازجة التي لو سخرّت واشنطن ملايين الدولارات من أجل الحصول عليها لما تمكنّت من الحصول على النزر اليسير منها.

تاسعًا: من أبرز آليات الحاكم المستبد الفاسد، أنه يعمل في اتجاه مضاد لمصالح بلاده العليا، فهو يوقع الاتفاقات والمعاهدات مع أعداء أمته ويتعاون معهم طمعًا في حمايتهم لنظامه، لأنه يعلم أن نظامه مكروه وسينقلب عليه شعبه إن آجلاً أو عاجلاً، كما هي سنن التاريخ ونهايات المستبدين.

عاشرًا: يتحول المستبد إلى ممثل مسخرة على مسرح بلاده، فكل كلامه وقراراته يقصد منها الشكل دون الجوهر، يدغدغ مشاعر الناس بالكلام والوعود وتفعل أجهزته عكس ما يقول، يشتري السلاح ويخزنه حتى يصبح خردة في المخازن من أجل إيهام الناس برغبته في حفظ استقلال البلاد، بينما هو يفعل عكس ذلك، وجيشه لا يحارب عدوًّا وإنما تقمع أجهزة أمنه المواطنين بدون رحمة. ولذلك فإن المواطنين في مثل هذا البلد البائس أصبح لديهم مؤشر واحد لمعرفة الحق من الضلال: فما يقوله أركان النظام ووزراؤه ومستشاروه وإعلامه أكاذيب وخداع، والحقيقة والموقف الصحيح هو عكس ذلك.

الفصل الرابع

صناعة المستبد

ذات يوم من عام ١٩٩٠م، وأثناء عودتي من عملي بوسط القاهرة في الطريق إلى شارع الملك فيصل بالجيزة، ركبت حافلة النقل العام، من أمام نقابة الأطباء بشارع القصر العيني لتقلني إلى ميدان الجيزة. كان التوقيت هو ساعة الذروة، تقريبًا الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

كان الزحام شديدًا، ولذلك فإن الحافلة كانت تتحرك ببطء، لدرجة أن المسافة من آخر شارع القصر العيني إلى أول حديقة الأورمان استغرقت حوالي ثلثي الساعة.

وبينما الحافلة في محاذاة مستشفى القصر العيني، حدثت مشادة عالية الوطيس بين اثنين من الركاب في الباب الخلفي نتيجة الضغط والتزاحم الشديد والاحتكاك، وسمعنا تبادل الشتائم بالأب والأم بين الطرفين، ولم يدم هذا العراك طويلاً فسرعان ما توقفت الأصوات المتعاركة، وبدأت الحافلة تقطع كوبري الجامعة رويدًا رويدًا حتى وصلت إلى قرب نهاية الكوبري، ثم «ركنت على اليمين» وتوقفت تمامًا مقابل برج الحراسة الخاص بالسفارة الإسرائيلية.

في البداية اعتقدنا أن توقف الحافلة بسبب الزحام، أو ربما بسبب عطل ميكانيكي، ولكننا سرعان ما تأكدنا أن حافلتنا فقط هي التي توقفت و«ركنت على اليمين». بدأ الناس يتساءلون لمعرفة السبب، لكن لم تكن هناك إجابة، حتى فوجئنا بعدة أفراد، مدنيين ومسلحين من طاقم حراسة السفارة الإسرائيلية يصعدون الحافلة بينما وقف رجل، عرفنا بعد ذلك أنه أحد طرفي العراك الذي حدث في الباب الخلفي، يشير إلى أحد الركاب، أي إلى الطرف الثاني في المشاجرة، وهنا بدأت

الأمور تتضح، فهذا الرجل الواقف أسفل الحافلة هو أحد أفراد حراسة السفارة وقد أبى إلا لينتقم من مواطن آخر احتك به في لحظة زحام وتبادل الشتائم معه، واتضح لاحقًا من كلام الركاب الذين كانوا قريبين من العراك ومتابعين لتفاصيله أن هذا الحاوس في السفارة الإسرائيلية هو الذي بدأ بسب ذلك الشاب بأمه وأن الشاب المسكين ما كان منه إلا أن رد السباب، لكن الأمر لم يعجب هذا المستبد المتغطرس، فقد رأى أن من حقه أن يسب الناس وليس من حق الناس أن يردوا عليه.

انتشر أفراد الحراسة حول الحافلة وداخلها، وتقدم أحدهم للقبض على الراكب المسكين، إلا أن الراكب تشبث بحديد الحافلة وأبى النزول في صمود عجيب، فشلت معه كل محاولات القوم لإنزاله، رغم اللكمات التي يأخذها في صدره وبين جنبيه.

هنا بدأت احتجاجات الركاب على هذا الظلم الفج والتترس خلف دائرة الانتماء الوظيفي، فأحد الركاب يشير إلى المستبد الصغير الذي هو مجرد حارس لسفارة الصهاينة، ويقول له: لقد تابعت المشاجرة وأنت من بدأ بالسباب، فماذا تريد من ارجل؟ هل أنت أفضل منه؟ أم أن أمك أفضل من أمه؟

ثم يأتي صوت راكب في المقعد الخلفي منتقدًا السائق على استجابته لمن طلبوا منه أن يتوقف، فيجيب السائق مكيلاً النقد لهذا الراكب الذي لا يعرف شيئًا.

هنا يأتي صوت سيدة بسيطة ترتدي جلبابًا أسود وطرحة سوداء، مخاطبة هذا المستبد الصغير وزملاءه من بطانة فرعون أعوان الشر والفساد: سوف ينتقم الله منكم على هذا الظلم والجبروت وانعدام الضمير، تستترون وراء وظيفتكم والسلاح الذي في أيديكم كي تعتدوا على رجل رد سبابكم ولم يبدأكم بعدوان؟

في هذا التوقيت بالذات شعرت بأنني، وأنا الصحفي الذي ينبغي أن يكون في المقدمة، لم أتحرك ولم أبدأ المقاومة، فقد سبقني غيري وخاصة هذه السيدة البسيطة.

فأعلنت بصوت مرتفع أنني متضامن مع هذا المظلوم ووضعت يدي في يده وقلت له : إذا أرادوا أن يأخذوك فليأخذوني معك.

ظن أحد الركاب أنني من القوم الظالمين فاستنكر ذلك، فأخبرته بصوت عال بصفتي، وأنني ابنكم وواحد منكم أرفض هذا الظلم وسأكتب عنه في جريدة الشعب المعارضة.

كانت لحظة لا يمكن أن تنسى، بدأ الرجل يعتذر، اقترب مني اثنان بعد أن أخرجت الورقة والقلم وبعد أن بدأت أدون المعلومات، كان أحدهما ضابطًا في القوات المسلحة برتبة مقدم ومعه مرافقه برتبة مساعد، وقالوا : نحن ندعمك في كل ما تكتب وأعطياني أرقام هاتفيهما وعنوانيهما ورقمي بطاقتيهما، وطلبا أن يكونا شاهدين على كل ما أكتبه.

بدأت صيحات الاستحسان تأتي من أماكن متفرقة من الحافلة، وإذا بالسيدة البسيطة التي أعطتني قوة الدفع تدعو لي، وإذا بالتضامن يأتي من كل مكان.

وحينما رأى وسمع وشاهد القوم الظالمون هذا التطور، رأينا الحافلة تتحرك فجأة، فقد جاءتها الأوامر بالانصراف، بعد أن فشلت محاولة الإمساك بهذا الشاب، وبعد أن تكاتف الركاب وبعد أن تكونت نواة للمساندة والدعم والتأييد للمظلوم، وبعد أن تحولت الحافلة من السكون إلى الحركة والرفض وإلى اتخاذ الموقف الإيجابي.

ساعتها أيقنت أن هذا هو حال مصر تمامًا، فالمستبد أراد أن يسخر إمكانات وظيفته ومجاملة زملائه له إلى قهر وإذلال وظلم واحد من الناس، كان يمكن لمخطط الاستبداد والطغيان أن ينتصر، ولكن حدثت أربعة أمور:

الأمر الأول: أن المظلوم اتخذ موقفًا مقاومًا وأبى أن ينزل ويرافقهم إلى حيث يبطشون به، وقد تقوى بالناس من حوله.

الأمر الثاني: أن الرأي العام كله رافض للظلم الذي حدث ولكنه يخشى من

العواقب، فلم تصدر إلا مواقف رفض بسيطة.

الأمر الثالث: أن المواقف القوية لا تتكون مرة واحدة، وإنما تكون هي محصلة المواقف البسيطة، وأن الناس رافضون من داخلهم ولكنهم في حاجة لمن يقود هذا الرفض بأمانة ونزاهة وعدم انتهازية.

الأمر الرابع: مخطئ من يظن أن المثقفين والنخبة هم قادة الفعل الإيجابي الرافض والمقاوم والمعترض، فقد كانت هذه السيدة هي الأسبق على الإطلاق، ثم تبين بعد ذلك أن بجوارها صحفيّ ومقدم في القوات المسلحة ومحام ومحاسب .. إلخ.

ما نخرج به من هذه الواقعة أن الناس البسطاء هم من بيدهم الفعل الأكبر والأهم، فبسكوتهم ينمو الاستبداد ويكبر ويزدهر ويثمر ثماره الخبيثة، وبحركتهم ورفضهم يموت الاستبداد في مهده وتتحقق إرادتهم وتتحسن أحوالهم.

وإذا أضفنا إلى هذه الواقعة واقعة أخرى لا تقل عنها أهمية في المغزى والدلالة، سيتأكد ما قلناه من أن حركة المواطنين هي أساس نهضتهم وأساس انصلاح أحوالهم وأساس إبعاد الظلم والطغيان والاستبداد عنهم، والعكس هو الصحيح، فبقدر سكوتهم عن الظلم واستكانتهم وسلبيتهم ينالهم كل سوء ويعانون من كل أنواع القهر وفقدان الحقوق ثم الفقر.

كنت في الأردن عام ١٩٨٦م، وأثناء وجودي لاستخراج الهوية (بطاقة الإقامة) حدث مشهد مزلزل، المصريون يقفون في زحام وفي طابور طويل أمام شباك المعاملات لاستخراج هوياتهم، معظمهم من الفلاحين والبسطاء، يقف وسط الطابور المزدحم شاب يرتدي الزي القروي (الجلابية البلدي والطاقية)، والجندي الأردني يشرف على نظام الطابور ويدور حوله، ويبدو أنه استصغر شأن هذا الشب، فأخذ يصيح فيه ناهرًا، ثم يلكمه بقبضته في جنبه، وكلما دار هذا الجندي المستبد الظالم حول الطابور يتجرأ مرة بصفع الشاب المسكين على وجهه ومرة

أخرى على قفاه، وكان منظرًا مؤلمًا لجميع المصريين الموجودين، الكل يلعن النظام غير الراشد الذي أجبر المصريين على الهجرة ليحدث لهم ذلك.

كان الطابور يتحرك ببطء، والميول العدوانية الاستبدادية الطغيانية تزداد عند هذا الجندي الحقير، فكل مرة يدورها حول الطابور يصفع هذا الشاب الفلاح على وجهه أو قفاه، دون ذنب ارتكبه، والشاب المسكين صابر لا ينطق ببنت شفة مثل الشعب المصري.

وفي لحظة فارقة بين الموت والحياة، بين اليأس والأمل، بين العزة والذل، بين الكرامة والإهانة، استدعى هذا الفلاح المصري الغريب عن وطنه وأهله كل جذوره الحضارية، وانتفض يقاوم الظلم، فطرح الجندي السافل أرضًا وبرك فوقه مثل الجمل حينما يخزّن لصاحبه المعاملة السيئة، وتأتي لحظة الانتقام فيبرك عليه صعودًا وهبوطًا حتى يقتله بلا شفقة ولا رحمة.

يبدو أن هذا الفلاح قد أخرج كل مكنونات الغربة والخوف والفشل والسجن من حساباته تمامًا، لم يعد أمامه شيء إلا الانتقام لشرفه وكرامته، فأخذ يضرب الجندي ضربًا عنيفًا مؤلمًا، وهو راكب فوقه ماسك بخناقه.

عندها اجتمع الجنود والموظفون ليخلصوا الجندي الوضيع، لكن اللافت للنظر أن الضابط المسئول، رغم أنه كان يرى هذه المأساة منذ بدايتها من خلف زجاج النافذة وهو جالس على مكتبه دون أن يمنع استمرارها، يخرج مسرعًا ليقتاد المصري المزمجر.

توقع المصريون الحاضرون أن الضابط سيفتك بالمصري الذي تجرأ وفعل ذلك، لكن كانت المفاجأة أنه أحضر له كوبًا من العصير وطيب خاطره وطلب منه أن يكون حارسًا خاصًا على مزرعته، وهو ما وافق عليه هذا الأسد المصري البسيط.

من يوم أن رأيت هذا المشهد وأنا أؤمن أن بداخل كل مصري رفضًا كاملاً

للظلم والاستبداد، لكنه يحمل كميات من الصبر لا يقدر عليها أحد غيره في العالم، وإذا تم تنويره وتثويره وقيادته بشكل صادق ومحترم، في رحلة طويلة وصبورة لا تيأس، فسوف يكون هو المدد الحقيقي للتغيير الذي يسعى إليه المصريون جميعًا.

نخلص من ذلك إلى أن الشعب هو الأساس وأن حركته هي الأساس وليست حركة المستبد، المستبد الظالم يتخذ مئات وآلاف الخطوات المتمثلة في القرارات والسياسات طيلة فترة حكمه من أجل أن يرسخ استبداده، إلا أن حركة واحدة فقط من الشعب تؤكد رفض هذا المسار الاستبدادي، تفسد كل ما فعله الطاغية المستبد وتصحح الأوضاع وتعيدها إلى طبيعتها.

لكن إذا سيطر الخوف على الشعب، وآثر السلامة وهي ليست بالسلامة أبدًا، ورضي بأن يهان ويعتقل ويذل، وقبل بأن تنهب ثرواته وتوزع على المحاسيب المفسدين ويحرم هو منها، فإنه بذلك يدعم المستبد ويضفي على استبداده الشرعية، ليستمر سنوات طويلة في فساده وقمعه وظلمه.

وبعد دور الشعب السلبي في تدعيم الاستبداد وأهله، يأتي دور الحاشية، الذين هم صنّاعٌ مجهولون في غالب الأحيان، جنود شبحيون لا يظهرون في المشهد السياسي والاجتماعي، إلا لضرورات تجميلية تقتضيها الحاجة الشخصية، والحاشية هنا تتخذ أسماء متعددة، ولهم وظائف مختلفة، فهم الأقربون للطاغية والمقربون له والمتطوعون لخدمته وماسحو الأكتاف ومدبجو الخطب الرنانة ومروجو الشائعات الرئاسية، وهم الطبقة التي تصنع الطاغية وتقوّي من شكيمته، وتدله على دروب الخطأ والجبروت والعنف والقسوة، وتعلمه التشبث بالسلطة عبر القتل والسجن والتخويف وزرع الرعب في المجتمع والبطش بالمعارضين والاغتيالات السياسية والتفرد بالقرارات، وما إلى ذلك من مفردات كثيرة عاشتها الشعوب وذاقت منها الويلات والمآسي.

الحاشية يشكلون حول الطاغية شبكة أخطبوطية صعبة الاختراق، تمهيدًا لعزله عن المجتمع، كي يبقوا هم العيون التي ترصد له ما تريد لا كما يريد هو، بعملية تدجينية صعبة ومعقدة تستغرق سنوات طويلة، لتصل إلى نتيجة مريحة بعزل الطاغية عن الآخرين وحبسه في قصوره وتعويده على الممارسات الدموية والعنيفة التي من شأنها أن تبقيه أطول زمن، وتبقي الحاشية معه إلى آماد طويلة كما هو واضح من سياقات التجارب العالمية في شتى تسمياتها السياسية والعسكرية.

هذا ليس إقرارًا بأن الطاغية بريء وأن الحاشية هي مَن «تجنّده» ليكون دمويًّا وعنيفًا، فالقصد هنا وجود استعداد نفسي عالٍ للجريمة وحب الذات، غير أن الحاشية تقوم بأدوار متعددة من المديح والنفاق وتعظيم شأنه وتوطين ثقافة الكُره في داخله، ومن ثم الاستحواذ على مزاجه وتهيئته نفسيًّا لأن يكون عنصرًا مضادًّا للمجتمع والوطن والمواطنين، كما هي الحال مع الروماني شاوشيسكو ونيرون وكاليكولا والجنرال فرانكو والكوبي باتيستا، وإلى زمان أبعد هناك فرعون وقصته المعروفة، والنمرود بن كنعان الذي أوصلته حاشيته إلى مرتبة الإلوهية وكان ينادي بعبادته من دون الله تعالى.

والحاشية لا تقتصر على الضباط والوزراء والمستشارين ورجال القانون وغيرهم، الذين يشكلون عصب نظام الاستبداد، وإنما تضم أيضًا نخبة المثقفين الذين يشاركون في صناعة الطغيان، ويساهمون في تدعيم آليات الغطرسة والكبرياء الكاذب في عقله الصدئ.

فقسم من هذه النخبة يجعل أحد هؤلاء الطغاة المستبدين حارسًا للبوابة الشرقية للأمة العربية، وقسم ينصب مستبدًّا آخر على سارية الحلم العربي، وقسم يدبج المقالات والأشعار والمدائح في مستبد ثالث، وقسم يصنع التماثيل لمستبد رابع .. إلخ، في الوقت الذي تدرك فيه هذه النخبة الثقافية الفاسدة أن هؤلاء المستبدين يكذبون على شعوبهم ويزورون الوقائع والأحداث والتاريخ ويرتكبون كل أنواع

الجرائم في حق شعوبهم.

وكم من الجرائم ارتكبها المثقفون وهم يتوافدون على مهرجانات الطغاة، ومجلاتهم وجرائدهم، ويستبدلون بخبز مأساتنا الإقامة في فنادق الدكتاتوريات، يحيون ليالي الكذب ويكتبون بالزيف تاريخ مجد خائب، لرجال جل بطولتهم في تضييع أمتهم، وقادة أفذاذ لا يشق لهم غبار في الفرار من مواجهة المعركة الحقيقية، ولا يفلحون ـ إلا في الانقضاض في براعة وبجاحة يحسدون عليها على الآمنين البسطاء من شعوبهم.

إن الذين يحصلون على جوائز الدكتاتور ويقيمون في قصوره، يبحثون دائمًا، إذا ما سقط الدكتاتور عن ممول بديل، وبالتأكيد، يحفرون للعثور على طاغية جديد.

الباب الرابع

خبرات عالمية في فرض التغيير

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية وعدم جدواها

الانقلاب هو استيلاء مفاجئ على سلطة الحكومة، يقوم به عدد من الموظفين في الدولة، يتسللون ويستعملون قوات الدولة المسلحة والشرطة ووسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم. وقد يقود الانقلاب إلى تغييرات قليلة أو كثيرة في الحكومة.

ومن الانقلابات المشهورة في التاريخ تلك التي قام بها نابليون بونابرت في فرنسا عام ١٧٩٩م، وخلال القرن العشرين كانت معظم الانقلابات تحدث في الدول غير المستقرة سياسيًّا في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

إلا أن التاريخ أثبت أن النظم السياسية التي تكونت نتيجة انقلابات لا تحترم إرادة الشعوب، وإنما تقيم نظم حكم أحادية وديكتاتورية، وربما جاء ذلك من أنها لم تصل للحكم ابتداءً بإرادة ورغبة الشعوب، ولذلك فإن الإرادة الشعبية لا تهمها طوال فترة حكمها.

وقد وصلت معظم النظم السياسية العربية إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، وعبر وعود براقة بالديمقراطية والحرية والمساواة والتنمية، إلا أن معظمها لم يحقق هذا بل حدثت انقلابات مضادة لها.

وبالرغم من أن نظام الأسر والعائلات منتشر في الدول العربية، إلا أن هذا النظام الوراثي لم يمنع حدوث العنف والانقلابات كما حدث في الأردن عام ١٩٥٢م عندما أعفي الملك طلال من منصبه، وفي عمان عام ١٩٧٠م عندما عزل السلطان قابوس أباه سعيد، وفي قطر عام ١٩٧٢م عندما عزل الشيخ خليفة بن حمد سلفه وابن عمه الشيخ أحمد بن علي، وفي عام ١٩٩٥م عندما عزل الشيخ حمد بن

خليفة أباه.

كان الانقلاب الذي قاده العقيد حسني الزعيم في سورية في ٣٠ مارس ١٩٤٩م هو الانقلاب الأول في تاريخ الدول العربية الحديثة، ورغم مضي كل هذه السنوات على هذا الانقلاب، فإن آثاره لا تزال باقية في أذهان ونفوس قطاعات واسعة من الجماهير العربية، عسكريين أو مدنيين، حينما تغلق السبل في وجوههم من أجل التغيير والإصلاح.

ومنذ أن حدث انقلاب حسني الزعيم، توالت الانقلابات، ففي عام ١٩٤٩م حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية في سورية وحدها. وخلال الفترة من عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٨٦م حدث حوالي ٣٤ انقلابًا عسكريًّا ناجحًا في العالم العربي. وفي سورية وحدها وقعت حوالي ٥٠ محاولة انقلابية منها ٩ انقلابات ناجحة، وهو ما لم يحدث في أية دولة عربية أخرى.

ومن أشهر انقلابات سورية انقلاب العقيد الزعيم، وانقلاب سامي الحناوة في ١٤ أغسطس ١٩٤٩م وانقلاب أديب الشيشكلي في ١٩ يناير ١٩٤٩م والانقلاب ضد الشيشكلي في ٢٥ فبراير ١٩٤٩م والانقلاب ضد الوحدة والتي انفصلت فيها سورية عن مصر، وكان ذلك في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١م وانقلاب ٢٨ مارس عام ١٩٦٢م حيث بدلت حكومة بأخرى، وانقلاب ٨ مارس حيث جاءت بموجبه حكومة ضمت حزب البعث والناصريين، وانقلاب ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٦٦م، ومحاولة انقلاب فاشلة من سليم حاطوم ٨ سبتمبر ١٩٦٦م.

وفي ليبيا قام العقيد معمر القذافي في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩م بانقلاب أبيض على الملك محمد إدريس السنوسي، وألغى الملكية والدستور وأعلن الجمهورية، وحكم البلاد مجلس قيادة الثورة بعد أن حل المجالس الإقليمية.

وفي السودان وبعد أن حصل على استقلاله عام ١٩٥٦م تحت نظام حكم مدني برئاسة إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل رئيسًا للوزراء، أطاح بهما انقلاب

عسكري برئاسة الجنرال إبراهيم عبود، وظل الحكم العسكري قائمًا حتى أطاحت به سلسلة من الإضرابات والمظاهرات أجبرت عبود على التنازل عن السلطة. وتولي الصادق المهدي (حزب الأمة) رئاسة الدولة، وفي ١٩/ ٥/ ١٩٦٩م أطاح انقلاب عسكري بقيادة جعفر نميري بالحكم المدني وأقام حكمًا عسكريًّا حتى عام ١٩٨٥م عندما أطاح به عصيان مدني جعل الجيش بقيادة الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب يتدخل ويعزل نميري ويقيم حكمًا انتقاليًّا برئاسته لمدة سنة واحدة. وفي عام ١٩٨٩م أطاح انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير بحكومة الصادق المهدي. وفي ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٤م أعلنت وزارة الداخلية السودانية أنها أحبطت محاولة انقلاب دبرها حسن الترابي ضد الحكومة عقب صلاة الجمعة، وذلك بعد إعلانها أيضًا عن إحباط انقلاب آخر للترابي وحزبه المؤتمر الشعبي في ٢٩ أبريل عام٢٠٠١م.

وفي مصر حدث انقلاب بقيادة جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م - سمي ثورة فيما بعد - على الحكم الملكي بقيادة الملك فاروق، أسفر عن تحويل مصر إلى جمهورية. وفي عام ١٩٥٤م تم تنحية اللواء محمد نجيب ليحل محله عبد الناصر رئيساً لمصر، وفي ١٥ مايو ١٩٧١م قام السادات بانقلاب سلمي - سماه حركة تصحيح - أطاح فيها بمن سماهم الحرس القديم التابع لجمال عبد الناصر.

وفي الجزائر جاء فرحات عباس إلى الحكم عام ١٩٦٢م عبر انقلاب عسكري، ثم جاء أحمد بن بيلا عام ١٩٦٣م بانقلاب آخر، وفي ١٩ يونيه ١٩٦٥م تزعم قائد جيش التحرير هواري بومدين انقلابًا عسكريًّا أطاح بأحمد بن بيلا.

وفي العراق قاد عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨م انقلابًا عسكريًّا عجل بسقوط الملكية بعد أن قتل الملك فيصل الثاني وخاله عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ثم أعلنت الجمهورية، لكن حزب البعث في ٨ فبراير ١٩٦٣م قاد انقلابًا عى عبد الكريم قاسم، وأصبح عبد السلام عارف الذي لم يكن بعثيًّا رئيسًا للعراق،

وفي ١٧ يوليو ١٩٦٨م قاد حزب البعث بالتنسيق مع بعض العناصر غير البعثية انقلابًا ناجحًا بقيادة أحمد حسن البكر الذي أصبح رئيسًا جديدًا للعراق إلا أنه أجبر عام ١٩٧٩م على الاستقالة ليخلفه صدام حسين.

وفي لبنان، وقعت حالات عديدة للانقلابات والعزل بالقوة، أشهرها ضد فؤاد شهاب بقيادة الضابطين شوقي خير الله وفؤاد عوض وبمساندة الحزب السوري القومي الاجتماعي لكنها باءت بالفشل.

وفي اليمن عام ١٩٤٨م قاد عبد الله بن أحمد الوزير، وهو من الأشراف الهاشميين ثورة مسلحة على أسرة الأئمة الزيديين، وتولى الحكم، لكن أسرة الإمام استعادت الحكم بعد فترة لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة. وفي عام ١٩٥٥م استولى على العرش عبد الله بن يحيى شقيق الإمام أحمد ولكنه استعاد العرش بعد خمسة عشر يومًا. وتعرض أحمد لمحاولة اغتيال عام ١٩٦١م نجا منها لكنه أصيب إصابات بالغة، توفي على إثرها عام ١٩٦٢م وخلفه ابنه الإمام محمد البدر الذي لم يمكث في السلطة سوى ثمانية أيام فقد أطاح به انقلاب عسكري بقيادة عبد الله السلال الذي أعلن الجمهورية، والذي عزل بالقوة عام ١٩٦٧م، كما عزل خلفه عبد الرحمن الإيرياني عام ١٩٧٤م. أما الرئيس علي عبد الله صالح فهو يحكم اليمن منذ الانقلاب الذي قاده في الأول من يوليو ١٩٧٨م.

وفي سلطنة عمان عزل السلطان سعيد والده تيمور عام ١٩٣٢م وظل يحكم حتى عام ١٩٧٠م عندما عزله ابنه قابوس الذي يحكم عمان حتى اليوم.

ووفرت البيئة العربية الأجواء المناسبة لنمو ظاهرة الانقلابات، والإعجاب بالمنهج الانقلابي عمومًا، فالانقلاب على السلطة القائمة يصبح ممكنًا بل سهلاً عندما لا تحترم الأنظمة القائمة الحريات، وعندما تبتعد عن الحكم الديمقراطي وتزوّر الانتخابات أو عندما لا تلجأ إليها من الأساس، وعندما تمنع قيام الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وتكتفي بحزب واحد هو حزب السلطة، حيث يتحول

هذا الحزب بسبب انفراده بالحكم إلى حزب متهالك متآكل تنخره الانتهازية والامتيازات غير المشروعة وأحيانًا تغشاه التناقضات وأغلبها بسبب اختلاف المصالح، وتستسهل السلطة فيه تبني القمع وتكميم الأفواه ومنع تأسيس الصحافة الحرة وإلغاء الرقابة على الحكومة ومؤسسات الدولة.

وهذا كله في النهاية يؤدي إلى ضعف الرأي العام وربما اضمحلاله وضعف المجتمع وتنظيماته الحية السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويصبح أقرب إلى المجتمع شبه الميت بسبب الخوف والقمع والفقر وتغيير سلم القيم، ويبقى الجيش في هذه الحالة هو المؤسسة الأقوى في الدولة والمجتمع والأكثر تماسكًا وقدرة، فيسهل عليه الانقلاب على السلطة القائمة، ويحل محلها ويقيم سلطته الخاصة.

ونادرًا ما تقع الانقلابات ضد الأنظمة الديمقراطية التي تحترم الحريات وتداول السلطة وتحتكم إلى صناديق الاقتراع، كما تحترم الدستور والقانون وتعتد بمرجعية المواطنة وتكافؤ الفرص، لأنها تمتلك في هذه الحالة آلية العمل التي تؤهلها لإصلاح الاعوجاج والخطأ ذاتيًّا، والتراجع عن الأخطاء أو تصحيحها، ولهذا يلتف الشعب حولها في الملمات ويدافع عنها من حيث المبدأ ولا يقبل لها بديلاً وتؤهله منظماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية كي يصد أي انقلاب أو محاولة انقلاب ويفشلها في مهدها أو بعد حين[1].

عندما تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية صحية في بلد ما يكون السياسيون هم الأقوى والأقدر؛ لأنهم يمثلون الشعب وجاءوا نتيجة اختيار شعبي حر وتنبع قوتهم من مواطنيهم الذين اختاروهم لتمثيلهم، وعندها يضطر الجيش للخضوع للسياسيين أحزابًا وبرامج حتى لو لم يمتلك هؤلاء السلاح لأنهم حصلوا على

(1) حسن العودات، الانقلابات العسكرية، صحيفة البيان الإماراتية، ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م.

الشرعية الشعبية وهذه أقوى من كل الأسلحة وأقدر.

ويضطر الجيش عندها إلى حصر مهمته بتنفيذ سياسات الحكومة وخاصة منها تلك المتعلقة بالدفاع عن البلاد ووحدة أراضيها، ولا يغامر في التدخل بالشئون السياسية.

أما إذا لم تكن الأوضاع السياسية سوية وسليمة فإن الجيش يعطي لنفسه الحق بأن ينوب عن الناس في تدبير شئونهم وتقرير مصيرهم فيقوم بانقلابه. ثم لا تلبث السلطة العسكرية أن تكتشف حجم الصعوبات الهائلة التي تواجهها مما يؤدي إلى اختلاف مواقف الانقلابيين منها ثم تناقضهم فتصادمهم فانقلاب جديد تفتقد البلاد بعده الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي.

قد يكون الانقلاب بدوافع وطنية أو نوايا حسنة، ولكن ذلك لا يبرر بأي حال انتزاع السلطة بالقوة وبدون شرعية. ولم يكن أي انقلاب عسكري يومًا ضرورة مهما كانت أخطاء السلطة التي قام ضدها حتى لو كانت فاسدة أو خالفت الدستور أو استهانت بمصالح الناس، ما دامت تلعب اللعبة الديمقراطية حسب معاييرها المعروفة والمتداولة.

ذلك لأن السلطة الديمقراطية تملك الآلية الذاتية التي تتيح لها تغيير مسارها، فمدتها محددة بسنوات أقرها الدستور الذي يتيح للشعب في نهايتها محاسبة ممثليه ومعاقبتهم إذا كانوا يستحقون العقاب بما في ذلك استبدالهم وانتخاب سلطة أخرى غيرهم بالاختيار الحر والسلمي .. وهذا شأن السلطات الديمقراطية في عالمنا المعاصر.

والملاحظ أن السلطات الانقلابية والسلطات الديكتاتورية تقمع مواطنيها، وتستن قوانين استثنائية تسهل لها هذا القمع، وترفض الحوار والرأي الآخر مهما كان سلميًّا وغير عنيف، بينما تسمح لنفسها أن تسيطر على السلطة كلها بالعنف وتعتبر ذلك عملاً وطنيًّا، وربما تضحية من أجل الوطن، ويصاب رجالها بالغرور

ويعتقدون أنهم حملة خشبة الخلاص ولا يتصورون أن شعوبهم يمكن أن تتغلب على مصاعبها بدونهم[1].

ونتيجة لهذا التراث السيىء للانقلابات العسكرية، فإننا نرفضها كآلية للتغيير لا تعبر عن إرادة الشعوب، ونقبل التغيير بإرادة الشعوب وفق آليات أخرى، نستعرضها في الفصول التالية.

---

(١) المرجع السابق.

الفصل الثاني

الثورة ... سلاح الشعوب القوي

الثورة أرقى عمل اجتماعي يمكن أن يقوم به شعب لمواجهة استبداد المستبدين وطغيان الطغاة وظلم الظالمين واحتلال المحتلين، ففيها تخرج مختلف قطاعات الشعب إلى الشارع مشاركة في هذا العمل السياسي الكبير معترضة على سوء الأوضاع. ومن أهم الثورات الشعبية العالمية: الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩م وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر ٢٠٠٤م.

وبعد الثورات يتغير، في الغالب، شكل وبنية المجتمع السياسية والاجتماعية، ويتغير بالطبع النظام السياسي، وتتحقق أهداف الجماهير التي خرجت إلى الشارع من أجلها.

وللثورة أشكال، فهناك الثورة ضد سوء الأوضاع الاجتماعية، والثورة الفرنسية والثورة الإيرانية مثالان على ذلك، وهناك الثورة على المحتل وجرائمه لإرغامه على الجلاء، والثورة الجزائرية أوضح مثال على هذا النوع من الثورات، حيث خاض الشعب الجزائري خلالها نضالاً مسلحًا ضد الاستعمار الفرنسي استمر سبع سنوات قدم فيه الجزائريون أكثر من مليون شهيد.

وتعد ثورة عام ١٩١٩م في مصر من هذا النوع من الثورات، وقد اتبعت أسلوب الإضراب والعصيان المدني ضد المحتل وليس الكفاح العسكري.

كما أن كثيرًا من الثورات، وبخاصة في دول العالم الثالث، كانت موجهة مباشرة إلى الاستعمار وكانت تهدف إلى تحقيق السيادة والاستقلال، ويطلق على هذا النوع من الثورات «الثورات الوطنية».

وسوف نتوقف مع أهم الثورات العالمية لنتعرف على أسبابها وآلياتها وكيف حققت أهدافها، لنستفيد منها ونتعلم من أحداثها وتطوراتها في تفكيك ومقاومة الاستبداد، أو في إزاحة المحتل الأجنبي وطرده.

أولاً: الثورة الأمريكية:

تعرف الثورة الأمريكية (١٧٧٥م - ١٧٨٣م) أحيانًا بحرب الاستقلال الأمريكية. وهي أول الثورات الكبيرة في التاريخ الحديث حيث سبقت الثورة الفرنسية بست وعشرين سنة والروسية بأربعة وستين عامًا والهندية والعربية بما يزيد قليلاً عن القرن ونصف القرن.

لقد كانت الثورة الأمريكية ثورة مبادئ دستورية قبل أن تكون ثورة سياسية للتحرر والاستقلال، حيث إن القتال للاستقلال لم يبدأ حتى كانت الثورة قد سلخت من عمرها أكثر من عشر سنوات، مرَّت كلّها في ثورات مضطربة محلية، ثم إن القتال للتحرر والاستقلال لم يكن أصلاً في عقول الناس عندما أعلنوا الثورة على حكومة الملك جورج الثالث بصورة أو بأخرى.

لقد كانت ثورة دستورية؛ لأن المشكلة الأساسية كانت تدور حول حق حكومة الوطن الأم في إصدار قوانين تفرض الضرائب وتحدد التجارة وتجيش الجيوش للدفاع في صراع استعماري لا ناقة للمستوطنين فيه ولا جمل، وتفرض على هؤلاء المستوطنين أن يحتملوا نصيبًا كبيرًا من نفقات هذه الكتائب التي قالت الحكومة: إنها حشدتها للدفاع عن المستوطنين في الوقت التي استخدمت فيه هذه القوات لتنفيذ جباية الضرائب والحماية من يجبونها، مثلما حدث في بوسطن يوم الخامس من مارس عام ١٧٧٠م، أي لفرض حق الحكومة في إصدار هذه القوانين بواسطة مجلس نواب لا تمثّل فيه المستعمرات ولا يعرف أعضاؤه شيئًا عما يحدث في الجانب الآخر من المحيط.

كان من النتائج الهامة التي ترتبت على حركة الكشوف الجغرافية، تدفُّق الهجرة من أوروبا إلى الأراضي المكتشفة، وقام المهاجرون الإنجليز بتأسيس المستعمرات على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية. وقد تأسست أول مستعمرة إنجليزية في عام ١٦٠٧م في جيمس تاون بولاية فرجينيا، ولم تكن تتألف في البداية إلا من حصن وكنيسة وصف من الألواح الخشبية.

وتوالى منذ ذلك التاريخ وصول المهاجرين الإنجليز بشكل أساسي والمهاجرين الأوربيين بشكل عام. وقد تضافرت عدة عوامل في دفع حركة الهجرة وتنميتها، مثل الضيق الاقتصادي والاستبداد السياسي والاضطهاد الديني. كما شجع القضاة والقائمون على شئون السجن المذنبين على الهجرة إلى أمريكا، بدلاً من قضاء مدة العقوبة في السجن. وأنشأت طائفة البيوريتان (التطهريون) مستوطنة «بليموث» التي أصبحت «مساتشوسيتس» فيما بعد. وهكذا نشأ في المستعمرات مجتمع جديد يرتبط بالولاء للوطن الأم إنجلترا، ولكنه يتمتع في الوقت نفسه بحرية سياسية لا مثيل لها في أي مكان في الأرض في القرنين السابع عشر والثامن عشر. حيث إن سكان هذه المستعمرات كانوا يحملون معهم أفكار البريطانيين الأحرار، كما كانت لهم مجالسهم النيابية المنتخبة، التي تضع القوانين وتفرض الضرائب وتحدد الاعتمادات المالية وتسيطر على الخزانة. ورغم تنوُّع الأصول التي انحدرت منها شعوب المستعمرات الأمريكية، إلا أن اللغة والثقافة والنظم الإنجليزية ظلت هي السائدة، ذلك أن المهاجرين الجدد كانوا يختلطون بالوافدين الإنجليز الأوائل، ويتخذون لغتهم ويعتنقون وجهات نظرهم، ونتج عن هذا الاندماج ظهور شعب جديد هو الشعب الأمريكي، الذي أخذ يتميز بالتدريج عن الشعوب الأوروبية التي ينتمي إليها. وبحلول عام ١٧٣٣م تمكن المهاجرون الإنجليز من تأسيس ثلاثة عشر مستعمرة على ساحل المحيط الأطلسي، من «نيوهامشير» في الشمال إلى «جورجيا» في الجنوب. أما في مناطق أمريكا الشمالية الأخرى، فقد سيطر

الفرنسيون على «كندا» و«لويزيانا»، التي ضمت منابع نهر الميسيسيبي الهائلة. وخاضت فرنسا وإنجلترا حروبًا عديدة ضد بعضهما البعض خلال القرن الثامن عشر، ومع نهاية حرب الأعوام السبعة بينهما، كانت إنجلترا تسيطر على «كندا» وجميع مناطق أمريكا الشمالية الواقعة شرق نهر الميسيسيبي. وبعد ذلك بفترة قصيرة دخلت إنجلترا مع مستعمراتها في صراع. ويرجع أول أسباب هذا الصراع إلى السياسة الإنجليزية في حكم المستعمرات، فقد كان لكل مستعمرة حاكم إنجليزي ينوب عن ملك إنجلترا، وكثيرًا ما كان النزاع ينشُب بين الحكام الذين يمثلون المصالح الإنجليزية، وبين المجالس النيابية المنتخبة التي تمثل مصالح الشعب في المستعمرات. وقد أدى تكرار التصادم بين حكام المستعمرات وبين المجالس إلى إيقاظ إحساس المستعمرات بما هنالك من تباعد بين المصالح الأمريكية والإنجليزية.

على أن أهم أسباب التذمُّر في المستعمرات الأمريكية كان يرجع إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها إنجلترا هناك، فقد حتّم قانون الملاحة (التجارة) الذي صدر سنة ١٦٥١م، نقل كافة الصادرات من المستعمرات إلى إنجلترا على سفن يملكها إنجليز، ويتولى تشغيلها إنجليز. كما حتّمت التشريعات التي تلت ذلك القانون أن يُعاد شحن صادرات المستعمرات إلى القارة الأوروبية في الموانئ الإنجليزية. ونظمت استيراد السلع الأوروبية إلى المستعمرات بطريقة تعطي أفضلية للمصنوعات الإنجليزية، وفرضت على المستعمرات إمداد البلد الأم بالمواد الخام، وألا تنافسها في الصناعة. كما خرجت إنجلترا من حرب السنين السبع مع فرنسا وهي تعاني من أزمة مالية حادة، نتيجة للنفقات الباهظة التي تكبدتها فيها، فلجأت إلى فرض ضرائب جديدة على سكان المستعمرات.

وكان هذان الإجراءان (القوانين التجارية، والضرائب الجديدة) هما السبب المباشر للثورة الأمريكية، وأصرَّ الأمريكيون على عدم دفع الضرائب إلا لمجالس

المستعمرات التشريعية، والتفوا جميعًا حول شعار «لا ضرائب بدون تمثيل». فرفعت جميع الضرائب، فيما عدا الضريبة المفروضة على الشاي، فردت مجموعة من الشخصيات الوطنية على ذلك في عام ١٧٧٣م بإقامة ما أصبح يعرف بحفل الشاي في بوسطن. فتنكر أفراد هذه المجموعة وعددهم ٥٠ رجلاً بأزياء الهنود الحمر، وصعدوا إلى السفن التجارية الإنجليزية (٣ سفن)، وألقوا بنحو ٣٤٢ حاوية من الشاي في ميناء بوسطن. غير أن لندن وصفت حفلة شاي بوسطن بالهمجية، وأصدر البرلمان الإنجليزي قوانين تهدف إلى معاقبة بوسطن، بما فيها إغلاق ميناء بوسطن أمام حركة الملاحة، حتى يتم دفع ثمن الشاي، ووضع حاكم عسكري على بوسطن (جيدج)، ومنع الاجتماعات إلا بإذن من الحاكم العسكري، وقد أطلق سكان المستعمرات الأمريكية اسم (القوانين الجائرة) على هذه القوانين.

أثارت هذه القوانين القاسية الغضب، ودخل الجنود الإنجليز عام ١٧٧٥م في مواجهة مع متمردي المستعمرات في «مساتشوسيتس»، وأعلن البرلمان الإنجليزي أن «مساتشوسيتس» متمردة ويجب قمعها، وقرر تعبئة موارد الإمبراطورية لضرب الثورة، مما أدى إلى ظهور مناخ الحرب في المستعمرات، وأقبل الناس على شراء الأسلحة والتدريب على استخدامها. وفي عام ١٧٧٥م عُيِّن جورج واشنطن قائدًا للقوات الأمريكية، وباستمرار الموقف الإنجليزي المتصلب، بدأ الرأي العام الأمريكي يتقبل فكرة الاستقلال عن الوطن الأم، وفي ٤ يوليو ١٧٧٦م قام الكونجرس بإقرار إعلان الاستقلال، الذي جاء فيه: «إننا نؤمن بأن الناس خُلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقًا لا تقبل المساومة، منها حقّ الحياة والسعي لتحقيق السعادة». ألهب إعلان الاستقلال حماسة الجماهير، وتبادل الأمريكيون مع القوات الإنجليزية الانتصارات والهزائم، وكان المنعطف في الحرب عام ١٧٧٧م حين تمكن الجنود الأمريكيون من هزيمة الجيش الإنجليزي في نيويورك. وكانت فرنسا تدعم الأمريكيين بشكل سري، وترددت في الوقوف إلى جانبهم بشكل

علتي، حتى أثبت الأمريكيون أنفسهم في ساحة القتال. وفي عام ١٧٨٣م انتهت الحرب رسميًّا حيث اعترفت إنجلترا باستقلال الولايات المتحدة، وتنازلت عن كل الآراضي الواقعة شرق الميسيسيبي.

وكان من أهم القضايا التي واجهت الدولة الوليدة هو تحديد شكل الحكم، وحقوق المواطنين وواجباتهم، والروابط التي تربط الولايات بالدولة بالولايات الأخرى. وفي مايو عام ١٧٨٧م اجتمع مندوبون عن الولايات لإقرار دستور للبلاد، واختير جورج واشنطن بالإجماع ليكون رئيسًا للدولة. وبرزت شخصيتان في فترة الثورة، وهما جورج واشنطن، البطل العسكري وأول رئيس للولايات المتحدة، الذي ترأس حزبًا يؤيِّد وجود رئيس قوي وحكومة مركزية، وتوماس جيفرسون، المؤلف الرئيسي لوثيقة الاستقلال، الذي ترأس حزبًا يفضل منح الولايات قدرًا أكبر من السلطة، استنادًا إلى النظرية التي تقول: إن من شأن ذلك جعل الولايات أكثر تعرضًا للمساءلة تجاه الشعب. ومن الجدير بالذكر أن الثورة الأمريكية أثرت وعجلت بظهور الثورة البريطانية.

ويعتبر دستور الولايات المتحدة من أوضح الدساتير التي أُعدّت في العالم وأكثرها فعالية، وقد ساعد هذا الدستور على قيام حكومة تتوازن فيها السلطات الثلاث، كما أقام التوازن بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وتم الحفاظ على مرونة الدستور ومسايرته للتطور، بالنص على إمكانية التعديل والإضافة إلى الدستور، وأن وضعت بعض القيود التي تحميه من التغييرات المتسرِّعة.

من حظ أمريكا أنها امتلكت شخصيات كبيرة في تلك اللحظة الحاسمة من بدء تاريخها، من بين هذه الشخصيات بالإضافة إلى جورج واشنطن (بطل الاستقلال الأمريكي)، توماس جيفرسون الذي ساعد جورج واشنطن كثيرًا وكان شريكه في إعلان الاستقلال.

شغل جيفرسون منصب ثالث رئيس للولايات المتحدة، لكن الأهم أنه كان العقل المدبر الذي شكل الفكر السياسي الأمريكي في هذه الفترة الحاسمة. وكان توماس جيفرسون من أكبر أنصار الديمقراطية والحرية. ومن إنجازاته شراء ولاية لويزيانا من نابليون بونابرت، وتأسيس جامعة فرجينيا. ويرى البعض أن تأثيره على سياسة الولايات المتحدة كان أعظم من تأثير أي زعيم سابق أو لاحق، وحتى هذا اليوم لا يزال شبحه يخيم على السياسة الأمريكية ولا تزال مبادئه تقود هذه القوة العظمى العالمية، وغالبًا ما يشار إلى الديمقراطية الأمريكية بالديمقراطية الجيفرسونية كدليل على ذلك.

وأكد جيفرسون على مبدأي الحرية والديمقراطية اللذين تضمنتهما وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي. وترددت أصداء هذين المبدأين عبر القرنين الماضيين، وبفضل قوتها أثرت الولايات المتحدة على الكثير من دول العالم. وتمتلك الولايات المتحدة أقدم دستور مكتوب في العالم، والدستور الأمريكي هو أكثر الصادرات الأمريكية شعبية وأقدمها. وصمم الآباء المؤسسون للولايات المتحدة دستورًا فريدًا في مسار الكفاح المتواصل من أجل حرية الإنسان. تم التأكيد في الدستور على مبدأ الحكومة الدستورية، التي أملوا في أن تنتشر فكرتها إلى أبعد من أمريكا. واعتبر توماس جيفرسون الدستور صرحًا قائمًا، ومثالاً قائما يجب أن تقتدي به الشعوب الأخرى. فكتب قائلاً: «من المستحيل ألا نشعر بأننا نعمل من أجل الإنسانية جمعاء»، لذلك السبب تبنت العديد من دول العالم نماذج دستورية مقتبسة من الدستور الأمريكي. أفكار مثل (كل الناس قد خُلقوا متساوين) وأن (خالقهم وهبهم حقوقًا معينة لا يجوز التفريط فيها) قد وضعت في الصدارة كمطلب أمريكي منذ البداية، ولاحقًا دعا ثوريون يسعون إلى كسر أغلال الظلم والطغيان، من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وإفريقيا إلى آسيا إلى نفس المبادئ. وعندما أطلقت الولايات المتحدة تلك الأفكار الثورية إلى العالم عام ١٧٧٦م لم تتردد إطلاقًا في

الالتزام بها بصفة عامة، رغم حدوث انتكاسات تاريخية فيما يتعلق بمصير الهنود الحمر، وظاهرة عنبودية الأفارقة. بالإضافة إلى تجاوزات وجرائم معاملة الأمريكيين من أصل ياباني أثناء الحرب العالمية الثانية، ومعاملة العرب والمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م.

ويعني الدستور الأمريكي بوصفه مجموعة من المبادئ السياسية والقانونية في المقام الأول خير المجتمع بأكمله وآلية لصيانة حقوق الأفراد. ويضمن الدستور الأمريكي الدفاع عن حق الفرد في الحياة والملكية، وفي حرية العبادة والتعبير. ومن أجل ضمان هذه الحريات، شدد واضعو الدستور الأمريكي على ضرورة وجود قيود لصلاحيات كل من سلطات الحكم، إضافة إلى مساواة الجميع أمام القانون.

إن الدرس الذي يمكننا أن نخرج به من الثورة الأمريكية هو أن أهميتها جاءت من أمرين، الأمر الأول هو تحقيق الاستقلال عن بريطانيا وتأسيس دولة جديدة لها إرادتها ورؤيتها وثقافتها المستقلة، والأمر الثاني أنه تحقق مع الاستقلال تأسيس لنمط الحياة السياسي والقانوني للإنسان الأمريكي داخل مجتمعه الجديد.

فقد نجح الأمريكان في الاتفاق على مبادئ دستورية عامة مكنتهم من إقرار نظم العمل السياسي والعدالة فيما بينهم، ومكنتهم من الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم العامة، ووقفت منذ البداية كحائط صد لأية مبادرة للديكتاتورية والانفراد بالسلطة.

وقد حافظ الأمريكان على التمسك بهذه القيم السياسية والقانونية التي تضبط نمط حياتهم، وهو ما جعلهم يختصرون الزمن ليبنوا خلال عقود ليست بالطويلة حياة سياسية واجتماعية تحسدهم عليها شعوب العالم كله.

وكانت هذه الحياة السياسية والاجتماعية التي أقيمت على أسس عادلة وسليمة، حافظة حق المواطن الأمريكي من أن يتعرض لظلم أو انتقاص لحقوقه، كانت هذه

الحياة هي التي وضعت أقدام الأمريكان على طريق النهضة، فقامت حضارتهم التي بهرت العالم حتى اليوم، وتضاعفت قوتهم السياسية والإنتاجية والتصنيعية والتصديرية والعسكرية والعلمية.

ولولا الثورة وما بذله الشعب الأمريكي خلالها من تضحيات وجهود جبارة ومعاناة لما وصل الأمريكيون إلى ما هم فيه الآن. ولولا الثورة ما تخلص الأمريكيون من الجبروت الاستعماري لبريطانيا وفرنسا. ولولا الثورة لما قامت الوحدة بين الولايات لتتكون أكبر قوة عرفها العالم الحديث.

لقد وضعت الثورة المجتمع الأمريكي على طريق الحرية ليتم تأسيس أكبر مجتمع بشري تمتع بكل أنواع الحريات الفردية والجماعية وليتمكن من إقامة نظام سياسي حر ومفتوح، يفجر طاقات الناس في الإبداع وفي الاشتراك في إدارة شئون بلادهم.

لولا ميراث الثورة الأمريكية وما حققته من إنجازات ونجاحات على مجال تأسيس الدستور على أفضل نظام حر، ما تمت الإضافة على هذا النظام وتطويره ليصل اليوم إلى هذا المستوى الذي يباهي به الأمريكان العالم بأسره.

لو خاف الأمريكان من عواقب القيام بثورتهم التحررية، لو جبنوا أمام جبروت الإنجليز، لبقيت بريطانيا موجودة في العالم الجديد، ومعها فرنسا، ومن يدري لعلهما كانتا ستتمكنان من إقامة بريطانيا الجديدة في العالم الجديد وكذلك فرنسا الجديدة.

ثانيًا: الثورة الفرنسية:

ليس المهم الوقوف عند التسمية اللفظية لأسباب قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩م – ١٧٩٩م)، فسواء كانت هذه الأسباب: حركة عقلية نشأت من حركة الاستنارة الحرة في القرن الثامن عشر، أو ثورة الطبقات المحرومة من الامتيازات ضد الطغيان الإقطاعي، أو توطيد لسلطة البورجوازية الرأسمالية الحديثة ضد نظام اقتصادي واجتماعي ظالم، إنما المهم هو أن الثورة الفرنسية حدث تاريخي عظيم الشأن والتأثير

في تاريخ أوروبا والعالم.

وأروع ما في الثورة الفرنسية هو أن الشعب الفرنسي كله قد اشترك فيها، لتتوحد قواه الحية التي استطاعت أن تسقط النظام القائم وأن تفتح أبواب سجن «الباستيل» المرعب وتخرج المساجين، ثم يبدأ الساسة والقانونيون في صياغة الدستور الفرنسي وتحديد ملامح الديمقراطية الجديدة التي تحترم الإنسان الفرنسي وتسعى لإسعاده.

ويرى المؤرخون أن من أهم أسباب الثورة الفرنسية حالة الإفلاس التي كانت عيها خزانة الدولة، إذ نشأ عن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر وقصور النظام الضريبي ومجافاته للعدالة والإسراف والتدخل في الثورة الأمريكية دين عام ضخم عجزت الدولة عن سداده.

وهذا الإفلاس نتج عنه قرارات حكومية تضغط على الناس وتضيق عليهم، فبدأ المواطن العام يعبر عن رفضه، وانضم إلى نواب الطبقة العامة عدد كبير من صغار رجال الدين وقليل من النبلاء وطالبوا بإصلاحات سياسية واجتماعية واسعة، وتحدوا الملك وأعلنوا أنفسهم جمعية وطنية (١٧ يونيو ١٧٨٩م)، وأقسموا ألا ينفضوا حتى يضعوا للبلاد دستورًا، وقبل الملك ولكن أدى طرده لأحد الإصلاحيين إلى هجوم الناس المتحمسين على سجن الباستيل (١٤ يوليو ١٧٨٩م)، وأذعن الملك مرة أخرى فأعاد ذلك الشخص، لكن قيادات الثورة أنشأت مجلسًا خاصًّا عرف بـ«الكومون» لحكم مدينة باريس، ونظم الحرس الوطني، فيما ألغت الجمعية الوطنية في ٤ أغسطس جميع الامتيازات الإقطاعية.

وفي ٥ أكتوبر سارت الجماهير إلى قصر فرساي وأجبرت الأسرة المالكة والجمعية على الانتقال لباريس، وقامت الجمعية التأسيسية (وهو الاسم الذي اتخذته آنذاك الجمعية الوطنية) برسم دستور قيد السلطة التنفيذية إلى حد العجز (١٧٩١م)، وكانت مقدمة إعلان حقوق الإنسان الشهير، وصدرت تشريعات ضد رجال

الدين حين طلب إليهم أن يقسموا اليمين للسلطة المدنية (١٧٩٠م)، ما أدى إلى نفور المراكز الريفية المتدينة العديدة من الثورة. واعتزم الملك اللحاق بالنبلاء الذين سبقوه إلى الهرب للخارج (المهاجرين)، ولكن قبض عليه بعد فراره (٢١ يونيو ١٧٩١م) وأرجع إلى باريس وقبل الدستور الجديد. وفي الجمعية التشريعية تغلب الثوريون وأصبح الشعار الجديد هو «الحرية والمساواة والإخاء».

استمرت الثورة الفرنسية ما بين ١٧٨٩م، ١٧٩٩م، أي حوالي عشر سنوات كاملة، شهدت تطورات كبيرة وعميقة، أدت في النهاية إلى إنهاء النظام القديم وسيطرة الطبقة البورجوازية.

لأن نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة كان يقوم على نظام ملكي مطلق يجمع فيه الملك بين جميع السلطات، ويستند فيه إلى تفويض إلهي يزكيه الإكليروس والنبلاء، فقد كان لا بد أن يقوم الساسة والمفكرون والمثقفون ورجال الاقتصاد ومختلف طبقات الشعب بأدوار مختلفة لكنها متعاضدة ومتعاونة من أجل إسقاط هذا النظام.

وقد كان للثورة الفرنسية إطارًا فكريًّا وسياسيًّا، فقد عرف القرن الثامن عشر بفرنسا قيام حركة فكرية تميزت برفض اللامساواة ونشرت أفكارًا جديدة تنتقد النظام القديم سميت بفلسفة الأنوار. ومن أهم زعماء هذا التيار الفكري، «مونتسكيو» الذي طالب بفصل السلطات، و«فولتير» الذي انتقد التفاوت الطبقي في حين ركز «روسو» على الحرية والمساواة.

كما كان للثورة أسباب اقتصادية واجتماعية، **فمن الأسباب الاقتصادية:** اعتمدت فرنسا على النشاط الفلاحي الذي تضرر بفعل سنوات الجفاف، كما أن الصناعة كانت ضعيفة مما أدى إلى إفلاسها بسبب منافسة البضائع الإنجليزية، وقد زاد من حدة الأزمة المالية مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية.

أما على المستوى الاجتماعي: فقد تشكل المجتمع الفرنسي من ثلاث هيئات

متفاوتة، أهمها رجال الدين، والنبلاء المستفيدون من الامتيازات، أما الهيئة الثالثة التي تمثل ٩٦٪ من السكان فتشكلت من الفلاحين الصغار والفئات الشعبية والبورجوازية التي كانت غنية وطموحة لكنها محرومة من المشاركة السياسية.

وقد مرت الثورة الفرنسية بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (يوليو١٧٨٩م - أغسطس ١٧٩٢م)، فترة الملكية الدستورية: وتميزت هذه المرحلة بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن «لاباستي»، وإلغاء الامتيازات الطبقية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.

المرحلة الثانية (أغسطس ١٧٩٢م - يوليو ١٧٩٤م)، فترة بداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري: وتم فيها إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.

المرحلة الثالثة (يوليو ١٧٩٤م - نوفمبر ١٧٩٩م)، فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة: التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورًا جديدًا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابارت للقيام بانقلاب عسكري وضع حدًّا للثورة وأقام نظامًا ديكتاتوريًّا توسعيًّا.

وقد كان للثورة الفرنسية نتائج متعددة وانعكاسات قوية على حياة الشعب الفرنسي.

فعلى المستوى السياسي: أصبح الحكم جمهوريًّا يستند إلى الشعب، كما أقر فصل لسلطات ووضع دستور أصبحت بموجبه الدولة علمانية.

وعلى المستوى الاقتصادي: تم القضاء على النظام القديم، وألغيت الحواجز لجمركية الداخلية، وتم اعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

وعلى المستوى الاجتماعي: تم إلغاء النظام الطبقي وامتيازات النبلاء ورجال الدين، كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والقضاء والمساواة في تولي

المناصب العمومية.

وربما يستنتج القارئ المتابع للثورة الفرنسية أنها لم تستطع أن تحقق أهدافها خلال فترة وجيزة، وإنما احتاجت لسنوات طويلة حتى تحقق هذه الأهداف، فالبناء الاجتماعي الفرنسي لم يكن مستعدًّا لقبول تغيير جذري دراماتيكي كما كان يريد الكثيرون، وإنما الذي حدث هو أن التغيير حدث بشكل تدريجي، فتغيرت الأفكار وانتشرت المبادئ حتى تشربتها التربة الفرنسية والواقع الفرنسي، بل إن هذه المبادئ طارت حتى استقرت في ضمير أوروبا كلها وأحدثت فيها أكبر الأثر، ثم من أوروبا انتشرت في جميع أنحاء العالم وتلقتها الشعوب بالقبول.

ويمكن ملاحظة أن قادة الثورة لم يكونوا متفقين على برنامج واضح يحكم عملهم في فترة ما قبل النجاح، ويحكم العمل أيضًا متى تحقق النجاح، ففي كثير من الأحيان كانت عفوية الثورة هي التي تفرض نفسها.

والدرس الذي نأخذه هنا هو أن البرنامج المسبق والمتفق عليه لحركات الاحتجاج الاجتماعي أمر مهم لنجاح هذه الحركات في تحقيق أهدافها، فمتى تحقق اتفاق هذه الحركات على إطار عام للعمل يحدد الأهداف العامة والمطالب الأساسية، ويتيح خيارات متعددة للتنفيذ والحركة.

إذا كنا نريد مخاطبة مواطنينا العرب كي نتعلم جميعًا من تراث وتاريخ وخبرة الثورة الفرنسية، وكيف نختار ما يناسبنا من أفكار وخبرات هذه الثورة لنطور به واقعنا العربي التعيس، فإن الدرس الأول هو أن الخوف من جبروت العسكر ورجال النظام لن يؤدي إلا إلى المزيد من الخوف والجبن والانعزال عن الشأن العام، فأول درس ينبغي أن يكون أن خوفنا هو أول درع يحمي النظم الاستبدادية ويسعدها ويوفر لها الأمان والاطمئنان. وإنما خروجنا السلمي المتزايد والمطرد فلن تكون له عاقبة وخيمة، فالمتظاهر السلمي إن دفع ثمنًا لذلك سيكون سجنًا بسيطًا، ولن تكون هناك سجون كلما كان الخروج كثيفًا وكبيرًا.

من الدروس المستفادة أيضًا من الثورة الفرنسية أن مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والمنظمات والاتحادات) كان لها الدور الأبرز في هذه الثورة، من خلال حشد الناشطين والمثقفين لقيادة حركة التغيير. ولذلك فإنه ينبغي علينا الاستماتة في سبيل تقوية هذه التكوينات والتنظيمات وقطع الطريق على نظمنا السياسية التي تسعى باستمرار لخنقها وحصارها لإدراكها بأهمية دورها وخطورته.

ثالثًا: الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م:

تعد الثورة البلشفية في روسيا القيصرية هي التطبيق العملي لأفكار وكتابات «كارل ماركس» ومساعده «فريدريك أنجلز». وأهم كتابات «كارل ماركس» التي حملت فكر الثورة الشيوعية والفكر الشيوعي عمومًا هي كتاب «رأس المال».

وتقوم الفكرة الأساسية للشيوعية على حكم الطبقة العاملة والمسماة في هذا الفكر «بروليتاريا» لمحاربة الطبقية وتحكم رأس المال الخاص في الحياة الاقتصادية، بمعنى عدم جواز تحكم أي فرد وأية مؤسسة يملكها أفراد في أي منحى من مناحي الحياة الاقتصادية.

وعليه، فإن الدولة تكون هي المالكة لكل وسائل الإنتاج دون استثناء، ولا يسمح للأشخاص بتملك أية معدة أو أداة تدر إنتاجًا، ويسمح فقط بملكية الأفراد ما هو رهن باستخدامهم الشخصي لمنع الاستغلال الرأسمالي.

وكان من الطبيعي، طبقًا لما توقعه وخطط له كارل ماركس، أن تكون الثورة الشيوعية في بلد صناعي من الدرجة الأولى، تتوافر فيه طبقة «البروليتاريا» التي هي طبقة العمال، وكان ظنه يتجه في ذلك الوقت إلى المملكة المتحدة «بريطانيا» أو إلى «ألمانيا»، واستبعد تماما فكرة قيامها في بلد زراعي كروسيا.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، ودخول الإمبراطورية القيصرية في روسيا إلى الحرب مما أثر سلبًا على وضع المواطنين لا سيما العمال، بدأت أفكار

ماركس تتسرب وتتحول تدريجيًا إلى ثورة منظمة على رأسها اثنان من المناهضين للحكم القيصري وهما: فلاديمير أوليانوف (وهو المعروف فيما بعد باسم «لينين») وجوزيف فيسرافيتش، و(هو المعروف فيما بعد باسم «ستالين»).

وتحت تأثير الضغط هرب الاثنان من الجحيم الروسي إلى ألمانيا واستعانا في الهرب بالأسماء المستعارة «لينين» و«ستالين» ليواصلا هناك المد الثوري ويستغلا بشدة تضجر الشعب الروسي بأكمله من الحرب العالمية التي كلفت الروس كثيرًا دون مصلحة يراها الشعب داعية لتلك الحرب.

وبدأت المعونات تتدفق عليهما وعلى الثورة من الحكومة الألمانية التي كان من مصلحتها العليا بالطبع تدعيم الثورة على النظام الروسي لصالح الثوار الذين اكتسبوا شعبيتهم الطاغية من مجرد إعلانهم أنهم ضد الحرب وعزمهم على الانسحاب منها فور أن تستتب الأمور لهما، ولأن الأمر برمته أصبح مدعاة لقلب الموازين الحربية، فقد تدخل جهاز المخابرات الألماني بكل ثقله ليساعد الثوار عن طريق عنصرين هامين:

الأول: تدعيم وتوصيل نداءات وبيانات الثورة للشعب الروسي على النحو الذي أدى لانسحاب فرق بأكملها وكتائب روسية تركت مواقعها على الجبهة استجابة واقتناعًا وتمردًا على القيصر.

والثاني: قيام جهاز المخابرات الألماني بتنفيذ عملية من أشهر عملياته عرفت باسم «عملية القطار الحديدي»، فقد كان التفكير منحصرًا في جهاز المخابرات الألماني على الوسيلة المثلى لإعادة لينين وستالين إلى روسيا بعد أن بلغت شعبيتهما حدًّا مناسبًا لتتبع الشعب لهما.

وبالتدريج، انهار النظام الروسي القيصري فعليًّا أمام الجموع الهادرة، وتم الإعداد لعودة لينين وستالين إلى روسيا بقطار ينقلهما من ألمانيا إلى وطنهما.

ووسط تلك الأجواء، علمت المخابرات البريطانية بأمر عملية القطار الحديدي وأيقنت أن حليفتها روسيا القيصرية بصدد الخروج المحتم من الحرب لو وصل الثوار إلى السلطة لا سيما إذا نجحت عملية إعادة القادة إلى روسيا، وتفتق ذهن المخابرات البريطانية عن طريقة جديدة تمكنها من استشراف الأمور عن قرب ومعرفة موعد عملية القطار الحديدي لتعطيلها، فأرسل رجال المخابرات البريطانية إلى الكاتب والمفكر البريطاني الأشهر «سومرست موم»، أحد أعلام الأدب في أوروبا وطلبت تعاوقه بالسفر إلى ألمانيا وتحرى الأمر بعد تدريبه على أعمال التخابر السري بصفة عاجلة، وكان دافع الأمر للاستعانة بموم هو استحالة تطرق الشك إلى شخصيته باعتبره علمًا معروفًا في سائر أوروبا مما يسهل مهمته إلى أقصى حد وعلى نحو لا يتوافر لضابط مخابرات محترف معرض لكشف أمره أمام جهاز المخابرات الألماني اليقظ.

سافر «سومرست موم» إلى ألمانيا وأدى مهمته بنجاح مطلق غير أن نجاح مهمته لم يمنع نجاح عملية القطار الحديدي، فقد جلب موم كلّ المعلومات الخاصة بالعملية ووضح الأمر أمام البريطانيين أن عملية القطار الحديدي اكتملت تمامًا وتنتظر التنفيذ خلال فترة بسيطة للغاية، وكان هذا يعنى تأخر التدخل البريطاني بطبيعة الحال.

وعاد القادة لينين وستالين إلى روسيا لتنفجر الثورة البلشفية وليستولي الشيوعيون على السلطة ويتأسس الاتحاد السوفيتي على ثورة حمراء قضت على كل رموز الحكم القيصري بالقتل الجماعي.

اندلعت إذًا الثورة البلشفية أو ثورة أكتوبر عام ١٩١٧م، وقادها البلاشفة تحت إمرة ڤلاديمير لينين وليون تروتسكي في ١٩١٧م بناء على أفكار كارل ماركس؛ لإقامة دولة شيوعية وإسقاط القيصرية. وعلى يد الثوار تم التخلص من القيصر وتم إعدام جميع أفراد الأسرة الملكية رميًا بالرصاص وتم نقلهم إلى مقابر جماعية، وتضمنت التصفيات الأطفال والنساء.

عاد لينين إلى بتروجراد في أكتوبر ١٩١٧م، ودعا الهيئة المركزية للحزب إلى إعلان الثورة فورًا.

كانت حكومة كيرينسكي ضعيفة، وكان ليون تروتسكي، أحد القادة البارزين في الحزب، يحظى بولاء مجموعات كبيرة من الجنود. وأعلنت بعض فرق البحرية تأييد الثورة، وهنا قرر البلاشفة التحرك.

سقطت بتروجراد بأيديهم دون مقاومة تذكر (٧ نوفمبر ١٩١٧م). في موسكو كانت المقاومة أشد، إلا أن البلاشفة سيطروا على المدينة في أقل من أسبوع. وهكذا صارت كل روسيا تحت سلطتهم. واستطاعوا اكتساب ثقة الأهالي بالشعار البسيط الذي رفعوه: «الخبز والسلام والأرض للجميع».

اجتمع مجلس السوفيت (فروع الحزب) الأعلى في ٨ نوفمبر ١٩١٧م، وضم ممثلين عن كافة الأقاليم الروسية. وانتخبوا «مجلس مفوضي الشعب» الذي انتخب لينين رئيسًا له. وهكذا صار فعليًّا رئيس الدولة الروسية. وفي الاجتماع الأول سأل لينين المجلس أن يعطيه تفويضًا بإعلان إنهاء الحرب ضد ألمانيا، وبإلغاء الملكية الفردية. فوافق المجلس على الشأنين، وهكذا بدأت مفاوضات السلام مع ألمانيا وبدأ العمل على إلغاء الملكية الخاصة للأراضي وإلحاقها بممتلكات الدولة، ليتم فيما بعد توزيعها على الفلاحين.

بذل لينين جهودًا جبارة لإنهاء الحرب مع ألمانيا، مقدمًا بعض التنازلات في المقاطعات التي كانت تحت حكم القياصرة كفنلندا وبولندا، وهكذا وقعت معاهدة السلام في بريستيلوفسك (٣ مارس ١٩١٨م).

وفي العام نفسه طلب لينين تغيير اسم الحزب من حزب «العمل الديمقراطي الاجتماعي الروسي» إلى الحزب «الاشتراكي (الشيوعي) الروسي».

بدأ المعارضون للحكم الاشتراكي القيام بأعمال عنف في المدن، وتحولت تلك

الأعمال إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الأرياف، ولكن المعارضين كانت تنقصهم وحدة الهدف والرؤية، فاستطاعت الحكومة القضاء على تمردهم بحلول العام ١٩٢٠م، حيث كانت تنتظر الحكومة معركة هامة على الصعيد الخارجي.

كانت حكومات انجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة قد رفضت التعامل مع النظام الجديد لأنه رفض التعهد بدفع ديون القيصر لتلك الحكومات وألغى معظمها.

في العام ١٩٢١م أصدر لينين برنامجًا سماه «السياسة الاقتصادية الجديدة»، معطيًا الحرية للمزارعين وصغار المنتجين للتصرف بمنتجاتهم، سامحًا بالتجارة الحرة، وداعيًا الأجانب إلى الاستثمار في روسيا، فدفع هذا البرنامج حكومات أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى إعادة التمثيل الدبلوماسي والعلاقات التجارية، ما مكن الدولة الجديدة من الانطلاق في بناء نفسها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي وعسكري وازدهار اقتصادي[1].

وهكذا، فإن المتابع للثورة الروسية يمكنه أن يلحظ بشكل واضح أن التربة الخصبة التي نمت فيها أفكار الثورة كانت الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي الكبير ومعاناة قطاعات متزايدة من الجماهير. كما يمكن ملاحظة أيضًا جانب انتشار الفكرة والثقافة الأساسية للثورة، فكتابات قادة الثورة انتشرت بين الجماهير على نطاق واسع، وتصاعد الإيمان بهذه الأفكار واعتناقها بين المواطنين الروس خلال قرابة ١٧ عامًا، وهو ما مثل دعمًا شعبيًّا كبيرًا للثورة وقادتها وأفكارها وبرامجها. إننا يجب أن نكون على يقين أنه متى تحركت جموع الشعب من أجل التغيير فلن يقف أمامها أكثر وأشد النظم السياسية قوة ومتانة وتاريخًا، كما كان الحال في النظام القيصري الروسي.

***

(١) المرجع السابق.

رابعًا: الثورات المخملية في أوروبا الشرقية:

برز تعبير «الثورة المخملية» في مطلع التسعينيات، عندما تمكن المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى من تنظيم اعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية. وسميت الثورة بـ«المخملية» أو «الناعمة» لعدم تلوثها بالدم واستخدام العنف. مما دعم مفهوم المجتمع المدني وأوضح دوره وأهميته في صناعة وتوجيه السياسات الخارجية والداخلية لهذه الشعوب، دون حصرها في إطار حكومي، حتى أصبح دور المجتمع المدني كبيرًا في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الفعاليات السلمية.

وحدثت الثورات المخملية في كثير من البلدان، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجورجيا وصربيا وأوكرانيا وروسيا وقيرغيزيا، حيث سعت الجماهير في هذه الدول لإيجاد نظام تعددي ديمقراطي[(١)].

كانت بولندا البلد الأول الذي شهد حركة احتجاج، ذات طابع نقابي، اعتبارًا من عام ١٩٨٠م، انطلاقًا من ورشة «غدانسك» بزعامة «ليش فاليسا»، عامل الميكانيكا، الذي أصبح فيما بعد رئيسًا لجمهورية بولندا.

ولم تكن بولندا مثل الجمهوريات الاشتراكية الأخرى، فقد أبدت قدرًا أكبر من غيرها في رفضها للنظام الذي فرضه عليها السوفيت، وكان للكنيسة وزن كبير باستمرار في الحياة العامة البولندية، وكذلك لعب الفلاحون دورًا في وقف نظام «التعاونيات» على الطريقة السوفييتية.

كما أثبت عمال الورش البحرية أنهم «قليلو الحماس» للأيديولوجية الاشتراكية، ومن إحدى هذه الورش في «غدانسك» انطلقت نقابة «التضامن» المستقلة.

لم تكن «غدانسك» بؤرة لمقاومة النظام الشيوعي عام ١٩٨٠م فقط مع انطلاق

(١) علي الطالقاني، شبكة النبأ المعلوماتية، الثورة المخملية.. المفهوم والتجارب، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٩/٦/٢٥م.

نقابة التضامن، لكنها كانت أيضا إحدى بؤر المقاومة «المدنية» في عام ١٩٧٠م، عندما نظّم العمال إضرابًا عن العمل. أطلقت الشرطة والميليشيات النار على المضربين ووقع العديد من الضحايا لتتشكل في البلاد كلها«لجان الإضراب».

في ذلك الجو قام المكتب السياسي للحزب الشيوعي البولندي بعزل «لادسلو غومولكا» وعيّن مكانه إدوارد جيريك الذي بقي في السلطة مدة عشر سنوات. وتميّزت فترة حكمه بانفتاح كبير على الغرب حيث قام بزيارة فرنسا مرتين وقام الرؤساء الأمريكيون نيكسون وفورد وكارتر بزيارة بولندا. وفي عام ١٩٧٠م قام المستشار الألماني آنذاك ويلي برانت صاحب مبدأ «السياسة الواقعية حيال الشرق»، بزيارة بولندا، وكان غرض تلك الزيارة هو الاعتراف بالحدود الألمانية البولندية التي قامت نتيجة للحرب العالمية الثانية.

ومن أهم الأحداث في تاريخ بولندا أثناء الحقبة الشيوعية، انتخاب الكاردينال «فاجتيلا»، الذي كان راعيًا لكنيسة كراكوفيا، ليكون بابا الفاتيكان تحت اسم «يوحنا بولس الثاني» في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٨م.

وفي عام ١٩٧٩م قام هذا البابا بزيارة موطنه الأصلي بولندا، وفي عام ١٩٨٠م قامت مظاهرات عمالية حاشدة في ورش منطقة البلطيق احتجاجًا على قرار الحكومة رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية. أُرغمت الحكومة على التراجع وعلى توقيع اتفاقيات« غدانسك» مع ليش فاليسا. وأُقصي في ذلك السياق «إدوار جيريك» عن الحكم، وقامت نقابة «التضامن» المستقلّة.

في عام ١٩٨٩م، أصبحت بولندا أول دولة تترك المعسكر الشيوعي «سلميًّا» لتشكل نقابة «التضامن» أول حكومة مستقلّة. وكان الدرس الكبير من التجربة البولندية هو أن «الشجاعة المدنية» يمكنها أن تكون فاعلة في وجه أقوى الأنظمة العسكرية والبوليسية.

ولم يتردد آلاف الشباب الذين كان المستقبل ليس واضحًا بالنسبة لهم في الانخراط بالمعارضة السياسية وبنقابة «التضامن» المستقلة.

وكانت هذه النقابة قد دخلت مرحلة العمل السرّي منذ إعلان الجنرال «ياروزلسكي» حالة الطوارئ في البلاد بنهاية عام ١٩٨١م وبداية تطبيق سياسة القمع ضد تلك النقابة بناء على أوامر صادرة عن موسكو.

وفي تشيكوسلوفاكيا، أكدت الثورة المخملية على قوة إرادة الشعب التشيكي الذي بقي تحت سيطرة حكم شيوعي قاهر لأكثر من ٤٠ عامًا، حتى تخلص فيما بعد منه.

فقد كانت قبضة الحكم الشيوعي قوية وقاهرة حتى عام ١٩٨٩م، عندما أصبحت الحركة الشعبية المعارضة قوية، وشهدت الفترة بين ١٩٧٧م حتى عام ١٩٩٢م، نموًا واضحًا للجمعيات الأهلية المناهضة للحكم الشيوعي التسلطي، وتكونت جمعية «عَقْد الـ٧٧». ومع تراجع شعبية الشيوعية الشرقية وجد أعضاء حركة ٧٧ فرصة مهمة لتنظيم قوى المعارضة ضد النظام الشيوعي الحاكم، فشاركت قوى فاعلة لتغيير الحكم من الشيوعية إلى الديمقراطية حتى قامت الثورة المخملية بين ١٦ نوفمبر إلى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٨٩م، بعد تنظيم المظاهرات الطلابية ومعها العديد من الفعاليات الأخرى، التي قوبلت بالرد العنيف من قوى الأمن.

أما في عام ١٩٩٣م، فقد تم تقسيم الدولة إلى تشيك وسلوفاكيا، ويسمى التشيك الثورة بالمخملية بينما يسميها السلوفاك بالناعمة، وأحيانًا يُطلق على التقسيم «الطلاق المخملي».

وفي رومانيا، كانت نهاية الديكتاتور الروماني «نيوكلاي شاوشيسكو» وزوجته «إيلينا»، درامية ومفجعة بكل المقاييس. ففي ليلة عيد الميلاد لعام ١٩٨٩م وتحديدًا

يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩م، اقتيد الزوجان معصوبي الأعين إلى أحد معسكرات الجيش الروماني خارج العاصمة بوخارست، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام فيهما.

حكم «نيكولاي شاوشيسكو» رومانيا خلال الفترة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٨٩م زعيمًا للحزب الشيوعي في بلاده، صار رئيسًا للدولة عام ١٩٦٨م، وكان طاغية مستبدًّا، تحكم في حياة شعبه، ووضع برامج اقتصادية أدت إلى نقص حاد في السلع الاستهلاكية، واستغل سلطاته للحصول على ثروة شخصية ووضع أقاربه في مناصب حكومية عليا.

وقف «شاوشيسكو» في ١٩٨٩م ضد الإصلاحات الديمقراطية التي اجتاحت الدول الشيوعية الأوروبية الأخرى، احتج عشرات الآلاف ضد حكمه، لكنه بقلب بارد قتل آلاف المواطنين عندما حاولت قواته الأمنية سحق المتظاهرين.

قبل أسبوع واحد من هذه النهاية المأساوية كان «شاوشيسكو» هو الديكتاتور القوي لا ينازعه أحد. وبلغت درجة الكراهية له، أن تطوع ٣٠٠ روماني لتنفيذ حكم الإعدام به وبزوجته رميًا بالرصاص بينما كان العدد المطلوب ثلاثة فقط.

من الأمور التي أدت إلى سوء الأحوال في رومانيا، وبالتالي عجّلت بنهاية الديكتاتور، أنه من أجل سداد ديون بلاده التي كانت تبلغ عشرة مليارات دولار، خصص «شاوشيسكو» كل المنتجات الرومانية للتصدير. وكانت النتيجة جوعًا شاملاً ومتاجر خاوية.

ظل «شاوشيسكو» متمسكًا بخط شيوعي متشدد حتى بعد انهيار سور برلين، وانتقد رفاقه في الأحزاب الشيوعية بشرق أوروبا لأنهم أضعفوا حلف «وارسو»، وظل رغم كل الاضطرابات مقتنعًا بأنه يمكنه النجاة بنظامه دون تغيير.

كان الرومانيون يقفون في طوابير طويلة أمام المتاجر لشراء احتياجاتهم، فنظام الترشيد يقضي بحصول المواطنين على الكهرباء لبضع ساعات في اليوم، كما

أصدرت الحكومة قانون «التغذية العلمية» الذي يحدد كمية الأغذية التي يحتاجها الجسم في اليوم لكل فرد، حتى لا يتناول أكثر من ثلاثة آلاف سعر حراري في اليوم، وأقنع نظام «شاوشيسكو» الشعب الروماني أنه إذا زادت السعرات فسوف يصاب بأمراض فتاكة، وبذلك حدد القانون الحصة الرسمية من السكر لكل أسرة بنصف كيلو شهريًا، ومن الزيت لترين. ووصل الاقتصاد الروماني إلى حالة غير مسبوقة من الضعف والهشاشة.

لقد أخطأ هذا الطاغية في تقدير قدرة الشعب الروماني على الاحتمال، ونسي أن الشعب يدرك أنه هو الوحيد الذي يتحمل هزة المجاعة والضغوط الشديدة وأن التقشف يجب أن يسود الجميع.

غير أن أهم ما كان يزعج المواطنين تلك الأخبار والتقاوير والمعلومات التي تتحدث عن حياة البذخ التي يعيشها سيادة الرئيس هو وأسرته وكبار المسئولين بالدولة.

وقد بدأت الأحداث في رومانيا بحادث بسيط لم يثر اهتمام أحد، ومعظم النار من مستصغر الشرر. فقد حاولت قوات الأمن اعتقال قس من أصل مجرى، بسبب معارضته الصريحة للحكم، فسارع المواطنون بعمل سلسلة بشرية لمنع قوات الأمن من اقتحام المكان الذي يتحصن فيه القس، وتطورت الأمور وزاد عدد المواطنين وتحول إلى مظاهرة غاضبة ضد الحكومة، تطالب بالإصلاح وحرية التعبير.

تطورت الأحداث، ووقع النظام في المحظور، وصدرت الأوامر العليا باستخدام النيران الحية، وسقط القتلى، واندفع الأطفال يقودون المظاهرات، فقتل الأطفال، وتقدمت الأمهات من الصفوف الخلفية، وزادت المظاهرات واستدعى «شاوشيسكو» وزير دفاعه وأمره أن يزيد من كثافة النيران، وكان رد وزير الدفاع مفاجئًا بقوله : إن الجيش لا يستطيع قتل الشعب كله، ونفض الجيش يده تمامًا من الأمر، ووسط مشاعر الإحباط قرر «شاوشيسكو» الفرار.

لكن تخطيطه لم يفلح، فتم القبض عليه أثناء محاولته الهرب، وحوكم في ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩م، أمام محكمة عسكرية استثنائية مثل المحاكم التي كان يشكلها لمحاكمة معارضيه، فذاق من نفس الكأس، وبعد أن ناقشت المحكمة التهم الموجهة إليه، أدانته بارتكاب جرائم القتل والاختلاس المالي، وجاء الحكم:

«باسم الشعب .. باسم القانون .. حكمت المحكمة حضوريًّا بإعدام السيد الرئيس وعائلته».

كما شهدت جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان نشاطًا للمجتمع المدني ونوعًا من الثورة المخملية أثبتت حيوية هذه الشعوب، وكانت هناك ملاحظة غريبة وأنه حدثت ثورة على الثورة، أي أن قادة الثورة الأولى لم يكونوا على مستوى أماني وتطلعات ثورات هذه الشعوب مما استدعى ثورة أخرى على الثورة الأولى. والدرس المستفاد هنا أن هذه الشعوب حية لا تستكين ولا تخاف، ولم يركنوا إلى الدعة بعد نجاح الثورة الأولى، وإنما راقبوا أداء حكامهم الجدد، فلما رأوا سياسات لا تعجبهم وأداءً سياسيًّا واقتصاديًّا غير جيد خرجوا مرة أخرى، وهكذا فهم على استعداد للخروج مرات أخرى حتى يتأكدوا أن حكامهم يحترمون إرادة الشعب ويبذلون قصارى جهدهم من أجل راحة ورفاهية أمتهم وفوق ذلك يعملون للمصلحة العامة ويحترمون الدستور والقانون.

خامسًا: الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م:

إذا كنا قد استعرضنا أهم الثورات العالمية وخبراتها في مجال تفكيك الاستبداد، فإن الثورة الإيرانية هي بالنسبة لنا الأهم، لأن إيران قريبة من المنطقة العربية، بل على حدودها، والظروف السياسية والاجتماعية فيها متشابهة إلى حد كبير مع ظروفنا وأوضاعنا السياسية والاجتماعية.

وكما نعاني في مصر والمنطقة العربية من استبداد الملوك والرؤساء الأكثر ملوكية

من الملوك، فقد كان شاه إيران أشد استبدادًا منهم جميعًا، كيف لا وهو «شاهنشاه» أي «ملك الملوك»؟

وصل الشاه محمد رضا بهلوى إلى السلطة سنة ١٩٤١م بعد عزل والده، رضا شاه، من قبل غزو بريطاني سوفيتي مشترك سنة ١٩٤١م. ظل محمد رضا بهلوي يمارس ديكتاتوريته واستبداده حتى قيام الثورة عام ١٩٧٩م، (أي ظل في الحكم ٣٨ سنة كاملة كما يفعل حكام منطقتنا العربية الكرام) مع انقطاع قصير في سنة ١٩٥٣م؛ حين قامت الثورة ضده برئاسة رئيس وزرائه د. محمد مصدق الذي قاد حملة لتأميم حقول النفط في البلاد وسيطر على القوات المسلحة. لكن الغرب بقيادة الولايات المتحدة لم يكن يناسبه سياسات مصدق الوطنية، فتم ترتيب انقلاب عسكري رعته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ونجح الانقلاب وأطاح بحكومة د. محمد مصدق وتم اعتقاله وإعادة الشاه إلى العرش. وهو ما حدث ويحدث تمامًا في بلادنا العربية أيضًا، حيث السياسات توضع في الغرب ويتم تنفيذها لدينا، وحيث القرارات تتخذ هناك ويتم تنفيذها هنا.

مثل كل الملوك والرؤساء الذين يحميهم الغرب مقابل أن ينفذوا أوامره، كان محمد رضا بهلوي غربي الثقافة والتفكير، يريد تحديث إيران على الطريقة الغربية، ولأنه تلميذ للغرب فاحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية، وكثيرًا ما أشاد الزعماء الأمريكيون به وبسياسته وصموده المعارض للشيوعية. وكيف لا يرضى عنه الغرب وهو يبشر بثقافتهم وسياساتهم؟ وكيف لا يرضون عنه وهو (مثل قادتنا العرب الكرام) مهزوم وغارق لأذنيه في الإعجاب بالغرب والخوف منه في آن واحد؟

ولذلك فقد قوبلت سياساته بمعارضة قوية من اليساريين والقوميين والإسلاميين، على السواء، انتقدوه جميعًا بسبب انتهاكه الدستور، وبسبب فساده وفساد رجاله وأعمدة نظامه السياسي، ووحشية القمع السياسي الذي مارسته

الشرطة السرية «سافاك». وهو ما يحدث لدينا تمامًا، فلأن ظلم الاستبداد يعم الجميع من كل الاتجاهات، فإن المعارضة تنمو في كل الأوساط. والمعارضة في دولة مثل مصر تضم القوى الإسلامية واليسارية والليبرالية.

كانت لعلماء الدين أهمية كبيرة بالنسبة للمعارضة، وكيف لا وهم الذين قادوا مظاهرات التبغ التي تحركت ضد عقد احتكاري منحه الشاه ناصر الدين سنة ١٨٩١م لشركة بريطانية، كما أن لهم تأثيرًا كبيرًا على الشارع الإيراني بشكل عام، خاصة الفئات الفقيرة منه وهم الأشد تدينًا.

وكذلك فإن للأزهر ولعلماء الدين جلالًا خاصًا وهيبة عظيمة في نفوس المصريين والعرب، وتأثيرهم القوي على الناس معروف، وقد ذكرنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب قيادة الأزهر للحركة الوطنية المصرية.

وقد برز اسم «الخميني» أول مرة أوائل عام ١٩٦٣م، لقيادة المعارضة التي تحركت ضد برنامج الإصلاحات الذي أعلنه الشاه والمعروف باسم «الثورة البيضاء»، التي شملت إعطاء حق التصويت والاقتراع للنساء، وتغيير قوانين الانتخابات التي أتاحت انتخاب ممثلين للأقليات الدينية للبرلمان، وإجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، الذي يمنح المرأة المساواة القانونية في الزواج، وتوزيع ممتلكات بعض علماء الدين الشيعة.

ومثلما كان في إيران آية الله الخميني، فقد كان لدينا ولا يزال ما لا يقل عنه قيمة، إن لم يزد، كالغزالي والقرضاوي وغيرهم، لكن الفارق أن الحوزة الشيعية كانت أقوى في الانحياز إلى العمل السياسي، وكانت ميول الخميني الشخصية قوية لصالح ممارسة العمل السياسي، بينما هذه الميول لدى شيوخنا بسيطة إن لم تكن منعدمة.

في عام ١٩٦٤م نشبت أعمال شغب بعد أن اعتقل الخميني ثلاثة أيام على إثر تصريحه بأن الشاه «رجل بائس سيئ»، وقد واجهت الشرطة أعمال الشغب تلك

مستخدمة القوة المفرطة، (أعلنت تقارير الحكومة سقوط ٨٦ قتيلاً، فيما قالت المعارضة : إن الرقم يصل إلى الآلاف.

تجذر القيادة الدينية وقوة روابطها بالجماهير، نقطة على جانب كبير من الأهمية ونحن لا نوليها في بلادنا أهمية كبيرة، فقيادة العمل الجماهيري وتجييشه وتعبئته سياسيًّا يحتاج أولاً إلى قرار يتخذه القائد الديني، ويحتاج أيضًا إلى دعم مؤسسته الدينية التي ينتمي لها، ثم يحتاج بعد ذلك إلى حركة سياسية وشعبية بين الناس على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، حتى إذا أدركت السلطة خطورة الدور الذي تلعبه هذه الشخصية الدينية واعتقلته، وهو سيحدث لا محالة، يكون لهذه الشخصية شعبية كبيرة وجماهير متعلقة به، بث فيها ثقافة سياسية معينة، وأعدها لمثل هذا اليوم المنتظر، فإذا جاء خرجت هذه الجماهير هادرة لتنقذ قائدها وتخرجه من سجون الطغاة.

وضع الخميني تحت الإقامة الجبرية لمدة ثمانية شهور ثم أفرج عنه، وتابع التحرك ضد الشاه بخصوص علاقته مع إسرائيل، وخصوصًا «تنازلات» الشاه لتمديد الحصانة الدبلوماسية لعسكريين أمريكيين. أعيد اعتقال الخميني في أواخر عام ١٩٦٤م وأرسل إلى المنفى وبقي فيه لمدة ١٤ عامًا حتى قيام الثورة.

تبعت ذلك فترة من «الهدوء الساخط»، قام فيها «السافاك» بقمع المعارضة، ولكن بوادر المد الثوري الإسلامي بدأ بتقويض فكرة التغريب التي ينتهجها نظام الشاه فظهر جلال آل أحمد الذي وصف نهج التغريب بـ(غرب زدجي) أي (طاعون الحضارة الغربية) وعلي شريعتي، وكذلك تفسير مرتضى مطهري التبسيطي للتشيع، كل ذلك حاز على أتباع ومريدين وقراء ومؤيدين.

وتهيئة الناس بثقافة سياسية ودينية، ثورية وتحريضية، كما فعل علي شريعتي ومرتضى مطهري، ينقصنا في بلادنا العربية، فالثقافة تسبق السياسة، والجهد الثقافي الرسالي والثوري ينبغي أن يتم بمواصفات خاصة لكي يتفاعل مع أشواق الناس

ويجعلهم يقبلون عليه.

وبرز بين هذه القيادات الخميني الذي طور ونمى وروج لنظرية مفادها «أن الإسلام يتطلب حكومة إسلامية يتزعمها ولي فقيه»، أي كبار فقهاء القانون الإسلامي. في سلسلة محاضرات في أوائل سنة ١٩٧٠م، صدرت فيها بعد في كتاب، بين الخميني أن المذهب الشيعي يتطلب الانصياع لقوانين الشريعة وحدها، وفي سبيل ذلك، لا يكفي أن يقود الفقهاء جماعة المسلمين، بل عليهم أن يقودوا الحكومة أيضًا. لم يتحدث الخميني عن هذه المفاهيم في اللقاءات والمحادثات مع الغرباء، لكن الكتاب انتشر على نطاق واسع في الأوساط الدينية، خاصة بين طلاب الخميني والملالي، وصغار رجال الأعمال، وراح هذا الفريق يطور ما سيصبح شبكة قوية وفعالة من المعارضة داخل إيران، مستخدمة خطب المساجد، وتهريب شرائط تسجيلات صوتية للخميني وطرق أخرى، أضافت إلى قوة المعارضة الإسلامية، في حين ظنت بقية تيارات المعارضة الأخرى خاصة اليسارية منها أن الستار سيسدل بعد الثورة وسقوط الشاه على الخميني وأعوانه وأن هذا التيار اليساري سيسيطر على الساحة، ولكن الخميني لم يعطهم الفرصة وسيطر على الحكم.

في أكتوبر سنة ١٩٧١م حلت ذكرى مرور ٢٥٠٠ عام على قيام الإمبراطورية الفرسية، وقد دعيت شخصيات أجنبية وعربيه للحفل الذي استغرق ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجلب ٢٠٠ طاهٍ من فرنسا لإعداد الولائم. بلغت التكاليف الرسمية للحفل ٤٠ مليون دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن المبلغ تراوح ما بين ١٠٠ - ١٢٠ مليون دولار، في وقت رزحت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وحتى فارس، وهي المنطق التي أجريت فيها الاحتفالات، تحت وطأة جفاف وقحط وفقر.

وفي أواخر سنة ١٩٧٤م، وبدلاً من أن تعمل الطفرة النفطية على إنتاج «حضارة

عظيمة» كما وعد الشاه، دق جرس التضخم والهدر و«الفجوة المتسارعة» بين الأغنياء والفقراء، والريف والمدينة.

نفس الأوهام روجها قبل ذلك ويروجها قادتنا العرب الكرام، ونفس السفه في الإنفاق الترفي موجود لدينا بكثافة، ونهب أموال البنوك موجود على نطاق واسع، وتهريب الأموال إلى الخارج يتم كل لحظة، والتضخم أكبر من أن يحتمله الناس، والفشل الاقتصادي والتنموي كامل، فلماذا لا يكون رد فعلنا كما كان رد فعل الشعب الإيراني؟

بات القوميون الإيرانيون غاضبين من عشرات آلاف العمال الأجانب المهرة الذين جاءوا إلى إيران لتشغيل المعدات العسكرية الأمريكية باهظة التكاليف، والتي لم تحظ بدعم أو قبول شعبي، والتي أنفق الشاه مئات الملايين من الدولارات.

في العام التالي أسس الشاه حزبًا جديداً سماه «راستاخيز» (أي النهضة)، ولم يكن هو الحزب الوحيد الذي يمكن للإيرانيين الانتساب إليه فحسب، بل كان لزامًا على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه، ويدفع رسومه. ولم تكن المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات «مكافحة الاستغلال» ذات ضرر اقتصادي فحسب، لكنها أتت بنتائج سياسية عكسية أيضًا، فظهرت السوق السوداء عوض التضخم، وتراجع النشاط التجاري، وغضب التجار، وفرت رءوس الأموال.

في سنة ١٩٧٦م أثارت حكومة الشاه غضب الإسلاميين الإيرانيين بتغيير بداية السنة الإيرانية، من سنة الهجرة النبوية إلى سنة اعتلاء «سايروس» العرش الفارسي، فقد قفزت إيران قفزة كبيرة بين ليلة وضحاها من سنة ١٣٩٥ للهجرة إلى سنة ٢٥٣٥ الملكية، وفي السنة نفسها أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم والهدر، وقد أثرت البطالة الناجمة عن ذلك سلبًا على آلاف المهاجرين إلى المدن، وهم ضعاف وغير مؤهلين لأي حرفة أو صنعة.

في سنة ١٩٧٧م جاء الرئيس كارتر إلى البيت الأبيض، فأنشأ مكتبًا خاصًا لحقوق الإنسان، وجه مذكرة إلى الشاه بين فيها أهمية الحقوق السياسية والحريات. واستجاب الشاه بالعفو عن ٣٥٧ سجينًا سياسيًّا، وسمح للصليب الأحمر بزيارة السجون، وفي نفس العام أسست المعارضة الليبرالية منظمات أصدرت من خلالها رسائل مفتوحة تدين فيها النظام. وفي تلك السنة أيضًا توفي المفكر علي شريعتي (تشير بعض المزاعم أنه تعرض للتصفية على يد الشرطة السرية «السافاك») مما أزال أي منافس محتمل لثورة الخميني.

الأمريكان والغرب عمومًا، يؤيدون صنائعهم طالما كانت نظمهم قوية أمام شعوبها، أما حينما تضعف هذه الأنظمة فإن الغرب يبحث عن بديل لها ليرعى له مصالحه، ولا يدافع عنها باستماتة، إنه يستعملها فقط.

أتت أولى مظاهر المعارضة من الطبقة الوسطى في المدن، وهم فئة من السكان كانوا من العلمانيين نسبيًّا وأرادوا بناء ملكية دستورية وليس جمهورية إسلامية، ومن أبرز هؤلاء مهدي باذرخان من «حركة تحرير إيران»، وهي حركة ليبرالية إسلامية معتدلة كانت وثيقة الصلة بالجبهة الوطنية التابعة لمحمد مصدق، وقت لاقت هذه المجموعة دعمًا كبيرًا داخل إيران ومن الغرب.

انقسم علماء الدين وتحالف بعضهم مع الليبراليين العلمانيين وآخرون مع الماركسيين والشيوعيين، وقد عمل الخميني الذي كان منفيًّا في العراق على أن تتوحد المعارضة الدينية والعلمانية والليبرالية والإسلامية تحت قيادته، وذلك عبر تجنب الخوض في التفاصيل، على الأقل علنًا، فتلك قد تفرق بين الفصائل.

ليت الإسلاميين لدينا يتعلمون ثقافة المعارضة السياسية، ويتعلمون الثقافة السياسية بشكل عام، ولا يغرقون في جدلهم العقيم حول الانتخابات ودخول البرلمان من عدمه وما شابهها من قضايا، وليتهم يتعلمون كيف يجلسون مع التيارات الثقافية

والسياسية العلمانية بمختلف مشاربها، يستمعون إليها ويتعلمون منها (بلا تكبر إن كان هناك وجه لتغطية قصور معين)، ثم يتحدون معًا في برامج سياسية ويدخلون في جبهات مع هذه التيارات. ليتهم ينسون التعالي على الناس وتكفيرهم وتفسيقهم.

عملت مختلف المجموعات المناهضة من الخارج، في الأغلب من لندن وباريس والعراق وتركيا. وسجلت خطابات قادة هذه الجماعات على أشرطة تسجيل ليتم تهريبها إلى إيران ليستمع إليها الكثيرون من الأميين من السكان.

كان الإسلاميون أول من نجح في حشد المناصرين ضد الشاه. وفي بداية عام ١٩٧٨م أوردت الصحافة الرسمية قصة تشهير هاجمت فيها الخميني، وخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجًا على تلك الادعاءات في مدينة قم، وأرسل الجيش لتفريق المتظاهرين مما أدى لمقتل بعضهم، يزعم البعض أن عدد القتلى تجاوز سبعين طالبًا.

وفقًا للعادات الشيعية يجرى حفل تأبين في ذكرى مرور أربعين يومًا من وفاة شخص ما، وأطلقت المساجد في كل البلاد الدعوى للمشاركة في تكريم الطلاب القتلى، واستجابت عدة مدن للنداء وسارت المظاهرات تكريمًا للقتلى واحتجاجًا على حكم الشاه، وقد وقعت هذه المرة أعمال عنف في تبريز، وقتل المئات من المتظاهرين، وتكررت الحلقة مرة أخرى بعد قليل حيث وقعت جولة جديدة من الاحتجاج في سائر البلاد، وهوجمت الفنادق الفارهة ودور السينما والبنوك والمكاتب الحكومية ومدارس البنات وغيرها من رموز نظام الشاه، وتدخلت قوات الأمن مرة أخرى، وقتل الكثيرون، وتكرر الأمر نفسه بعد أسابيع.

في الثورات تكون البداية هي أكثر المراحل صعوبة، فحشد الجماهير، واستغلال أخطاء النظام السياسي، وتعاون المعارضة، وبروز القيادات الدينية، والتخديم على الثورة بثقافة ثورية تحريضية رسالية نظيفة، هي المراحل الأصعب، فإذا بدأت الجماهير في الخروج مع توافر الظروف التي أشرنا إليها، فإن خروجها يكون مثل

كرة الثلج التي تكبر يوميًّا وتزيد قوة اندفاعها يوميًّا حتى تصل لليوم المشهود.

لكن النظام السياسي لن يقف متفرجًا، سيعمل على تكسير وإبعاد هذه القوى عن بعضها، سيغري قطاعات معينة وأحزاب وجماعات معينة، سيعقد صفقات مشبوهة مع البعض، سيحقق للبعض مطالبه كي ينسحب من الاشتراك في المعارضة ومن التظاهر، سيشن حملات لتشويه قادة المد الثوري. لكن متى كانت ثقافة التغيير سليمة وجيدة وغير مغشوشة، ومتى كان الزعماء والقادة رساليين، ومتى كانت الأهداف واضحة ومحددة، ومتى كانت الإرادة قوية، ومتى كان التصميم أكيدًا، ومتى كان العزم قويًّا لا يلين، ومتى كان الإيمان بالرسالة التي خرج الناس من أجلها قويًّا لا يلين، ومتى كانت التنظيمات والتكوينات الاجتماعية التي تدعم الخروج الجماهيري قوية وفاعلة ومعبرة عن الناس ومتواصلة معهم ومتكاملة مع بعضها، متى تحقق كل ذلك فإن النجاح والوصول إلى الهدف سيكون أكيدًا.

سيسقط شهداء وضحايا لا محالة، وهنا ينبغي أن يكون دم كل شهيد دافعًا لمزيد من التلاحم وقوة المواجهة، لأن السلطة الغاشمة تريد إخافة المتظاهرين وتخويفهم، فإذا خافوا فعلاً وتراجعوا تكون الكارثة ويكون الفشل ويكون النظام قد نجح في مسعاه، أما إذا استغلت الحركة الاحتجاجية الشعبية الأمر، نفسيًّا وإعلاميًّا وسياسيًّا لصالحها، وفضحت جرائم النظام وسفكه للدماء أمام العالم كله وأحرجته، هنا تكون الأمور في نصابها الصحيح.

ستكثر الاعتقالات والمداهمات في صفوف الناشطين، سواء من الشوارع ووسط المظاهرات أو من البيوت ليلاً، وهنا فإن الرد الفاعل هو تكثيف حركة التظاهر والاحتجاج والمطالبة القوية بإطلاق المعتقلين.

في صيف سنة ١٩٧٨م، خرج العمال الإيرانيون الذين ينحدرون في الغالب من أصول ريفية تقليدية إلى الشوارع في أعداد حاشدة، في حين أعلن عمال آخرون

الإضراب. وهكذا ومع حلول نوفمبر/ تشرين الثاني كان الاقتصاد قد أصيب بالشلل جراء الإضرابات.

خلال عام ١٩٧٧م التقى شاه إيران مع كل كبار صناع القرار الأمريكيين، فقد سعى الشاه للاحتماء بالولايات المتحدة في مواجهة هذه الثورة، خاصة وأن إيران احتلت موقعًا استراتيجيًّا في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فهي موالية لأمريكا وتتقاسم حدوداً طويلة مع عدوها في الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي، وهي أكبر دولة نفطية قوية في الخليج العربي، لكن النظام البهلوي حظي بدعاية سلبية لسجله السيئ في مجال حقوق الإنسان.

طمأن القادة الأمريكيون الشاه بخصوص مساعدته عسكريًّا، لكن الرئيس كارتر رفض خطة للتدخل العسكري الأمريكي لإعادة الاستقرار الإيراني، وعارض قيام الولايات المتحدة بانقلاب وأمر حاملة الطائرات «يو إس إس كونستوليشن» بالتوجه إلى المحيط الهندي لكنه سرعان ما ألغى أمره، وتم التخطيط لصفقة مع جنرالات إيران لتحويل الدعم لصالح حكومة معتدلة، لكن هذه الخطة انهارت مع تسارع الأحداث وسخونة المظاهرات.

استمر العنف ليحصد أكثر من ٤٠٠ شخص قضوا في حريق سينما ريكس، وهو حريق متعمد وقع في آب/ أغسطس في عبدان، ورغم أن دور العرض السينمائي كانت هدفًا مستمرًا للمتظاهرين الإسلاميين، إلا أن فعالية المعارضة في العمل والتواصل جعل الجماهير ترى أن «السافاك» كان وراء الحادث في محاولة منه لتطويق المعارضة. وفي اليوم التالي تجمع ١٠,٠٠٠ من أقارب القتلى والمتعاطفين لتشييع جماعي حاشد ومظاهرة تنادي (ليحترق الشاه) و(الشاه هو المذنب).

مع حلول سبتمبر ١٩٧٨م، كانت البلاد مزعزعة على نحو شديد، وتحولت المظاهرات الحاشدة إلى أحداث منتظمة، فرض الشاه الأحكام العرفية، وحظرت كل التظاهرات. وفي يوم الجمعة ٨ سبتمبر ١٩٧٨م، خرجت مظاهرة حاشدة في طهران،

وكانت هي المظاهرة التي حولت ذلك اليوم إلى ما بات يعرف اليوم باسم الجمعة الأسود.

نشر قادة الثورة شائعات مفادها أن «الجنود الصهاينة يقتلون الآلاف»، بينما كانت القوات التي أطلقت النار في الواقع تابعة لميليشيات الأكراد، وقد بينت التحقيقات بعد الثورة أن عدد القتلى كان صغير نسبيًّا (٨٧)، ولكن في ذلك الوقت ظهرت الحكومة بصورة الحكومة الوحشية التي أبعدت الكثيرين من الإيرانيين إلى الخارج. وأدى إضراب عام في تشرين الأول/ أكتوبر إلى شل الاقتصاد والصناعات الحيوية التي أغلقت أبوابها و«حسمت مصير الشاه».

بلغت الاحتجاجات ذروتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨م، وخلال شهر محرم أحد أهم الشهور لدى المسلمين الشيعة. وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر خرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملؤوا ساحة أزادي (شاهياد) مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني.

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩م غادر الشاه إيران نزولاً على طلب رئيس الوزراء د. شهبور بختيار، الذي كان لفترة طويلة زعيم المعارضة، وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي، ودمرت خلال ساعات «كل رموز سلالة بهلوي»، وأعلن بختيار حل (السافاك)، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة وأمر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية. وبعد عدة أيام من التوقف سمح بعودة الخميني إلى إيران وطلب إليه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، ودعا المعارضة للمساعدة على الحفاظ على الدستور.

عاد الخميني إلى طهران في أول فبراير عام ١٩٧٩م، وسط خروج وفرحة عدة ملايين من الإيرانيين خرجوا للشوارع، الذين استقبلوه كقائد للثورة، وأصبح بالنسبة للبعض شخصًا «شبه مقدس».

وهكذا فقد كانت سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه، على الرغم من تعارضها مع ثقافة الشيعة، وعلاقاته الوطيدة مع إسرائيل، واعتماده الأساسي على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى الإسراف والفساد والنخبوية في سياسات الشاه وديوانه الملكي، وفشله في استقطاب القيادات والأتباع والمتعاطفين لدعوة وأفكار الخميني، والجرائم التي ارتكبها «السافاك»، وعدم وضع مصالح الإنسان الإيراني البسيط في الحسبان، كانت هذه الأمور كلها هي البذور التي غرست لكي تنميها أفكار الخميني والحوزة الشيعية والحركة الاحتجاجية بشكل عام.

وربما كان تركيز الحكومة الإيرانية على مراقبة وقمع أعضاء حركة «مجاهدي خلق» وباقي أطياف المعارضة اليسارية، سببًا في أن استطاعت المعارضة الإسلامية الأكثر شعبية، أن تنتظم حتى قوضت تدريجيًّا نظام الشاه.

وشكّل الانتهاك المستمر للدستور الإيراني الذي وضع سنة ١٩٠٦م، والقمع الوحشي للمعارضة من خلال جهاز الأمن (السافاك)، وعدم مواكبة البرنامج الاقتصادي الذي وضعته الدولة عام ١٩٧٤م بما تتيحه الطموحات التي أثارتها عائدات النفط، إضافة إلى تكريس سياسة احتكار الحزب الواحد، وتزايد حدة التضخم، ثم انتشار الأسواق السوداء، سوء تقدير سياسة التقشف التي أغضبت الباعة والناس، وسوء تقدير قوة المعارضة، وطبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذي كفاءة يمكن أن يقود الحكومة ... كل ذلك أدى إلى ضعف فاعلية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج، الأمر الذي ساهم بدوره في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخب السياسية، ومن ثم غياب الدعم عن النظام وعدم استطاعته تأمين الحلفاء الذين يدعمونه ويرتكن إليهم، فقد غادر هؤلاء مع أموالهم مع بداية الثورة.

كما كانت فطنة الخميني في كسب تأييد قطاعات متعددة من الشعب الإيراني ومن المثقفين ومن المعارضين، كانت هذه الفطنة سببًا في اتساع شعبيته وشعبية

أفكاره التي قامت عليها الثورة.

وكانـت الثقـة بـالنفس والهيبـة في شخصـية الخميـني والكاريزمـا التـي تمتـع بهـا، وقدرته الفائقة في أسر خيال الجماهير التي اعتبرت أنه المنقذ، أو المخلص، كـان لهـذه النقطة شديدة الأهمية أثرها البالغ في حشد الجماهير الإيرانية خلف الخميني وبالتـالي في نجاح الثورة.

وساعدت سياسات الإدارة الأمريكية في الدعم الكبير للشاه وسياساته، لدرجـة جعلته يبدو كما لو كان «دميـة» في يـد أمريكـا، والضـغوط الأمريكيـة المسـتمرة لكـي يقـوم الشـاه بـإطلاق مشروع التغريـب، بالإضـافة إلى الفشـل الأمريكـي في قـراءة السطور الأولى للثـورة، كـل ذلـك أضـيف إلى أفكـار الثـورة وقواهـا وأكسـبها تأييـد قطاعات متزايدة من الشارع الإيراني.

الفصل الثالث

العصيان المدني

العصيان المدني هو تعمُّد مخالفة قوانين وطلبات وأوامر محددة لحكومة أو قوة احتلال بغير اللجوء إلى العنف. وهو أحد الأساليب الأساسية للمقاومة السلمية.

والعصيان المدني هو أحد الطرق التي ثار بها الناس على القوانين غير العادلة، وقد استخدم في حركات مقاومة سلمية عديدة؛ ففي الهند كانت حملات غاندي من أجل العدالة الاجتماعية وحملاته من أجل استقلال الهند عن الإمبراطورية البريطانية، وفي جنوب أفريقيا كانت مقاومة الفصل العنصري، وفي حركة الحقوق المدنية الأمريكية، وفي حركات السلام حول العالم، تم استخدام هذا الأسلوب بكفاءة وفاعلية.

و بالرغم من اشتراك العصيان المدني مع الإضراب (و خصوصًا الإضراب العام) في كونهما وسيلتين تستخدمهما الجماهير للمطالبة برفع ظلم أصابها، إلا أن الإضراب قد يتعلق بحقوق العمال في مواجهة صاحب العمل (والذي يمكن أن يكون هو الحكومة).

ومن أهم تطبيقات العصيان المدني وأوسعها نطاقًا، ما قام به المصريون ضد الاحتلال البريطاني في ثورة ١٩١٩م.

كان الكاتب الأمريكي هنري ديفيد ثورو (Henry David Thoreau) هو رائد النظرية الحديثة في هذه الممارسة في مقالته المنشورة عام ١٨٤٩م بعنوان «العصيان المدني» (Civil Disobedience) والتي كان عنوانها الأصلي «مقاومة السلطة المدنية» (Resistance to Civil Government). وكانت الفكرة الدافعة

وراء المقالة هي الاعتماد على الذات وكيف أن الموقف الأخلاقي للفرد يكون سلبيًا إذا كان بوسعه «مفارقة غيره» عند اختلافه معه؛ أي أنه ليس على الفرد محاربة الحكومة، لكن عليه ألا يدعمها في أي شيء وألا يستفيد من دعمها له في أي شيء إن كان معارضًا لها. كان لهذه المقالة أثر بالغ في العديد من ممارسي العصيان المدني لاحقًا. ففي هذه المقالة يفسر «ثورو» أسبابه في رفض دفع الضرائب كفعل احتجاج ضد العبودية وضد الحرب المكسيكية الأمريكية.

كذلك كانت مقالة «منهج العبودية الاختيارية» التي كتبها القاضي الفرنسي إتيَن لابوَتي (Étienne de La Boétie)، أحد المصادر المبكرة التي دفعت بفكرة أن الطغاة يحوزون القوة لأن الناس يمنحوها لهم، وأن «هجرَ المجتمعِ الحريةَ يتركه فاسدًا مفضلاً عبودية المحظيات على حرية من يرفض التسلط ويأبى الخضوع». وبهذا فقد ربط لابوَتي بين النقيضين التسلط والخضوع وهي العلاقة التي سيؤطرها فيها بعد المفكرون اللاسلطويون (الفوضويون). وبالدعوة إلى حل يتمثل في بساطة في رفض دعم الطاغية فإنه يكون أحد أكبر من دعوا إلى العصيان المدني والمقاومة السلمية. كتب لابوَتي المقالة عام ١٥٥٢م أو ١٥٥٣م، عندما كان لا يزال طالبًا في الجامعة في الثانية والعشرين من عمره، وجرى تداولها سرًّا ولم تطبع حتى ١٥٧٦م بعد موت لابوَتي عام ١٥٦٣م.

لم يصُغ «ثورو» مصطلح «العصيان المدني» ولم يستخدمه أبدًا، إلا أنه بعد أن نُشرت المقالة عام ١٨٤٩م بدأ مصطلح «العصيان المدني» يظهر في العديد من الفعاليات والمحاضرات ذات الصلة بالعبودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

عند اللجوء لاستخدام نمط فعال من العصيان المدني قد يتم اللجوء إلى المخالفة العمدية لبعض القوانين، مثل سد الطرق على نحو سلمي أو احتلال منشآت بشكل مخالف للقانون. يمارس المحتجون هذا النوع من الشغب غير العنيف بهدف دفع

السلطات إلى اعتقالهم أو حتى مهاجمتهم أو الاعتداء عليهم. وعادة ما يتلقى المحتجون تدريبات مسبقة على كيفية التصرف عند اعتقالهم أو مهاجمتهم بحيث تأتي أفعالهم بمسلك يَنمُّ عن مقاومة ورفض هادئين للسلطة لكن دون تهديد ودون اعتداء ولو حتى بغرض الدفاع عن النفس[1].

وعلى سبيل المثال، فقد وضع غاندي القواعد التالية:

- المقاوم المدني لن يُداخله أي غضب.
- إنه سيتحمل غضب الخصم.
- إنه في سبيل ذلك سيحتمل هجوم الخصم عليه ولن يرد مطلقًا، لكنه لن يخضع خوفًا من العقاب، إلى أي أمر يُوّجه إليه في غضب.
- عندما يعمد أي شخص في السلطة إلى اعتقال المقاوم المدني فإنه سيخضع طوعًا للاعتقال كما أنه لن يقاوم مصادرة متاعه.
- إن كان أي من متاع المقاوم السلمي أمانة مودعة عنده فإنه سيرفض تسليمها حتى لو فقد حياته دون ذلك، لكنه مع ذلك لن يردّ هجومًا.
- رد الهجوم يشمل السباب واللعن.
- لذا فإن المقاوم المدني لن يعمد إلى إهانة خصمه مطلقًا، لذا فهو لن يشارك في أي من الصيحات التي تخالف روح فلسفة أهيمسا.
- المقاوم المدني لن يحيي علم الاتحاد ولن يهينه أو يهين الموظفين البريطانيين أو الهنود.
- خلال النضال إن أهان أحد موظفًا أو اعتدى عليه فإن المقاوم المدني سيحمي الموظف من الإهانة أو الاعتداء حتى لو دفع حياته ثمنًا.

وكان العصيان المدني أحد أهم أساليب الحركات القومية في المستعمرات البريطانية

(١) العصيان المدني، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

السابقة في أفريقيا وآسيا قبل نيلها استقلالها. فقد نمى المهاتما غاندي وأمار باتيل العصيان المدني كوسيلة مناهضة للاستعمار. قال غاندي: «إن العصيان المدني هو حق أصيل للمواطن في أن يكون متمدنًا، وهو ينطوي على ضبط النفس، والعقل، والاهتمام، والتضحية». تعلّم غاندي العصيان المدني من مقالة «ثورو» الكلاسيكية والتي ضمّنها في فلسفة ساتياگراها السلمية. كانت حياة غاندي في جنوب أفريقيا وحركة الاستقلال الهندية أول تطبيق ناجح على نطاق واسع للعصيان المدني.

وفي جنوب أفريقيا دعا كل من الأسقف «دزموند توتو» و«ستيف بيكو» إلى العصيان المدني، وتمثلت النتيجة في وقائع مشهورة مثل مظاهرة المطر البنفسجي عام ١٩٨٩م، ومسيرة كيب تاون السلمية التي أنهت الفصل العنصري.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبنى مارتن لوثر كنج، أحد قادة حركة الحقوق المدنية في الولايات الأمريكية في ستينيات القرن العشرين، أسلوب العصيان المدني، كما تبناه النشطاء مناهضو الحرب أثناء حرب فيتنام. ومنذ سبعينيات القرن العشرين مارست الجماعات المناهضة للإجهاض المقنن في الولايات المتحدة العصيانَ المدنيَ.

وفي أوروبا استخدم الثوار العصيان المدني فيما عرف إجمالاً بالثورات الملونة التي غشيت دولاً شيوعية سابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، وهي الثورات التي تأثرت بأفكار جين شارب المعروف باسم «مكيافيلي اللاعنف» و«كلاوسفيتس الحرب السلمية».

وأحيانًا يكون دافع ممارسي العصيان المدني إلى ذلك دينيًّا، كما يشارك رجال وعلماء الدين أو يقودون ممارسات العصيان المدني، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك فيليب بِرجان وهو كاهن كاثوليكي أمريكي سابق اعتقل عشرات المرات في أفعال عصيان مدني مناهضة للحرب[1].

---

(١) المرجع السابق.

لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان المدني وسيلة لتحدي القوانين الجائرة؛ متخذًا أسلوب اللاعنف. وجاء من بعده «مارتن لوثر كينج»، في إطار حركته المطالبة بالحقوق المدنية؛ فسار على خطى غاندي مبتكرًا أسلوبي المسيرة والجلوس الاحتجاجيين، لخلق موقف متأزم مستحكم يُرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث.

ولكن هل ينجح أسلوب العصيان المدني في دول تحبو في طريق الديمقراطية كالدول العربية والإسلامية؟

هناك من يرى أن اللجوء إلى العصيان المدني في الدول العربية والإسلامية، كأسلوب متطور لإنجاز المطالب وتحصيل الحقوق، ما هو إلا ضرب من الخيال، وكلام سفسطة لا معنى له، فأنت تستطيع أن تتحدث عن العصيان المدني، في دولة مثل أمريكا وكندا وسويسرا، وما شاكلها من دول العالم المتحضر، ولكن لا يمكن أن تتحدث عن مفهوم العصيان المدني، فضلاً عن تطبيقه في الدول «المتوحشة» كالدول العربية؛ لأن استخدام الأسلوب غير العنيف راسخ في الدول التي تكون معاييرها أسس العمل الديمقراطي، وحقوق الإنسان وحرياته، وتحكيم مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيين، أما في الدول العربية الجامدة، فلا يمكن اللجوء إلى هذا السلوك على سبيل الحقيقة، لأجل استبدال الحكومة المستبدة أو تغيير منهجها، لأن قيام نهج العصيان المدني غير العنيف في هذه الدول يحتاج إلى ترويج ثقافة اللاعنف والعصيان المدني عند الجماهير والسلطة على حد سواء، وهو ما زال في طور التكوين، يموت حينًا، ويفيق آخر.

وبالتالي، فإن الكلام عن العصيان المدني في بلد عربي أو إسلامي، مثل مصر أو تونس، أو في الخليج العربي، كلام قد يكون غير مقنع، فكيف تستطيع حشود مطوقة بطوق من رجال الأمن والشرطة ومكافحة الشغب، وعيون الجواسيس والمخبرين السريين، ولا تملك إرادتها في التعبير عن غضبها إلا في نطاق أسلوب

العصيان المدني، أن تغير نظامًا مستبدًا مسلح، لا يفهم إلا بمنطق القوة والعنف والسلاح؟.

وخلاصة حجة أنصار هذا الرأي: أنهم يؤيدون عمل العصيان المدني، كأسلوب حضاري في إحداث التحولات السياسية، ولكن الحديث عنه في إطار الدول العربية حديث غير واقعي، إذ لم تترسخ قيم السلام واللين، ولا الإستراتيجية اللاعنفية في المجتمعات العربية[1].

بينما يرى آخرون أن العصيان المدني، هو الطريق الأمثل للمقاومة السلمية، وهو الأسلوب الأسلم والأضمن لتغيير النظام حتى لو كان في دول متوحشة كالدول العربية بل إن ذلك أكثر جدوى لأن هذه الأنظمة الشمولية تعيش وتتغذى بالعنف والعنف المضاد، واللاعنف المضاد أو العصيان المدني يشلها ويجعلها عاجزة ومكشوفة على حقيقتها. كما أن أساليب المقاومة اللاعنيفة تتطور مع التطور احضاري لسلم القيم الإنسانية والثقافة والمعرفة، لأن قوة الاستبداد ووحشيته تنبع من تنامي الجهل والفوضى وبدائية المجتمع المدني.

وبدراسة بسيطة لوقائع التاريخ العربي المعاصر يثبت لنا أن الثورات المسلحة و لعنيفة تحولت إلى حركات رعب إرهابية انقلبت على الشعوب المضطهدة لتتحول إلى أنظمة شمولية كاسرة التهمت حقوق الشعوب وأجسادهم وثرواتهم.

فالمقاومة العنيفة بالتجربة، هي من أفشل المقاومات على الإطلاق، بدليل أنها ظلت استثناء من قاعدة عامة، هي قاعدة السلم العام.

وبالتالي، لا يشترط في قيام العصيان المدني في الدول العربية والإسلامية أن تكون المعارضة والحكومة قد اتفقتا على العمل اللاعنفي، لكي نقول بصحة

(*) جميل عودة، العصيان المدني .. الأسلوب الأمثل للمعارضة والدفاع عن الحقوق، مدونة مقالات حول العالم، بدون تاريخ.

الممارسة من الناحية النظرية، فسواء اقتنعت الحكومة والمعارضة معًا، أو أحدهما دون الآخر، فإن اللاعنف السياسي، لا بد أن يكون الخيار المتجدد للشعب في كسب الحقوق والحفاظ عليها، لأنه يعبر عن قوة المجتمع المدني وقدرته على تنظيم نفسه وتنامي المعرفة السياسية وتطور الحس العقلاني في مقابل تدني الإحساسات العاطفية والحماسية والانفعالية.

وهو يدل على تجذر المبادئ للمطالبين بحقوقهم وتفاعلهم العميق مع أهدافهم بالتحمل والصبر الطويل دون أن يضحوا بها لصالح الوسائل والغايات الوقتية.

فصاحب الهدف الأسمى يكون دائمًا على أهبة الاستعداد للتضحية بنفسه، ولا يسمح لها في لحظة ضعف ما أن يؤذي أحدًا ولو بالكلام، وهذا ما دل عليه سلوك الأنبياء والصالحين من هذه الأمة الذين آثروا الموت من أجل المبادئ.

ولكي يتحول العصيان المدني إلى حركة حقوقية احتجاجية شعبية ناجحة لابد من التأكيد على المبادئ التالية:

- اعتبار العصيان المدني حقًّا طبيعيًّا من حقوق الشعب، لا يمكن التنازل عنه بأي صورة من الصور.

- اعتبار العصيان المدني وسيلة حضارية من وسائل التحول السياسي والمعارضة في البلاد العربية والإسلامية.

- ضرورة تعميم العصيان المدني عبر نشر ثقافة اللاعنف وتنميط أدواتها وأساليبها، وعبر تحولها إلى قيم ثقافية راسخة في المجتمع والجماعات الكبيرة والصغيرة والأسرة.

- ضرورة توعية المواطن بأهمية العصيان المدني كوسيلة من وسائل المطالبة بحقوقه المشروعة وممارسة المعارضة السلمية، وإخراجه من دائرة اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسؤولية.

- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بتدريس هذا الأسلوب وتعميمه على كافة طبقات المجتمع، مما قد يحول قوة المجتمع أو الاحتقانات الداخلية والنفسية إلى قوة إيجابية وليس تخريبية عنيفة.

- ضرورة تفهم السلطات العربية والإسلامية لأهداف العصيان المدني، وأخذها بنظر الاعتبار، والتأكيد على تحقيقها، لأن ذلك يضمن مصالح البلاد حيث يتم احتواء التخريب والعنف والفوضى الناجمة عن الاحتقانات الغوغائية.

- ضرورة تطوير أدوات العصيان المدني واستحداث أساليب جديدة لأدائه على وجهه الصحيح.

- أن يجعل المجتمع المدني العربي والإسلامي العصيان المدني هو الأسلوب الأوحد في ممارسة المعارضة، مع ضرورة وجود مواثيق بين الدول الإسلامية بخصوص تمنع ضرب وقمع التجمعات السلمية.

- الاستفادة من الثورة التكنولوجية الجديدة المتمثلة بالإنترنت من أجل تعميم أساليب العصيان المدني ودعم الشعوب المقهورة التي تمارسه عبر نشر قضاياها وأهدافها.

إن اللاعنف هو فلسفة قادرة على تحريك قوة العقل وطاقة المعرفة وبالتالي القضاء على فوضوية الجهل والأمية المتلبسة بالعنف والانفعال والحماس واللعب بالأهواء والعواطف[1].

أحسن ما يوصف به العصيان المدني أنه عبارة عن حوار، حوار مع الخصم من خلال أنشطة المقاومة، كما أنه حوار مع المواطنين من خلال تحفيزهم للمشاركة في أنشطة المقاومة. وعادة ما تبدأ المقاومة بشكل تدريجي، فتبدأ حملة المقاومة مثلاً بالمفاوضات - إن أتيح هذا الأمر - ثم تُصَعِّدْ تدريجيًا (أو تبتكر أساليب أخرى) إذا

(1) المرجع السابق.

لم تنجح عملية الحوار في لفت انتباه الخصم وإقناعه بضرورة الإصلاح والتغيير. وقد شبه غاندي هذه العملية بارتقاء درجات السلم، ففي مسيرة الملح الشهيرة عندما كسر الهنود قانون الاستعمار البريطاني وبدؤوا يستخلصون الملح من البحر سأل أحد الصحفيين غاندي: ماذا سيفعل لو لم تستجب السلطات لذلك.. فأجاب: «عندئذ سأُصعِّدْ الحملة»، وذلك حتى يستمر الحوار بين المقاومة والنظام.

ومن الضروري أن يستمر هذا الحوار وألا يتوقف وألا يتم تجاهله، وأن يستهدف جر المجتمع كله من مسئولين ومواطنين إلى حوار مكثف، ذلك أن استمرار الحوار يعني استمرار الحركة في تحقيق أهدافها وازدياد قوتها، وفي توقف الحوار تعزيز لموقف النظام وازدياد قوته. وعلى الحركة ونشطائها أن يعوا أن عدم التهيب من السلطة يجب ألا يؤدي إلى قطع الحوار الذي قد ينشأ نتيجة الحماس في دفع المقاومة إلى الأمام بشكل غير مدروس. أما إذا كان الخصم هو البادئ في قطع الحوار – لأسباب تكتيكية – فسيزيد ذلك من إمكانية إيجاد حوار مباشر بين مجموعة النشطاء من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى. وهذا التطور هو الشائع في مثل هذه المواقف.

إن استجابة الخصم جزء ضروري في عملية المقاومة بغض النظر عما إذا كانت هذه الاستجابة سلبية أو إيجابية، جزئية أو كلية.

ويجب أن يمثل العصيان المدني حافزًا أخلاقيًّا للمواطنين ليكون جديرًا بثقتهم. وتبدو هذه الثقة مستحيلة إذا هددت حركة المقاومة باستعمال العنف، مما يوجد عند الناس حالة ذهنية من الهلع تحول بينهم وبين الاستجابة للحافز الأخلاقي، وبهذا يصبح العصيان مصدرًا للخوف بدلاً من الثقة. فالعصيان إذا ما كان مصحوبًا بالعنف فإنه يعزز قوة الخصم.

إن ثقافة «العمل في فريق» قيمة عظمى تفتقدها مجتمعاتنا بصفة عامة، فمجتمعاتنا قائمة على العمل والإنجاز الفردي، بينما قيمة أو كلمة الفريق تعني التعاون والتواصل

وجودة وسرعة الإنتاج، وهي الأشياء التي يفتقدها العمل الفردي.

وقد توجد الجماعات والحركات، ولكنها لا تستفيد من قيمة العمل في فريق، فتغلب عليها النزعة الفردية في اتخاذ القرارات، وتدريب الأفراد على التبعية المطلقة. وهو أمر يختلف كلية عن ثقافة «العمل في فريق»، والتي تجعل الفريق كله مسئولاً عن العمل، ولنجاح والفشل، وتمنح الثقة لكل أفراد المجموعة، وتعزز قدرتهم على اتخاذ القرارات. وقد كان لهذه الثقافة دور كبير في ازدهار ونهضة المجتمعات الغربية[1].

---

(١) أحمد عبد الرحمن، العصيان المدني تعريفه ومفهومه، النداء .. موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، ٢ يناير ٢٠٠٦م.

الباب الخامس

براءة الإسلام من تهمة الاستبداد

الفصل الأول

الشورى في العهد النبوي

يمكن تعريف الشورى بأنها القرار الملزم الصادر من الجماعة. والشورى تتعلق بكل ما يخص نظم الجماعة سواء المتعلقة بشئونها الاجتماعية أو السياسية أو التنظيمية أو المالية، وليست الشورى خاصة بالشئون السياسية وحدها.

وحق الفرد في الشورى نابع من حريته وحقوقه الإنسانية التي يستمدها من فطرته الآدمية، ومن شريعة الله تعالى.

والمشورة والاستشارة هي تبادل الرأي في غير إلزام. ويدخل في المشورة والاستشارة: النصيحة، والفتوى، والاستشارة العلمية والقانونية.

والشورى - على الرأي الراجح كما سيأتي - ملزمة، أما المشورة والاستشارة فاختيارية.

وتمتاز الشورى في الإسلام بالشمول حيث لا يقتصر ذلك على حق الأفراد في المشركة في القرار الملزم الصادر عن الجماعة، بل تتجاوز ذلك إلى المشورة الاختيارية واستشارة أهل الخبرة وتبادل النصيحة، حيث يندب الإسلام الجميع إلى الاستشارة والتناصح قبل الإقدام على الأمر سواء تعلق بالفرد أو الجماعة، فالشورى شعيرة إسلامية مندوب لها الجميع لتدريب الأفراد والجماعات على تبادل الرأي بحرية كاملة واحترام متبادل.

ولقد درج كثيرون على اعتبار الشورى مبدأ يقوم عليه نظام الحكم، ويقيد سلطة الحكام، بينما يجب اعتبارها نظرية عامة شاملة للمبادئ التي تقوم عليها حرية الأفراد، وحقوق الشعوب، وتضامن المجتمع في جميع النواحي السياسية

والاجتماعية والمالية والاقتصادية وغيرها.

فالشورى في الإسلام مبدأ إنساني أولاً، واجتماعي وأخلاقي ثانيًا، ثم هي قاعدة دستورية لنظام الحكم، ولذلك فإن نطاق تطبيقها واسع شامل.

والمنبع الإلهي للشريعة يفرض سيادة الشريعة على المجتمع والدولة، وما دامت الشريعة هي التي فرضت الشورى، فإن الشورى تكون أسمى من الدولة، وبذلك تحررنا من فلسفات الفقه الأوروبي الذي يجعل الدولة صاحبة سلطة التشريع الوضعي، الذي يمكن للحكام اتخاذه وسيلة للتحكم في حريات الأفراد وحقوقهم، بحجة أن القانون الوضعي هو إرادة الدولة التي يمثلونها.

ومن هنا فإن الشورى شرعية، أي: قررها الشرع، وهي ملتزمة به. ومن هنا أيضًا فإن الشورى ليست تشريعًا مستقلاً، بل منضبط بالشريعة الإسلامية.

والشورى في الإسلام ليست نظرية سياسية وحسب، أو قاعدة لدستور الحكم، بل إنها الأساس الشرعي لنظام المجتمع، الذي يلتزم بحقوق الإنسان، وسلطان الأمة، والتضامن الاجتماعي.

لذلك فإن دراسة الشورى ليست محدودة في نطاق نظام الحكم الإسلامي، ولا المبادئ السياسية العامة التي تقيد سلطة الحكام، كما هو الشأن في النظريات الديمقراطية التي تحصرها الدراسات العصرية في نطاق العلوم السياسية أو القوانين الدستورية أو نظام الدولة. بل الشورى أعمق من ذلك وأوسع نطاقًا، فكما تستمد منها الأمة وحدتها وسلطانها يستمد منها المجتمع تضامنه وتكافله[1].

وقد أوجب الله سبحانه وتعالى الشورى على الأمة في آيتين، ورد فيهما النص صريحًا على وجوب اتباع هذا المبدأ.

فالنص الأول جاء في صورة أمر للرسول ﷺ، فمن باب أولى تكون أمته مأمورة

(١) الشيخ عصام أنس الزفتاوي، الشورى في الشريعة الإسلامية، موقعه على الإنترنت.

به.

والنص الثاني بَيَّن أن من صفات المؤمنين الأساسية أنهم يتصرفون في الأمور، ويقررون الآراء، بالتفاهم والمشاركة وتبادل الرأي: أي بالشورى.

وبالإضافة لهذين النصين فقد حفل القرآن الكريم بالشورى، وجعلها عنصرًا من العناصر التي تقوم عليها الدولة الإسلامية، ففي الكتاب الكريم سورة عرفت باسم (سورة الشورى)، وقد سميت بذلك؛ لأنها السورة التي قررت الشورى عنصرًا من عناصر الشخصية الإيمانية الحقة، ونظمتها في عقد حياة المسلم: طهارة القلب بالإيمان، والتوكل، وطهارة الجوارح من الإثم.

النص الأول، هو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾[آل عمران:١٥٩].

وقد نزلت هذه الآية بعد غزوة أحد وبمناسبتها، ذلك أن الرسول ﷺ، استشار أصحابه فيما يفعل، فأشار الشباب ومن لم يحضر بدرًا بالخروج لملاقاة جيش الأعداء، وأشار بعض الصحابة بأن يتحصن المسلمون بالمدينة، وأن يتولوا الدفاع من دورها وحاراتها. وكان الرسول ﷺ، يميل إلى هذا الاتجاه، ولكن الاتجاه الأول حظي بتأييد أغلبية المسلمين، وبخاصة من لم يحضروا بدرًا رجاء أن ينالوا ما ناله البدريون من شرف، وخرج الرسول ﷺ، بالمسلمين إلا أن الهزيمة كانت من نصيبهم. ومع هذا نزلت الآية الكريمة ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾، أي: لا يحملنك ما كان من نتائج المشاورة على أن تتركها بل شاورهم في الأمر. وهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى يريد أن تكون سياسة المسلمين قائمة على مبدأ الشورى فلا يستبد بها فرد[1] .

(١) د. أحمد شلبي، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، صفحة٥٧-٥٨، طبعة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.

أما النص الثاني، فهو قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الشورى].

فقد بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات الصفات الأساسية التي تميز المؤمنين: أي الذين سيفوزون بالنعيم في دار البقاء، ويظفرون برضا الله. فمن هذه الصفات مع الإيمان: التوكل على الله، واجتناب كبائر الإثم، وإقامة الصلاة إلى آخره. ومن هذه الصفات أيضًا أن أمرهم شورى بينهم[1].

قال القرطبي في تفسيره: فمدح الله المشاورة في الأمور بمدح القوم الذين كانوا يمتثلون ذلك. وقد ذكرت عقب الصلاة وقبل الزكاة مما يدل على بالغ أهميتها. فهذه من الصفات الأساسية الكبرى التي بها يتميز مجتمع المؤمنين. وإذا كانت الآية الكريمة نزلت -كما رأى بعض المفسرين- في سبب خاص، وهو الثناء على مسلك الأنصار في اتباعهم سنة الشورى، فإن الحكم الذي يستنبط منها عام، يشمل سائر الأمة شأنها شأن كثير من الآيات التي وردت في القرآن على هذه الشاكلة[2].

وجاءت السنة النبوية مؤيدة لما ورد في القرآن، من الإشادة بشأن الشورى والحث على اتباعها، والتنويه بفضائلها، فقد حفلت السنة النبوية بكثير من النصوص التي تدل على التزام رسول الله ﷺ نهج المشاورة قولاً وعملاً حتى صارت الشورى صفة لصيقة به لا يدانيه فيها غيره وهو المعصوم.

ومن السنة القولية: قوله ﷺ: **«إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه»**[3].

(١) ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، صفحة٢٣٢- ٢٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن ماجه – كتاب الأدب– ب المستشار مؤتمن حديث رقم ٣٧٤٧ ج٣ ص١٢٣٣ بإسناد ضعيف.

وقوله: «المستشار مؤتمن»[1].

وقوله: «من استشاره أخوه المسلم فأشار عليه بغير رشد فقد خانه»[2].

وقوله: «ما شقي قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء رأي، وما خاب من استخار ولا ندم من استشار»[3].

وروى عنه أنه قال: «إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحاءكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها»[4].

وعنه ﷺ أنه قال: «البكر تستأمر والثيب تشاور»[5].

وقال ﷺ: «لو كنت مؤمرًا أحدًا من غير مشورة لأمرت ابن أم عبد»، وفي رواية: «لو كنت مستخلفًا أحدًا من غير مشورة لاستخلفت ابن أم عبد»[6]؛ فلا يجوز أن يولى على المسلمين وال أو يستخلف خليفة بغير مشورة المؤمنين.

أما السنة العملية فمليئة بالشواهد التي تدل على أن رسول الله ﷺ، كان دائم التشاور مع أصحابه، يكره الاستبداد بالرأي؛ وكثيرًا ما نزل عند حكمهم، وإن كان رأيه في بادئ الأمر يخالف ما ذهبوا إليه. والوقائع في ذلك كثيرة:

١- استشار ﷺ أصحابه في الخروج إلى قتال قريش في غزوة بدر، فإنه لما بلغه خروج قريش ليمنعوا عيرهم، استشار أصحابه، فقام أبو بكر الصديق فقال

(١) ابن ماجه - كتاب الأدب- ح٣٧٤٥- ٣٧٤٦، وأحمد ٥/ ٢٧٤ عن ابن مسعود، والدارمي ج٢ ص٢١٩. مجمع الزوائد ج٨ ص٩٩. ورواية أبي مسعود عند ابن ماجه بإسناد صحيح.

(٢) أحمد ٢/ ٣٢١، ٣٦٥.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد ضعيف، انظر: مجمع الزوائد، ج٨ ص٩٩.

(٤) الترمذي - كتاب الفتن ح٢٣٦٨ ج٣ ص٣٦١، وقال: هذا حديث غريب.

(٥) أحمد ٢/ ٢٩٩ من حديث أبي هريرة.

(٦) أحمد ١/ ٧٦-٩٥، ابن ماجه - المقدمة- مناقب ابن مسعود، ج١ ص٤٩، حديث رقم ١٣٧.

وأحسن، ثم قام عمر بن الخطاب فقال وأحسن، ثم قام المقداد بن عمرو فقال: يا رسول الله .. امض لما أراك الله فنحن معك، والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤]، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون، فوالذي بعثك بالحق لو سرت بنا إلى برك الغماد – موضع بناحية اليمن – لجالدنا معك من دونه حتى نبلغه. فقال له رسول الله خيرًا ودعا له به، ثم قال: «أشيروا على أيها الناس» – وإنما يريد الأنصار – وذلك لأنهم حين بايعوه بالعقبة، قالوا: يا رسول الله إنا براء من ذمامك حتى تصل إلى ديارنا فإذا وصلت إلينا فأنت في ذمتنا، نمنعك مما نمنع به أبناءنا ونساءنا، فكان النبي ﷺ يتخوف ألا تكون الأنصار ترى عليها نصره إلا ممن دهمه بالمدينة من عدوه، وأنه ليس عليهم أن يسير بهم من بلادهم إلى عدو خارجها، فلما قال رسول الله ﷺ، ذلك، فقال له سعد بن معاذ وكان سيد الخزرج من الأنصار: والله لكأنك تريدنا يا رسول الله؟ قال: «أجل»، فقال: لقد آمنا بك وصدقناك وشهدنا أن ما جئت به الحق، وأعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة، فامض يا رسول الله لما أردت فنحن معك. فوالذى بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد، وما نكره أن تلقى بنا عدونا غدًا، إنا لصبر في الحرب، صدق في اللقاء، لعل الله يريك منا ما تقر به عيناك فسر على بركة الله. فسر رسول الله ﷺ ثم قال: «سيروا وأبشروا ..»[1].

٢- استشار ﷺ أصحابه في شأن اختيار المكان الذي ينزل فيه المسلمون يوم بدر، وأخذ برأي الحباب بن المنذر، حين قال له: أرأيت هذا المنزل، أمنزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخره؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال النبي ﷺ: **«بل هو الرأي والحرب والمكيدة»**. فقال الحباب: فإن هذا ليس بمنزل، وأشار على النبي ﷺ،

---

(١) مسلم – كتاب الجهاد- باب غزوة بدر حديث ١٧٧٩، وأحمد ٣/ ٢١٩، ٢٥٧، وابن هشام، السيرة النبوية، القسم الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الحلبي سنة ١٣٧٥هـ سنة ١٩٥٥م، ص٦١٤-٦١٥.

برأيه فوافقه[1] .

٣- استشار ﷺ أصحابه فيما يفعل بشأن من أسروا في بدر، وقبل من أسرى بدر الفداء برأي أكثر المؤمنين بعد استشارتهم. فالواقع أن الذين طلبوا منه ﷺ اختيار الفداء كثيرون، وإنما ذكر في أكثر الروايات أبو بكر لأنه أول من استشارهم ﷺ وأول من أشار بذلك، كما أنه أكبرهم مقامًا، ويوضح ذلك ما رواه ابن المنذر عن قتادة قال في تفسير آية ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ ﴾ [الأنفال:٦٧] أراد أصحاب محمد، ﷺ، يوم بدر الفداء ففادوهم بأربعة آلاف، ومثله ما رواه الترمذي والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم بإسناد صحيح[2] .

٤- وقبل ﷺ، رأى الكثرة حين أشارت بالخروج يوم أحد فكان من عاقبة شوراهم ما كان: فقد كان الرسول ﷺ قد بلغه مجيء المشركين من قريش وأبنائهم إلى المدينة للانتقام مما أصابهم يوم بدر، فلما سمع بنزولهم أحدًا قال لأصحابه «أشيروا عليَّ .. ما أصنع؟» فقالوا: يا رسول الله اخرج بنا إلى هذه الأكلب، وقالت الأنصار: يا رسول الله ما غلبنا عدو لنا قط أتانا في ديارنا فكيف وأنت فينا - أي يرون عدم الخروج - وكان الرسول ﷺ يعجبه ذلك الرأي، ثم إنه دعا بدرعه فلبسها، فلما رأوا ذلك ندموا، وقالوا: بئس ما صنعنا، نشير على رسول الله والوحي يأتيه، فقاموا فاعتذروا إليه وقالوا: اصنع ما رأيت. فقال: «لا ينبغي لنبي أن يلبس لامته فيضعها حتى يقاتل» فقبل رأي الكثرة التي أشارت عليه بالخروج[3] .

---

(١) سيرة ابن هشام ج٢ ص٤١١-٤١٢،وطبقات ابن سعد ج٢ ص٩، وفيه انقطاع في رواية ابن إسحاق، ووصله الحاكم ج٣ ص٤٢٦، ٤٢٧، وقال الذهبي: حديث منكر.

(٢) راجع لفظه في: مسلم - كتاب الجهاد- باب الإمداد بالملائكة حديث١٧٦٣، وأحمد ٣/ ٢٤٣. وراجع: تفسير المنار ج١ ص٨٨.

(٣) البخاري معلقًا - كتاب الاعتصام باب٢٨ قول الله تعالى:﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ج٤ ص١٧٩ ، ووصله الطبراني والحاكم وصححه ج٢ ص١٢٨ وما بعدها، وأحمد ٣/ ٣٥١ ، وابن هشام، السيرة النبوية، القسم الثاني، ص٦٢-٦٣، عن ابن إسحاق مرسلاً.

٥- واستشار أصحابه قبل غزوة الأحزاب، فأشار عليه سلمان الفارسي بحفر خندق يحول بين العدو وبين المدينة[١] .

٦- وحين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوهﷺ أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم: **«معي من ترون، وأحب الحديث إليَّ أصدقه، فاختاروا إحدى الطائفتين: إما السبي وإما المال، وقد كنت استأنيت بكم»**، وكان أنظرهم رسول اللهﷺ بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف، فلما تبين أن رسول اللهﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا: فإنا نختار سبينا، فقام الرسولﷺ وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: **«أما بعد .. فان إخوانكم قد جاءونا تائبين، وإني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل، ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل»**. فقال الناس: قد طبنا ذلك يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: **«إنا لا ندرى من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم»** فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول اللهﷺ فأخبروه إنهم قد طيبوا وأذنوا[٢] .

٧- ومنها: عمله بمشورة السعدين: ابن معاذ وابن عبادة، إذ أشارا يوم الأحزاب بعدم مصالحة رؤساء غطفان، ففي غزوة الأحزاب عندما اشتد الأمر بالمسلمين، دارت مفاوضات بين الرسولﷺ وبين المهاجمين من أهل الطائف، وتم الاتفاق على أن يرجع أهل الطائف ولهم ثلث ثمار المدينة، فسأل سعدُ بن معاذ رسولَ اللهﷺ عما إذا كان للوحي دخل في هذا الاتفاق، فقال له الرسول، ﷺ: **«إنما هو أمر صنعته لكم رجوت من ورائه الخير»**، فأخذ سعد المعاهدة ومزقها، وقد كانت معدة للتوقيع، قائلاً: إنهم لم ينالوا منا تمرة إلا قرى، أفبعد أن أعزنا الله يأخذون ثلث ثمار المدينة عنوة، لا والله فلم يغضب رسول اللهﷺ وسر بذلك المسلمون جميعًا[٣] .

---

(١) ابن القيم – زاد المعاد ج٣ ص٢٧١.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية، القسم الثاني، ص٤٤٨-٤٨٩. وابن القيم، زاد المعاد ج٣ ص٢٧٣.

الفصل الثاني

منهج الشورى في اختيار الخلفاء الراشدين

لم ينقطع منهج الشورى في عهد الخلفاء الراشدين، الذين تربوا عليه في العهد النبوي المبارك، ثم طبقوه بعد وفاة رسول الله ﷺ لإدراكهم أن أمر اختيار الأمة لحكامها، إنما هو حق لها أكده الإسلام وحرص عليه رسول الإسلام ﷺ. ولو لم يكن أمر الشورى واضحًا بهذا الشكل، بل وحاسمًا بالنسبة لقرار رسول الله ﷺ لكان قد أراح المسلمين وأعلنها واضحة قبل أن يغادر دنيانا إلى الرفيق الأعلى، باختيار خليفة له من بعده.

وهكذا توفي رسول الله ﷺ تاركًا للمسلمين حرية اختيار أميرهم وولي أمرهم، وأبى أن يفرض عليهم أحدًا، ليعلمهم أن هذا هو حقهم، وأن عليهم أن يمارسوه بحرية، في إطار ما يمليه عليهم دينهم وضميرهم، وما تمليه عليهم مصلحة أمتهم.

وكانت الصور الأربع لاختيار الخلفاء الراشدين الأربعة، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، كلها صور شورية، لو سار عليها المسلمون من بعده لتعمق منهج الشورى في الأمة، ولأصبح له آليات ومؤسسات، ولما سبقنا الغرب في ديمقراطيتهم، بمئات السنين.

• - خلافة الصديق:

بعد أن رجع رسول الله ﷺ من مكة، بعد فراغه من حجة الوداع - تلك الحجة التي ودع فيها أمته في خطبته الشهيرة، وأجمل فيها الإسلام وتعاليمه، لم يمكث بعد رجوعه إلا قليلاً، حتى غلب عليه المرض، فصار لا يستطيع أن يخرج من بيته إلا بمشقة بالغة.

في هـذه الفـترة، صـدرت منـهﷺ إشـارات (مجـرد تلمـيح)، لثقتـه في أبي بكـر، ليضطلع بالمسئولية من بعده، حتى لا يشعر المسلمون بفراغ كبير بعد رحيله ﷺ.

وكان طبيعيًّا، أن يحظى أبو بكر الصديق بثقة رسول اللهﷺ فهو الذي لازمه طوال فترة البعثة، وراقب حركاته وسكناته، وعرف منه كيف يواجه العظائم، ويتصدى للصعاب، ويدير أمور الدولة بحكمة ورشاد، وتعلم منه كيف يتعامل مع العدو والحبيب، وقرن الله ذكره بذكر رسول الله في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[التوبة: ٤٠]، ورأى معه من آيات التأييد ما رسخ بها الإيمان في قلبه رسوخًا يفوق رسوخ الجبال.

وكانت أولى هذه الإشارات تكليفهﷺ أبا بكر، رضي الله عنه، بإمامة المسلمين في الصلاة فقال: «**مروا أبا بكر فليصل بالناس**»، وقد حدث أن غاب أبو بكر يومًا، فقام عمر فصلى بالناس، فلما كّبر عمر، سمع رسول اللهﷺ صوته فقال: «**فأين أبو بكر؟ يأبى الله ذلك والمسلمون، يأبى الله ذلك والمسلمون ...**».

ثم صار يوكل إليه قضاء حوائج المسلمين، وينبههم إلى الرجوع إليه في الأمور التي كانوا يرجعون إليه فيها عند فقده. فقد جاءت إليه امرأة تسأله عن حاجة، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك - كأنها تقول الموت - قال ﷺ: «**إن لم تجديني فائتي أبا بكر**». رواه البخاري في صحيحه.

ولما وجد في نفسه شيئًا من العافية قبيل موته، خرج إلى المسجد يهادى بين رجلين من أصحابه، فأراد أبو بكر أن يتأخر ويقدمه في الصلاة، فأومأ إليهﷺ أن مكانك، ثم أتى حتى جلس إلى جنبه، فصلى بصلاته.

وأعاد على مسامع المسلمين بعض فضائله، فقال :«**فإني لا أعلم امرأ أفضل يدًا عندي في الصحبة من أبي بكر ..**» وقال: «**لو كنت متخذًا من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخي وصاحبي**» أخرجه البخاري في صحيحه.

وطلب من المجاورين للمسجد، الذين كانت تفتح دورهم عليه مباشرة، أن يسدوا منافذهم تلك؛ للحفاظ على نظافة المسجد فقال: «**سدوا هذه الأبواب في المسجد إلا باب أبي بكر**»؛ لأنه سيحتاج إلى الخروج إليه كل حين، وعلى غير ميعاد للتاحث في أمر المسلمين، فيشق عليه تغيير مخرج بيته.

وظل ﷺ يتابع أمر قيام أبي بكر بالأمر دونه حتى الدقائق الأخيرة من حياته، فقد كشف ﷺ ستار حجرته صباح اليوم الذي قُبض فيه، فلما رأى الناس صفوفًا خلف أبي بكر، تبسم ﷺ، فشعر به الصحابة في صلاتهم، وهمّ بعضهم أن يُفسح له الصف، ليدخل لكنه عجز عن الخروج إليهم، وأشار إليهم أن مكانكم، وأسدل ستار غرفته، بعد رؤيته هذا المشهد الذي أثلج صدره، لتصعد روحه إلى باريها.

ورغم ذلك لم ينص ﷺ على خلافة الصديق مباشرة؛ لأنه لم يشأ أن يسلب المسلمين حقهم، وإرادتهم في اختيار من يقوم بشئونهم ويتولى أمرهم.

قُبض ﷺ، وكانت وفاته صدمة لكل المسلمين، لم يستطع الكثير منهم تحمل أثرها، فمنهم من دُهش فخولط، ومنهم من أُقعد فلم يُطق القيام، ومنهم من اعتُقل لسانه فلم يطق الكلام، ومنهم من أنكر موته بالكلية؛ لأن فقد عزيز عليه كرسول الله ليس بالأمر الهين، إلا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه، كان أهلاً بالفعل للقيام بأعباء المهمة التي أعده النبي لها، فما إن أُعلم بوفاته حتى جاء سريعًا من منزل له بالسنح خرج المدينة، ودخل على رسول الله ﷺ فكشف عن وجهه - وهو متهالك لنفسه - وقبله قائلاً: «بأبي أنت وأمي طبت حيًا وميتًا، والذي نفسي بيده لا يذيقنك الله الموتتين أبدًا».

ثم خرج فوجد عمر رضي الله عنه، يصيح بالحاضرين: «إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله ﷺ قد توفي، وإن رسول الله ﷺ والله ما مات»، فقال لعمر: «أيها الرجل! أربع (هون) على نفسك، فإن رسول الله ﷺ، قد مات، ألم تسمع الله يقول:

﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الزمر] وقال: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنبياء].

ثم أتى المنبر فصعده، وحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: ألا من كان يعبد محمدًا ﷺ، فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ [آل عمران]. فتلقاها منه الناس، وصاروا يرددونها، وظل بمن حوله من أهل المدينة، حتى خفف عنهم هول الفاجعة، وفاءوا إلى رشدهم بفيئه، وأمسوا يدربون أنفسهم على الحياة دون رسول الله، وعلى الصبر على فراقه، وعلى البحث في شئونهم العامة والخاصة.

وكان أول أمر نظروا فيه هو من يخلف رسول الله عليهم، ومن ينهض بالأمر بعده ﷺ، لأنهم كرهوا كما قال سعيد بن زيد أن يبقوا بعض يوم وليسوا في جماعة، ولم يسندوا أمر الخلافة إلى أبي بكر الصديق مباشرة؛ لأن رسول الله لم ينص على خلافته صراحة كما ذكرنا من قبل، والبعض من المسلمين - وخاصة الأنصار - لم يفهموا من الإشارات الضمنية التي وردت عن رسول الله في فضل أبي بكر أهليته للخلافة دون غيره.

فاجتمع الأنصار في «سقيفة بني ساعدة» وتناقشوا في إمكانية استخلاف سعد ابن عبادة، وكانت حجتهم في ذلك كما قال سعد بن عبادة: «لكم سابقة في الدين، وفضيلة في الإسلام ليست لأحد من العرب: إن محمدًا ﷺ لبث في قومه بضع عشرة سنة، يدعوهم إلى عبادة الرحمن، وخلع الأنداد والأوثان، فما آمن به إلا القليل، ما كانوا يقدرون على منعه، ولا على إعزاز دينه، ولا على دفع ضيم، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة، ورزقكم الإيمان به وبرسوله، والمنع له ولأصحابه، والإعزاز له ولدينه، والجهاد لأعدائه، فكنتم أشد الناس على عدوه، حتى استقامت العرب لأمر الله، وتوفاه الله وهو عنكم راضٍ، وبكم قرير العين».

ثم خرج من بينهم أسيد بن حضير فأتى أبا بكر؛ ليعرض عليه وجهة نظر الأنصار هذه، فوجده وقد اجتمع إليه المهاجرون - أو من اجتمع إليه منهم - فلما أخبره بخبر الأنصار قال لمن حوله: «انطلقوا إلى إخواننا من الأنصار، فإن لهم في هذا الحق نصيبًا، فذهبوا حتى أتوهم».

وبعد اطلاعه على ما عزموا عليه، ومعرفة وجهة نظرهم قال: «أنتم يا معشر الأنصار، من لا ينكر فضلهم في الدين، ولا سابقتهم في الإسلام، رضيكم الله أنصارًا لدينه ورسوله، وجعل إليكم هجرته، وإنكم لا تذكرون منكم فضلاً إلا وأنتم له أهل». ثم بين لهم أن هذه الأمور ليست كفيلة بجعل الخلافة فيهم؛ لأن العرب بما جبلت عليه من عصبية لن ترضى أن تدين لأحد من غير قريش، قوم النبي ﷺ.

وفي أثناء النقاش قال رجل من الأنصار: «منا أميرٌ ومنكم أمير» فاحتج عمر بأنه لا يصح أن يكون للمسلمين أميران، لأن رسول الله حذر من ذلك، وقال (أي عمر): «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن! والله لا ترضى العرب أن تؤمركم ونبينا من غيركم، ولا تمتنع العرب أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم».

فأعاد أبو بكر الحديث، وذكر الأنصار بفضلهم، وبما غاب عن ذهنهم في شأن الخلافة فقال: «لقد علمتم أن رسول الله قال: «**لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا سلكت وادي الأنصار**»، ولقد علمت يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم**»، فقال سعد: صدقت، فنحن الوزراء وأنتم الأمراء، فقال أبو بكر: نعم ... لا تفاتون بمشورة، ولا تقضى دونكم الأمور».

وزاد أبو عبيدة: يا معشر الأنصار إنكم أول من نصر، فلا تكونوا أول من بدَّل وغيَّر. فقام بشير بن سعد أبو النعمان بن بشير فقال: يا معشر الأنصار، إنا والله وإن

كنا أولي فضيلة في جهاد المشركين، وسابقة في هذا الدين ما أردنا به إلا رضا ربنا، وطاعة نبينا، والكدح لأنفسنا، فما ينبغي أن نستطيل على الناس بذلك، ولا نبتغي به الدنيا، ألا إن محمدًاﷺ من قريش وقومه أولى به، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر، فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم.

ثم أعلنوا بيعتهم جميعًا لأبي بكر بالخلافة بعد عبارة عمر المؤثرة: «أنشدكم بالله، هل أُمر أبو بكر أن يصلي بالناس؟ قالوا: اللهم نعم. قال: فأيكم تطيب نفسه أن يزيله عن مقامه الذي أقامه فيه رسول الله، ﷺ؟ قالوا: كلنا لا تطيب أنفسنا، نستغفر الله». ويشعر عندها أبو بكر بثقل التبعة فيقول: «أنت يا عمر أقوى لها مني، فيرد عليه: إن لك قوتي مع قوتك. ثم بايع عمر أبا بكر، فتقاطر الناس عليه يبايعونه.

السرد السابق، يؤكد أمرًا خطيرًا، وهو أن ذهول المسلمين كان شديدًا بعد وفاة رسولهم ومعلمهم وقائدهم، الذي كان كل شيء بالنسبة لهم، ولم يتصوروا أنفسهم يومًا بدونه، ولعل ما حدث لعمر، رضي الله عنه، كان أكبر تعبيرًا عن هذا الاضطراب، رغم شجاعته وقوته ورباطة جأشه، فما بالنا بمن هم دونه في القوة والفضل؟

ودخول الأنصار كطرف منافس للمهاجرين القرشيين، أمر من شأنه أن يهدد وحدة المسلمين، التي هي أولى الأولويات.

ولذلك فإن الدور الذي قام به أبو بكر وعمرﷺ، في منع الفتنة، وفي الرد على حجج الأنصار، دور خطير وشديد الذكاء ولا يفقهه ويجيده إلا أصحاب الفكر الاستراتيجي والقادة الكبار، تلاميذ المدرسة النبوية المباركة.

والدور الذي قام به عمر ﷺ، عظيم الأهمية، لأنه من ناحية قام به مبكرًا وفور ظهور الخلافات، كي يقضي عليها في المهد، ومن ناحية أخرى فإنه بعد أن رد على

حجج الأنصار وبعد أن ذكرهم بإمامة أبي بكر لهم في الصلاة بأمر رسول الله ﷺ قال لأبي بكر: ابسط يدك أبايعك، فبايعه، حتى يقضي على أي اعتراض يمكن أن يحدث، وهو ما كان.

وعليه، فإن الصورة الأولى لبيعة الخلفاء الراشدين، هي صورة بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهي صورة شورية مائة في المائة، حيث اجتماع الناس وتناقشهم وتشاورهم، ثم مبايعتهم لأحد أعلامهم وقادتهم، كل ذلك تم بإرادتهم الحرة واختيارهم الخالص وتشاورهم، دون إملاء أو تدخل أو تأثير على إرادتهم واختيارهم من أي أحد.

٢ - خلافة عمر بن الخطاب:

عندما مرض أبو بكر، راح يفكر فيمن يعهد إليه بأمر المسلمين، فهناك العشرة المبشرون بالجنة، الذين مات الرسول وهو عنهم راضٍ. وهناك أهل بدر، وكلهم خيار أبرار، فمن ذلك الذي يختاره للخلافة من بعده؟

ورغب أبو بكر رضي الله عنه، في شخصية قوية قادرة على تحمل المسئولية من بعده، فاتجه رأيه نحو عمر بن الخطاب، فاستشار في ذلك عددًا من الصحابة، مهاجرين وأنصارًا، فأثنوا عليه خيرًا. ومما قاله عثمان بن عفان: (اللهم علمي به أن سريرته أفضل من علانيته، وأنه ليس فينا مثله)، وبناء على تلك المشورة وحرصًا على وحدة المسلمين ورعاية مصلحتهم، أوصى أبو بكر الصديق بخلافة عمر من بعده، وأوضح سبب اختياره قائلاً: (اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم، واجتهدت لهم رأيًا فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم)، ثم أخذ البيعة العامة له بالمسجد، إذ خاطب المسلمين قائلاً: «أترضون بمن أستخلف عليكم؟ فوالله ما آليت من جهد الرأي، ولا وليت ذا قربى، وإني قد استخلفت عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا» فرد المسلمون:

«سمعنا وأطعنا» وبايعوا عمر بن الخطاب، خليفة بعد أبي بكر.

والذين يتحدثون عن الاختيار الديمقراطي، ويقولون : إن عهد أبي بكر لعمر كان حجرًا على رأي الأمة في الاختيار، ليس لهم حق في دعواهم، فالذي اختار كان هو أصلح الأمة وأتقاها بعد رسول الله ﷺ، وكان هو الصديق والأمين والمؤتمن والناصح للأمة، ولم يكن له مصلحة، ولم يكن يحابي أحدًا بهذا الاختيار.

كما إن الصديق قد استشار أعلام الأمة وكبار الصحابة والبدريين وأهل الحل والعقد، ولم يكن هذا العهد إجبارًا للناس، وإنما اتبع فيه الصديق رضي الله عنه، كل ما من شأنه أن يكون اختياره هو الأفضل على الإطلاق. خاصة، وأن الناس جميعًا يعرفون قدر عمر وسيرته وحب رسول الله ﷺ له.

وأهم من ذلك أن الصديق رضي الله عنه، قد طرح هذا العهد أمام الناس في المسجد، ولو شاءوا لرفضوا وما بايعوا، ولكنهم تقاطروا على البيعة، رضًا بعهد الصديق، وموافقة على اختيار الفاروق، ولم يرفع عليهم أحد السلاح ليجبرهم على هذه البيعة.

ولم تكن خلافة أبي بكر إلا عامين أو أقل، وحرب الردة ما زالت آثارها موجودة، والخوف على وحدة الأمة ما زال مقلقًا، فرسول الله ﷺ زعيم الأمة، لم يمض على وفاته إلا عامان، ولذلك كانت الظروف لا تحتمل بيعة مفتوحة بشكل كامل، وإنما كان ما فعله أبو بكر هو الأعقل والأفضل، وهو الذي يحقق مصلحة الأمة بشكل أكبر.

٣ - خلافة عثمان بن عفان:

كان ما فعله الفاروق عمر رضي الله عنه، من فكر وإجراءات لاختيار خليفة للمسلمين من بعده، هو أرقى صور الشورى، وقد فعل ذلك رغم ما كان يعانيه من آلام ورغم جراحاته البالغة.

فقد جعل الفاروق ﷺ، طريقة انتخاب الخليفة الجديد تعتمد على جعل الشورى في عدد محصور، فقد حصر ستة من صحابة رسول الله ﷺ كلهم بدريون، وكلهم توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، وكلهم يصلحون لتولي الأمر، وحدد لهم طريقة الانتخاب ومدته، وعدد الأصوات الكافية لانتخاب الخليفة، وحدد الحكم في المجلس، والمرجح إن تعادلت الأصوات، وأمر مجموعة من جنود الله لمراقبة سير الانتخابات في المجلس، وحدد عقاب من يخالف أمر الجماعة، وحدد إجراءات منع الفوضى بحيث لا يسمحون لأحد لكي يدخل أو يسمع ما يدور في مجلس أهل الحل والعقد.

أما العدد الذي حدده الفاروق ﷺ، فهو ستة وهم؛ علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، رضي الله عنهم جميعًا. وترك سعيد بن زيد بن نفيل وهو من العشرة المبشرين بالجنة ولعله تركه لأنه من قبيلته بني عدي.

وأمرهم عمر، رضي الله عنه، أن يجتمعوا في بيت أحدهم ويتشاوروا، وفيهم عبد الله بن عمر يحضرهم مشيرًا فقط وليس له من الأمر شيء، ويصلي بالناس أثناء التشاور صهيب الرومي، وأمر المقداد بن الأسود وأبا طلحة الأنصاري أن يرقبا سير الانتخابات.

وحدد الفاروق ﷺ، مدة المشاورة والانتخابات، بثلاثة أيام، وهي فترة كافية وإن زادوا عليها فمعنى ذلك أن شقة الخلاف ستتسع، ولذلك قال لهم: لا يأتي اليوم الرابع إلا وعليكم أمير.

وقال ﷺ، لصهيب: صل بالناس ثلاثًا، وليخل هؤلاء الرهط في بيت، فإذا اجتمعوا على رجل فمن خالفهم فاضربوا رأسه. أي أنه أمر بقتل من يريد أن يخالف هؤلاء الرهط ويشق عصا المسلمين ويفرق بينهم، عملاً بقوله ﷺ: من أتاكم

وأمركم جميع، على رجل واحد منكم، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه.

وأوصى عمر ﷺ، بأن يحضر عبد الله بن عمر معهم في المجلس، على ألا يكون له من الأمر شيء، ولكن قال لهم: فإن رضي ثلاثة رجلاً منهم وثلاثة رجلاً منهم فحكّموا عبد الله بن عمر فأي الفريقين حكم له، فليختاروا رجلاً منهم، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف، ووصف عبد الرحمن بن عوف بأنه مسدد رشيد فقال عنه: ونعم ذو الرأي عبد الرحمن بن عوف مسدد رشيد له من الله حافظ فاسمعوا منه.

وطلب عمر ﷺ، أبا طلحة الأنصاري وقال له: يا أبا طلحة إن الله عز وجل أعز الإسلام بكم فاختر خمسين رجلاً من الأنصار فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم، وقال للمقداد بن الأسود: إذا وضعتموني في حفرتي فاجمع هؤلاء الرهط في بيت حتى يختاروا رجلاً منهم.

وقد وقع الاختيار على عثمان بن عفان ﷺ، خليفة للمسلمين، فقام الناس فبايعوه، في أروع تجربة شورية عرفها المسلمون.

وما دفع عمر ﷺ، لها، أنه قد اطمأن نسبيًّا على متانة أوضاع الدولة الإسلامية، فقد مضى عشرون عامًا على وفاة رسول الله ﷺ اتسعت فيها رقعة دولة الإسلام، وتوطدت أركانها، وقويت عما كانت عليه، وهو ما جعل عمر يطمئن ولا يعهد بالخلافة لأحد بعينه، كما فعل أبو بكر.

وعمر فعل ما هو منتظر من قائد وخليفة كبير مثله، في فكره ورؤيته المستقبلية، ولذلك فإنه لم يتأخر في تطوير الشورى وفيما يجب اتباعه من آليات وإجراءات.

قد يقول أحد العلمانيين: ولماذا حجر عمر على الأمة في الاختيار وحدد ستة فقط، والإجابة: إنه اختار أفضل ستة، وأفضل الأمة هم البدريون، الذين توفي

رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فإذا اختارت الأمة أيهم فهي الرابحة، فكل منهم كفء وأهل للخلافة، أما أن يصبح الترشيح متاحًا لكل أحد، كما يريد العلمانيون وأتباعهم، فمعنى هذا أن هناك إمكانية في فوز من هناك أكفأ وأصلح منه، فليست الديمقراطية المباشرة صحيحة بصورة مطلقة وليس الحل لمشكلاتنا، ونذكر هؤلاء بأن المعايير التي يطلبونها أدت إلى أن يدخل البرلمان تجار المخدرات واللصوص والهاربون من التجنيد وشاربو الخمر، وأن يصبح هؤلاء هم النواب في المجالس النيابية.

٤ - خلافة علي بن أبي طالب:

لما قتل عثمان عدل الناس إلى علي فبايعوه، قبل أن يدفن عثمان، وقيل: بعد دفنه، وقد امتنع علي من إجابتهم إلى قبول الإمارة حتى تكرر قولهم له، وفر منهم إلى حائط بني عمرو بن مبذول، وأغلق بابه، فجاء الناس فطرقوا الباب وولجوا عليه، وجاءوا معهم بطلحة والزبير، فقالوا له: إن هذا الأمر لا يمكن بقاؤه بلا أمير، ولم يزالوا به حتى أجاب.

وهكذا، ذهب بعض الصحابة إليه، فقالوا: إن هذا الرجل قد قُتل، ولا بُدَّ للناس من إمام، ولا نجد أحدًا أحقَّ بها منك، أقدم مشاهد، ولا أقرب من رسول الله ﷺ، فقال عليٌّ: لا تفعلوا فإني وزير خير من أمير. فقالوا: لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك. قال: ففي المسجد، فإن بيعتي ينبغي ألاّ تكون خَفِيًّا، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين.

فقال عبد الله بن عباس: «لقد كرهت أن يأتي المسجد كراهية أن يُشْغَبَ عليه، وأبى هو إلاّ المسجد، فلما دخل المسجد جاء المهاجرون والأنصار فبايعوا وبايع الناس». ولولا إسراع بيعته لأدَّى ذلك إلى فتنٍ واختلافات في جميع الأمصار، فكان من مصلحة المسلمين أن يَقْبَل عليٌّ البيعة مهما كانت الظروف المحيطة بها.

وعليه، فإن بيعة علي، وإن لم تكن بإجماع المسلمين، إلا إنها بيعة شورية صحيحة تمامًا، فالشورى لا تعني الإجماع، وإنما تعني الأغلبية العامة، وقد تحقق لعلي ﷺ، ما هو أكبر من الأغلبية العامة، وحصل على بيعة كبار الصحابة وأهل الحل والعقد.

وهكذا، فإن الصور الأربع، لاختيار الخلفاء الراشدين، كانت كلها صور شورية، تطبق مفهوم الإسلام في تأكيد سلطة الأمة وأن: «السلطان للأمة، والسيادة للشرع». فالأمة في كل هذه الحالات اختارت خليفتها بإرادتها، ولم يفرض عليها أحد حاكمها. ولو تطور هذا الأمر، جيلاً بعد جيل، لكانت مؤسسة الشورى الإسلامية الآن أفضل بمراحل من الديمقراطية الغربية، التي يغيب عنها في كثير من الأحيان العدل الحقيقي، والمساواة الحقيقية، ويصل للأمر فيها من لا يملك من المؤهلات إلا المال.

الفصل الثالث

تأسيس الملك العضوض

كانت نهاية خلافة الحسن بن علي ﷺ، الذي هو خامس الخلفاء الراشدين الحقيقي، وبدء ولاية يزيد بن معاوية، الذي حصل له أبوه على البيعة قبل أن يموت، هي بداية تأسيس الملك العضوض ونقضُ مبدأ الشورى الذي طبقه رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده.

لكن ولاية معاوية، كانت هي البداية الأولى لهذا العهد الملكي، فقد أحاط نفسه بكل مظاهر الملك، فقد لازم الخلافة الإسلامية في عهده طابعًا سياسيًّا، أكثر منه دينيًّا، وأصبحت كلمة ملك - بمعنى الحاكم المطلق - يطلقها المؤرخون عليه، وعلى خلفائه من حكام بني أمية، وهو نفسه الذي قال: أنا أول الملوك.

وقد استحدث معاوية أمورًا لم تعرفها من قبل خلافة الراشدين، فبنى لنفسه قصرًا في دمشق سماه الخضراء، وهو قصر ضخم، أراد به معاوية أن ينافس قصور الرومان، وكان أبو ذر الغفاري - صاحب رسول الله ﷺ - ينكر على معاوية أمورًا كثيرة، قال أبو ذر: لقد أحدثت أعمالاً لا أعرفها، والله ما هي في كتاب الله، ولا سنة نبيهﷺ والله إني لأرى حقًّا يطفأ، وباطلاً يحيا، وصادقًا مكذبًا، وأثرة بغير تقى. وأراد معاوية أن يتلطف إلى أبي ذر، ويتقرب إليه، فدعاه إلى قصره الخضراء هذا، فقال له أبو ذر: يا معاوية، إن كانت هذه الأبهة من مال الله، فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهي الإسراف[1].

هذا فضلاً عن اتخاذه السرير - أو العرش - وجعل الحراس يمشون بالحراب

(1) ابن أبي الحديد، نهج البلاغة.

بين يديه، كما أوجد الشرطة لحراسته، وكان إذا صلى في المسجد، جلس في بيت منفرد بجدران عرف باسم المقصورة، وأخيرًا، فلقد أراد معاوية أن يجعل من الخلافة الإسلامية مزرعة أموية، ومن ثم فقد استحدث في الإسلام بدعة ولي العهد، فاستخلف ولده يزيد على سلطان المسلمين من بعده، فغير بذلك السنة الموروثة تغييرًا خطيرًا، الأمر الذي أدى إلى مذبحة كربلاء، التي راح ضحيتها أهل بيت النبيﷺ وذبحت ذريته، فضلاً عن الاستباحة التي لا تغتفر لحرم رسول اللهﷺ بالمدينة يوم الحرة، والاعتداء على حرم الله الآمن بمكة المكرمة[١].

وكان سعيد بن المسيب ﷺ، يسمى سني يزيد بن معاوية بالشؤم، في السنة الأولى قتل الحسين بن علي، وأهل بيت رسول اللهﷺ ، وفي الثانية استبيح حرم رسول اللهﷺ وانتهكت حرمة المدينة، وفي الثالثة سفكت الدماء في حرم الله، وحرقت الكعبة[٢].

وهكذا يبدو واضحًا أن خلافة الحسن بن علي بن أبي طالب، إنما كانت نهاية الخلافة الراشدة، - كما أخبر جده النبي ﷺ ومن ثم فهو خامس الراشدين، حيث ينتهي بعهده عهد الخلافة، ويبدأ عصر الملوك، وصدق رسول الله ﷺ، حيث يقول: ستكون خلافة نبوة، ثم يكون ملكًا ورحمة، ثم يكون ملكًا وجبرية، ثم يكون ملكًا عضوضًا[٣].

وفي رواية أخرى: «**إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة، ثم يكون رحمة وخلافة، ثم كائن ملكًا عضوضًا، ثم كائن عتوًا وجبرية وفسادًا في الأمة، يستحلون الحرير والخمور، يرزقون على ذلك وينصرون، حتى يلقوا الله عز وجل**»[٤].

(١) محمد بيومي مهران، الإمام الحسن بن علي ص ٤٨ - ٥٠ (دار النهضة العربية - بيروت ١٩٩٠م).

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٢٥٣ (دار بيروت - بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

(٣) ابن تيمية، رسالة فضل أهل البيت وحقوقهم ص ٢٩.

(٤) الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دلائل النبوة، ص ٤٨١.

وفي رواية ثالثة: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة**» - وفي لفظ: «**الخلافة في أمتي - ثلاثون عامًا، ثم يكون ملكًا**». أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه.

وكانت بداية انحراف معاوية عن منهج الخلافة الراشدة وفقه الشورى وآلياتها وتارساتها، ورغبته في تأسيس ملكه، هي عدم بيعته لعلي بن أبي طالب ﷺ، كخليفة للمسلمين، مثلما فعل جمهور الصحابة وغالبيتهم العظمى، باستثناء مجموعة منهم تتراوح بين سبعة عشر إلى عشرين، وطالب معاوية، وهو حينئذ والي الشام، بالقصاص من قتلة أمير المؤمنين عثمان بن عفان، أولاً وقبل أن يبايع عليًّا.

لكن لأن النية كانت مبيتة في التأسيس لملك خاص والانقضاض على الخلافة الراشدة، وإسقاط حق الأمة في اختيار حكامها وولاتها أو إسقاطهم وسحب الثقة منهم ومحاسبتهم، اتبع معاوية هذا الطريق غير الشرعي وغير القانوني، ولو كان صادقًا في المطالبة بدم عثمان ولو كان حريصًا على وحدة الأمة ونظامها السياسي، لاتبع الطرق القانونية ولرفع شكواه لولي الأمر، وهو علي ﷺ، الذي أصبح خليفة رسميًّا وبطريقة شرعية، ولتركه ينفذ ما يراه، لا أن يشترط الشروط ويضغط على الخليفة.

والخليفة الجديد لم يكن يرفض القبض على قتلة أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ولكنه لم يكن يستطيع ذلك لأن الثائرين الذين قتلوا الخليفة السابق، ما زالوا موجودين بالمدينة يخيفون الناس، وهؤلاء الثائرون كانوا مسلحين، وكانت أعدادهم كبيرة تقدر بألفين، ولكي يستطيع الخليفة الجديد القبض على القتلة الذين يستقوون بزملائهم من الثائرين فإنه كان يلزمه إجماع ووحدة من كل أفراد الأمة، وأن يبايعه من اعترض على مبايعته، وأولهم معاوية، حتى تترسخ أقدامه ويحكم قبضته على مقاليد الأمور، وحينها يستطيع القبض على القتلة والقصاص منهم.

لكن معاوية لم يفعل ذلك، ولم يتعاون مع الخليفة الجديد، ورفض البيعة، وأخذ

يعرض قميص عثمان وعليه دمه، وكذلك أصابع زوجته الفاضلة المبتورة السيدة نائلة على الناس في الشام، لتهييجهم وتحميسهم في المطالبة بدم عثمان، وفي عدم البيعة للخليفة الجديد، وتجهيزهم نفسيًّا لقتاله[1].

وكانت مطالبة معاوية بدم عثمان ليست بصفته الشخصية كقريب له، رغم أنه ليس أقرب أقاربه ولا من ورثته الشرعيين، ولكنه طالب به بصفته حاكم الشام، وهو هنا رفض طاعة الحكومة المركزية، واستخدم جند الولاية في تحقيق غرضه الذي يسعى له.

إلا أن ما يكشف تصلب موقف معاوية وعدم تعاونه، ويؤكد أغراضه الحقيقية، أنه لم يطلب القبض على قتلة عثمان ومحاكمتهم بمعرفة الدولة والسلطة الشرعية القائمة بقيادة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وإنما طالب بأن يتم القبض عليهم وتسليمهم له ليقتلهم هو بمعرفته، بعيدًا عن سلطة الدولة، أي أنه جعل لنفسه سلطة مساوية لسلطة الدولة، وهذا كلام لا يمكن أن يقبله أي أحد.

لم يجد الخليفة الجديد إلا أن يعزل والي الشام، الخارج عن طاعته الرافض لبيعته الذي يتسبب بموقفه هذا في إضعاف الدولة، لم يجد إلا أن يعزله، ولكن أطماع معاوية السابقة جعلته يرفض قرار عزله ويتترس ويقاتل أمير المؤمنين ويخرج على الشرعية.

وفي تطورات قضية التحكيم، كان الخلاف واضحًا وجليًّا، بين فكر وسلوك وشخصية الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب، وبين فكر الملوك وسلوكهم البرجماتي النفعي الدنيوي، فبينما سعى الخليفة الراشد وممثله في التحكيم أبو موسى الأشعري إلى حماية الخلافة من أن تتحول إلى ملك، وأن يعمل الحكمان بنص المعاهدة التي خولتهما سلطة التحكيم ثم يصدران قرارهما تبعًا لها، وكان نص المعاهدة هو: «ما

(١) أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، الباب الرابع: من الخلافة الراشدة إلى الملك، المختار الإسلامي، الطبعة الثانية.

وجد الحكمان في كتاب الله عملا به، وما لم يجداه في كتاب الله فالسنة العادلة الجامعة غير المفرقة»، سعى الطرف الآخر إلى تفكيك الخلافة والتأسيس للملك عن طريق الالتفاف.

لما جلس الحكمان في دومة الجندل لبحث الأمر لم يبحثا في حكم القرآن والسنة في الأمر، فأما القرآن ففيه حكم صريح بأنه لو اقتتلت طائفتان من المسلمين، فإن أصح سبيل للإصلاح بينهما هو قهر الفئة الباغية منهما لتعود إلى الطريق المستقيم، وقد عين النص الصريح لحديث رسول الله ﷺ بعد استشهاد عمار بن ياسر، أي الطائفتين هي الباغية في هذه القضية، كذلك حوت السنة أحاديث واضحة في شأن من لم يطع الأمير بعد انعقاد الإمارة له، كما أنه في الشريعة تشريعات واضحة لرفع دعوى القصاص والمطالبة بالدم، وكل ذلك يؤكد عدم شرعية موقف معاوية من كل الوجوه.

وكان خطأ أبي موسى الأشعري أنه أغفل كل ذلك وانجر وراء عمرو بن العاص الذي استدرجه لبحث أمر واحد وهو الفصل في أمر الخلافة وكيف يكون؟ ومن أحق بها؟ وكان عليه أن يلتزم بنص معاهدة التخويل، ولأنه لم يفعل، فقد انتصر فكر حب الملك والمراوغة، وكان ما كان[1].

فكر معاوية بعد أن استتب له الأمر في توريث ولده يزيد، وفَرَضَ ذلك على المسلمين، وأعلن عزمه على أن يجعل ابنه وريثه في عرشه وملكه، وقد أعلن ذلك في المسجد على مرأى ومسمع من بقية الصحابة وكبار المرشحين للخلافة، أمثال الحسين بن على بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وغيرهما، بعد أن هدد المرشحين وجعل على رأس كل منهم شخصين بيد كل واحد منهم سيف، وأمرهم بضرب عنق الذين بين أيديهم إن نطقوا بأي كلام، ثم قام على المنبر وأعلن للمسلمين أنه قد

(1) المصدر السابق.

رأى أن لا يترك الأمر بعده دون أن يعين لهم خليفة من بعده، وقد رأى أن ابنه هو أحق الناس بالحكم بعده، وأن الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما قد وافقوا على ذلك، ولم يستطع أي واحد من هؤلاء المعارضين أن يعترض، خوفًا من سيف الجلاّد الواقف على رأسه والمأمور بضرب عنقه إن نطق وتكلم حتى بتأييد كلام معاوية، وإنما عليهم أن يلزموا الصمت، وفعلاً لزموا الصمت، وانطلت الحيلة على الناس، وظن الناس أن هؤلاء النفر من أهل بيت رسول الله وصحابتهﷺ موافقون على ما فعل معاوية، وكان ذلك أول تأسيس للحكم الملكي في الإسلام[1].

بهذه الطريقة التي اختطها معاوية، تأسّس الحكم الملكي في الإسلام، وصار نظامًا معترفًا به من نُظم الحكم بين المسلمين، باعتباره نظاما إسلاميًّا، ولولا ما فعله معاوية ما كان يمكن أن يوجد الحكم الملكي بين المسلمين، ولا كان يمكن أن توجد الملكيات المتعددة في التاريخ الإسلامي، ولاستمر الحكم بالاختيار والبيعة.

إن النظام الملكي وتوريث الآباء الحكم لأبنائهم كشيء مفروغ منه بدون اختيار من الأمة، نظام لم يأت به الإسلام ولا يعترف به، ولا هو من الحكم الإسلامي في شيء.

لقد تكرر بين المسلمين في تاريخهم، وتكرس النظام الملكي وتوريث الآباء الحكم لأبنائهم حتى صار يرث الحكم في بعض الأحيان طفل في التاسعة أو العاشرة من عمره ويختاروا له وصيًّا يدير أملاكه حتى يبلغ سن الرشد، تمامًا كما يحدث في الممتلكات العقارية وغيرها، وما أموال هذا الطفل وما أملاكه غير البلاد والعباد أي الوطن والمواطنين، فهم أملاكه التي ورثها عن أبيه، ويديرها له شخص حتى يبلغ سن الرشد ويستلم أملاكه، وقد يكون ذلك الطفل مخبولاً أو بليدًا أو لا يستطيع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، أو فاسقًا أو فاجرًا، ولكن ذلك لم

(١) إبراهيم بن محمد الوزير، الملَكِيةُ بين المسلمين والانحراف الكبير، موقعه على الإنترنت، ١٣ / ١١ / ٢٠٠١م.

يكن مهمًّا عند أولئك القائمين بالأمر، منذ عهد معاوية بن أبي سفيان وما بعده، ما دام قد ورث الحكم من أبيه وأصبحت البلاد والأمة من أملاكه، فليتصرف فيها كيفما يشاء لأنه صاحب حق في البلاد والعباد، وليس لأحد أن يعترض عليه، هكذا كانوا يفكرون وهكذا كانوا يتصرفون!

وهكذا وجدت الملكيات بين المسلمين، وأصبح نظامًا يعترف به المسلمون ولا يستنكرونه، وهو أبعد ما يكون عن نظام الإسلام في الحكم الذي يعتمد على البيعة والاختيار للأصلح والأفضل، والقادر على تسيير دفة الحكم بحكمة وتقوى وعدل، وتوخي الخير، واجتهادٍ في العمل من أجل مصالح المسلمين وإقامة شريعة سيد المرسلين، وأين الطفل الصغير من ذلك كله؟

لقد كانت الملكيات التي شاعت بين المسلمين نتيجة حتمية لاستيلاء الملك العضوض على الحكم في الإسلام، وتوريث معاوية بن أبي سفيان ولده حكم المسلمين، وما كان الحكم في الإسلام إلا عن طريق البيعة والاختيار الحر المباشر، ولو استمر ذلك دون استبداد ولا ظلم، وهما ما حدثا بعد استيلاء معاوية بن أبي سفيان على الحكم وظهور الملك العضوض، لو استمرت تجربة الاختيار والانتخاب، لما ساد الظلم والطغيان ولما وجدت الملكيات ولما ورث الحكم واحتكر، ولما أقصيت الأمة عن حقها، ولوصلنا إلى الحكم الجماعي العادل قبل أوروبا بمئات السنين وبصورة أكثر عدلاً وارتباطًا بالمثل العليا، وبشرع الله وعدالته جل وعلا، ولتحققت المصلحة العامة للمسلمين في كل وقت، ولما وصلنا إلى ما نحن فيه من تدهورٍ وضعفٍ وانهيار(١).

(*) المصدر السابق.

الفصل الرابع

إجازة ولاية المتغلب .. خطيئة لا خطأ

النصوص واضحة وصريحة ومؤكدة، على أن نصب الخليفة والإمام لا يتم إلا ببيعة المسلمين، بشروط معينة تتحقق في الخليفة، وشروط أخرى تتحقق في حكمه وسيرته. هذا هو نظام الشورى، الذي هو أرقى من الديمقراطية المعاصرة، أو لنقل الديمقراطية اليوم قد تكون تمهيدًا لنظام الشورى.

ولكن ما الحكم إذا مات الخليفة أو خلا منصب رئيس الدولة، أو قام أحد من الناس بانقلاب وتولى الحكم غاصب متسلط عن طريق العسكر أو الرعاع والسوقة من غير بيعة المسلمين ولا اختيار منهم؟ فهل يصبح المتسلط خليفة للمسلمين باستيلائه على السلطة؟ أم يجب تنحيته وإقامة الإمارة أو الخلافة على قواعدها الصحيحة برأي الأمة واختيارها لتكون دستورية سليمة؟

اختلف الفقهاء في هذا الأمر على ثلاث فرق، وإن كانت كلها تجمع على أن هذا العمل غير شرعي أو غير دستوري، ولكنها تختلف في كيفية التعامل معه، خوف الفتنة وخوف الشقاق وضياع الشوكة وإراقة الدماء، أو خوف إهدار مصالح المسلمين وجلب الحرج والمشقة إليهم.

الفرقة الأولى: ذهب بعض فقهاء العراق إلى ثبوت ولاية المتغلب، إن لم يعقدها أهل الاختيار وهو رواية عن الإمام أحمد، حيث روى عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر والغلبة فقال في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينازعه، ولا يراه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا. وقال أيضًا في رواية أبي الحارث – في

الإمام يخرج عليه من يطلب الملك - فيكون مع هذا قوم، ومع هذا قوم - تكون الجماعة مع من غلب، واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرة، وقال: «نحن مع من غلب»، ولأن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعًا وكرهًا، فصار إمامًا يحرم الخروج عليه لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم [1].

قال الحافظ ابن حجر فِي الفتح (١٣/ ٧): «وقد أجمع الفقهاء عَلَى وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لِما فِي ذَلِكَ من حقن الدماء وتسكين الدهماء».

وَقَالَ ابن قُدامة فِي المغني (٩/ ٥): «وجُملة الأمر أن من اتفق المسلمون عَلَى إمامته، وبيعته، ثبتت إمامته ووجبت معونته لِمَا ذكرنا من الحديث والإجماع، وفي معناه من ثبتت إمامته بعهد النَّبِي أو بعهد إمام قبله إليه، فإن أبا بكر ثبتت إمامته بإجماع الصحابة عَلَى بيعته، وعمر ثبتت إمامته بعهد أبي بكر إليه، وأجمعَ الصحابة عَلَى قبوله، ولو خرج رجل عَلَى الإمام فقهره وغلب الناس بسيفه حتَّى أقروا له وأذعنوا بطاعته وتابعوه صار إمامًا يَحرم قتاله، والخروج عليه، فإن عبد الملك بن مروان خرج عَلَى ابن الزبير، فقتله واستولى عَلَى البلاد وأهلها حتَّى بايعوه طوعًا وكرهًا، فصار إمامًا يَحرم الخروج عليه، وذلك لِمَا فِي الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالِهم... فمن خرج عَلَى من ثبتت إمامته بأحد هذه الوجوه باغيًا وجب قتاله».

وَقَالَ أبو الحسن الأشعري فِي رسالة إلى أهل الثغر (ص٢٩٦): «وأجمعوا عَلَى

(١) الأحكام السلطانية للماوردي (ص/ ٨)، الأحكام السلطانية أبي يعلى (ص/ ٧، ٨)، المغني (٨/ ١٠٧)، وحاشية ابن عابدين (١/ ٣٦٩)، ومغني المحتاج (٤/ ١٣٠)، وأسنى المطالب (٤/ ١١٠، ١١١).

السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضًى أو غلبة وامتدت طاعته من بَرٍّ وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويُحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ويصلى خلفهم الجمع والأعياد».

وهذا الفريق يرى أن غلبة المستولي على الحكم بالسلاح أو بالقوة أو بالطريق غير الدستوري كتزوير الانتخابات مثلاً، لا تصح وغير دستورية، ولكنهم يخشون الخروج عليه لخوفهم على أنفسهم وعلى المسلمين وعلى شق الصفوف، يعبر عن هذا الإمام أبو حامد الغزالي فيقول: «والذي نراه ونقطع به أنه يجب خلعه إن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط، من غير إثارة فتنة وتهييج قتال، وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتل وجبت طاعته وحكمًا بإمامته»[١]، أي للضرورة حتى يمكن إزالته عن منصبه.

الفرقة الثانية: اشترطت للاعتراف بإمامتهم شروط معينة، من هؤلاء جمهور الفقهاء والمتكلمين، الذين ذهبوا إلى أن إمامة المتغلبة لا تنعقد إلا بالرضا والاختيار إذا وجدت فيهم شروط الإمامة، يلزم أهل الاختيار عقد الإمامة لهم، لمصلحة المسلمين، فإن توقفوا أثموا لأن الإمامة عقد لا يتم إلا بعاقد[٢].

وقال أبو يعلى: «الإمامة تنعقد من وجهين، أحدهما: باختيار أهل الحل والعقد، فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد، قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم: الإمام الذي يجتمع عليه، كلهم يقول: هذا إمام.

وقد اشترط الماوردي في إمارة الاستيلاء شروطًا سبعة حتى يصح تقليد المستولي إمامًا، كلها تحتم أن يكون صالحًا لتسيير أمور المسلمين.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص/ ١٣٧ ، ١٣٨).
(٢) الأحكام السلطانية للماوردي (ص/ ٨) .

الفرقة الثالثة: جمهور المعتزلة ورأي الشافعية. منع جمهور المعتزلة أن يستعين الناس بالبغاة، ولم يجيزوا إمضاء الأحكام والترافع إليهم، إلا إذا كانت الحالات لا تحتاج إلى اجتهاد، وذلك على شرط ألا يكون في هذه الحالات ما يجري مجرى الحدود والعقوبة، لأن ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالمتغلب بأي حال من الأحوال.

بل لقد قال المعتزلة بالعصيان المدني، ومنع أكثر المعتزلة الصلاة خلف الإمام الجائر، جمعة كانت الصلاة أو غير جمعة، وأوجبوا على من صلى خلفه إعادة الصلاة، إذ الموقف منه هو وجوب خلعه وإزالته والثورة عليه.

وذكر الشافعية قولاً: يشترط لصحة إمامة المتغلب استجماع شروط الإمامة.

كما يشترط الشافعية أيضًا أن يستولي على الأمر بعد موت الإمام المبايع له، وقبل نصب إمام جديد بالبيعة، أو أن يستولي على حي متغلب مثله، أما إذا استولى على الأمر وقهر إمامًا مولى بالبيعة أو بالعهد، فلا تثبت إمامته، ويبقى الإمام مقهور على إمامته شرعًا.

والصحيح أن الخلافة لا تنعقد بالقهر والغلبة والاستيلاء، لأنها عقد رضا واختيار فلا تصح بالإكراه، لا بإكراه من يبايع ولا بإكراه الذين يبايعون.

والإسلام يعلمنا في كل تشريعاته، أن الرضا قاعدة كلية حتى في قبول الدين نفسه ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ وقاعدة معتبرة في العقود في النكاح والتجارة والشهادة والإقرار والبيعة، وقد طبقت قاعدة الرضا في البيعة للخلفاء الراشدين، وتبعًا لهذه القاعدة الكلية لم تصح شرعًا رئاسة طلاب الملك الذين غلبوا على شعوبهم بقوة السلاح واحتلوا منصب القيادة العليا في المجتمع وحملوا الناس بالإكراه على طاعتهم، وقد عارض كبار الصحابة تخطي إرادة الأمة في تولية الإمامة وماتوا دون هذا الرأي.

أما سكوت بعض العلماء، وقبولهم بولاية المتغلب، فإن ذلك جاء حقنًا للدماء، واعترافًا بضرورة وجود الحاكم، فلا تصح الحياة الاجتماعية بدون حاكم. واستيلاء المتغلب على الحكم طريقة غير شرعية وغير صحيحة، ويجب على المسلمين العمل على إزاحته، دون أن يتسبب ذلك في فتنة، تهدر فيها دماء المواطنين، وتصادر الحريات.

واصطلاح «الخروج» في الفقه، يشير بشكل خاص إلى الثورة المسلحة، بينما تطورت وسائل الكفاح السياسي في عصرنا، وشهدنا تجارب عديدة لثورات سلمية مدنية أدت إلى إسقاط نظم سياسية بوسائل العصيان المدني، وهي أكثر الوسائل تواؤمًا مع الإسلام الذي يعلي من شأن حقن دماء المسلمين، ودماء البشر عمومًا.

ونحن من أنصار الأسلوب السلمي في تغيير حكام المسلمين، سواء كانوا ظالمين أو فسقة أو مرتدين أو اغتصبوا الحكم غلبة بسيوفهم دون بيعة من الناس ودون رضا وموافقة من الجماهير، باعتباره الأسلوب الأكثر نجاعة من الناحية العملية، والأكثر توافقًا مع الشرعية، والذي لا يعلمه البعض أنه لا تعارض بين الناحية العملية والسياسية و الناحية الشرعية.

لقد طرحت علينا تطورات العمران البشرى أشكالاً مختلفة للخروج على الحاكم، لا تقتصر على الخروج المسلح وحده.

الخروج لا يعنى الانتفاضة المسلحة بالضرورة، بل الأغلب في عصرنا الراهن، وفى غيبة السلاح الشخصي (الذي كان هو الأصل في المجتمعات السابقة) أن يكون الخروج مدنيًا و سلميًا، خاصة وأن الدولة أصبحت تملك أسلحة متطورة ليست في متناول الأفراد، وبالتالي فإن الصدام المسلح لن يكون متكافئًا في أغلب الأحيان[1].

---

(١) مجدي أحمد حسين، شرعية الخروج على الحاكم في الإسلام، صفحته على الفيس بوك، ١٥/٨/٢٠٠٨.

الفصل الخامس

المستبد العادل .. فكرة كارثية

نتيجة لهذا التراث من الاستبداد، حلم العرب بالحاكم المستبد العادل، الذي يخلصهم من مشكلاتهم ويحقق لهم أحلامهم، بعد أن استقر في عقول ووجدان الجماهير العربية أنهم في حاجة دائما إلي «كبير» وليس إلى دولة مؤسسات.

وهكذا، صنع العقل العربي أسطورة المستبد العادل وجسدها في شخص جمال عبد الناصر، واستلم الراية من بعده السادات «كبير العائلة» في مصر، وصدام حسين في العراق، وعرفات في فلسطين.

وقد تبنى الإمام محمد عبده - خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر - هذا النموذج في مقالاته، وقدم الإطار النظري له، وقدم أفكاره لأول مرة بشكل واضح في مقال له بعنوان «إنما ينهض بالشرق مستبد عادل» نشر بمجلة الجامعة العثمانية في مايو ١٨٩٩م، قاصدًا به الرد على من يقولون بأن صلاح الشرق يكون بالأخذ بالحياة النيابية.

ذلك أن محمد عبده كان يرى أن الإسراع بالأخذ بالنظام النيابي، دون تهيئة الناس على كيفية تقبله، ربما يؤدي إلى انتكاسة خطيرة، بينما البدء بالمشروع التربوي والارتقاء بالأمة إلى المستوى المطلوب لممارسة الحياة النيابية هو أفضل السبل، وهو يرى أن الإسراع بتطبيق الحياة النيابية قد يؤدي إلى فوضى، ومن ثم تصبح المهمة الأولى لهذه القيادة الرشيدة هي «توحيد الصف»، وبعدها يبدأ المستبد العادل دوره التاريخي في التطور التدريجي لإرساء قواعد الديمقراطية والحكم في البلاد[1].

(١) د. محمد عفيفي، المستبد العادل: دراسة في الزعامة العربية في القرن العشرين، المجلس الأعلى للثقافة مصر.

لكن كثيرًا من المثقفين المصريين تصدوا لمقولات محمد عبده، ورفضوا فكرة الجمع بين الاستبداد والعدل في نموذج واحد، ورأوها فكرة خيالية لا سند لها من وقائع التاريخ، وحلم غير واقعي تلجأ إليه الأمة في لحظات الوهن، وأن أحد أسباب انتشار هذه النظرية هو فشل المشروع الليبرالي في الشرق، وبالتالي استسهال الهرولة نحو النموذج البديل.

وعبر السياسي السوري عبد الرحمن الشهبندر، عن رؤية أخرى، ترى أنه على الدول العربية التمسك بالديمقراطية أثناء فترات الاحتلال فقط، وذلك حتى تستطيع محاربة المستعمر، ولكن فور الاستقلال تحتاج البلاد إلى يد مستبدة عادلة تنقذها من الفوضى، مبهورًا في ذلك بالنماذج الديكتاتورية الحديثة كالفاشية والنازية في الغرب، وبالتجربة الكمالية في تركيا.

وقد استجاب عبد الناصر لهذه الرؤية من الجماهير العربية، فكان يرى ضرورة تركيز السلطة في يده ليحسم الأمور وقتما يشاء، وهكذا كان تلميذًا مخلصًا لنظرية «المستبد العادل»، ولضرورة الفترة الانتقالية التي دعا إليها محمد عبده والشهبندر، من أجل لم شمل الجماهير ووحدة الصف والتدرج عبر مجالس وهيئات شبه نيابية حتى يتدرب الشعب على الأسلوب الديمقراطي وفقا للبرنامج الناصري. وتجاهل عبد الناصر تراث الأمة الديمقراطي قبل ثورة ١٩٥٢م.

ولأن الجماهير قد تعلقت بفكرة «المستبد العادل»، مطبقة إياها على عبد الناصر، فإنها حاولت التعلق به أو بفكرة البطل فحبسته داخل هذا المربع، حتى عندما حاول التنحي رفضوا ذلك وخرجوا في مظاهرات مطالبين ببقائه، وهو ضحية لأن الجماهير كبلته بحلم «المستبد العادل» قبل الهزيمة وبعدها[1].

ومقولة «المستبد العادل» تنطوي على تناقض صارخ، فالعدل هو أساس الملك،

(١) المرجع السابق.

وشرطه ألا يقترن بالاستبداد، والعادل لا يكون مستبدًّا، لأن عدله رحمة بالناس وتفعل عطوف مع مصالحهم وحقوقهم، والرحمة تفترض الرفق واللين، بينما تنفي المصالح والحقوق فكرة الاستبداد، التي تقوم على الإقرار بأن لا حقوق إلا لفرد واحد هو المستبد: الحاكم غير العادل، الذي ينفرد بـ«الأمر».

ومن الغريب أن مثقفًا كبيرًا كالكواكبي تحدث بدوره عن المستبد العادل، مع أنه قدم تعريفًا للاستبداد ينفي تمامًا صفة العدل عنه، حين قال بكلمات موجزة وعبقرية: «الاستبداد هو حكم الهوى»، حكم من لا يتقيد بقانون أو عرف أو تقليد أو قاعدة، ولا يقر بأولية ما أنزل الله في تعيين صلاحيات الحاكم، ويجعل هواه قانونه وشرعته، فلا شورى ولا مشاورة، ولا أهل حل وعقد، ولا قواعد، بل حكم تعسف يمليه الهوى، والعياذ بالله، هو حكم وثنية ترفع أهواء المستبد إلى مستوى إرادة فوق بشرية مقررة، تقول للأشياء : كوني، فتكون[1].

إن العدل والاستبداد لا يجتمعان، فالعدل هو حكم الشرع والقانون، الذي تكفه القيم الدينية وتراقبه هيئات الجماعة المسلمة، وتتكفل بضبطه هيئات تمثيلية تنتخبها مجتمعاتنا، لتعبر عن إرادتها في مستوى الحكم والسلطة. وحين قالت العرب: «العدل أساس الملك»، كانت تعني بقولها هذا، أن الذي لا يكون عادلاً لا يكون شرعيًّا، بل يكون ملكًا جائرًا ظالمًا لا يجوز لجماعة المؤمنين السكوت عنه، خاصة وأن الطاعة لا تكون إلا فيما يرضي الله ورسوله والمؤمنون.

يحكم المستبد من خارج الشرع والقانون وعلى الضد منهما، وإلا لما كان مستبدًّا. وهو لا يقر بأية سلطة فوق سلطانه، وإلا لكان حكم بالشرع أو بالقانون، ولا يقر أن فوق كل سلطان سلطة قدسية ومتعالية يجب أن يخضع لها الحاكم والمحكوم، كل في مجاله، وإلا ارتكبا معصية العصيان.

(١) ميشيل كيلو، هل يوجد مستبد عادل؟، القدس العربي - ٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

في هذا الفهم، يعتبر المستبد من العصاة، لأنه ينكر ويرفض وجود أية سلطة فوق سلطته، خاصة إن كانت سلطة الشريعة والقانون، وحتى سلطة الله رب العالمين، مع أنه كثيرًا ما يدعي الرضوخ لها والامتثال لإرادتها. ويكفي كي يعد من العصاة أنه يحكّم هواه فيما أمر الله بحكم الشريعة فيه، وما قام تعاقد الأفراد والمجتمعات مع الدولة على كونه السيد الوحيد الذي يجب الخضوع المطلق له ألا وهو القانون.

يحل المستبد هواه محل إرادة الله والجماعة، ويبطل كل ما من شأنه الحد من سلطانه المطلق، بتصعيد استبداده، أي عصيانه، تصعيدًا يتعاظم إلى أن يصير عملاً من أعمال الشيطان في الشرع، وخروجًا على إرادة عامة هي مرجع أي شأن عام ومعياره في القانون؛ وفي الحالتين لا يكون هناك من علاج لعصيانه غير التمرد على حكمه والإطاحة به.

إن العدل يتغذى من القانون في الدولة ومن الإنسان في المجتمع، والاستبداد يلغي القانون والدولة والإنسان والمجتمع، ويقيم في مقابلهما وضدهما منظومة نافية للقانون، معادية للإنسان، هو مركزها ومحورها وأطرافها، فهي تستمد وجودها منه مثلما يستمد هو وجوده منها. وما لم يخرج عقلنا ووعينا من أكذوبة المستبد العادل والمستنير، والاستبداد الذي يرتبط أو يمكن أن يرتبط بالعدل، والعدل الذي يبقى عدلاً إن هو اقترن بالاستبداد، فإن مأساتنا ستمتد وتتفاقم، وسيكون خروجنا الفعلي منها صعبًا إلى درجة الاستحالة.

إذا قلت: إن المستبد يمكن أن يكون عادلاً، فكأنك تقول: إن النور يمكن أن يكون مظلمًا والظلام يمكن أن يكون منيرًا![1].

وربما ساعد على انتشار مقولة «المستبد العادل» أن حظ المسلمين من العلوم السياسية بالنسبة لغيرها من العلوم الأخرى كان أضعف ولا يقارن بعطائهم الكبير

(١) المرجع السابق.

في مختلف نواحي العلوم والمعارف.

وهذا الغياب للعلوم السياسية في حياة المسلمين زاد من سطوة ونفوذ الاستبداد في تاريخهم، وأدى إلى حالة من الجمود التي أوقفت معالم التطور في شؤون الحكم، وإلا كيف يمكن أن تكون شخصية دموية مثل الحجاج بن يوسف الثقفي محل جدل ونقاش على ما يسمى «من حقه البطش بخصومه» إلى يومنا هذا؟

إن العدل والاستبداد أحدهما يلغي الآخر، ولا سبيل للتعايش بين الاثنين، فالاستبداد يؤدي بطبيعة الحال إلى الحكم المطلق، وهذا يؤدي إلى الفساد، وقرينه ينسف أية عدالة أو حرية أو نزاهة، وحتى لو افترضنا جدلاً صحة هذه المقولة الخاطئة، فكيف نضمن سير العدالة في خلفه، وهو بالطبع لا بد أن يكون من نسله، إنها إشكالية شخصنة السلطة التي ترفع من مقام الفرد الزائل وتلبسه ثيابًا فضفاضة لا تنسجم مع مقاسه، ولكن الحاشية تحاول أن تزوق وتجمل ما هو قبيح وضار خدمة لمصالحها.

إن روح القانون والمؤسسات لن تكون يومًا ما من صنع الحاكم المستبد، لأنها تنهي احتكاره للسلطة واستحواذه عليها عن طريق الغلبة[1].

ويرى أرسطو في كتابه «السياسة» أن الطغيان حكم أقلية، وحكم تضليل ومنافع ذاتية، لا يرمي إلى مصلحة من المصالح العامة.

والحقيقة أن ثمة اختلاف ما بين الاستبداد والشمولية، إذ أن الاستبداد يتحكم في شئون الأفراد ولم يصل به الأمر إلى مصادرة أفكارهم والسيطرة على عقولهم والادعاء بأن ثمة رسالة سامية يريد من خلالها تغيير طبائع النفوس وفق صورة مثالية تعيش في مخيلته يحاول من خلالها قسر الناس على قبولها، حتى لو كانت طوباوية وغير واقعية، وتلك كانت الشرارة الأولى لسفك الدماء والحروب. والحياة

(١) كاظم الحسن، خرافة المستبد العادل، صحيفة الصباح العراقية، ٢٧ أبريل ٢٠١٠.

بطبيعتها تميل إلى التنوع والاختلاف والتلون ونقيضها الموت والأحادية والرأي الواحد والحزب الواحد[1].

وهكذا، لم تكن ولاية العهد إلا انحرافًا مدروسًا ومغالطة لسبل ووسائل تداول السلطة في المجتمع الإسلامي، ولم تكن الأمة رعية وفقهاء قد قبلت بشرعيتها، ولكن عنصر الإكراه والمباغتة والجرأة والغلبة جعلها تستوطن الإطار الحاكم قبل أن تستوطن عقلية الرعية وقلم الفقيه.

فكان عنصر الزمن عاملاً مساعدًا على قبولها، فصبغها بصبغة القدسية حتى أضحت الخلافة بهذه الصفة المنحرفة جزءًا من الدين ومن نزعها فقد نزع رقبته من الإسلام. فغُلبت الأمة على أمرها، وتهيّب الفقيه، واشتد عود الحاكم وتواصلت سلطاته بومضات من عدل أو بسحب من الجور.

ليس السكون العجيب لشعوبنا وقابليتهم الغريبة للتأقلم مع هذه الحالة التي يعيشونها من فقدان للحريات وغياب التعددية السياسية في البلاد وتجاهل لمبدأ التداول على الحكم، إلا تعبيرًا عن تلازم هذا الطرح لدى الحاكم الجديد وكذلك عند رعيته.

فالحاكم ورث هذا التنظير البعيد زمانًا والمتهافت نقلاً وعقلاً، واستغله في ترويض الجماهير وقنص رضاها. وفي غياب شرعية الصناديق، أسبغ على حكمه شرعية فقهية تاريخية، ولو أنها كانت من بنات عصور التخلف والانحطاط ومن واقع الضرورات التي تبيح المحظورات[2].

***

(١) المرجع السابق.

(٢) خالد الطراولي، المستبد العادل جذور بالتاريخ وأغصان في الحاضر، الجزيرة نت، ٣/ ٢/ ٢٠١٠م.

الفصل السادس

نتائج غلبة الملك العضوض وإزاحة والشورى

من النتائج السلبية لاستيلاء الملك العضوض على الحكم بين المسلمين، وتحويل الخلافة إلى ملك، ما ظهر على مذهب الجمهور من تناقض، إذ يقولون بأن صعود الخليفة إلى الحكم يكون بالاختيار والبيعة، ثم يوجبون على المسلمين طاعة من وصل إلى الحكم بالسيف وبالقهر والغلبة، فلم يعد هناك معنى للاختيار والبيعة، ولذلك لم يطبق هذا الاختيار المقرر، وأصبح الوصول إلى الحكم بالقوة والسيف هو المتبع، ثم يأتي الحصول على طاعة المسلمين بعد ذلك، حيث هي واجبة له على المسلمين ولو كان فاجرًا أو فاسقًا. وهكذا، تم ترك الاختيار والانتخاب طيلة تاريخ المسلمين بفعل هذا المذهب، الذي برز بعد استيلاء الملك العضوض على الحكم وتحويل الخلافة إلى ملك.

ومن هذه النتائج السلبية أيضًا، انعدام أو ندرة الاجتهادات والتشريعات في مسألة صعود الخليفة إلى الحكم وآلية اختياره وتصعيده ومتى ينتهي حكمه شرعًا وتصبح ولايته غير شرعية، وما وجد من تشريعات قليلة في هذا المجال فلم يطبق منها شيء، وكان ذلك نتيجة الاستبداد والظلم بعد استيلاء بني أمية على الحكم وتحويل الخلافة إلى ملك عضوض[1].

وكان من أهم الأمور التي ساعدت على نمو الاستبداد وترسخه في البيئة العربية الإسلامية، أن الأمة قد أدخل في فكرها وفي عقيدتها أنه لا شأنَ لها بالقضايا

(١) إبراهيم بن محمد الوزير من نتائج استيلاء الملك العضوض، موقعه على الإنترنت ٢٥/ ٩/ ٢٠٠١م.

الكبرى، وأن أمور الأمة وأمور الأوطان وكل الأمور الهامة والعامة والقضايا الكبيرة الأساسية من شأن ولاة الأمر، فولي الأمر أدرى وأعرف بما يحسن وما يجب، وما على الأمة إلا أن تتفرج وتطيع وتنقاد ولا تسأل ولا تناقش ولا تعترض، وذلك على مذهب فرعون الذي ذكره اللّـهُ عز وجل في قوله تعالى في سورة قال فرعون: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩] . أي لا تتكلموا.. لا تعترضوا.. لا تناقشوا.. لا تسألوا.. أنا أعرف منكم بكل شيء، وما سأريكم إلاَّ ما أرى، وما سأهديكم إلاَّ إلى سبيل الرشاد.

وقد أدخل هذا في ضمير الأمة وفي فكرها في أول نشأتها، وهي في ذلك الوقت مشتاقة لمعرفة أوامر نبيها وتعاليم دينها، فقالوا لها: إن نبيكم صلى اللّـه عليه وآله وسلم، يأمركم أن تسكتوا وتبتعدوا ولا تناقشوا ولا تعترضوا واتركوا كُلّ أموركم المصيرية لولي الأمر، فهو أدرى وأعرف، وما عليكم إلاَّ أن تطيعوا وتنقادوا لأمرائكم، أصابوا أم أخطأوا، عدلوا أو ظلموا. وقالوا: قال نبيكم لكل فرد منكم في الأمة: (أطع أميرك وإن جلد ظهرك وأخذ مالك). وبهذا أُبعدت الأمة عن قضاياها المصيرية، وأسكتت، وقضيَ على الشورى، وهي المبدأ الإسلامي العظيم، وأصبح الصمت والسكوت والسلبية وطاعة الظالم والانقياد له جزءًا من الدين، ونشأت الأمة على هذا[1].

ولو أن الأمراءَ والعلماءَ أوضحوا للأمة وعرّفوها أنها هي المسئولة الأولى عن تطبيق تعاليم الإسلام، وإقرار العدل، وأن الواليَ الحاكم (ولي الأمر) ليس إلاَّ وكيلاً عن الأمة، وأن ولي الأمر وكيلٌ عنها موظفٌ من قبلها، يُنفذ تعاليم ربها ينشر العدل بينها تحت إشرافها ومراقبتها. لو عرفت الأمة ذلك، وأن السعي من أجل المصلحة

(١) إبراهيم بن محمد الوزير، القممُ العربية وانحراف الملك العضوض، صحيفة البلاغ، ٢٩ مارس ٢٠١٠م.

العامة والمشاركة الإيجابية في القضايا العامة هو الدين، وأن السلبية والصمت واللامبالاة ضد الدين وعكس المبادئ والتعاليم الإسلامية، لو عرفت الأمة ذلك من أول نشأتها وأصبح هذا المفهوم جزءًا من دينها، لتغير تاريخها كله، ولوجدت إيجابيات عديدة.

وعلى سبيل المثال، فإنه ما دامت مشاركة الأمة في القضايا الأساسية واجبًا إسلاميًّا وجزءًا من الدين، فكان لا بد أن توجد قواعد وآليات لمشاركة الأمة، ووسائل سلمية لفرض إرادتها، وكانت هذه الوسائل والآليات السلمية التي تفرض بها الأمة إرادتها على ولاة أمرها ستترسخ جزءًا من الدين، وستدخل في كتب الفقه لتصبح جزءًا من الفقه الإسلامي بجانب تعاليم الصلاة والصيام والحج والزكاة، بحيث لا تبقى أية ضرورة لاستخدام العُنف ضد الولاة الذين لا يستجيبون لإرادة الأمة، بل يُجبرون بموجب تعاليم وقواعد إسلامية مذكورة في كتب الفقه الإسلامي، لا يستطيعون التخلص منها أو عدم الاستجابة لها.

وبذلك تستطيع الأمة في أي وقت أن تفرضَ رغبتها وإرادتها على ولاة أمرها بالوسائل الإسلامية المشروعة والمقررة والمعترَف بها عند الأمة.

لكن للأسف ضاع كل ذلك، وضاعت أشياء كثيرة، وأُبعدت الأمة عن حقها في فرض إرادتها على ولاتها بطرق سلمية مشروعة متفَق عليها[1].

واليومَ كل الشعوب العربية والأمة الإسلامية، ترى أن ولاةَ الأمر فيها مقصّرون في قضية فلسطين وقضية القدس، وتريد الأمة من ولاة أمرها أن يكونوا أكثر مصداقية وأن يتخذوا خطوات إيجابية إزاء القضية، ولكنها لا تجد وسيلةً سلميةً مشروعةً متفقًا عليها لإرغام حكامها على الاستجابة لمطلبها ولما ترى أنه حق، كل الأمة تريد من ولاة أمرها خطوات أكثر إيجابية، وكل الأمة عاجزة عن

(١) المرجع السابق.

فرض إرادتها على ولاة أمرها بطرق سلمية مشروعة، كل ذلك نتيجة ما حصل في صدر الإسلام حين استولى الملك العضوض على الحكم وتحوَّل إلى حُكم استبدادي، حيث أوهموها أن نبيَّها العظيمَ صلى الله عليه وآله وسلم يأمُرُها بالسلبية والصمت واللامبالاة في قضاياها المصيرية، وكأنه لم يقل: «**مَن لم يهمه أمر المسلمين فليس منهم**»، وكأنه لم يقل: «**الساكت عن الحق شيطان أخرس**»، وكأنه لم يقل: «**لتأمُرُنَّ بالمعروف، ولتنهوُنَّ عن المنكر، أو ليسلطنَّ اللـَّهُ عليكم شرارَكم، فيدعوا خيارُكم فلا يُستجابُ لهم**»، وكأن اللـَّـهَ عز وجل لم يقل: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان]، وكأن اللـَّـهَ لم يصف الأمة الإسلامية بهذا الوصف الإسلامي الملزم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، بل كأن اللـَّـه عز وجل قال: اتبعوا قول فرعون ومنهجه، وكأنه لم يعب هذا المنهج في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾.

إن الأمة الإسلامية اليومَ بأجمعها، ترى أن ولاة أمرها مقصرون في قضية فلسطين، وتريد منهم أن يتخذوا خطوات أكثر إيجابية وفاعلية، وهذا مؤكد وإجماعٌ من المسلمين، والإجماع واضح، والقصور من وُلاة الآمر بَيِّنٌ والتقصير مستبين، وإرادة الأمة ورغبتها في إيجابية حكامها واضحة وبَيِّنة، فكيف تفرض الأمة رأيها على ولاة أمرها؟ ما هي الوسائل السلمية المتفق عليها والمعترف بها التي تستطيع الأمة أن تفرض رأيهَا وإرادتها على ولاة الأمر فيها؟.

لا توجَدُ في الفقه الإسلامي أية وسيلة معترَف بها لفرض رأي الأمة على وُلاة أمرها، ولا يوجدُ إلاَّ ما تم ترويجه على نطاق واسع: (أطع أميرَك وإن جلد ظهرك وسلب مالك)، واتباع طريقة فرعون الذي قال: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾، وعندما تطالب الأمةُ بحقها وتوجد آلية سلمية مشروعة متفق عليها لفرض رأيها على وُلاة أمرها فعند ذلك ستنتصر الأمة وستهزم أعداءَها[1].

(١) المرجع السابق.

وهكذا، فإن أهم وأول عروة فكت في تاريخ المسلمين هي عروة الحكم، وابتدأ الاستبداد السياسي منذ فجر تاريخنا الإسلامي، ولم تكن قد انقضت ثلاثة عقود على عهد النبوة، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. لقد تغلبت الفرقة التي تبنت العصبية الجاهلية على الفرقة التي تبنت الروح القرآنية، واستولت على الحكم بحيل سياسية، واستغلت ظروفًا معينة، ولوت أعناقًا معينة من أجل كسب الشرعية السياسية، وتحول بذلك الحكم الراشدي إلى ملك عضوض.

ولقد تفطن لهذا الانحراف المبكر الصحابة، رضوان الله عليهم، فانتفضوا لرد العدوان على هذه العروة المهمة من عرى الإسلام، لكن الذين أرادوا الملك فتكوا بنفرة الصحابة، وأعملوا فيهم القتل، وما موقعة الجمل وصفين إلا محاولة من الصحابة على اختلاف اجتهاداتهم لاسترجاع المبادرة وإرجاع الحكم راشديًّا اختياريًّا نابعًا من اختيار الشعب، وليس مفروضًا من قبل مجموعة استولت عليه بحجة حماية مصلحة الأمة وبيضة الإسلام، وأوقفوا المسار الانتخابي الذي ابتدأ مع أبي بكر وعمر وعثمان واختتم بعلي رضي الله عنهم أجمعين.

ولقد وظف هذا الاتجاه الملوكي مجموعة من العناصر ساهمت في ترسيخ حكمهم، وصد نفرة الصحابة الأوفياء للخط الأصيل الذي خطه الخلفاء الراشدون، وأهم هذه العناصر التي وظفها أصحاب النزعة الملوكية أنهم اعتمدوا على منطق العصبية، بني أمية وبني عبد شمس في مواجهة بني هاشم وبني عبد المطلب، وإن كان توظيفًا غير حقيقي، ذلك أنهم كانوا في مواجهة فئة أخرى تتجاوز منطق القبيلة، حيث كانوا في مواجهة المهاجرين والأنصار الذين كان لهم فضل التأسيس الفعلي للمجتمع والدولة الإسلامية.

أما الأمر الثاني الذي وظفه أصحاب النزعة الملوكية من أجل الانفراد بالسلطة والاستبداد بها وقهر الرأي العام الرافض لهم، فهو محاولة إيجاد سند ديني لحكمهم،

فشاعت أحاديث كثيرة، أكثرها موضوع أو موظف في غير محله، من أجل التشريع للمتغلب، واعتبار ذلك قدرًا من الأقدار، بل واتهم كل من خالف ذلك بالخروج والانحراف وغيرها.

ولم تكن كل تلك العناصر بكفيلة على تحقيق الغلبة لهذا الاتجاه على حساب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان، فاتجهوا إلى السيف لإسكات كل معارض، واتجهوا إلى الإقصاء والتهميش من جهة، وإلى شراء ذمم البعض من خلال التولية في مناصب معينة، أو تخويف أولئك المتمسكين بالخط الأصيل، المؤمنين بالوفاء للقيم القرآنية، والموالين للنظام الراشدي، وذلك إما باضطهادهم أو بتخويفهم من مصير الأمة وتفكك عراها، فنتج عن ذلك أن كان الرموز الأوفياء للروح القرآنية والنظام الراشدي معرضين للتصفية الجسدية، وممارسة أبشع أنواع المذابح في حقهم[1].

ونظرًا لتطور هذا الخط الاستبدادي، فإن ممثلي الخط الأصيل، وبعد المجازر المستمرة في صفوفهم، والتصفيات التي كانوا يتعرضون لها، بدؤوا في التفكير الجدي في حماية الأمة من مزيد من الاستبداد السياسي الذي قد ينتقل إلى شكل أعمق في تهديده لبقية عرى الإسلام، فنشأت مؤسسة العلماء التي تكفلت بقيادة المجتمع ومؤسساته المدنية والخيرية والعلمية، في حين كانت الدولة أو الملك العضوض، لم يبلغ مداه في الامتداد والتغول واكتفى بإدارة دفة القصر، وجمع الضرائب، وتسيير العلاقات مع الآخر غير المسلم خارج دار الإسلام.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ ذلك أن مؤسسة العلماء الموالية للحكم الراشدي، سعيًا منها لحفظ بيضة الإسلام، تراجعت خطوة إلى الخلف في مواجهتها للشرعية المزعومة للملك العضوض، ورضيت بولاية المتغلب الذي قفز إلى الحكم واغتصبه

(١) د. محمد الحسني، الأسس العقدية للاستبداد السياسي، موقع الشهاب للإعلام، ٦-٥-١٤٢٤هـ.

عنوة.

ومع مرور الزمن وجد الاستبداد السياسي أساسًا عقديًا لحكمه، ووجد فقهًا يؤسس للاستبداد البشع، ويضيّق على الأمة كل هوامش الحرية. فصار اختيار الحاكم يقوم على تهديد الناس بين اختيار هذا «السيف» أو هذا «يزيد» مثلما حدث عندما أراد معاوية، غفر الله له ورضي عنه، أن يولي ابنه يزيد، فقام وزيره بجمع أعيان الناس وخيرهم بين اختيار يزيد وليًا للعهد أو اختيار الضرب بالسيف قائلاً: «أيها الناس عليكم بهذا أو عليكم بهذا».

وكأن مؤسسة العلماء والأوفياء للنظام الراشدي لم يفطنوا إلى أن النبيﷺ حينما نبه إلى أن «أول عرى الإسلام التي تنفك هي الحكم وآخرها الصلاة»، إنما كان ينبه إلى خطر داهم ينبغي ألا نستسلم له، وكأنه لم يكن يخبرنا عن أمر حتمي سيقع لا مناص منه، وساد الفهم العقيم لهذا الحديث، فاستسلم أنصار النظام الراشدي إلى الحتمية التاريخية التي ساقتهم إلى ما نحن فيه اليوم، الذي نرى فيه أغلب المسلمين لا يصلون، أي قد فرطوا في آخر عروة من عرى الإسلام التي هي الحد «بين الإسلام والكفر»، وبهذا صار أغلب المسلمين مهدد في إسلامه من أن يضيع منه.

وكان الأجدر بالأوفياء للخط الأصيل وللنظام الراشدي أن يعضوا على الحكم الرشدي بالنواجذ، حتى لا تنفصم العرى الأخرى، ذلك أن النبيﷺ كان يخبرنا بسنة اجتماعية مطردة لا تتخلف، مفادها أن مسألة الحكم الشوري الراشدي مسألة مركزية، وانحراف هذا النظام وتحوله إلى ملك عضوض، سيقود إلى تفكك عرى الإسلام الأخرى واحدة تلو الأخرى، إذ أن المرض بدأ بعروة واحدة لكنه قضى على كل العرى كالسرطان.

ومن هنا شاع الاستبداد السياسي الذي كان مقدمة لما نحن عليه اليوم من استبداد ومن فجور ومن خروج على شرع الله في مختلف مجالات الحياة، وما ذلك

إلا لأننا سمحنا بوجود فقه يستند إلى الشرع ويؤسس للانحراف السياسي الذي قاد إلى تشكيل سلطات تمثل مركزًا للشر تحمى كل المنكرات، وتمنع كل معروف.

ولعل سلفنا من الأوفياء للنظام الراشدي كانوا معذورين، لأن الدولة أو السلطة السياسية في عهدهم لم تكن مطلقة، ولم تكن الدولة تتحكم في كل شيء وتمتد في كل زوايا الحياة، من شهادة الميلاد التي يحصل عليها المواطن عن ميلاده إلى شهادة وفاته حين يموت، والدولة تحاصره في كل صغيرة وكبيرة.

زد على ذلك أن الملك العضوض لم يجاهر بعدائه لله، بل كان يعتني ويهتم بإظهار شعائر الإسلام، أما اليوم فإن الدولة ليست ضد الأمة فحسب، بل ضد الدين، وضد الله، وضد حريات الناس الفردية والجماعية.

ولذلك فإنه لا بد من عمل منهجي قائم على سنن الله في الأنفس والمجتمعات والتاريخ والآفاق، من أجل استعادة المبادرة والتأسيس لفقه سياسي قائم على آليتي المطالبة والمغالبة، بحيث لا يكتفي هذا الفقه بالولاء الشعوري للنظام الراشدي، بل ينبغي أن يقوم على ولاء نظري وعملي؛ ولاء نظري من خلال تصفية فقهنا السياسي من أية فكرة أو حجة تشرّع للاستبداد السياسي، وتنزع عنه كل أساس عقيدي مثل التعلل بحماية بيضة الإسلام، أو القضاء والقدر، أو لهم الدولة ولنا الدين، ذلك أن بيضة الإسلام لا يمكن أن يحميها المستبدون، كما أن القضاء والقدر حجة لأنصار النظام الراشدي وليس حجة عليهم، فمن قضاء الله وقدره سننه الاجتماعية التي تحكم بأن العدل أساس الملك وأن الظلم مؤذن بخراب العمران، ومن قضاء الله وقدره أن «أمرهم شورى بينهم»، ومن قضاء الله وقدره أن نقيم «خلافة على منهاج النبوة»، كما أن المستبدين لا ينبغي أن تعطى لهم فرصة لأن يحكموا أحفاد المهاجرين والأنصار، فما جعل الله للظالمين على المسلمين سبيلاً.

إن افتكاك المبادرة من يد الملك العضوض والجبرية الحاكمة، طريقه محاولة نسف الأسس العقدية لهذا الانحراف في الحكم، وبالتالي علينا ألا نطالب فقط، فإن تلك

خطوة قاصرة لا تنفع دون مغالبة على حقنا في استعادة النظام الراشدي. فالمطالبة والمغالبة منهج به يمكن أن نستعيد المبادرة ونعيد بناء عرى الإسلام عروة عروة، كما كان في مبتدأ عهده. أولم يقل رسول الله، ﷺ: «**بدأ هذا الدين غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**»، وبعد أن بدأ غريبًا جاء الفتح المبين، ثم جاء التمكين، ثم صرنا شهداء على الناس، وبإمكاننا أن نعيد الكرة مرة أخرى ونسلك نفس الدرب، إذ أن هذا الدين لم يأت لعصر الصحابة وحدهم، بل جاء للناس كافة ولكافة العصور، فلنطالب ولنغالب ولنفتك المبادرة من فقهاء السلطان ومن خلفاء الملك العضوض والكسروية والعلقمية واليزيدية، فيبدأ الدين غريبًا مرة أخرى، ويأتي الفتح، ثم التمكين، ثم الشهادة على الناس ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ . وإنها سنة الله تعالى في النصر والهزيمة، وسنته في قيام وسقوط الأمم والدول والحضارات، فإن أخذنا بهذه السنة فإن الله وعدنا بأن يمكن لنا ديننا الذي ارتضى لنا وأن يبدلنا بالخوف أمنا[1].

---

(١) المرجع السابق.

الباب السادس

الثورة والاحتجاج في مصر

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية

ازدهرت فكرة «الانقلابات العسكرية» في مصر والدول العربية مثلما هو الحال في دول العالم الثالث بشكل عام، واستمرت الانقلابات تجوب العالم العربي حتى بعد بداية الألفية الثالثة بثماني سنوات، عندما أطاح انقلاب عسكري في موريتانيا بقيادة قائد الحرس الرئاسي المقال محمد ولد عبد العزيز، في السادس من أغسطس عام ٢٠٠٨م، بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله (وهو أول رئيس موريتاني منتخب ديمقراطيًّا)، حيث فاز في مارس ٢٠٠٧م بأول انتخابات حرة ونزيهة تجرى في موريتانيا منذ استقلالها في عام ١٩٦٠م.

وربما كان من أسباب ازدهار هذه الانقلابات عدة أمور أهمها ضعف البنية المؤسسية لدولنا العربية، وضعف الهياكل التنظيمية، وضعف الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى الجماهير، وتدني مستويات التعليم، وضعف المنظمات والجمعيات ومختلف التكوينات الأهلية، وانسداد السبل أمام الناس للتغيير، والطموح الزائد لضباط الجيش لممارسة السلطة والحكم حينما يشعرون أنهم أقوى مؤسسة في البلاد.

وكانت مصر من الدول العربية التي عانت من هذه الظاهرة السلبية، حيث شهدت انقلاب الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وهو الأمر الذي ناقشناه في أماكن أخرى من هذا الكتاب.

ورغم أن هذا الانقلاب اكتسب شرعية جعلت الكثيرين يوافقون على تسميته «ثورة» وليس «انقلابًا»، ورغم الكثير من الأمور الإيجابية التي تحققت بسببه وأهمها

التغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والنهوض الاقتصادي وحركة التصنيع، وأهم من ذلك كله الاستقلال وطرد المستعمر البريطاني، إلا أن المجال السياسي شهد انتكاسة كبرى وردة كاملة، فبعد الانفتاح السياسي والحياة الحزبية والانتخابات البرلمانية ودولة المؤسسات، التي وإن لم تكن كاملة إلا أنه كان من الممكن تطويرها والإضافة إليها، بعد كل ذلك وجدنا انغلاقًا سياسيًّا كاملاً، وإلغاءً كاملاً للأحزاب، وتجميدًا وتزييفًا للحياة البرلمانية، ورأينا تضييعًا كاملاً للقانون.

ووصل الأمر في الجمهورية الثالثة أن أصبحت مسخًا مشوهًا للحياة السياسية السليمة، وصارت حياة الناس ديكورًا زائفًا، غير مسموح لهم إلا بالكلام من أجل التنفيس عما بداخلهم، لكن أهل الحكم لا يستمعون لأي نقد، ولذلك فلا عجب إن ساءت أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية وانعدمت الوظائف وعادت الرأسمالية أشرس مما كانت قبل انقلاب ١٩٥٢م.

وهكذا أثبت الواقع والخبرة أن انقلاب يوليو ١٩٥٢م كان سلبيًّا في المحصلة العامة، لأن مصر إذا كانت تعاني من بعض هفوات الملك، فإنه بعد هذا الانقلاب، وخاصة في الجمهوريتين الثانية والثالثة، أصبح لدينا عشرات بل مئات وآلاف من الملوك المستهترين المستبدين الناهبين لخيرات البلاد.

ولذلك فإن خبرة الشعب المصري يجب من الآن أن تقف في وجه أية محاولة لانقلاب عسكري جديد، وليكن مطلبنا الرئيسي هو الضغط بكل الطرق السلمية الممكنة من أجل استعادة الحياة السياسية السليمة واستعادة دولة القانون وإقامة المؤسسات الحقيقية وتحجيم سلطة الحاكم وتقوية التكوينات الأهلية الفاعلة في المجتمع من أجل التصدي لأية محاولة جديدة لسرقة إرادة الشعب المصري والتصرف نيابة عنه أو في غيبته ودون موافقته ودون رغبته.

وكانت محاولة الانقلاب التي قادها صالح سرية، فيما عرف بقضية «الفنية العسكرية» عام ١٩٧٤م، دليل آخر على أن كثيرًا من المصريين لا يزالون يرون أن

«الانقلاب العسكري» هو أفضل وسيلة للتغيير، بعد أن استبد السادات بالحكم ولم يصل لآمال وأحلام قطاع عريض من المصريين الذين كانوا يرغبون في تغيير حقيقي وفي إقامة حياة سياسية مفتوحة ونظيفة وليس مجرد شعارات وهمية ودولة مؤسسات ورقية.

ففي فجر يوم الخميس الثامن عشر من شهر أبريل للعام ١٩٧٤م، وبينما كان يتم الإعداد لاجتماع يضم أركان النظام المصري وعلى رأسهم أنور السادات في قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على شاطئ النيل صباحًا، لمناقشة خطة العمل التنفيذية لورقة أكتوبر، كان هناك تحرك يبدأ في مكان آخر(١).

كانت تدور معركة شرسة على أبواب الكلية الفنية العسكرية بين فريقين غير متكافئين تمامًا، ما يقرب من ثمانية عشرة شابًّا يافعًا في مقتبل العمر، مسلحين بمجموعة من السكاكين والمطاوي، وقوات عسكرية مجهزة من حراسة الكلية، ليختلط الحابل بالنابل ويسقط ثلاثة عشرة قتيلاً، ستة من المهاجمين، وسبعة من الحراس، لتنتهي العملية سريعًا، ويحاول المهاجمون سحب أنفسهم في محاولة للفرار.

على الجانب الآخر من سور الكلية، وفى الداخل تحاول مجموعة أخرى من طلبة الكلية الاستيلاء على مخزن سلاح لواء الحراسة، لكنهم فشلوا في ذلك أمام دفاع سرية الحراسة، فتوجهوا إلى كابينة الإنارة وعمدوا إلى قطع الكهرباء، لتدور معركة داخل الكلية، تنتهي سريعًا مخلفة وراءها أحد عشر قتيلاً، وسبعة وعشرين مصابًا.

وكانت بداية تكوين هذا التنظيم إثر هزيمة ١٩٦٧م، وما خلفته من جروح وندوب كثيرة، ومن فقدان الأمل بين الشباب، مما حدا بهم إلى البحث عن حل، بعد أن أرجعوا أسباب الهزيمة إلى البعد عن الله، وفشل الحلول العلمانية والقومية،

(١)رياض حسن محرم، الجماعات السلفية الجهادية.. وفقه التكفير، http://www.ahewar.org، ٩/١/٢٠٠٨م.

والاستعانة بقوى الشرك والكفر، طارحين الحل في إقامة الدولة الإسلامية.

وكان لتوقيت وصول صالح سرية، أردني من أصل فلسطيني، إلى مصر في عام ١٩٧١م، أثرًا حاسمًا في بلورة فكرة الانقلاب العسكري، خاصة وأنه سبق اتهامه بالاشتراك في محاولة اغتيال أحمد حسن البكر، وقد فرّ إلى سوريا فالأردن، وارتبط بحزب التحرير الإسلامي، قبل أن يأتي إلى مصر عام ١٩٧١م ويحصل على درجة الدكتوراه في التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٢م، ويعمل بمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وكان صالح سرية شخصية كاريزمية، لا يملك من يقابله فكاكًا من أن ينبهر به، بخلقه وبشخصيته وبعلمه، وبقدرته الفائقة على الإقناع بأبسط الطرق وأيسرها، وقدرته على صياغة أعقد القضايا وعرضها في كلمات بسيطة وموجزة.

نجح سرّية في تكوين تنظيم واسع ومتنوع جغرافيًّا من مجموعة متحمسة من الشباب، قسمهم إلى مجموعات صغيرة، فعلى رأس مجموعة الإسكندرية يوجد «كامل عبد القادر»، طالب بكلية الطب، و«طلال الأنصاري»، طالب بكلية الهندسة، وعلى رأس مجموعة بور سعيد يوجد «أحمد صالح»، وعلى رأس مجموعة القاهرة والجيزة يوجد «حسن الهلاوى» و«مصطفى يسرى»، وعلى رأس مجموعة قنا «محمد شاكر الشريف»، وعلى رأس مجموعة الفنية العسكرية «كارم الأناضولي»، بينما بقيت باقي الكليات العسكرية تحت القيادة المباشرة لصالح سرية.

أمام ضغط الشباب المتحمس المتكرر والمستمر على سرعة التحرك، واستعجال العمل، والإلحاح الدائم، اضطر صالح سرّية للتسرع بوضع الخطة الأولى وهى اغتيال الرئيس السادات مع كبار قياداته بالمطار عند عودته من زيارة خارجية ليوغوسلافيا، وتم تكليف مجموعة القاهرة والجيزة بقيادة «حسن الهلاوى» برسم خريطة تفصيلية للمطار، ولكن لعدم قيام المجموعة بما كلفت به تم إلغاء الخطة.

ثم تم تكليف مجموعة الإسكندرية بإعداد رسم كروكى عن مكانين محتملين للهجوم: الأول مجلس الشعب والثاني مبنى الاتحاد الاشتراكي على «كورنيش النيل»، وقد حضرت مجموعة من ستة أفراد من الإسكندرية منهم محمد على خليفة وهاني الفرانونى وأنجزوا المطلوب.

تم وضع الخطة البديلة بواسطة صالح سرّية وكارم الأناضولي، وتعتمد على الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية بمهاجمة حرس بوابة الكلية في صمت لإدخال عدد كبير من الشباب إلى الكلية، ثم بعد ذلك الاستيلاء على الأسلحة والسيارات والمدرعات من الكلية بمساعدة الطلبة أعضاء التنظيم داخل الكلية، مستغلين صلاحياتهم كقادة مناوبين أثناء الليل، ثم التوجه بها حصلوا عليه إلى مقر الاتحاد الاشتراكي لمهاجمة السادات وأركان حكمه أثناء اجتماعهم.

وكبروفة للأحداث طلب سرّية من مجموعة الإسكندرية الحضور إلى القاهرة، و لتوجه إلى موقع العملية قبل بدء التحرك بيوم واحد وبعد حضورهم طلب منهم العودة والحضور في اليوم التالي.

وأعد صالح سرية بيان الانقلاب بخطه، يدعو فيه إلى قيام نظام جديد في مصر يقضي على الفساد، ويدعم الإيمان والأخلاق والفضيلة، ويضمن الحريّات، وتم تذييل البيان بتوقيع د. صالح سرّية رئيس الجمهورية.

ومع بداية التحرك تسلل اثنان من التنظيم، أحدهما توجه إلى وزارة الداخلية والثاني إلى رئاسة الجمهورية، وقاما بالإبلاغ عن الخطة، وبعد مرور وقت طويل من عدم التصديق والتحقيق معهم، توجهت قوة صغيرة من الأمن المركزي إلى الكلية الفنية العسكرية، ليتم إجهاض الهجوم في بدايته، ويتم القبض على قياداته، وعلى رأسهم صالح سرّية، وأجريت لهم محاكمة سريعة، حاولت السلطات الأمنية إثبات تورط النظام الليبي في العملية، وحاولت النيابة أن تزج باسم «حسين الشافعي»

نائب رئيس الجمهورية السابق فيها، ولكن ربط الحركة بأي قوى خارجية أو داخلية باء بالفشل.

صدر الحكم بإعدام صالح سرّية وكارم الأناضولي وطلال الأنصاري (قرر السادات تخفيف الحكم الصادر عليه بالإعدام إلى المؤبد، نتيجة وساطة والده الشاعر السكندري عبد المنعم الأنصاري)، وبأحكام بالسجن على عشرات منهم، وطويت صفحة من تاريخ أول تنظيم إسلامي جهادي انقلابي في مصر[1].

كان منطقيًّا أن يفشل الانقلاب، لأن هؤلاء الشباب المندفعين عديمي الخبرة، لم يعرفوا أن مؤسسة الحكم في مصر، بل النظام السياسي المصري، مؤسسة معقدة وضاربة بجذورها في التاريخ منذ الدولة الفرعونية الأولى، فهناك دولة لها نظام، بصرف النظر إن كان ديمقراطيًّا وعادلاً أم ديكتاتوريًا وظالمًا، إنما هو نظام ذو تاريخ ولديه قدرة على الدفاع عن نفسه، ولا يسقطه عشرات من الشباب بالسكاكين والمطاوي والأسلحة البدائية.

وحتى لو وصل هؤلاء الشباب عديمو الخبرة إلى السلطة عن طريق هذا الانقلاب، فلم يكن باستطاعتهم إقناع المصريين ببرنامجهم، وكانوا سيتحولون شيئًا فشيئًا إلى مستبدين.

التاريخ والخبرة يقولان ذلك، لن يحترم المصريون ويحقق لهم ما يطمحون إليه إلا نظام قائم على إرادتهم وناتج عن رغبتهم، نظام اختاروه بأنفسهم، نتيجة لوعيهم ونضالهم، وهذا النظام لن ينقلب على المصريين الذين جاءوا به، لأنه يعلم أنه إذا اعوج لن يتركه المصريون بل سيواجهونه ويتظاهرون ضده ويسقطونه.

ومثلما وقعت محاولة انقلاب الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م وفشلت، كانت المحاولة الانقلابية التي قادتها «جماعة الجهاد» بالاشتراك مع «الجماعة الإسلامية»

(١) المرجع السابق.

والتي أطاحت بالرئيس السادات وقتلته وإن لم تستطع تحقيق أي هدف آخر، فيما عرف بـ«أحداث ١٩٨١م واغتيال السادات وأحداث أسيوط»، وفشلت أيضًا لنفس الأسباب التي ذكرناها تعقيبًا على محاولة انقلاب الكلية الفنية العسكرية.

كان تيار الجهاد موجودًا في الساحة المصرية ويعمل في صمت وسرية كاملة، كما هي طبيعته، لكن على يد المهندس محمد عبد السلام فرج، حدثت تغيرات نوعية ونقلة كبيرة في فكر وأهداف وآليات التنظيم.

ففي عام ١٩٨٠م، تمكن محمد عبد السلام فرج من تجنيد ضابط المخابرات الحربية المقدم عبود الزمر لتنظيم الجهاد الذي يقوده، كما تمكن من إقناع قيادة الجماعة الإسلامية بالصعيد بفكر الجهاد، وتحقيق التعاون بين الفصيلين لإنجاز هدف التنظيم الأكبر وهو قلب نظام الحكم، كما تمكن فرج من تحقيق الاندماج مع عدة مجموعات جهادية.

كان محمد عبد السلام متعجلاً جدًّا للقيام بالتحرك الانقلابي ضد نظام السادات العلماني، وفاقه في هذا التعجل نبيل المغربي الذي كان لديه مجموعة مدربة تدريبًا شبه عسكري، كما كان نبيل المغربي نفسه ضابط احتياط سابق بالمخابرات الحربية، وكان قد وضع برنامجًا مكثفًا ومبسطًا وقصيرًا لتدريب المدنين على عدد من الأعمال العسكرية التي رأى أنها كافية لتحقيق أهدافه.

وقد أدت حرفية عبود الزمر العسكرية لتعزيز نزعة التعجل لدى محمد عبد السلام، ووضع الزمر خطة انقلاب عسكري يدعمه مدنيون مدربون عسكريًّا، وطلب من محمد عبد السلام وسائر القادة توفير عدد حدده بدقة ليدربه عسكريًّا وفق برنامج تدريبي محدد، بجانب توفير كميات وأنواع السلاح والذخائر والوسائل المختلفة اللازمة والتي حددها.

تطورت الأمور كثيرًا بشكل متلاحق أمام محمد عبد السلام فرج، وفجأة باغتته

قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م، وكان هو نفسه مطلوبًا للاعتقال فيها، لكنه نجح في الهرب، وفي نفس الوقت كانت قوائم الاعتقال تتضمن أغلب أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية، لكنهم هربوا ولم يعتقل منهم سوى طلعت فؤاد قاسم[1].

توجه عدد كبير من مجلس شورى الجماعة الإسلامية من الصعيد إلى القاهرة وسعوا لمقابلة محمد عبد السلام وأركان قيادته، وفي الاجتماع ألح قادة الجماعة الإسلامية على أهمية أن يتحرك تنظيم الجهاد بسرعة ويباشر القتال ما دام السادات بدأ بضرب الحركة الإسلامية عبر قرارات التحفظ، وحذروا تنظيم الجهاد من أن يقع فيما وقع فيه الإخوان المسلمون عندما ترددوا في استخدام القوة ضد عبد الناصر، مما أفسح المجال لعبد الناصر للبطش بهم.

في نفس الوقت الذي عقد فيه الاجتماع بمقر تابع لصالح جاهين بقرية «صفط اللبن» بمحافظة الجيزة داهمت ٣ حملات من قوات الأمن ٣ مقرات هامة لتنظيم الجهاد بالجيزة أحدها كان منزل صالح جاهين، والثاني منزل عبود الزمر، إلا أن خبر انطلاق الحملات كان قد وصل لتنظيم الجهاد قبيل انطلاقها بخمس دقائق فاكتفوا بتغيير مكان الاجتماع وتشديد إجراءات التأمين له، مما ضيع على الأمن فرصة صيد سهل وكبير.

علم قادة الجهاد بانكشاف أمر التنظيم للأمن فجرت عملية انتشار واسعة (هروب منظم)، مما قطع صلتهم بمجموعة الجماعة الإسلامية برمتها.

وخلال أيام قرّر محمد عبد السلام اغتيال السادات عبر عدد من ضباط الجيش التابعين له، واستقر الأمر على قيام خالد الإسلامبولي بذلك على الوجه المشهور والمعروف عن العملية، وفي البداية عارض عبود الزمر وعدد من قادة الجهاد، العملية، لكن محمد عبد السلام الرجل الأقوى في التنظيم قرر المضي في العملية

(١)عبد المنعم منيب، تيار الجهاد.. واغتيال السادات، إسلام أون لاين، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م.

فتمت.

نجحت عملية اغتيال السادات وفشلت العمليات الأخرى التي كان مقرر لها أن تتم بالمواكبة لها، وكذلك التي كان مقرر لها أن تتبعها، وتساقط أعضاء وقادة وأسلحة التنظيم الواحد تلو الآخر، وكان سهلاً على الأمن أن يجهز على التنظيم في أسابيع محدودة بمجرد أن أمسك بطرف أول خيط؛ بسبب انعدام الإجراءات الأمنية لدى التنظيم[1].

ولم يكن قادة الجماعة الإسلامية الهاربين بالصعيد على علم بالهزائم التي يلقاها حلفاؤهم من قادة الجهاد في القاهرة وسائر محافظات مصر خارج الصعيد؛ بسبب انقطاع الاتصال بين حلقة وصلهم (أسامة حافظ) وبين قادة الجهاد، ومن ثَم أصابهم الحماس الشديد إثر سماعهم بخبر نجاح عملية اغتيال السادات من وسائل الإعلام، فقرروا تنفيذ أحداث أسيوط المشهورة في فجر أول أيام عيد الأضحى، يوم الثامن من أكتوبر عام ١٩٨١م، أي عقب اغتيال السادات بيومين، حيث هاجموا مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة وفرق الأمن، وانهارت منظومة الشرطة، مما دعا لتدخل القوات الخاصة التابعة للجيش وتخليص المدينة من سيطرة الجماعة الإسلامية، والقبض على قادة وأعضاء الجماعة خلال ٣ أيام من الصدام المسلح.

وراح في أحداث أسيوط ١١٨ شخصًا قتلى من جنود وضباط الشرطة وعدد آخر من المواطنين (٥ ضباط - ١٠١ جندي - ١٢ من المواطنين).

وهكذا، تثبت الانقلابات العسكرية، ومحاولات الانقلابات الفاشلة، أن الانقلاب مهما كانت قوته لن ينجح، لأنه إذا كان تنظيم «الضباط الأحرار» قد نجح في إسقاط حكم الملك فاروق، فأعتقد أن تكرار التجربة لم يعد ممكنًا نتيجة التطور

(١) المرجع السابق .

الهائل الذي حدث في عدد وبنية وكفاءة أجهزة الاستخبارات ورصد المعلومات، خاصة في عهدي السادات ومبارك.

وكما قلنا، فحتى لو نجح الانقلاب، أيًّا كان القائمون به واتجاهاتهم وورعهم، فنحن نرفضه ونرفض ثقافة الانقلابات وثقافة زعماء الانقلابات، ونرفض آلية عمل القائمين على الانقلابات، ونرفض ثقافتهم العسكرية الأحادية، ونرى أن نجاح أي انقلاب في مصر هو إهانة لمصر وما فيها من كفاءات ومواهب وعلماء وفقهاء في السياسة والقانون وكل فروع العلوم.

الفصل الثاني

الثورات المنظمة

سنقصر حديثنا في هذا الفصل على ثورات المصريين في العصر الحديث، وتحديدًا منذ وصول الحملة الفرنسية كقوة احتلال، فقد خاضوا ضدها ثورتين كبيرتين حتى أجبروها على الرحيل، ثم انتفض الجيش المصري بقيادة عرابي في ثورة رائعة في مواجهة الاستبداد والظلم الذي تعرضت له طبقات المجتمع المصري المختلفة، وكانت أروع الثورات هي ثورة الشعب المصري العظيمة عام ١٩١٩م ضد المحتل البريطاني.

هذه الثورات الأربع تأكيد على حيوية المصريين في مواجهة الظلم، فقد خرجوا بصدورهم المكشوفة أمام السلاح المتقدم، وقدموا عشرات الآلاف منهم شهداء في سبيل الدفاع عن الوطن، ومن أجل تحرير هذا الوطن من أية سلطة للاحتلال أو الطغيان والاستبداد.

كانت الظروف مختلفة في كل حالة من الحالات، لكن حينما كان ظلام الليل يخيم على مصر، وحينما كان الفساد يتزايد، وحينما كانت المظالم تعلن عن جبروت المحتل أو الحاكم المستبد، وحينما كان الوطن يختنق وتسلب إرادته وتمتهن كرامته، كان المصريون يخرجون عن بكرة أبيهم، غير مبالين بمصيرهم وما يمكن أن يتعرضون له جراء ثورتهم.

وسوف نتوقف أمام هذه الثورات الأربع: ثورتا القاهرة الأولى والثانية ضد المحتل الفرنسي، الثورة العرابية ضد نظام الخديوي توفيق، ثورة عام ١٩١٩م ضد الإنجليز، مناقشين تفاصيل ما جرى في كل ثورة من هذه الثورات، متوقفين عند

أهم المكاسب وأبرز الخسائر، مستلهمين العبر والدروس المستفادة من كل من هذه الثورات، لكي نستفيد منها.

ورائدنا في كل ذلك أن نتعرف، من ناحية، على النقطة الفارقة التي يبدأ الغليان الشعبي عندها، ومن ناحية ثانية، أن نحاول ألا نقع في أخطاء هذه الثورات بل نطور من أدائنا حتى ، ومن ناحية ثالثة، نثبت لأنفسنا وخاصة للمرتابين منا أن الشعب المصري ربما يكون طويل النفس في الصبر على الطغيان والاستبداد، لكنه أبدًا لم يرض بهما، بل رفضهما وثار عليهما.

أولاً: ثورة القاهرة الأولى:

حينما ترك المماليك القاهرة عارية ومستباحة بعد هزيمة سريعة أمام جيش الحملة الفرنسية في موقعة إمبابة ١٧٩٨م، تقابل المصريون والفرنسيون وقد استعد الفرنسيون بأحدث الأسلحة بينما المصريون تسليحهم متخلف وبدائي، فكانت النتيجة ٧٠٠٠ قتيل من جيش مراد بك منهم ٥٠٠٠ مصري و٢٠٠٠ من المماليك مقابل ٣٠٠ جندي فرنسي.

رأى بونابرت أن مصر الضائعة ما بين ضعف السلاطين العثمانيين وصراعات أمراء المماليك، يمكن أن تقع بسهولة أسيرة في قبضته ليبنى على أساساتها العريقة قاعدة له في الشرق.

ولكن مع هروب المماليك اصطدمت قوات الحملة بالمقاومة الصلبة خاصة في الإسكندرية والمنطقة الواقعة بين المنصورة ودمياط، وبرزت في خضم المقاومة أسماء لزعماء مصريين تحدوا الاحتلال الفرنسي وقاوموه حتى الموت أو النفي: محمد كريم .. حسن طوبار .. وكثير غيرهم.

بعد إحراز الفرنسيين للانتصار واحتلالهم القاهرة، اعتقد نابليون أن كراهية المصريين للأتراك والمماليك ستؤدى إلى الترحيب بالفرنسيين أو علي الأقل لن يكون

هناك أية مقاومة من المصريين للحكم الفرنسي الذي قدم نفسه إليهم على أنه المنقذ من جحيم المماليك[1].

ومع إعلان بونابرت أن غرضه الأول هو «سعادة الشعب المصري واحترام شعائره الدينية وأمواله»، بدأ في مصادرة الأملاك وخاصة البيوت بحجة احتياجهم لها. وذكر الجبرتي هدم الفرنسيين للكثير من المباني والآثار والمساجد لتحصين القاهرة وقال: «أمروا سكان القلعة بالخروج من منازلهم والنزول إلى المدينة ليسكنوا بها فنزلوا واصعدوا إلى القلعة مدافع ركزوها بعدة مواضع وهدموا بها أبنية كثيرة، وشرعوا في بناء حيطان وكرانك وأسوار، وهدموا أبنية عالية وأعلوا مواضع منخفضة، وبنوا على بدنات باب العزب بالرميلة وغيروا معالمها وأبدلوا محاسنها ومحوا ما كان بها من معالم السلاطين وآثار الحكماء والعظماء وما كان في الأبواب العظام من الأسلحة والدرق والبلط والحوادث والحرب الهندية وأكر الفداوية، وهدموا قصر يوسف صلاح الدين ومحاسن الملوك والسلاطين ذوات الأركان الشاهقة والأعمدة الباسقة». هذا غير هدم أبواب الحارات، وقطع رواتب الأوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء، وتفتيش المنازل ومصادرة الخيول والسروج والجمال والأبقار والثيران والسلاح أو دفع مقابل عنها، مما أثار سخط المصريين.

ثم دعا بونابرت العلماء والأعيان إلى تكوين ديوان من المشايخ والعلماء يختص بالأمن العام والتموين والصحة، وعلى الرغم من أن الديوان كان ذا صفة استشارية ولم يكن له فعليًّا أية سلطة، إلا أنه ساهم في بلورة قيادة شعبية مصرية متمسكة بحقها في إدارة البلاد.

وقد عطل نابليون اجتماعات الديوان بعد أن اصطدم به أعضاؤه، معلنين رفضهم هذا الكم الهائل من الضرائب الباهظة وخاصة ضرائب العقارات، التي

(١) نرمين خفاجي، ثورة القاهرة الأولى، موقع الحوار المتمدن، العدد: ٢٥٩٨ - ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩.

ازدادت بعد أن دمر الإنجليز الأسطول الفرنسي في أبي قير، في محاولة لإعادة بناء أسطولهم مرة أخرى وإعادة تمويل جيش الحملة على حساب المصريين. وقد أثارت تلك الضرائب سخط المصريين بجميع فئاتهم وطوائفهم، مما فجر براكين الغضب الكامنة في نفوس المصريين.

وجاء الرد سريعًا في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م، عندما انبعث وميض شرارة الغضب. يقول الجبرتي في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»: «فتجمع الكثير من الغوغاء، من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم، وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية وزعر الحارات البرانية ولهم صياح عظيم وهول جسيم. ذهبت تلك الجموع إلى بيت القاضي ليخرج معهم إلى بونابرت لمطالبته بإلغاء الضرائب الجديدة إلا أنه خاف عاقبة الثورة، فرجمه الثائرون بالحجارة والطوب ولم يتمكن من الهرب من أيدي تلك الحشود»[1].

كما احتشد بالأزهر العلماء والجموع الغفيرة، وعمت الثورة أنحاء القاهرة في لمح البصر، ونظرًا لأن الفرنسيين لم يتوقعوا قيام المصريين بثورة، فقد خرج الجنرال ديبوي «حاكم القاهرة» مع بعض عساكره لتهدئة الأحوال، وذهب إلى بيت القاضي ففوجئ بكم البشر الهائج فهجم عليه الثوار وقتلوه، كما قتل الكثير من فرسانه، وسيطر الثوار على معظم مداخل القاهرة، كباب الفتوح وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشعرية، وقاموا بهدم مساطب الدكاكين لاستخدام أحجارها كمتاريس تعوق هجوم العدو، ووقف وراء كل متراس حشد عظيم من الناس، وبعد أن أدرك الفرنسيون اندلاع الثورة بمقتل الجنرال «ديبوي»، بدأ الهجوم على الثوار بإطلاق النار على الناس في الشوارع وخلف المتاريس، فتجمع الثوار في الأزهر ونصبوا المتاريس في الطرق والحارات والأزقة المؤدية إليه لتحصين مركز

(١) المرجع السابق.

الثورة، وانضم إلى صفوف الثوار أهالي القرى المجاورة للقاهرة.

وفى أثناء الليل، نصب الفرنسيون مدافعهم على جبل المقطم قرب القلعة، وفى اليوم التالي استمر الثوار في الهجوم على كتائب الفرنسيين، وقد بدأ نابليون خطته في خنق الثورة بنشر جنوده حول ضواحي القاهرة لمنع أهلها من الانضمام إلى صفوف الثوار، ثم أرسل في طلب مقابلة المشايخ فلم يجبه أحد، وعندها وبداية من عصر اليوم الثاني، أمر نابليون بقصف القاهرة بالمدافع المنصوبة بالقلعة وخاصة الأزهر مركز الثورة والأماكن المحيطة به.

وفى اليوم الثالث، دخل الفرنسيون منطقة الأزهر التي خربها القصف ومات تحت أنقاضها الآلاف، وهدموا المتاريس ودخلوا الجامع الأزهر بخيولهم وحطموا كل ما وجدوه في طريقهم، ونهبوا البيوت المحيطة بحجة البحث عن الأسلحة، ثم بدأ الانتقام بالقبض على أعداد غفيرة نفذ فيهم جميعًا حكم الإعدام، وكان بينهم الكثير من النساء، وقد اعترف سكرتير نابليون في مذكراته أنه كان يتولى التصديق على أحكام الإعدام، وبعد تنفيذ الحكم كانت توضع الجثث في زكائب ويتم إغراقها في النيل. أعلن نابليون أنه تم القبض على ثمانين شخصًا هم قيادات الثورة سجنوا بالقلعة ثم نفذ بهم حكم الإعدام بدون محاكمة.

وهكذا غلفت القاهرة سحابة كئيبة سوداء، وتوالت حوادث الاختفاء والتعذيب والقتل، وخبأ النيل في قلبه المئات من شهداء الثورة المصريين البسطاء الذين هبوا للدفاع عن حقهم في الحياة وأعلنوا كراهيتهم للظلم وللاحتلال، وكان من ضمن الضحايا الشيخ عبد الوهاب الشبراوى وهو من أهم علماء الأزهر والشيخ سليمان الجوسقى شيخ طائفة العميان. وقد قتل من علماء مصر ثلاثة عشر عالمًا، وبلغ عدد ضحايا الثورة ما يقرب من الأربعة آلاف مقابل ٢٠٠ فرنسي بينهم بعض المهندسين الذين استفزوا أثناء تحصينهم مدينة القاهرة مشاعر المصريين

بهدمهم للبيوت وخلع الأبواب ونبش القبور.

ورغم أن الثورة استمرت ثلاثة أيام فقط وانهزمت أمام التفوق العسكري الفرنسي، إلا أن صداها انتقل إلى باقي أنحاء مصر، وبخاصة القرى المجاورة للقاهرة والتي شاركت في الثورة بالرجال والسلاح والتي نالت أيضًا حظها من القمع بالاعتقال والقتل مثل ما حدث للشيخ سليمان الشواربى شيخ قليوب الذي اعتقل بالقلعة ثم قتل ، كما تم اعتقال بعض الزعماء كرهائن، ولم تسلم القرى الواقعة على النيل من أذى الفرنسيين، فأحرقت قرية كاملة من قرى إمبابة بعد تهجير أهلها، بسبب إطلاق تلك القرى الرصاص على السفن الفرنسية، واستمرت المقاومة تصهر الشعب وتمنحه الثقة بقوته، حتى جاءت ثورة القاهرة الثانية(١).

وإذا كانت مشكلة الثورات والاحتجاجات في مصر هي مشكلة قيادة وإدارة، فإن قيادة ثورة القاهرة الأولى كانت أزهرية خالصة. فقد تحمل الأزهر تبعات الزعامة الوطنية وقيادة الأمة والوقوف أمام المعتدي؛ فلم ينخدع علماء الأزهر بمحاولات التودد وإظهار التبجيل والتقدير الذي أبداه قائد الحملة نحوهم، حيث أشعلوا ثورة القاهرة الأولى، التي لم تهدأ إلا بعد أن ضرب الفرنسيون الأزهر والجهات المحيطة به بالمدافع واحتلوا الجامع بخيولهم وبالوا فيه، وألقوا بالمصاحف على الأرض وداسوا عليها بأحذيتهم، وسلبوا ما وجدوا من أموال الطلبة في أروقة الأزهر، وقبضوا على عدد من مشايخ الأزهر المتهمين بالتحريض على الثورة وأعدموا بعضهم(٢).

والدروس المستفادة من ثورة القاهرة الأولى هي أن الشعب المصري، كالعهد به دائمًا، شعب ذكي لم تدخل عليه ألاعيب نابليون الذي أراد أن يقنعه بأنه صديق للمصريين، فالضمير المصري الحي لم يفقد أبدًا البوصلة التي تعرفه العدو من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) أحمد تمام، الأزهر يغلق أبوابه، إسلام أون لاين، ٢٣ يوليو ٢٠٠١.

الصديق، وكان المصريون عند الظن بهم حينما رفضوا مبادرات نابليون الخبيثة وأعطوها ظهورهم. والمصريون اليوم أذكياء لا تخيل عليهم أكاذيب إعلام النظام القائم ولا ألاعيب أركانه ورموزه، وإنما هم يدركون كم الجرائم التي يرتكبها هذا النظام يوميًّا في حقهم.

كما كانت القيادة الدينية هي روح الثورة، فالناس تثق في المشايخ والعلماء، فهم معلموهم ومفتوهم، ولكن الأزهر الذي قاد ثورتي القاهرة الأولى والثانية، كان حرًّا في تلك الأيام ولم يكن مكبلاً بالأغلال التي صنعتها جمهوريات يوليو الثلاث، وهذا ما يفسر لنا عدم وجود علماء الأزهر الآن في مشهد قيادة حركة الرفض ضد ظلم واستبداد النظام، فهذا النظام جعلهم مجرد موظفين بعد أن سلب الأزهر استقلاله وبعد أن أصبح عالم الأزهر مهددًا في عيشه ومعرضًا للفصل من وظيفته في أي وقت إذا قال ما لا يرضاه النظام وأجهزة الأمن.

ورغم البلاء الحسن الذي حدث في ثورة القاهرة الأولى، فإن المرء يستطيع أن يؤكد أن إرادة الناس العاديين وهمتهم وغضبهم كانت سابقة لإرادة قيادات الثورة ومشايخها، فتعدد القيادات وعدم التنسيق بينهم وعدم ارتفاعهم لحجم ومستوى غضب الناس كان واضحًا.

والآفة الكبرى أن الثورة كانت عفوية، فلم يكن هناك سيناريو أو تخطيط أو تصور مسبق لقيادة الأحداث وتطويرها، وإذا كنا لا نستطيع التقليل من أهمية التصرف العفوي الوقتي وقوته، إلا أن الملاحظ أنه ظل سابقًا لتفكير القيادة التي لم تستطع الوصول لمستواه، فكان يمكن أن تكون الثورة أكثر تنظيمًا وأهدأ قليلاً لكنها أكثر امتدادًا وأطول مدة، وبالتالي أكثر إيلامًا للمحتل الفرنسي. فثورة بهذه القيمة وهذه الأهمية كان يجب ألا تكون ثلاثة أيام فقط.

***

ثانيًا: ثورة القاهرة الثانية:

ظل الرفض الشعبي للحملة قائمًا، وظلت جمرة المقاومة مشتعلة لا تنطفئ، وهنا أدرك الجنرال كليبر قائد الحملة الفرنسية على مصر بعد نابليون بونابرت حرج موقفه، وعدم قدرة أفراد حملته على الاستمرار في مصر، فقرر التفاوض مع «يوسف باشا ضيا» الصدر الأعظم الذي جاء على رأس جيش ضخم لإخراج الفرنسيين من القاهرة، واتفق الطرفان على طريقة تحفظ الكرامة لخروج الجيش الفرنسي وتبقي على شرفه العسكري، وتضمّن الاتفاق طريقة تنظيم جلاء الفرنسيين عن مصر، وتحدد المراحل والأزمنة لتحقيق هذا الجلاء، وأطلق على هذا الاتفاق معاهدة العريش، وأبرمت في (٢٢ من شعبان ١٢١٤هـ،٢٤ من يناير ١٨٠٠م).

وعلى الفور بدأ كليبر في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فأجلت الحملة قواتها في بعض المناطق البعيدة، فدخلها العثمانيون وحلوا محل القوات الفرنسية المنسحبة، وعسكر الصدر الأعظم بجيشه في «بلبيس»، وتسلل جزء من الجيش العثماني إلى داخل القاهرة، وعين العثمانيون واليًا لهم على الصعيد، وأصبح جلاء الفرنسيين قاب قوسين أو أدنى، غير أن كليبر فوجئ برسالة من قائد الأسطول البريطاني يعلنه أن اللورد كيث القائد الأعلى للأسطول قد رفض التصديق على المعاهدة، وأنه لم يعد أمام الفرنسيين سوى التسليم بلا قيد أو شرط كأسرى حرب، ولا سبيل لعودتهم إلى فرنسا على هذا النحو الذي تم الاتفاق عليه مع الدولة العثمانية[1].

جن جنون كليبر وثار ثورة عامة وقرر أن يبطش بالعثمانيين، فأعاد احتلال المواقع التي كان قد أخلاها، ثم باغت الجيش العثماني المرابط على مشارف القاهرة في المطرية وعين شمس في (١٦ من شوال ١٢١٤هـ،٢ من مارس ١٨٠٠م)، فارتد الجيش العثماني على غير نظام بعد أن كبلت خطاه المفاجأة، وأفقدته القدرة على

(١) أحمد تمام، ثورة القاهرة الثانية.. السعي للحرية، إسلام أون لاين، ١٦ يونيو ٢٠٠٧م.

التوازن وصد الهجوم، وهو الجيش الذي كان يعادل أربعة أمثال الجيش الفرنسي، وتقهقر إلى الصالحية، ثم غادر الحدود المصرية إلى سوريا، والجيش الفرنسي في أثره.

وفي أثناء القتال تمكنت فصيلة من الجيش من التسلل إلى القاهرة، وحرضوا أهلها على الثورة ضد الفرنسيين في الوقت الذي تدور فيه رحى الحرب في عين شمس، ولم يكن الشعب المصري يحتاج إلى أكثر من إشارة حتى يهب هبة عارمة ضد الغصب المحتل، لا يبالي بشيء، وفي ساعات قليلة تجمع الشعب وحمل السلاح، وأقام المتاريس حول الأزهر والأحياء المحيطة، وشرع في مهاجمة المواقع الفرنسية في الأزبكية، وكانت نقطة ابتداء الثورة وإعلان الجهاد على الفرنسيين في حي بولاق، ثم امتدت بعد ذلك إلى سائر أحياء العاصمة.

وقام الثائرون بإنشاء معامل للبارود ومصانع لصب المدافع، وعملوا القنابل، وقاوموا قوات الاحتلال وصمدوا للحمم الملتهبة التي كانت ترميهم بها مدافع الفرنسيين، وثبتوا للحصار الذي فرضته القوات الفرنسية على المدينة، وكان صبر المصريين أمرًا مثيرًا للإعجاب والتقدير.

وعندما وصل كليبر إلى القاهرة بعد انتصاره على العثمانيين وجد الثورة قد اشتد أوارها، وامتد لهيبها إلى الوجه البحري منذ أن أخلى الفرنسيون مراكزهم المهمة في الدلتا، وبخاصة في دمياط وسمنود، فأرسل ثلاثة من قادته لإخضاع الوجه البحري، وانتظر عودتهم حتى يتمكن من التفرغ لإخماد ثورة القاهرة.

ولما ازدادت الثورة اشتعالاً وعجز كليبر عن إخمادها لجأ إلى علماء الأزهر يستعين بهم في إيقاف الثورة، وقابل عددًا من كبارهم في مقدمتهم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، ومحمد المهدي، والسرسي، وعرض عليهم إنهاء الثورة وإعطاء أهالي القاهرة أمانًا وافيًا شافيًا، على أن يخرج ناصف باشا والجنود العثمانيون والمماليك من القاهرة، ويلحقوا بزملائهم من فلول جيش يوسف باشا الصدر

الأعظم، غير أن مساعي الصلح تبددت أمام إصرار زعماء الثورة على الاستمرار في المقاومة.

ولم ييأس كليبر فلجأ إلى الاتصال بمراد بك أحد زعماء المماليك، وتفاوض الاثنان على الصلح، وأبرمت بينهما معاهدة بمقتضاها أصبح مراد بك حاكمًا على الصعيد في مقابل أن يدفع مبلغًا إلى الحكومة الفرنسية، وينتفع هو بدخل هذه الأقاليم، وتعهد كليبر بحمايته إذا تعرض لهجوم أعدائه عليه، وتعهد مراد بك من جانبه بتقديم النجدات اللازمة لمعاونة القوات الفرنسية إذا تعرضت لهجوم عدائي أيًّا كان نوعه، وكان هذا يعني أن مراد فضل السيادة الفرنساوية على السيادة العثمانية.

ولم يكتف مراد بك بمحاولته في إقناع زعماء الثورة بالسكينة والهدوء، بل قدم للفرنسيين المؤن والذخائر، وسلمهم العثمانيين اللاجئين له، وأرسل لهم سفنًا محملة بالحطب والمواد الملتهبة لإحداث الحرائق بالقاهرة.

استمرت الثورة أكثر من شهر، وقائد الاحتلال يفكر في وسيلة للقضاء على الثورة التي يقودها عمر مكرم الذي التف الشعب حوله، وأصبح رمزًا للمقاومة والصمود، وفشلت المحاولات لوقف الثورة، وإزاء ذلك أمر كليبر بالهجوم العام على حي بولاق مصدر الثورة بعد أن جاءته المؤن والمهمات من حليفه مراد بك، وشرعت المدافع تصب نيرانها على الحي الثائر، حتى أحدثت ثغرات في المتاريس التي أقامها الثوار، نفذ من خلالها الجنود الفرنسيون، لإشعال الحرائق في البيوت والمتاجر والوكالات، فاشتعلت النيران في الحي، وسقطت البيوت على من فيها، وتناثرت جثث القتلى، واستمر الضرب بالمدافع حتى دمر الحي بأكمله، ثم تتابع هجوم الفرنسيين على سائر أحياء القاهرة، حيًّا حيًّا، واستمرت هذه الأهوال ثمانية أيام جرت في أثنائها الدماء أنهارًا في الشوارع، وأصبحت أحياء القاهرة خرابًا بلقعًا.

تحرك علماء الأزهر واستأنفوا مساعيهم لحقن الدماء، ووقف عمليات الإحراق

واستدمير، ودارت مفاوضات التسليم بين الثوار وكليبر انتهت بعقد اتفاق في (٢٦ من ذي القعدة ١٢١٤هـ،٢١ من إبريل ١٨٠٠م)، وقع عليه ناصف باشا من الأتراك العثمانيين، وعثمان أفندي عن مراد بك، وإبراهيم بك عن المماليك، وفيه تعهد العثمانيون والمماليك بالجلاء عن القاهرة خلال ثلاثة أيام مع أسلحتهم وأمتعتهم ما عدا مدافعهم إلى حدود سوريا، في مقابل أن يعفو كليبر عن سكان القاهرة بمن فيهم الذين اشتركوا في الثورة[1].

وكان من نتيجة تلك الثورة أن ازدادت نقمة كليبر على القاهرة، وكانت فيه غطرسة وكبرياء، ففرض على أهالي القاهرة غرامة مالية ضخمة قدرها ١٢ مليون فرنك، وخص علماء الأزهر بنصيب كبير منها، وعلى رأسهم الشيخ السادات، ومصطفى الصاوي ومحمد الجوهري وغيرهم.

واشتط في تحصيل تلك الغرامة منهم، وألقى بالشيخ السادات في السجن، وقام بتعذيبه دون أن يراعي مكانته وسنه حين عجز عن تدبير المبلغ الذي طالبه به من الغرامة، وكان مائة وخمسين ألف فرنك.

وفي أثناء ذلك أقدم «سليمان الحلبي» وهو أحد طلبة الأزهر باغتيال كليبر أثناء تجوله في حديقة منزله وذلك في ٢١ من المحرم ١١٢١ هـ، ١٤من يونيو ١٨٠٠م، وأسفر التحقيق عن سؤال عدد من الشيوخ والأساتذة والقبض على عدد منهم وانتهت محاكمتهم إلى إعدام سليمان الحلبي وثلاثة ممن كانت لهم به صلات قبل إقدامه على عملية الاغتيال.

وبعد الحادث قام الفرنسيون باتخاذ إجراءات أمن مشددة في الأزهر فقاموا بإحصاء الطلبة وكتبوا أسماءهم في قوائم وأمروا بحفر بعض الأماكن بداخل الجامع بحجة التفتيش على الأسلحة وأخرجوا منه الطلاب العثمانيين والشوام. وأحس

(١) المرجع السابق.

القائمون على الأزهر أن سلطات الاحتلال الفرنسي تبيّت أمرًا فرأوا تفويت الفرصة عليهم، وذلك لأن بقاء الجامع مفتوحًا في مثل هذه الظروف العصيبة لا يخلو من أخطار؛ فرأى شيخ الأزهر «عبد الله الشرقاوي» ومن معه من كبار العلماء إيقاف الدراسة في الأزهر، وتعطيل الصلاة فيه فتم إغلاق المسجد وتسمير أبوابه من جميع الجهات.

وظل الأزهر مغلقًا زهاء عام حتى إذا أعلنت أنباء شروع الفرنسيين في الجلاء عن مصر بادر القائمون عليه بتنظيفه وفتح أبوابه في ١٩ من صفر ١٢١٦هـ، ٢ من يوليو ١٨٠١م[1].

ويبدو أن المصريين كانوا قد استفادوا من ثورة القاهرة الأولى أفضل استفادة، فإذا كانوا في ثورتهم الأولى يحاربون بالعصي والسكاكين والأسلحة البدائية ترسانة أسلحة متطورة، فإنهم في ثورتهم الثانية أنشأوا معامل للبارود ومصانع صب المدافع وصنعوا القنابل، وكانوا أكثر ثباتًا في مواجهة آلة حرب الفرنسيين، كما ثبتوا للحصار الذي فرضته القوات الفرنسية على القاهرة.

كما يرى المتابع لتفاصيل الثورة تنسيقًا أفضل بين المشايخ والأعيان، ويمكنه التقاط اتساع النطاق الجغرافي للثورة ومشاركة القرى والمدن الأخرى، وهذا دليل على التحرك والتنسيق بين قيادات الثورة.

ونتيجة لكل ذلك، امتدت الثورة لأكثر من الشهر ولم تكن هبة مثلما كانت الثورة الأولى، وكل هذا جعلها أكثر تأثيرًا وإيلامًا وإرباكًا للاحتلال وضغطًا على مفاصله، ولذلك كانت النتيجة مباشرة وسريعة وهي أن الاحتلال بدأ يلملم أوراقه ولم يمض أكثر من عام على هذه الثورة حتى تحقق الجلاء وحتى استعادت مصر حريتها واستقلالها.

(١) أحمد تمام، الأزهر يغلق أبوابه، مرجع سابق.

وإذا كان من نتائج الثورة الأولى دخول الفرنسيين الأزهر وتدنيسهم له، فإن المرء يتوقف أمام قرار قيادة الثورة الثانية بإغلاق الأزهر حتى لا يكون مبررًا لفعل هذا العمل الخسيس مرة أخرى، وهذا يدل على أن القيادة كانت واعية ومتحسبة ومتيقظة.

والمتابع لتفاصيل ثورة القاهرة الثانية يتأكد من أن التخطيط كان موجودًا بشكل مسبق وليس مثلما حدث في ثورة القاهرة الأولى، وهو ما تحتاجه حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، أن تكون هناك رؤية واضحة للتغيير وأن يتم الاتفاق على مفاصلها الأساسية، وأن تكون هناك قيادة نظيفة محترمة يثق فيها الناس، ثم يكون هناك خطاب إعلامي وثقافي وفكري يعبر عن الناس والبسطاء وضميرهم ولا يعبر عن نخبة معزولة تعيش في الصالونات.

ثالثًا: الثورة العرابية:

نتيجة لازدياد الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل؛ بدأ التدخل الأجنبي الذي تمثلت مظاهره في إنشاء «لجنة صندوق الدين» مايو ١٨٧٦م، ثم نظام «المراقبة الثنائية» في نوفمبر ١٨٧٦م، ثم «لجنة التحقيق الأوروبية» في يناير ١٨٧٨م، التي طالبت بضرورة تنازل الخديوي عن أطيانه وأطيان عائلته كرهن لسداد الديون، كما طلبت اللجنة أن يحدث الخديوي تغييرًا في نظام الحكم وينزل عن سلطته المطلقة؛ فاستجاب الخديوي إسماعيل لمعظم تلك المطالب، وأصدر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم، وعهد إلى نوبار باشا بتأليف الوزارة التي عرفت باسم الوزارة المختلطة لوجود وزيرين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي فيها، وقد أساءت تلك الوزارة التصرف وذلك لميول نوبار إلى الأجانب على حساب المصالح المصرية؛ مما أدى إلى استياء الرأي العام المصري من جهة والخديوي إسماعيل من جهة أخرى، فاستغل الخديوي ثورة الضباط على وزارة نوبار

وأجبر نوبار على الاستقالة وشكل وزارة مصرية برياسة شريف باشا واختار جميع أعضائها من المصريين وهنا ثارت جميع الدول الأوروبية على إسماعيل ونجحوا في التخلص منه بإقناع السلطان العثماني بعزله وتعيين ابنه توفيق في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م.

استسلم توفيق للتدخل الأجنبي، ورفض بتوجيه من إنجلترا وفرنسا التصديق على مشروع الدستور الذي كان والده قد أمر شريف باشا بإعداده، فاستقال شريف. والواقع أن الخديوي كان يميل إلى عودة الحكم المطلق، إذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها، فاستاء الرأي العام وأخذ جمال الدين الأفغاني ينشر الدعوة ضد التدخل الأجنبي فأمر الخديوي بنفيه إلى جدة، وأمر بتشكيل وزارة جديدة برئاسة رياض باشا الذي عرف عنه ميله إلى الحكم الاستبدادي وميله إلى الأجانب، فأساء معاملة الوطنين وضيق الخناق عليهم، وأفسح المجال للتدخل الأجنبي بإعادة المراقبة الثنائية التي كان أول أعمالها في ٢ أبريل سنة ١٨٨٠م إنشاء «لجنة التصفية» التي خصصت نصف إيرادات مصر لسداد الديون؛ مما أثر بشكل كبير على كل مؤسسات الدولة، خاصة الجيش الذي عانى من تقليص الميزانية ومن وجود ناظر حربية جاهل ومتعصب للأتراك والشراكسة على حساب المصريين هو عثمان رفقي الشركسي.

ظهر نجم الزعيم الوطني أحمد عرابي الذي قدم عريضة ومعه عبد العال حلمي وعلى فهمي يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقي، فكان رد رياض باشا أن قبض عليهم، ومن هنا اشتعلت ثورة عرابي حيث تحركت بعض فرق الجيش وأخرجت عرابي وزملاءه ثم ذهب الضباط والجند معًا إلى سراي عابدين، وطلبوا عزل وزير الحربية فرأى الخديوي أن المقاومة لا تجدي فلم يسعه إلا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامي البارودي وزيرًا للحربية.

وهكذا فقد اندلعت الثورة العرابية في ٩ سبتمبر ١٨٨١م، ولم تكن في نطاق عسكري فقط، بل شملت أيضًا المدنيين من جميع فئات الشعب، بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، والتدخل الأجنبي في شؤون مصر، ومعاملة رياض باشا القاسية

للمصريين، ونمو الوعي القومي بين المصريين، وشارك الشعب المصري بكامل طوائفه مع الجيش بقيادة عرابي الذي أعلن مطالب الشعب للخديوي توفيق وكانت:

١- زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي.

٢- تشكيل مجلس شورى النواب على النسق الأوروبي.

٣- عزل وزارة رياض باشا.

فقال الخديوي: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا. إلا أن عرابي رد عليه: لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، والله الذي لا إله غيره إننا سوف لا نُورَّث، ولا نُستعبَد بعد اليوم.

استجاب الخديوي لمطالب الأمة، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة، وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة، وكان رجلاً كريمًا مشهودًا له بالوطنية والاستقامة، فألف وزارته في (١٩شوال ١٢٩٨هـ، ١٤ سبتمبر ١٨٨١م)، وكان محمود سامي البارودى وزيرًا للحربية بها، وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون البلاد بإرسال المذكرة المشتركة الأولى في ٧ يناير ١٨٨٢م، والتي أعلنتا فيها مساندتهما للخديوي، وتأزمت الأمور، وتقدم شريف باشا باستقالته في (٢ من ربيع الآخر ١٢٩٩ هـ، ٢ فبراير ١٨٨٢م) بسبب قبول الخديوي تلك المذكرة.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب وزير الحربية، وقوبلت وزارة البارودي بالارتياح والقبول من مختلف الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقًا لرغبة الأمة، ومعقد الآمال، وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور، وصدر المرسوم الخديوي به في (١٨ ربيع الأول ١٢٩٩ هـ = ٧ فبراير ١٨٨٢ م). وسميت هذه الوزارة باسم وزارة الثورة

لأنها حققت رضا الشعب والجيش كليهما.

غير أن هذه الخطوة الوليدة إلى الحياة النيابية تعثرت بعد نشوب الخلاف بين الخديوي ووزارة البارودي حول تنفيذ بعض الأحكام العسكرية، ولم يجد هذا الخلاف مَن يحتويه من عقلاء الطرفين، فاشتدت الأزمة، وتعقد الحل، ووجدت بريطانيا وفرنسا في هذا الخلاف المستمر بين الخديوي ووزرائه فرصة للتدخل في شئون البلاد، فبعثت بأسطوليهما إلى شاطئ الإسكندرية بدعوى حماية الأجانب من الأخطار.

ولم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزي والفرنسي إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان الحكومة المصرية بلغة التهديد والبلاغات الرسمية، ثم تقدم قنصلا الدولتين إلى البارودي بمذكرة مشتركة ثانية في (٧ رجب ١٢٩٩ هـ، ٢٥ مايو ١٨٨٢م) يطلبان فيها استقالة الوزارة، وإبعاد عرابي وزير الحربية عن القطر المصري مؤقتًا مع احتفاظه برتبه ومرتباته، وإقالة «علي باشا فهمي» و«عبد العال باشا حلمي»، وهما من زملاء عرابي وكبار قادة الجيش، مع احتفاظهما برتبتيهما ومرتبيهما[١].

وكان رد وزارة البارودي رفض هذه المذكرة باعتبارها تدخلاً مهينًا في شئون البلاد الداخلية، وطلبت من الخديوي توفيق التضامن معها في الرفض؛ إلا أنه أعلن قبوله لمطالب الدولتين، وإزاء هذا الموقف قدم البارودي استقالته من الوزارة، فقبلها الخديوي.

غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في (٢٤ رجب ١٢٩٩ هـ، يونيو ١٨٨٢م)، وكان سببها قيام المالطي «مكاري» وهو من رعايا بريطانيا، بقتل أحد المصريين، فاستغلت إنجلترا الفرصة، فشب نزاع

(١)ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى.

وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها «إسماعيل راغب»، وشغل «عرابي» فيها نظارة الجهادية (الحربية)، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة، ومعاقبة المسئولين عنها.

دعت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا إلى عقد مؤتمر في الآستانة عاصمة الدولة العثمانية للنظر في المسألة المصرية وتطورها.

رفض السلطان العثماني في بادئ الأمر الاشتراك في هذا المؤتمر بحجة أن الحالة في مصر لا تستدعي التدخل في شؤونها ولكن الدعوة إلى عقد المؤتمر استمرت، ثم عقد هذا المؤتمر في يوم ٢٣ يونيه ١٨٨٢م.

أصدرت الدول المشاركة قرارا تعهدت فيه بعدم تدخلها في شؤون مصر ولكن اقترح مندوب إنجلترا أن تضاف إلى التعهد عبارة «إلا للضرورة القصوى»، ويعد هذا الاقتراح إعلانًا عن نوايا إنجلترا لاحتلال مصر.

ولما كانت إنجلترا قد بيتت أمرًا، فقد أعلنت تشككها في قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الأمن، وبدأت في اختلاق الأسباب للتحرش بالحكومة المصرية، ولم تعجز في البحث عن وسيلة لهدفها، فانتهزت فرصة تجديد قلاع الإسكندرية وتقوية استحكاماتها، وإمدادها بالرجال والسلاح، وأرسلت إلى قائد حامية الإسكندرية إنذارًا في (٢٤ شعبان ١٢٩٩ هـ، ١٠ يوليو ١٨٨٢م) بوقف عمليات التحصين والتجديد، وإنزال المدافع الموجودة بها خلال ٢٤ ساعة وإلا فسيتم ضرب الإسكندرية.

ولما رفضت الحكومة المصرية هذه التهديدات، قام الأسطول الإنجليزي في اليوم التالي بضرب الإسكندرية وتدمير قلاعها وتدمير أجزاء من أحياء الإسكندرية واضطر الكثير من الأهالي للهروب من المدينة، وواصل الأسطول القصف في اليوم التالي،

فاضطرت المدينة إلى التسليم ورفع الأعلام البيضاء بعد تدمير أغلب أحيائها، واضطر أحمد عرابي إلى التحرك بقواته إلى «كفر الدوار»، وإعادة تنظيم جيشه.

وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال «بوشامب سيمور» قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن يحتلوا الإسكندرية. وأثناء القتال أرسل الإنجليز ثلة من جنودهم ذوي الجاكتات الزرقاء لحماية الخديوي أثناء انتقاله من قصر الرمل إلى قصر رأس التين عبر شوارع الإسكندرية المشتعلة. ثم أرسل الخديوي إلى أحمد عرابي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، ويحمّله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين؛ ليتلقى منه تعليماته.

رفض عرابي الانصياع للخديوي بعد موقفه المخزي؛ وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، ويحذر من اتباع أوامره، وأرسل إلى «يعقوب سامي باشا» وكيل نظارة الجهادية يطلب منه عقد جمعية وطنية ممثلة من أعيان البلاد وأمرائها وعلمائها للنظر في الموقف المتردي وما يجب عمله، فاجتمعت الجمعية في (غرة رمضان ١٢٩٩هـ، ١٧ يوليو ١٨٨٢م)، وكان عدد المجتمعين نحو أربعمائة، وأجمعوا على استمرار الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الإنجليز في السواحل، وجنودها يحتلون الإسكندرية.

وكان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو عزل عرابي من منصبه، وتعيين «عمر لطفي» محافظ الإسكندرية بدلاً منه، ولكن عرابي لم يمتثل للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز. بعد انتصار عرابي في معركة كفر الدوار والتي كان قائدها طلبة عصمت، أرسل عرابي إلى يعقوب سامي يدعوه إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل.

وفي (٦ رمضان ١٢٩٩ هـ، ٢٢ يوليو ١٨٨٢ م) عُقِد اجتماع في وزارة الداخلية،

حضره نحو خمسمائة من الأعضاء، يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومُفتيها، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون، ومديرو المديريات، وكبار الأعيان وكثير من العمد، فضلاً عن ثلاثة من أمراء الأسرة الحاكمة.

وفي الاجتماع أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر، وهم «محمد عليش» و«حسن العدوي»، و«الخلفاوي» بمروق الخديوي عن الدين؛ لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده، وبعد مداولة الرأي أصدرت الجمعية قرارها بعدم عزل عرابي عن منصبه، ووقف أوامر الخديوي ونظّاره وعدم تنفيذها ؛ لخروجه عن الشرع الحنيف والقانون المنيف.

في ٢٨ أغسطس ١٨٨٢م أثناء تقدم الجيش البريطاني غربًا في محافظة الإسماعيلية بقيادة الجنرال «جراهام» حوصر من قبل الأهالي العُزَّل فطلب الإمداد بمزيد من الذخيرة في الساعة ٤:٣٠ عصرًا فوصلته الساعة ٨:٤٥ مساءً مما مكنه من القيام بمذبحة كبيرة بين الأهالي. بعد أن جاء الجيش البريطاني من الإسماعيلية اشتبك مع الجيش المصري في معركة حامية عند القصاصين وقد كاد الجيش المصري أن ينتصر لولا إصابة القائد راشد حسني.

في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢م (الموافق ٢٩ شوال ١٢٩٩هـ) الساعة ١:٣٠ صباحًا، فاجأ الإنجليز القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة، بهجوم خاطف استغرقت أقل من ٣٠ دقيقة، وألقي القبض على أحمد عرابي قبل أن يكمل ارتداء حذائه العسكري.

واصلت القوات البريطانية تقدمها السريع إلى الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهر ذلك اليوم، ثم استقلت القطار (سكك حديد مصر) إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بالقلعة عصر نفس اليوم. وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني

لمصر الذي دام ٧٤ عامًا؛ فقد غادرت بعد ذلك القوات البريطانية في ١٨ يونيو ١٩٥٦م بعد توقيع معاهدة ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م مع جمال عبد الناصر: (التي تنص على جلاء القوات من قناة السويس خلال عشرين شهرًا).

بعد دخول الإنجليز القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م ووصول الخديوي قصر عابدين في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٢م، تم عقد محاكمة لعرابي وبعض قواد الجيش في المعركة وبعض العلماء والأعيان وتم الحكم عليهم في ٣ ديسمبر ١٨٨٢م بالنفي إلى جزيرة سرنديب (سيلان) أو سريلانكا حاليًا[1].

وكان هناك العديد من الأسباب لفشل الثورة العرابية خاصة في «التل الكبير»، منها خيانة الخديوي توفيق، الذي ساند التدخل الأجنبي في شئون مصر منذ بداية توليه.

ومنها خيانة ديليسبس، الذي أقنع عرابي بعدم ردم القناة لأن الإنجليز لا يستطيعون المرور عبرها لأن القناة حيادية، ولكنه سمح للإنجليز بالمرور، ولو ردمت القناة لما دخل الإنجليز مصر.

ومنها أيضًا خيانة بعض بدو الصحراء، الذين أطلعوا الإنجليز على مواقع الجيش المصري.

كما كان هناك خيانة من بعض الضباط، وخاصة علي يوسف، وقد ساعدوا الإنجليز على معرفة الثغرات في الجيش المصري.

كما كانت خيانة خنفس باشا قائد حامية القاهرة مؤثرة ضد الثورة وفي صالح الإنجليز وقوات الاحتلال.

وقد اشترك السلطان العثماني في إضعاف موقف عرابي، بإعلانه عصيان عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨٢م، وهو وقت حرج جدًّا، وكان ذلك بتحريض من إنجلترا؛ جعل

(١) المرجع السابق.

الكثير من الأشخاص ينقلبون ضده.

كما كانت قوة أسلحة الإنجليز وتطورها عاملاً رئيسيًّا لحسم الحرب لصالح الاحتلال، ولا يمكن التقليل من أهمية وتأثير عنصر المفاجأة الذي استخدمه الإنجليز في معركة «التل الكبير».

كانت فكرة العرابيين العامة متجهة إلى الإصلاحات وكانوا يفكرون في نشر التعليم الإجباري وإصلاح المحاكم الأهلية وكانت وزارة محمود سامي البارودي تشتغل بتأسيس مجلس أعلى للإدارة والتشريع ومنح مصر دستورًا يحدد اختصاصات الخديوي والوزارة والمجلس، ولكن لم ترد إنجلترا أن تسير الأمور بهذا الشكل، الذي سيقود إلى دولة ديمقراطية تتمتع بالوعي وترفض الوصاية والاحتلال.

وقد هب المصريون في الثورة العرابية رافضين أمورًا كثيرة وليس أمرًا واحدًا أو مظلمة واحدة. لقد كان المصريون رافضين للتدخلات الأجنبية (فهذا أمر له حساسيته وضغطه على أعصاب المصريين)، وكانوا رافضين لاستبداد الخديوي توفيق وعدم إدارته لشئون البلاد على النحو المطلوب، وكانوا يريدون إقامة جيش مصري وطني قوي (وقد ظل هذا المطلب قائمًا حتى تحمست له ثورة يوليو وجعلته من مبادئها وأهدافها)، وكان المصريون يضغطون من أجل إصلاح أوضاعهم الداخلية في التعليم والصحة والقضاء والمواصلات وفي التمثيل النيابي السليم والتطوير السياسي بشكل عام.

وواضح أن حركة الوعي هذه المرة جاءت من الجيش، فالضباط المصريون المتعلمون الأكفاء، والتابعون للمؤسسة العسكرية التي كانت أقوى مؤسسة أنشأها محمد علي، رأوا أن أحوال البلاد الاستراتيجية لا تسر وطمعوا في أن يروا في بلادهم التطور الذي تستحقه على كل المستويات السياسية والعسكرية والاجتماعية، وقد

كانوا يعلمون صعوبة مطالبهم ... إلا أنهم لم يخافوا ولم ييأسوا ولم يفقدوا الأمل أبدًا، وكان مشهدًا تاريخيًا حينما التف هؤلاء الضباط وراء عرابي في ساحة قصر عابدين.

ورغم أن القيادة العسكرية للثورة كانت من أسباب قوتها، إلا أنه من الواضح أن تنسيق الثورة مع الأعيان والمشايخ والعمد والنقابات والجمعيات وغيرها من تكوينات المجتمع الأهلي كانت دون المستوى، وهو ما كشف ظهر الثورة وجعلها عرضة لخيانة جهات عديدة.

وهذا درس للثورات العربية، لا بد من الامتداد والتمدد في كل مكان، وعدم ترك تكوينات المجتمع الأهلية مهما كانت صغيرة لقمة سائغة لأنظمة الحكم الفاسدة.

رابعًا: ثورة ١٩١٩م:

فكر الزعيم سعد زغلول في تأليف وفد مصري للدفاع عن قضية مصر سنة ١٩١٨م حيث دعا أصحابه للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة «بعد الحرب العالمية الأولى» عام ١٩١٨م، وتم تشكيل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين.. وأطلقوا على أنفسهم «الوفد المصري».

قام الوفد بجمع توقيعات من أصحاب الشأن في كل المدن والقرى والنجوع وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة: «نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و...... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى» .. ثم اعتقل سعد زغلول ونفي إلى جزيرة مالطة هو

ومجموعة من رفاقه في ٨ مارس ١٩١٩م فانفجرت ثورة ١٩١٩م.

في اليوم التالي لاعتقال الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد يوم ٩ مارس، أشعل طلبة جامعة القاهرة شرارة التظاهرات. وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن.

ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب بدأ يوم ١١ مارس مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها، وتم شل حركة الترام شلاً كاملاً، تلا ذلك إضراب عمال عنابر السكك الحديدية يوم ١٥ مارس، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة – واستمر إضراب عمال العنابر حتى أواخر إبريل.

وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. كما أضرب المحامون في ٢ إبريل وانضم موظفو الحكومة للإضراب في نفس اليوم ٢ أبريل.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام[1].

(١) إلهامي الميرغني، الإضراب العام في ثورة ١٩١٩، مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩ مايو ٢٠٠٩.

شارك النساء بفاعلية في الثورة وقاموا بمظاهرات كبرى منها واحدة يوم ١٦ مارس وأخرى يوم ٢٠ مارس.

في حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن. ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات.

وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم الشرطة والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع، أما في دير مواس بالقرب من أسيوط، فقد هاجم الفلاحون قطارًا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وعلي الجانب الآخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاها المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة.

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانًا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى،

كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشوبك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

هكذا كان الإضراب العام في عام ١٩١٩م، والذي شل الحياة وحركة النقل بين المدن وكذلك داخل المدن من خلال إضراب (عمال عنابر السكك الحديدية وعمال الترام وسائقي التاكسيات) واستمرارهم في الإضراب وكذلك الموظفين والطلبة. وانضمام الفلاحين للثورة وقطع خطوط السكك الحديدية.

أمام الإضراب العام الذي شل الحركة في مصر اضطرت إنجلترا إلى عزل الحاكم البريطاني والإفراج عن سعد زغلول وزملائه وعودتهم من المنفي إلى مصر في ٧ أبريل عام ١٩١٩م. وسمحت إنجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

بدأ الإضراب العام في ١١ مارس وانتهى في ٢٥ أبريل أي استمر ٤٤ يومًا حيث بدء بإضراب عمال الترام ثم إضراب عمال العنابر والموظفين وانضمام باقي فئات الشعب. بل لقد استمرت إضرابات الطلبة بعد انتهاء الإضرابات العمالية ولم يتوقف الإضراب بعد الإفراج عن سعد ورفاقه.

كانت هناك نقابات لعمال الترام وعمال العنابر ولكن لم توجد نقابة للموظفين العموميين فكونوا لجنة سميت (لجنة موظفي وزارات ومصالح الحكومة ومصالحها) والتي عاودت الإضراب اعتبارًا من يوم ١٢ أبريل[١].

يوم ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب المهن والحرف الحرة لتأييد إضراب الموظفين وأصدرت السلطة الإنجليزية قرارًا باعتقال كل من يؤيد إضراب الموظفين ولكن الموظفين لم يعودوا للعمل إلا بعد إقالة وزارة رشدي باشا. وهكذا شكل تضامن مختلف

(١) المرجع السابق.

الفئات مع مطالب الموظفين شكلاً راقيًا من أشكال التضامن نفتقده الآن.

وبعد استعراضنا لتفاصيل أحداث هذه الثورة الكبيرة والرائعة، والتي هي أهم ثورة في تاريخ المصريين حتى الآن، يمكننا تحديد الدروس المستفادة الآتية:

- لولا وجود حركة عمالية نشطة استطاعت القيام بإضرابات كبرى في الترام والسكة الحديد ومختلف القطاعات الأخرى، لما نجحت الثورة.

- لم يكتف العمال والموظفون بالمطالبة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه بل ربطوا ذلك بمطالبهم الاقتصادية وتحسين أوضاعهم وقدموا قائمة كاملة بمطالبهم.

- كان هناك يومئذ ٣٨ نقابة مستقلة في القاهرة و٣٢ نقابة في الإسكندرية، وهذا كله كان دعمًا للثورة.

- كان للنساء دور حاسم في نجاح الإضراب العام من خلال المظاهرات النسائية الكبرى.

- تمتعت الثورة بانتشار جغرافي حقيقي في مختلف مدن وقرى مصر، عكسته المحاكمات التي تمت في أعقاب الثورة في دير مواس وأسيوط والوسطى وصنبو وملوي والمنيا ورشيد وفاقوس وقليوب والغربية وبني سويف .

- شارك الطلاب بدور كبير في الإضراب من خلال الاتحادات الطلابية واللجان الوطنية.

- شارك الفلاحون كعنصر فاعل في نجاح الإضراب العام وبشكل متميز في تاريخ مصر الحديث.

- لم تكن لدى موظفي الحكومة نقابة، ولكنهم شكلوا لجنة للدفاع عن مصالحهم بما يعكس مرونة أشكال تنظيم الحركة.

- حقق الإضراب أهم أهدافه وهو الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه إضافة لتحقيق عدد من المطالب الاقتصادية المهمة.

ـ كان عدم الخضوع لتهديدات اللورد اللنبي وسقوط الشهداء واستمرار الإضراب رغم كل ما واجهه من صعاب، من أسباب نجاح الثورة[1].

– يجب أن نستفيد من ثورة عام ١٩١٩م في ظروفنا الحالية، فقد خرج الشعب المصري متظاهرًا، لكنه كان التظاهر العاقل الذي لم يفجر ولم يقتل ولم يحرق، بل حفظ على بنية المجتمع الأساسية وثرواته.

– أبدع المصريون في إضرابهم السلمي الذي أفقد الاستعمار البريطاني صوابه، وهو ما يمكن أن يعيدوه مرة أخرى فيفقدوا أي نظام سياسي فاسد ومستبد صوابه ويذهبوا به إلى النهاية القسرية.

– من أهم عوامل نجاح ثورة عام ١٩١٩م، وجود زعامات حقيقية التفت حولها الأمة ومثلت بديلاً للنظام القائم، وكانت هذه الزعامات وفدية وأزهرية وكنسية وطلابية وعمالية ونسائية.

– كان انتظام الشعب المصري في أحزاب ونقابات وجمعيات ولجان وتكوينات فاعلة ومؤثرة للمجتمع الأهلي وحركات احتجاجية، بالإضافة إلى وجود حركة نقابية وعمالية وطلابية نشطة، من أهم أسباب نجاح الثورة، فالثورة تقوم بها جماهير يحركها مجتمع أهلي حي وغير مؤمم، لذلك كان من أكبر العقبات أمام نجاح حركات الاحتجاج في الماضي القريب، أن النظام البائد الساقط أضعف إلى حد الخنق والإنهاك والإضعاف، المجتمع الأهلي، وبالتالي هدأت وضعفت حركة المجتمع وضعف مردودها وتأثيرها.

– كان لوجود مطالب عامة للإضراب ومطالب فئوية وقطاعية، والتمسك بها وعدم التنازل عنها، أهمية في تحديد أهداف الثورة ومن ثم في نجاحها.

– كان للانتشار الجغرافي الواسع للثورة، والتفاف مختلف قطاعات المجتمع

(١) المرجع السابق.

المصري في أشكال منظمة للإضراب، عامل كبير في نجاح الثورة.

قبل ثورة ٢٥ يناير العظيمة كان هناك من يقول: إن المصريين لا يثورون إلا على المحتل والغازي الخارجي، وإذا كانوا قد ثاروا في الثورات الأربع المذكورة فإن ذلك كان بسبب وجود المستعمر الخارجي، الذي يجيدون الثورة عليه ورفضه، أما الحاكم الذي يخرج من بينهم فإنهم لا يخرجون عليه ولا يشعرون بالظلم والاستبداد الذي يمارسه.

وبداية فإن ثورة عرابي لم تكن، فقط، ضد محتل خارجي، وإنما كانت بسبب تردي أحوال البلاد والرغبة في التصحيح والتغيير والتطوير، كما أن مطالب التصحيح والتغيير ورفع المظالم كانت موجودة في كل الثورات ولكن بأشكال مختلفة، وإن كان المصريون في أوقات الاحتلال يركزون أولاً على الجانب السياسي والاستقلال قبل أن يفكروا في أحوالهم المعاشية.

نعم، الحاكم الوطني يخدع كثيرًا من الناس، وتنطلي عليهم أكاذيبه، لكنهم أبدًا ما رضوا ظلمه وما قبلوا استبداده، فقد فعل عبد الناصر من أجلهم الكثير .. ولذلك كانت مظاهراتهم ضده قليلة أو نادرة، أما السادات فتظاهروا ضده كثيرًا في بداية حكمه وفي نهايته، والذي أخر رفضهم له كان احتلال سيناء، ولذلك فقد التفوا حوله حتى قاد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، ولكن حينما انحرف عن المصالح الوطنية للمصريين ثاروا عليه وقتلوه، ونظام مبارك لم يفعل لهم شيئًا بل أضرهم وفرط في مصالحهم واستقلالهم ولذلك فإنهم لم يقبلوه أبدًا، وقد خرجوا عليه في مظاهرات مستمرة منذ عام ٢٠٠٤م حتى أسقطوه في ١١ فبراير ٢٠١١م.

المصريون الذين نفذوا محاولة انقلاب عسكري ضد السادات عام ١٩٧٤م، والذين نفذوا محاولة انقلابية أخرى أودت بحياته عام ١٩٨١م، والذين نفذوا انتفاضة شعبية ضده عام ١٩٧٧م، لا يمكن أن نصفهم أبدًا بالسلبية والرضا بظلم الحاكم الظالم واستبداده، وقد كانوا عند الظن بهم يوم أن قاموا بثورتهم التي أذهلت العالم عام ٢٠٠١م.

الفصل الثالث

الاحتجاجات العشوائية

لقد كان كثير من الباحثين والأكاديميين والسياسيين المصريين يتسرعون، وفي لحظة يأس يقولون : إن المصريين شعب لا يحب الخروج على الحاكم أبدًا، ولا يمكنه أن يثور على الأوضاع الخاطئة وعلى حقوقه الضائعة وعلى مصالح البلاد العليا المضيعة، وإنهم إذا ضربهم الحاكم على خدهم الأيمن أداروا له الخد الأيسر، إلا أن ما سردناه في هذا الباب، وخاصة في فصل الثورات الشعبية، وفي هذا الفصل «الاحتجاجات العشوائية»، ثم ما أكدته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م يؤكد عكس ذلك بشكل كامل، ويظهر أن المصريين تجري في دمائهم الثورة والرفض، ولكنهم فقط دائمًا ما يتحلون بالصبر الطويل الذي يفوق غيرهم من الشعوب مرات ومرات.

وما حدث في يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م، من انتفاضة شعبية شديدة القوة قادها الطلبة والعمال، وتزعمتها الاتجاهات اليسارية، وكذلك أحداث الأمن المركزي في ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٦م، كلها تؤكد أن الشعب المصري حي ينبض بالحياة ولم يمت ولن يموت أبدًا.

في هذين اليومين (١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م)، تفجرت الطاقة الكامنة في المجتمع، فخرجت أعداد غفيرة من المصريين إلى الشوارع للدفاع عن لقمة خبزها ووجودها ومستقبلها، بعد أن وصل استفزازها إلى قمته، ووصلت لا مبالاة الطبقة الحاكمة بجوعها إلى أقصاها، ربما بسبب يقينها بأنها لن تتحرك أبدًا في مواجهتها إلى حد الاستهانة بها، وتجرأ نظام السادات مساء يوم ١٧ يناير على توجيه ضربة «قاصمة» لها، برفع أسعار السلع الغذائية الأساسية دفعة «واحدة»، وبطريقة غير مسبوقة ولا مقبولة.

وما زاد من غضب المصريين وضاعف من استفزازهم، ودفع مئات الآلاف من المواطنين إلى الخروج التلقائي والكبير صباح اليوم التالي ١٨ يناير، خروجًا شمل الوطن كله، من أقصاه إلى أقصاه، واستمر طوال يوم ١٩ يناير أيضًا، وبصورة كبيرة وشاملة، أن أجهزة الإعلام الحكومية لم تتوقف طوال السنوات السابقة منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، في نشر الوعود البرّاقة، عن المستقبل الزاهر والأيام السعيدة المقبلة، وسفن المساعدات والمعونات الأمريكية، التي تتقاطر على موانئ مصر، محملة بالخير الذي سيعم الجميع، وينهي معاناة الشعب الطويلة، وقد بلغ الترويج لهذه الأوهام حد أن خُطب السادات نفسه، كانت دائمًا ما تتضمن إفراطًا غير محدود في توزيع «خيرات السلام» بغير حساب[1].

وعلى عكس هذه الأكاذيب، كان واقع الحياة البائسة للأغلبية العظمى من أبناء الشعب يؤكد أمرًا مغايرًا على طول الخط. فها هي تضحيات الشعب المصري كله تذهب هدرًا. فحرب أكتوبر، التي دفع المصريون فاتورتها من دمهم، وقدموا أبناءهم وقودًا لها دون تردد أو مطالبة بمقابل، انتهت لكي تصب نتائجها في خزائن طبقة لم تحارب، ولم تدفع فاتورة، ولم تشارك، ولم تضح، وبدلاً من تعميق مشاركة الناس الذين قاتلوا وضحوا في إدارة وطنهم والحفاظ علي حقوقهم ومصالحهم، وجدنا هذه الطبقة المستغلة تسيطر على البلاد سياسيًا واقتصاديًا وتستحوذ على السلطة والثروة معًا.

لكل هذه المعاناة التي عاشها المصريون، وبمقدار ما تعرضوا له من ضغوط كبيرة، كانت دافعًا لهم لكي ينفجروا رافضين ومعترضين بالشكل الكبير الذي حدث في مواجهة سلطة القمع، التي هربت وتلاشت، فما كان بمقدورها التصدي لزحف مئات الآلاف من المصريين، في لحظة واحدة، من الحارات والشوارع، ومن أحياء وعزب وقرى وكفور مصر، يرفضون هذا الظلم وانعدام العدالة، من نظام ينهب ثروات البلاد ويساعد طبقة معينة على الثراء، ويحاسب المصريين الفقراء على الملاليم،

(١) أحمد بهاء الدين شعبان، ٣٠ عامًا على انتفاضة يناير ١٩٧٧م، جبهة إنقاذ مصر، ١٢ أبريل ٢٠١٠م.

حيث يمتص عرقهم ودمهم، ويتاجر في موتهم وجوعهم. وما كان النظام الذي تداعت أركانه، وتهاوت ركائزه، بقادر علي الصمود يومًا آخر. ولولا التحرك السريع بسحب قرارات رفع الأسعار وإنزال الجيش إلى الشارع لما استطاع النظام استعادة سيطرته علي الوضع، وخاصة بعد أن استعد السادات، من أسوان، للهرب.

إن هذه الانتفاضة الشعبية العظيمة، كرهها الرئيس أنور السادات كرهًا لا مثيل له، وظلت حتى آخر لحظة من عمره مصدرًا لرعبه وغضبه، فأسماها «انتفاضة الحرامية».

إلاّ إن عفوية هذه الانتفاضة، وغياب قيادة حقيقية لها، ساهما بصورة واضحة في انتهائها على ما انتهت إليه من نتائج، لم تكن علي المدى الأبعد في صالح الناس أو لخدمتهم.

فالسلطة التي استعادت سيطرتها علي الوضع، بصعوبة كبيرة، راحت تبطش بالقوي الوطنية والمعارضة، وهاجمت المئات من الكوادر السياسية، وطاردت بعنف التكوينات الشعبية والأحزاب والجماعات المعارضة، فاعتقلت من اعتقلت وقدمت لمحاكم العسكرية والاستثنائية ومحاكم أمن الدولة من قدمت، كانت تضرب بوحشية وغل للانتقام من شبح الانتفاضة الشعبية الذي قض مضاجعها.

ثم إن إخفاق الانتفاضة في تحقيق غاية أكبر من مجرد إجبار السلطة على التراجع السريع عن رفع الأسعار، لم يعن أبدًا أن السلطة كفت عن محاولات تنفيذ أهدافها، علي العكس تمامًا، فلقد أدركت أن الوقت لن يكون متاحًا بما فيه الكفاية، ولابد من أن تحتال حتى تنفذ خططها دون أن تقع في خطأ استفزاز الملايين علي نحو ما تقدم.

كان السادات يتصور أن مصر كلها مدينة له، بعد أن حقق نصر أكتوبر، وكان يعتقد أن المصريين سيباركون كل كلمة وكل قرار يتخذه، مهما كان خاطئًا، ولذلك فقد كان ذهوله من هذه الأحداث كبيرًا، وقد غيرت هذه الأحداث من تفكيره ومن نفسيته ومن خياراته السياسية داخليًا وخارجيًا. كما حسمت الانتفاضة موقف السادات من أمريكا وإسرائيل، بعد أن أوضحت له بجلاء أن صبر الشعب نفد، وأن

وقت الحساب أزف، وأن الناس لن تغفر له بيع الأوهام والوعود المعسولة لها طوال السنوات السابقة، فاختار أن يرتمي في أحضان الأعداء التاريخيين للوطن والشعب، فكانت زيارته المشئومة للقدس المحتلة وما ترتب عليها من نتائج لازلنا ندفع ثمنها حتى الآن. فالسادات، بعد هذه الأحداث، اتخذ قراره بالشك والخوف من المصريين وعدم الثقة بهم، ورأى أن مستقبله معهم مهدد، وهو ما يفسر ارتماءه في أحضان الأمريكان واليهود على أمل أن يحموه ويضمنوا الاستقرار والاستمرار لنظامه.

وبعد مرور كل هذه السنوات الطويلة على هذه الانتفاضة الشعبية، ما زلنا لم ندرسها الدراسة التي تستحقها، وهناك من ينادي إلى تكرارها، دون أن يتأكد من أن الظروف والأوضاع مهيأة على نحو جيد لنجاح الانتفاضة المنتظرة، بشكل يقي مصر من التداعيات السلبية، وما قد تجره انتفاضة حالية غير مخطط لها بشكل جيد من قمع وكوارث وسلبيات، فيما إذا تفجرت علي نفس الصورة، وانتهت إلى نفس النتائج.

فليست الانتفاضة هي المشكلة، فالانتفاضة قادمة لا محالة، إن لم يكن الغد فبعد الغد، لأن السلطة سادرة في غيها ومستمرة في جرائمها ضد مصر والمصريين، لكن المشكلة هي غياب القيادة الحقيقية والتخطيط السليم لأية انتفاضة شعبية قادمة، فقوى التغيير غير مستعدة ولا ظروفها مهيأة للتأثير الإيجابي في اتجاهات هذه الانتفاضة لو حدثت[١].

أما أحداث الأمن المركزي في ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٦م، فكانت حدثًا مهمًا لم يأخذ حقه من الدراسة والاهتمام، وما زالت إلى الآن غير واضحة المعالم والجوانب، بسبب التعتيم الذي مارسته أجهزة الدولة عليها.

وإذا كانت هذه الانتفاضة الخاطفة قد انتهت سريعًا، فإن كل العوامل التي دفعت إليها لازالت قائمة، بل وتزداد حدة.

وقد انفجرت انتفاضة جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات مساء يوم ٢٥ فبراير

---

(١) المرجع السابق.

١٩٨٦م، وتطورت على نحو واسع وفوجئ بها الجميع: النظام، وقوى وتيارات المعارضة. و نطلقت الانتفاضة من معسكرين من معسكرات الأمن المركزي يقع أولهما على الطريق بين القاهرة والفيوم، ويقع الثاني على الطريق بين القاهرة و الإسكندرية.

ففي السادسة من مساء ذلك اليوم بدأ ثمانية آلاف جندي مظاهرات احتجاجية بعد أن ترددت بينهم أنباء تفيد بأنه تقرر مد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وأن تخفيضًا صغيرًا سوف يلحق بمرتبات الجنود لسداد ديون مصر، وتطورت الأحداث بعد ذلك فيما يشبه انتفاضة شاملة امتدت إلى ستة معسكرات مختلفة من الجمهورية (القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وسوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية).

كان طبيعيًّا أن يثير خبر مد فترة التجنيد ثائرة جنود الآمن المركزي، الذين تراوح عددهم الإجمالي في تلك السنة بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف جندي، معظمهم من أبناء معدمي الريف وفقراء الفلاحين الذين تفضل القوات المسلحة إحالتهم إلى قوات وزارة الداخلية لقضاء تجنيدهم الإجباري بها. وهؤلاء المجندون المساكين من الأميين المحملين بأمراض مختلفة. وتنظر لهم وزارة الداخلية على أنهم يد عاملة رخيصة، حتى إن تقريرًا رسميًّا للوزارة وصفهم بأنهم «عمالة معدومة الأجر»، حيث تراوحت مرتباتهم بين ٤ و٦ جنيهات وقت الأحداث. وقد دفع ذلك وزارة الداخلية إلى التوسع في أعداد الملتحقين بقوات الأمن المركزي، خاصة مع تزايد حدة الصراع الطبقي في السبعينيات.

ينظر أغلب جنود الأمن المركزي لفترة التجنيد على أنها عقوبة وتمر بأية صورة، فالمعسكرات بالنسبة لهم سجن، حيث يعيشون في معسكرات ضخمة لا تتضمن أي مرافق مريحة، وهم ينامون على الأرض ولا تتوفر لهم دورات مياه آدمية. كما أن التغذية التي تصرف لهم لا تتناسب مع ما يبذلون من جهد شاق (وصل متوسط ثمن الوجبة عن اليوم الواحد شاملاً الإفطار والغداء والعشاء ٩٣,٧ قرشًا طبقًا

لعقد توريد أغذية ١٩٨٩م/ ١٩٩٠م وذلك بعدما تحسنت التغذية كثيرًا بعد أحداث فبراير ١٩٨٦) وهم لا يحصلون على الوجبة الساخنة الوحيدة إذا جاء موعدها وهم في دورياتهم"[1].

ولا يحصل جنود الأمن المركزي على إجازات إلا لمدد قليلة وعلى فترات متباعدة وهم يتعرضون إلى تدريبات شاقة ولا إنسانية ويتعامل معهم الضباط كأنهم آلات صماء بلا مشاعر أو إرادة. فمن بين أساليب تدريبهم إجبارهم على الوقوف ثماني ساعات لا يتحركون خلالها ولو لقضاء الحاجة، فضلاً عن شحنهم ضد أي مشاعر إنسانية قد تنتابهم أثناء أداء مهمتهم بتدريبهم على ضرب بعضهم البعض.

ويعمق إحساس جنود الأمن المركزي بالظلم، التناقض المخيف بين بؤس واقعهم في المعسكرات والرفاهية البادية في الأماكن التي يكلفون بحمايتها، من بنوك وشركات وسفارات وفنادق وملاه وكازينوهات.

لقد حدثت انتفاضة جنود الأمن المركزي في سياق أزمة متفاقمة للرأسمالية المصرية، فبعد خمس سنوات من تولي الرئيس مبارك للحكم، تقلصت عائدات البترول ومعها تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وارتفع معدل التضخم إلى حوالي ٢٠٪ وتراجع معدل النمو الاقتصادي (الذي بلغ حوالي ٥ , ٢٪) عن معدل نمو السكان وهو ما عنى انخفاض نصيب الفرد من الدخل (فضلاً عن سوء توزيع هذا الدخل)، كما بلغت الديون ٥ , ٣٢ مليار دولار. ومع احتدام الأزمة بدأت حكومة علي لطفي في اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية الجديدة على طريق «الانفتاح» والهجمة على حقوق ومكتسبات العمال وتكثيف معدلات الاستغلال. ومع تفاقم الأزمة ومحاولات حلها علي حساب الطبقة العاملة والفقراء، تصاعدت حدة الصراع الطبقي واندلعت الإضرابات الكبرى مثل إضرابي إسكو والمحلة في

(١) إبراهيم الصحاري، عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي، مركز الدراسات الاشتراكية، يناير ٢٠٠٦م.

فبراير ١٩٨٦م اللذين شهدا مواجهات دموية بين العمال والدولة، وما تلاها من إضرابات عديدة خلال العام نفسه.

في سياق هذا المد من انعدام العدالة بين طبقات الشعب المصري، جاءت انتفاضة الأمن المركزي، وهب جنوده الذين يشتهرون بالخوف الشديد والجبن أمام أقل الضباط رتبة إلى وحوش، فكسروا كل القواعد وخرجوا عليها وأصبحوا ثوريين، فلأول مرة في تاريخ جهاز الأمن المركزي يتمرد الجنود على الضباط والنظام حينما سئموا المهانة والذل ورؤية غيرهم يأكلون اللحم بينما هم لا يجدون الخبز.

في مساء يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير خرج الآلاف من جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات مندفعين بخوذاتهم ورشاشاتهم وبنادقهم في مظاهرات مسلحة إلى فندق «الجولي فيل» وهو واحد من أحدث وأضخم فنادق القاهرة ويقع في مواجهة أحد المعسكرين اللذين بدأ منهما التحرك مباشرة، وتتيح واجهاته الزجاجية الفرصة ليشاهدوا ما يجري من ورائها ليدركوا مدى بؤس حياتهم في قراهم وداخل المعسكر.

حطم الجنود هذه الواجهات الزجاجية ثم اقتحموا الفندق، وبدءوا يحرقون كل ما فيه: كما قاموا بإحراق فندق «هوليداي سفنكس»، ومبنى قسم شرطة الهرم، وفندق «مينا هاوس»، وبعض المحلات التجارية الكبيرة في المنطقة. وخلال ساعات استطاع الجنود احتلال منطقة الهرم بأكملها بما في ذلك مداخل طريق الإسكندرية الصحراوي وطريق الفيوم وترعة المنصورية. وفي الثالثة من صباح الأربعاء ٢٦ فبراير أعلنت حالة الطوارئ وتم فرض حظر التجول في تلك المنطقة.

وفي حوالي السادسة صباحًا انتشرت قوات الجيش واحتلت عددًا من المواقع التي يوجد فيها الجنود المتمردون، وبدؤوا في حصار الجنود. وبعد معارك ضارية استطاعت قوات الجيش أن تسيطر على المنطقة. وحتى ذلك الحين لم يكن ما يجري في منطقة الأهرام قد امتد إلى بقية العاصمة، وما كادت ساعات صباح الأربعاء الأولى تمر حتى

بدأت الانتفاضة في أغلب معسكرات الأمن المركزي الأخرى في العاصمة، في شمالها وشرقها وجنوبها الغربي. وتعالت أصوات اشتباكات الرصاص مع قوات الجيش التي كلفت بسحب السلاح من جنود الأمن المركزي في كافة المعسكرات، بعد أن تزايدت الشكوك من اختراق واسع داخل جهاز الأمن المركزي.

أما في معسكر «الهايكستب» القريب من مطار القاهرة، فقد تجمهر جنود الأمن المركزي بمعسكر لهم يقع في شارع جسر السويس، وحين وصلت القوات المسلحة إلى المعسكر اشتبك معهم الجنود وتحول الاشتباك إلي مطاردة في الشوارع الجانبية المتفرعة من جسر السويس، وشوهدت آثار الدماء على أرض الشارع، واحترقت إحدى سيارات الجيش على الأقل، وتم إغلاق شارع جسر السويس وتعزيز قوات الجيش.

وفي منطقة «الدراسة»، حيث يقع معسكر ضخم لقوات الأمن المركزي، تبادل الجنود المحتشدون النار مع قوات الجيش، ولجأ بعض جنود الأمن المركزي إلى البيوت المحيطة بالمعسكر ومنطقة المقابر بعد نفاد ذخيرتهم.

أما في معسكر «شبرا» فقد رفض الجنود الاستسلام للجيش وانتشروا في المنطقة المحيطة بهم، وكادوا ينجحون في تحطيم أكبر محطة للكهرباء في القاهرة.

ويعد تحرك الأمن المركزي في منطقة «طره» أخطر التحركات جميعًا، فأثناء محاولة الجيش استلام المعسكر واجههم الجنود بإطلاق النار، وبدأت طائرات الهليكوبتر العسكرية بقذفهم بالرصاص. وخرج جنود المعسكر بالآلاف فارين إلى الشوارع حاملين معهم أسلحتهم وتوجهوا إلى سجن طره واستطاعوا أن يقتحموا السجن ومساعدة السجناء على الهرب وبحثوا عن الضباط كي يقتلوهم[(١)].

وقد بدأ الوضع يأخذ منحًى آخر في شارع الهرم، حيث انحاز كثير من الفواعلية وعمال التراحيل والشحاذين والطلاب والعاطلين عن العمل، الذين يسكنون في

(١) المرجع السابق.

أفقر منطقة في الهرم هي «الطالبية»، إلى جنود الأمن المركزي، وبدؤوا يشتركون معهم في تحطيم الكباريهات والفنادق الموجودة في المنطقة: كازينو الليل، والأهرام، وأوبرج الهرم، والأريزونا، وغيرها.

عندما وصلت الأمور إلى هذا الحد تم إعلان حظر التجول في كافة مناطق العاصمة، وتم تحذير المواطنين من البقاء في شوارع المدينة بعد ساعتين من قرار الحظر، خوفًا من أن تشجع حركة الجنود فئات أخرى على التحرك ، خاصة أن عناصر من المهمشين والعاطلين بدأت تشارك جنود الأمن المركزي الفارين في الهجوم على السيارات والمحلات التجارية في منطقة الدقي.

كان الوضع خارج القاهرة أقل حدة بكثير، حيث انحصرت انتفاضة الجنود في القليوبية والإسماعيلية وسوهاج داخل المعسكرات، واستطاعت قوات الجيش أن تحاصرهم وتنزع أسلحتهم بسهولة. وكان الاستثناء الوحيد في أسيوط حيث كانت الأحداث أشد عنفًا. ويقال: إن محافظ أسيوط آنذاك زكي بدر (الذي أصبح وزيرًا للداخلية مكافأة له على دوره في مواجهة الأحداث) قد فتح الهويس (القناطر) في أسيوط للحيلولة دون وصول جنود الأمن المركزي من معسكرهم في البر الشرقي الذي أحرقوه وخرجوا منه، وذلك على غرار حادثة كوبري عباس الشهيرة.

واستخدم الجيش الطائرات لضرب جنود الأمن المركزي، ويوضح ما حدث في أسيوط خوف السلطة من تكرار ما حدث عام ١٩٨١م عندما استطاعت الجماعة الإسلامية الاستيلاء على أقسام الشرطة والسيطرة على المدينة.

كانت حصيلة انتفاضة الأمن المركزي أكثر من ١٠٧ قتيلاً معظمهم من الجنود، ١٠٤ في القاهرة و٣ في أسيوط و٧١٩ جريحًا. وبعد إعادة الجيش السيطرة على الأوضاع، تم القبض على آلاف من الجنود من مواقع الأحداث بالإضافة إلى أعداد من المهمشين، وأمام أحد أقسام الشرطة التي تعرضت للهجوم وقفت دبابات الجيش صفين بينهم طابور من

الجنود المقبوض عليهم، واضعين أياديهم فوق رءوسهم مثل الأسرى وعيونهم زائغة، معظمهم ضعاف الأجسام قصار القامة، بعضهم يرتدي الزي العسكري وآخرون بالملابس الداخلية، مساقون إلى مستقبلهم المظلم في مشهد يشبه إلى حد كبير صلب «سبارتاكوس» ورفاقه على طريق روما. وتم طرد ٢١ ألف جندي من الخدمة.

وفور انتهاء الأحداث، سارع زعماء المعارضة (الوفد، والتجمع، والعمل، والأحرار) إلى لقاء مبارك، حيث أعربوا عن استنكارهم لانتفاضة الأمن المركزي، وتأييدهم المطلق لسياسة النظام في مواجهة الأحداث.

في هذا السياق ينبغي أن نفهم جيدًا مغزى انتفاضة الأمن المركزي، فهؤلاء الجنود درع وزارة الداخلية الأساسي، هم في الأصل أبناء المعدمين والفقراء في الريف والمدينة، وهم من غير المتعلمين، إلا أن ذلك لم يمنعهم من أن يشعروا ببؤس حياتهم كبقية جماهير العمال والفلاحين، وقد أظهرت انتفاضتهم عام ١٩٨٦م وعيهم وفهمهم للكثير من الأمور.

الفصل الرابع

التفجيرات واستهداف مؤسسات الدولة

إذا كنا قد اعترضنا على أسلوب «الانقلابات العسكرية» كآلية للتغيير، رافضين كل ما يتعلق بنهج الانقلابات من ثقافة وأفكار وعلل ومبررات، رغم أن ضحايا الانقلابات في الغالب قلة، فإننا لا يمكننا إلا الإدانة الكاملة لنهج التفجيرات، لأنها في النهاية ضد الوطن ووحدته وتنميته وحقوقه، وضد المواطن البسيط، فغالبًا ما ينتج عنها ضحايا أبرياء لا ذنب لهم، فيهدر دمهم الحرام الذي صانه الإسلام بكل أنواع الصيانة.

كما ينتج عن التفجيرات خسائر مادية تكلف ميزانية الدولة ملايين الجنيهات، كان يمكن أن توجه إلى تعليم الناس وعلاجهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتحسينها.

وإذا كانت الجماعات الإسلامية قد بدأت أسلوب التفجيرات، وخاصة في قطاع السياحة، من أجل إحراج الحكومة أمام العالم الخارجي من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل التسبب في مشاكل كثيرة لها حينما ينعدم الدخل من قطاع السياحة وبالتالي تفشل أمام المواطنين فيثورون عليها ويسقطونها، فإن هذا كان فكرًا ساذجًا وخاطئًا، فالدعم الدولي للنظام المصري ظل مستمرًّا ضد هذا «الإرهاب» والعكس هو الذي حدث، كما أن الذي تضرر هو المواطن العادي وليس الوزراء والقادة.

مبدئيًّا، فإن العلاقة بين الإرهاب والسياحة علاقة عكسية، فصناعة السياحة تتأثر وبشكل كبير بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما زاد الاستقرار والأمان زادت التنمية السياحية وازدهرت، وكلما زاد الإرهاب تقلصت فرصة الدولة في التنمية

السياحية.

وخلال ٦ سنوات، وتحديدًا في الفترة من ١٩٩٣م إليى ١٩٩٨م انخفض عدد الليالي السياحية في مصر بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحققت خسائر مالية فادحة قدرت بنحو ٢,٣ مليار دولار، نتيجة لأحداث التفجيرات التي استهدفت قطاع السياحة خلال تلك الفترة.

لكن بعد انتهاء التفجيرات التي استهدفت هذا القطاع الحيوي بسنة واحدة، تغير الحال تمامًا، واستعادت السياحة عافيتها وأهميتها في دعم الاقتصاد المصري.

وقد بلغ عدد السياح في عام ١٩٩٤م مليونين و٨٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٢ مليونًا و٤٠٠ ألف ليلة سياحية، واستمرت الأرقام في تصاعدها حتى وصلت عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٣ ملايين و٥٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٨ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٢٥,٣٪ ، وهو رقم لم تشهده السياحة المصرية طوال تاريخها من قبل إلى أن وصل في عام ١٩٩٦ إلى ٣,٩ ملايين سائح.

لنتأمل سويًا هذه الاعتداءات والتفجيرات، ونتوقف أمام كل واحدة وما أحدثته من ألم وخلل وخسارة في المجتمع، ثم ننظر في محصلتها النهائية:

- في ٢١ أكتوبر ١٩٩٢م، قتل سائح بريطاني قرب ديروط.

- في ٢٦ فبراير ١٩٩٣م، قتل سائح تركي وآخر سويدي، وشخص ثالث مصري في انفجار قنبلة بمقهى في قلب القاهرة، وقد جرح ١٩ شخصًا آخرين بما في ذلك ٦ سياح.

- في ٨ يونيو ١٩٩٣م، تم إلقاء قنبلة على حافلة سياحية قرب الأهرام ما أسفر عن مقتل مصريين وجرح ١٥ سائحًا، من بينهم سائحان بريطانيان.

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٣م، قتل أمريكيان وفرنسي وإيطالي، وجرح سائحان آخران في هجوم شنه رجل على فندق سميراميس بالقاهرة، وقالت الشرطة : إن

المنفذ مختل عقليًّا، وقد تم اعتقال المهاجم وإيداعه مستشفى للأمراض العقلية، لكنه هرب لاحقًا وفجر حافلة قرب المتحف المصري بالقاهرة.

- في ٤ مارس ١٩٩٤م، تم تنفيذ هجوم على عبارة سياحية في النيل في جنوب مصر، وقد أسفر الهجوم عن جرح سائح ألماني لفظ أنفاسه الأخيرة فيما بعد.

- في ٢٦ أغسطس ١٩٩٤م، تم إطلاق النار على حافلة سياحية بين الأقصر وسوهاج ما أسفر عن مقتل شاب أسباني.

- في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م، قتل ألمانيان ومصريان في منتجع بالبحر الأحمر، وقد أعدم عضوان من الجماعة الإسلامية بتهمة تنفيذ الحادث في ١٩٩٥م.

- في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤م، تم شن هجومين في جنوب مصر، ما أسفر عن مقتل بريطاني وجرح خمسة أشخاص آخرين.

- في ١٨ أبريل ١٩٩٦م، قتل ١٨ سائحًا يونانيًّا وأصيب ١٤ بجروح في هجوم على واجهة فندق أوروبا قرب أهرام الجيزة.

- في ١٨ سبتمبر ١٩٩٧م، قتل تسعة مصطافين ألمان وسائقهم المصري بعد أن تم تفجير حافلتهم خارج المتحف المصري وسط القاهرة.

- في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧م، قتل ٦٢ شخصًا بما فيهم ٥٨ سائحًا في الأقصر.

- في ٧ أكتوبر ٢٠٠٤م، لقي ٣٤ شخصًا من بينهم سياح إسرائيليون حتفهم وجرح ١٠ آخرون في ثلاثة انفجارات استهدفت فندق هيلتون طابا ومنتجعين سياحيين آخرين في سيناء.

- في ٧ أبريل ٢٠٠٥م ، وقع انفجار في قلب المدينة القديمة بالقاهرة ما أودى بحياة فرنسيين وأمريكي بالإضافة إلى منفذ الهجوم.

- في ٣٠ أبريل ٢٠٠٥م، قتل شخص واحد وجرح ثمانية آخرين في انفجار قرب المتحف المصري بالقاهرة، وكانت الشرطة قد أطلقت النار وقتلت امرأة وجرحت

أخرى بعدما أطلقتا النار على حافلة للسياح.

- في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥م، قتل ٦٠ شخصًا على الأقل في سلسلة انفجارات استهدفت منتجع شرم الشيخ على ساحل البحر الأحمر، وبدأت الانفجارات في منطقة خليج نعمة، ونجمت عن ثلاث سيارات مفخخة على الأقل، حيث استهدف الأول فندق «غزالة جاردنز» مما أدى لتدمير الفندق بالكامل، واستهدف الثاني منطقة السوق القديم.

- في ٢٤ أبريل ٢٠٠٦م، وقعت سلسلة انفجارات بمنتجع دهب على ساحل البحر الأحمر وقد أسفر ذلك عن مقتل ٢٣ شخصًا وإصابة عشرات آخرين، ووقعت الانفجارت في وسط المدينة في مطعمي «نيلسون» و«علاء الدين» وفي متجر غزالة.

وتعليقنا هو أنه لا يمكن أن يكون هذا النهج وطنيًا أو صحيحًا وفق أي معيار سياسي أو أخلاقي أو عرفي أو منطقي، ولا يمكن لمثل هذه الأحداث أن تهز النظام المصري هزًّا يطيح به، ومن اعتقد ذلك فقد ارتكب إثمًا في مجرد التفكير قبل أن يرتكب إثم الفعل والتنفيذ.

أما منهج اغتيال قادة النظام ورموزه ووزرائه، فهو أسوأ وأبشع، ولا ينتج عنه إلا مزيد من التحسب والاستنفار الأمني، ومزيد من نشاط أجهزة الأمن ضد المواطنين، ومزيد من الفوضى غير المؤثرة على النظام السياسي ولكنها بالتأكيد مؤثرة على سمعة البلاد، ومن هذه الاغتيالات:

- محاولة اغتيال حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق عام ١٩٨٧م.
- محاولة اغتيال النبوي إسماعيل وزير الداخلية السابق عام ١٩٨٧م.
- محاولة اغتيال الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد عام ١٩٨٧م.
- اغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، في ١٢ من أكتوبر ١٩٩٠م،

باعتباره رمزًا من رموز النظام، ومهاجمًا لأفكار الجماعات الإسلامية، ورئيسًا للمنظومة التشريعية التي تتعقب هذه الجماعات.

- اغتيال الكاتب د. فرج فودة عام ١٩٩٢م.
- محاولة اغتيال حسن الألفي وزير الداخلية السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال الأديب والروائي نجيب محفوظ عام ١٩٩٤م.

محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

منهج التفجيرات واستهداف السياحة والقيادات ومؤسسات الدولة، مرفوض دينيًا وأخلاقيًّا وسياسيًّا، ومرفوض وفقًا لأي قانون ولأي مبدأ، إنساني أو حتى حيواني.

فدينيًّا، فإن الإسلام حفظ نفوس الناس ودماءهم وأموالهم، وحفظ دم وأمن وسلامة هذا السائح المستأمن الذي دخل البلاد بتأشيرة رسمية وبإذن من أهلها، وهي تساوي عقد أمان له حتى يخرج من بلادنا. وإهدار دم إنسان في الشريعة الإسلامية قضية على جانب كبير وخطير من الأهمية لا يتحدث فيها إلا الفقهاء وفي حالات بعينها لا تنطبق على السائح بأي وجه.

وسياسيًّا، فإن الشخص الذي ينفذ مثل هذا العمل الأثيم، أو من خطط ودبر له، أو حتى التيار السياسي الذي يؤيد ذلك، لا يفقه شيئًا في السياسة وفي التعامل مع الدول. فهذه الأحداث تستخدم سياسيًّا وثقافيًّا وإعلاميًّا واقتصاديًّا ضدنا، فيقال: إننا إرهابيون متعطشون للدماء نقتل الناس، وهذا كله يعود بالسلب على قضايانا. كما أن لنا مصالح ومواطنون بالخارج يمكن في حركات انتقامية أن يفعل بهم أكثر مما فعلنا نحن بالسياح المقتولين.

واستهداف السياح مرفوض أخلاقيًّا، لأنه يعبر عن دناءة في النفس، فماذا فعل إنسان مسالم جاء للزيارة وإنفاق أمواله في بلادنا، كي نستهدفه ونقتله؟

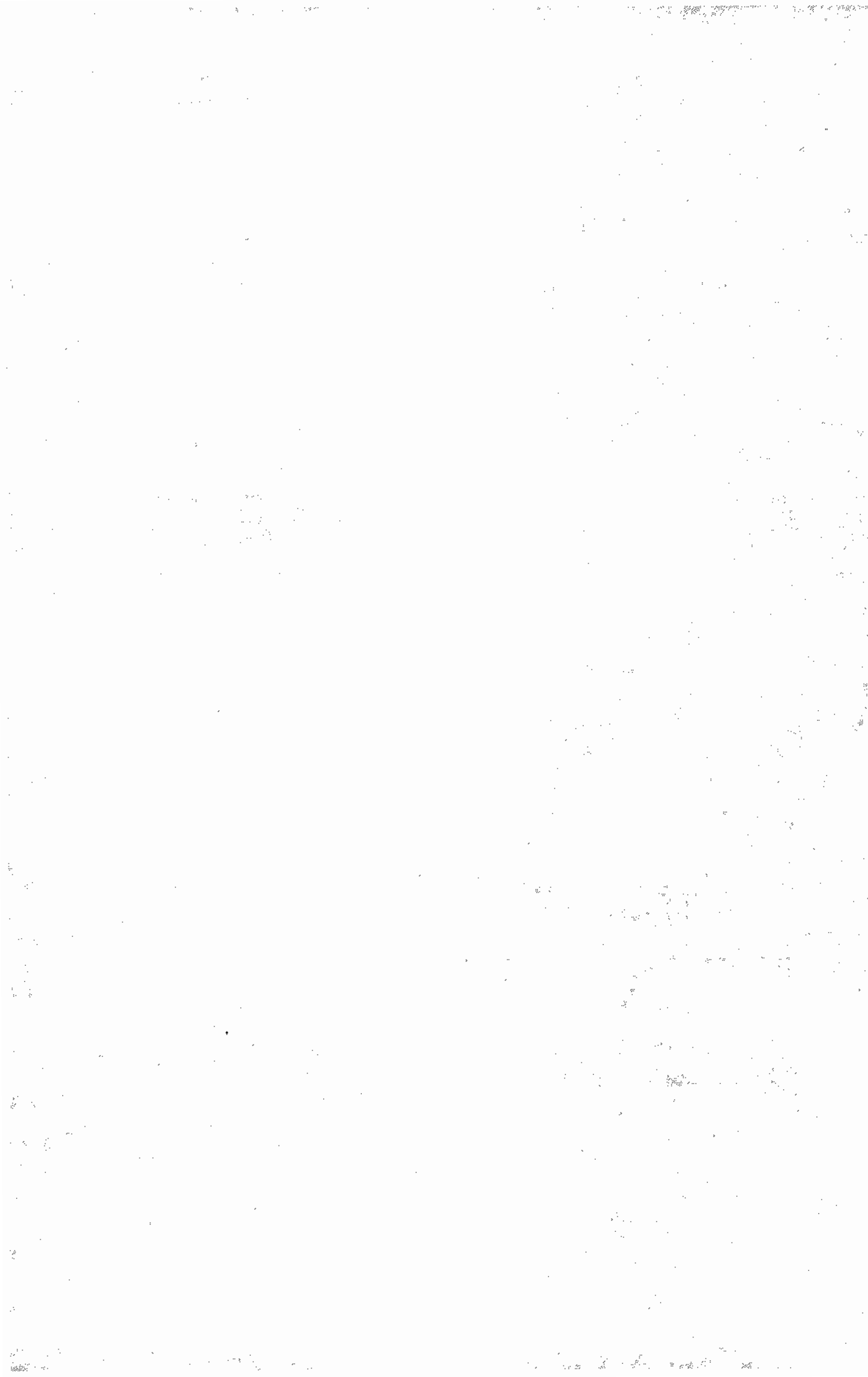
والذي يريد أن يخوض صراعًا ضد نظام حكم مستبد وطاغ وفاسد، فإن عليه أن يتعلم أصول المقاومة السلمية والتظاهر، وأن يتعلم كيف يحافظ على أرواح الناس وأموالهم وممتلكاتهم، مواطنين كانوا أم أجانب، وأن يكون على يقين بأن مرافق بلاده ودماء مواطنيها خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه وإلا يكون قد ارتكب جريمة خيانة بني وطنه(١).

---

(١) د. محمد ياسر أبو الفتوح، آثار الإرهاب على اقتصاديات السياحة في مصر، مرصد الإرهاب، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧م.

الباب السابع

مقدمات في تفكيك الاستبداد



الفصل الأول

حينما امتلكت شعوبنا إرادتها وأصبحت شعوبًا حية وإيجابية

المتأمل للواقع البائس الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية، والذي وصل إلى ذروته أثناء العدوان الصهيوني على غزة بداية عام ٢٠٠٩م، حيث شاركت الأنظمة السياسية العربية في فرض الحصار على غزة، وكانت أقرب إلى الموقف الصهيوني، مدبرة المؤامرات المشبوهة ضد حكومة «حماس» الشرعية في غزة بسبب توجهاتها الإسلامية، مانعة المواطن العادي من الخروج للشارع متظاهرًا لدعم وتأييد غزة، مانعة الكثيرين من العرب والأجانب من دخول غزة بإغلاق معبر رفح .. المتأمل لهذا الواقع يكاد يفقد عقله من هول ما يرى ويسمع ويشاهد.

فهذه الأنظمة العربية المؤسسة على الأفكار العلمانية فشلت في كل شيء ولم تنجح في أي شيء، فشلت في مشروع النهضة الذي علّقت عليه شعوبنا الآمال، حتى تُعتق من ربقة التخلف الذي أوقعها فريسة للغرب الصليبي؛ ليتحكم فيها ويذلها ويحصرها وينهب ثرواتها، وفشلت في مشروع التحرر من العدو الصهيوني، وانهزمت أمام الصهاينة في كل المجالات، وفشلت في إقامة نظم سياسية حرة تعترف بتداول السلطة وتحترم المواطن العربي، وأصرت على الحكم بالاستبداد المطلق وفتحت المعتقلات للمعارضين الشرفاء.

وهكذا وصلت الأزمة إلى ذروتها، فالمواطن العربي له آمال وتطلعات وأحلام في المشاركة الإيجابية في إدارة مجتمعه، وفي الحياة الحرة الكريمة التي يعيش فيها حريته السياسية والإعلامية الكاملة، وله أحلام في الانعتاق من التخلف والاستبداد، وله

أحلام في إنهاء المشروع الصهيوني، وله أحلام في أن يحكم بالشريعة، وأن يعيش في مجتمع يحترم الإسلام، ويعلي من شأن الهوية الإسلامية، وله أحلام في أن يعيش في مجتمع يحارب الفساد ولا يسمح به، وله أحلام في أن يكون له نصيب من ثروة بلاده، وألا تذهب هذه الثروة إلى جيوب «المحاسيب» والفاسدين وأهل الحكم.

ولكن الأنظمة السياسية الحاكمة تقف ضد هذه الأحلام الطبيعية والمشروعة، وتصر أن تحكم بالاستبداد والفساد، وترفض التحاكم إلى صناديق الانتخابات، وتأبى أن يشاركها الآخرون تداول السلطة، وتصر على إفقار الناس عن طريق الفساد الممنهج، وعن طريق تبني خطط الغرب التي تكرس التخلف الاقتصادي والعلمي، والتي تكرس الفساد وتوفر له بيئة صالحة للنمو.

المواطن العربي المسكين حاول على قدر إمكاناته المحدودة التمرد الجزئي على هذا الواقع وعلى هذا الطريق المسدود، لكن الآلة الأمنية، والعصا الغليظة، والهراوات، والاعتقال، والمحاكم العسكرية، وكل أدوات القهر والقمع والبطش؛ كانت جاهزة، فخاف هذا المواطن التعيس وتراجع خوفًا على نفسه وإيثارًا للسلامة.

إن المزاج العربي أصبح يرفض الحلول الانقلابية والمجازر العنيفة وإراقة الدماء، كوسائل لإنهاء الاستبداد والوصول إلى الحكم، وأصبح الاحتجاج السلمي عبر الأدوات السياسية الحضارية؛ مثل التحركات السياسية، والتظاهر، والتنظيم الاجتماعي والنقابي، والمعارضة الإعلامية، والندوات والمؤتمرات، والإضرابات الجزئية والشاملة هو المطلوب.

وإذا كان المتأخرون من فقهاء أهل السنة قد حرَّموا الخروج المسلح على الحكام، فإنما كان ذلك لحقن دماء المسلمين، التي سالت أنهارًا في محاولات عديدة عبر التاريخ الإسلامي، لم ينجح منها إلا النادر، وفشلت الأغلبية العظمى هذه المحاولات، وكانت النتيجة هي إراقة دماء عشرات بل مئات الآلاف من المسلمين، دون أن يتحقق الهدف

والغاية؛ وهو إزالة الحكم المستبد، وإقامة الحكم العادل على أنقاضه.

وقد جرَّبت الحركة الإسلامية المصرية في العصر الحديث، وعن طريق خطط انقلابية عنيفة، إزالة حكم الاستبداد الذي لا يحترم الشريعة، لتقيم مكانه حكم الشريعة العادل، وكانت النتيجة هي الفشل الكامل، فقد أصبح اختراق النظم القائمة بالطرق الانقلابية أمرًا مستحيلاً أو شبه مستحيل، بعد أن أصبحت تستند إلى مصدات وترسانات أمنية رهيبة، وبالتالي أصبح الحديث عن الانقلاب العسكري من قبيل العبث الذي يرفضه العقل والواقع، بل ويرفضه الفقه السني كما أوضحنا.

وتأكد بالتالي أن الحل هو في الحركة الإيجابية عبر مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية والإعلامية، للضغط بكل عنف من أجل إرباك المستبدين وإفساد مشاريعهم وحساباتهم وتربيطاتهم وتحالفاتهم، وإرغامهم على احترام الرغبات الشعبية والإرادة الشعبية.

الإيجابية إذًا هي البداية والمفتاح لهذا الطريق الشاق والصعب، بعد أن أصبح أغلب السياسيين والمفكرين والباحثين والخبراء متفقين على أن السلبية من أهم أسباب تعقد مشكلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعزلة المواطن العربي عن الشأن العام لمجتمعه، وتفضيله الابتعاد والانزواء وعدم المشاركة، كانت من أهم أسباب ازدهار الاستبداد، الذي لم يجد كابحًا يوقف نموه وتفشيه.

السلبية آفة مجتمعاتنا العربية، وليس من قبيل المبالغة وصفها بالسرطان الذي ينخر جسدنا وبنياننا الداخلي دون أن ندري، فما تشهده دول المنطقة في هذه الآونة من مخاطر وتحديات جمة، يتحمل فيها المواطن العربي قدرًا كبيرًا من المسئولية؛ بسبب عزوفه عن الاضطلاع بدوره كعنصر فعال قادر على تحمل مسئولية النهوض بمجتمعه في كافة الميادين، غير مدرك أن سلاحه المضاد لأي تحرك أو محاولة تستهدف سلخه من هويته؛ هو عدم التقوقع والبعد عن مشاكل مجتمعه وكأنه

مواطن من كوكب آخر، لا يؤثر فيه ولا يتأثر بما يجري حوله.

السلبية في مجتمعاتنا العربية مرض اجتماعي، يجب البحث عن أسبابه، والعمل بجدية على علاجه، والتوصل إلى الإجابة الصحيحة عن السؤال: لماذا يعزل المواطن العربي نفسه عن الشأن العام؟ وما هي القيم التي تحكم سلوكه الاجتماعي وتوجه علاقاته الفردية والاجتماعية، على أساس أن السلبية في مظاهرها المختلفة تمثل أهم العوائق للتنمية ولتحديث المجتمعات العربية؟

تبدأ السلبية عند طلابنا من صغرهم، من خلال الغش في الامتحانات، حتى وصلت إلى الغش الجماعي، والخطورة في الأمر أنه يعني أن هؤلاء الصغار ليست لديهم ثقة في جدوى الاجتهاد وبذل الجهد في التحصيل.

أما الكبار فقد استُبدلت قيمة العمل المنتج لديهم بقيمة المال ونزعة الحصول عليه بأسرع وأسهل وسيلة، بغض النظر عن نوعية العمل وقيمته، أو حتى مشروعيته، وربما كان بإمكاننا اتهام الفراغ الفكري لدى الشباب، وتحول اهتماماته إلى مجالات سطحية في الثقافة والفن والدين والمعرفة عمومًا، واستخدام الإنترنت للبحث عن المواقع المدمرة للروح والعقل، كما أن أسلوب التربية يشجع الشباب على السلبية والاتكالية، وعدم الإحساس بالمسئولية تجاه الأسرة والمدرسة والمجتمع.

إننا يمكننا تفسير السلبية التي نشكو منها من خلال النظر إلى أن معظم النخب السياسية النشطة، لم تحاول ربط خطابها بعامة الناس، وبالقضايا التي تهمهم، وهنا ظهر لدينا نوع آخر من السلبية، نتج عن الانفصال الحادث بين الخطابات السياسية المعروضة على الناس، وبين الفكر السياسي السائد لديهم.

ويمكننا أيضًا تفسير ظاهرة ما يُسمى بـ«الأغلبية الصامتة» باعتبارها تعبيرًا عن حالة عدم المشاركة، وهي نتاج أسباب تجعل هذه المشاركة بدون فائدة، فالأمر ليس مسألة مشاركة، بقدر ما يتعلق بدور المشاركة وتأثيرها على مجريات الأمور.

وإذا كان البعض يقول إن السلبية صفة فطرية في مجتمعاتنا العربية عمومًا؛ إلا أن علماء الاجتماع متفقون على أن السلبية ليست من الصفات الفطرية للمجتمعات العربية أو للفرد العربي، وإنها وليدة ظروف تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية.

السلبية ليست قدرًا مقدورًا على الإنسان العربي، ولكنها وليدة الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية، فإذا تغيرت هذه الظروف فسوف تزول السلبية تلقائيًّا، ويعود المواطن العربي كما كان أجداده، صانعًا للحضارة.

والذين يقولون بتاريخية مقولة سلبية الشعب المصري، وأنه لن يكافح من أجل الحصول على الحرية وحقه في المشاركة السياسية، يفترضون وجود موقف سلبي كامن في الفهم السياسي لعامة الناس، لكن الواقع والتاريخ يعطيان صورة مختلفة عن ذلك، ومغايرة لهذه المقولة، بل يؤكدان أن هذه السلبية وعدم المشاركة إنما هي موقف معارض، وهي نوع من المعارضة السلبية الفاعلة.

ولكن علينا في البداية أن نؤكد على الاختلاف بين الشعوب في الاهتمامات السياسية، وأن القضايا السياسية الأساسية التي تحرك الفعل السياسي لدى شعب ما، قد لا تكون هي القضايا التي تشغل شعبًا آخر.

لقد كان الفراعنة أول شعب في التاريخ يقوم بتنظيم المظاهرات والاحتجاجات، ويحصل على حقوقه، فقد تظاهروا بسبب فساد «فرعون» وكهنة آمون، وانهيار سلطة الدولة لصالح الكهنة، وظلم الضرائب الجزافية وسوء الأوضاع، وقد انتصروا على فرعون، وجاءوا بأسرة جديدة قامت بتعديل النظام للأفضل، وأعادت الأوضاع إلى طبيعتها.

وفي العصر الحديث، يعد المصريون أول شعب يقوم بتعيين حاكمه بنفسه، بعد أن عزلوا الوالي العثماني خورشيد باشا، وفرضوا محمد علي حاكمًا على مصر، ليؤسس الدولة الحديثة.

وخلال القرن العشرين، فإن الشعب المصري هو أكثر الشعوب المعاصرة قتلاً لحكامه، ومن أكثرهم قيامًا بثورات منذ ثورة عرابي وحركة مصطفى كامل الوطنية، مرورًا بثورة ١٩١٩م، و«ثورة الطلاب» في السبعينيات، وانتفاضة ١٩٧٧م من أجل رغيف الخبز، وكذلك فقد خرجت المظاهرات ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لمدة ثلاث سنوات، كما خرجت ضد الرئيس الراحل أنور السادات حتى حرب عام ١٩٧٣م.

وفي جانب منها، فإن ثقافة السلبية مسئول عنها فئة العلماء والمثقفين، الذين يسيرون في ركب السلطة ويقدمون من الأفكار والنظريات والأطروحات السياسية والجماهيرية ما يرضي أهل الحكم، وإن ناقض الواقع وخالف الحقيقة، بمعنى أن هذا التيار الثقافي يتبنى الفكر الرائج، والتوجه المطلوب، ويصوغه بشكل علمي يُحاط بهالة كثيفة من الدعم الإعلامي والرسمي، الذي يقدمه على أنه الصورة الحقيقية الصادقة، والنتيجة الحتمية للعلاقات التبادلية بين الماضي والحاضر والمستقبل.

والدور الذي تلعبه النخبة المثقفة في غاية الخطورة، فلو كان الغالب على هذه النخبة هو الجدية والصدق والانحياز للثقافة السياسية الحقيقية، التي تهتم بأمور الناس وقضاياهم المصيرية، وبالذات فيما يرتبط بالحريات، والحقوق السياسية، وتقديم ثقافة تدفع الناس نحو التحرك والانطلاق والسعي الجاد للتغيير والإصلاح؛ إذا تحقق ذلك فسوف تختفي السلبية وتتحقق الإيجابية والمشاركة، سيما لو واكب هذه الثقافة السياسية ثقافة اجتماعية تحترم الأعراف والتقاليد والهوية، وتنحاز للسلوك القويم، ثقافة تدعو وتحث باتجاه تحكيم القيم والمثل النبيلة؛ كالتعاون والترابط والألفة، وكل المعاني الإيجابية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

أما السلبية فتسود حينما تقدم النخبة، ثقافة سياسية مغشوشة، تشد الناس نحو الأرض، وتكرِّس فيهم روح التبعية والخوف، والتراجع والخلود إلى الدعة والراحة، وحينما تقدم هذه النخبة الفاسدة المنافقة ثقافة اجتماعية تشد الناس نحو السلبية، والتفكك والانعزال، وزرع روح الهزيمة في النفوس.

إن المواطن السلبي يستهين بالعمل الذي يمكنه أن يقوم به، ويتصور أن الواقع شديد الفساد، ولن يجدي اعتراضه هو وغيره، ونسي أصحاب هذا التوجه أن الإيجابية واجب شرعي، بغض النظر عن أي شيء آخر.

والذي يتصور أنه يمكن أن يحقق الإيجابية من خلال تركيزه على أولاده وأسرته فقط؛ فعليه أن يعلم أن هذا غير صحيح، لأن الله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [لرعد: ١١]، ولم يقل سبحانه: إن الله لا يغير ما بشخص حتى يغير نفسه، والمعنى أنه يمكن لك أن تتغير أنت وأولادك وتكونوا فعلاً في حالة أفضل، لكن لا يحدث التغيير ولا يأتي النصر ولا المعونة إلا بتغيير وجه المجتمع كله، ولو لم يكن المجتمع معك يدًا واحدة، أو مساعدًا على الأقل؛ فكيف بك أن تحافظ على أولادك وحدك؟!

وعلى هؤلاء السلبيين أن يتدبروا قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وقد سألت زينب بنت جحش رضي الله عنها رسول الله، ﷺ: أَنَهْلِك وفينا الصالحون؟ قال: «**نعم، إذا كثر الخبث**»[١].

وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، ﷺ: «**أوحى الله إلى ملك من الملائكة أن اقلب مدينة كذا وكذا على أهلها، قال: إن فيها عبدك فلانًا لم يعصك طرفة عين، قال: اقلبها عليه وعليهم، فإن وجهه لم يتمعر لي ساعة قط**»[٢]، أي لم ينفعل من أجلي ولا مرة، أو احمرت وجنتاه انفعالاً؛ لذلك يقول أمير المؤمنين عمر

(١) متفق عليه، رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، (٣٣٤٦)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، (٧٤١٦).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، (٧٨٧٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٧/ ٢١٠): رواه الطبراني في الأوسط من رواية عبيد بن إسحاق العطار، عن عمار بن سيف، وكلاهما ضعيف، ووثق عمارَ بن سيف ابنُ المبارك وجماعة، ورضي أبو حاتم عبيدَ بن إسحاق.

ابن الخطاب، رضي الله عنه: «توشك القرية أن تخرب وهي عامرة، قالوا: وكيف تخرب وهي عامرة؟ قال: إذا علا فجارُها أبرارَها»[1].

إن التغيير الذي نريده تغييران: تغيير يفعله الله، وتغيير يفعله البشر، ولكن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم؛ لذلك نحن في أشد الحاجة لأن نَدَعَ السلبية حتى يغير الله واقعنا المرير.

لذلك شبَّه رسول الله ﷺ السلبية والإيجابية بحكاية واضحة المعالم في قوله: «مَثَلُ **القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة** - بمعنى كانوا شركاء في ملكية السفينة فأجروا قرعة بينهم على المكان - **فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا، ولم نؤذِ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**»[2].

إن التربية الإسلامية يجب أن تقوم على مقاومة روح السلبية والجبرية السياسية، التي تؤمن بأن ما تريده الحكومة نافذ، كأنه قدر الله الذي لا يُرد، وقضاؤه الذي لا يُغلب، فإن الحكومات من إفراز الشعوب، وقد ورد في الأثر «**كما تكونوا يولَّ عليكم**»[3]، فإذا غيرنا ما بأنفسنا من الأفكار والمخاوف تغيرت حكوماتنا.

كما أنه يجب أن نقاوم روح اليأس والانهزامية المميتة، التي تشيع بين الناس، أن لا فائدة، ولا أمل في تغيير أو إصلاح، وأن الذي يأتي أسوأ من الذي يذهب، فهذه الروح

(١) كنز العمال، المتقي الهندي، (١١/ ٢٧٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، (٢٤٩٣).

(٣) رواه القضاعي في مسنده الشهاب، (٥٤٦)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، (٣٢٠)، وأورد العجلوني في كشف الخفاء، (١/ ١٤٧): عن الحسن البصري أنه سمع رجلاً يدعو على الحجاج، فقال له: لا تفعل، إنكم من أنفسكم أوتيتم، إنما نخاف إن عُزل الحجاج أو مات أن يتولى عليكم القردة والخنازير، فقد روي أن أعمالكم عمالكم وكما تكونوا يولَّ عليكم، وعزاه إلى الطبراني.

الانهزامية منافية لمنطق الحياة التي يعقب الله فيها النهار بعد الليل، والخصب بعد الجدب، ومنافية لمنطق الكفاح الذي نهضت به الأمم، وسادت به الشعوب، وهي - قبل ذلك كله - منافية لمنطق الإيمان الذي يرفض اليأس، ويعتبره من دلائل الكفر: ﴿وَلَا تَأْيْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

إن الساكت عن الحق كالناطق بالباطل، والساكت عن الحق شيطان أخرس، ويجب أن نحيي بين الناس الفريضة الإسلامية العظيمة؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، وأن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وأن الأمة إذا هابت أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منها، وبطن الأرض خير لها من ظهرها، هذا مع رعاية الأدب والرفق في الدعوة والخطاب والأمر والنهي، اتباعًا لما أمر الله به موسى وهارون عليهما السلام حين أرسلهما إلى فرعون، فأوصاهما بقوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

كما يجب أن تعي الجماهير العربية المسلمة أن الشعوب مسئولة مع حكامها، إذا هي مشت في ركابهم، ولم تقل لهم (لا) حيث يجب أن تقال، فقد ذم الله قوم فرعون بقوله: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤]، وقال نبي الله صالح عليه السلام لقومه ثمود: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٠–١٥٢].

ويكمل ذلك أن يعلم كل الناس أن أعوان الظلمة معهم في جهنم، وأن مجرد الركون إليهم موجب لسخط الله تعالى وعذابه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣].

إن المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات التي عمّت الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م وصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العظيمة، أكدت أنه عندما يكون لدى المواطنين مظالم ضاغطة، فإنهم يتجهون في بادئ الأمر للاحتجاجات الخفيفة، لكن

عندما يجدون عدم استجابةً لمطالبهم يلجئون لوسائل الضغط المختلفة من مظاهرات واعتصامات وإضرابات، ثم تتصاعد لما هو أكثر من ذلك بكثير، لأنهم بشر لديهم قدرة محددة على الاحتمال.

الجموع التي توالى خروجها للشارع كانت متأكدة من أن القضية ليست فقر مجتمع، وليست قضية نقص موارد، وإنما القضية تعود إلى فقر الإدارة، فلماذا تبني هذه الإدارة مصانع للمواطنين في الوقت الذي تقوم فيه بالاستيراد من الخارج للحصول على العمولات؟!

الجماهير التي خرجت للشارع كانت متأكدة من أن الشعب يعيش في وادٍ، والنظام في وادٍ آخر، وأن هناك انقطاعًا شديدًا بين النظام والشارع، ولا يوجد بينهما تواصل يذكر، وأن الوزراء لا يدركون مطالب المجتمع الذي يفترض أنهم جاءوا لخدمته، وبينهم وبين الشارع عداء، ويتعاملون معه بتكبر، ويتصورون أن الناس يجب أن يعامَلوا بالقوة؛ لأنهم جهلة كما يعتقدون.

والمصريون لا ينسون تصريحات رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف التي قال فيها: إن (الشعب لم ينضج بعد)، فهذا يعني أنهم ينظرون إلى الشعب باعتباره بلا قيمة، ومثل هذه التصريحات ليست مستغربة من مسئولين في ظل نظام تسلطي استبدادي، جاءوا إلى السلطة بلا انتخابات حرة، فالوزراء موظفون وغير مؤهلين سياسيًّا، وليس لديهم المفهوم السليم للإدارة.

المصريون الذين خرجوا للشارع ابتداءً من عام ٢٠٠٤م، كانوا يدركون أن السياسة الاقتصادية قامت على أساس بيع القطاع العام، حيث الأصول الإنتاجية للبلد، وعدم نشوء قطاع خاص إنتاجي يستوعب هذه الطاقات المدمَّرة، فاتسعت الهوة وزاد حجم البطالة، وبالتالي وجدوا أنفسهم أمام واقع ليس فيه أي تقدم يُذكر.

وباتوا مدركين أنه حتى المصانع الخاصة ما هي إلا فروع لشركات عالمية، تقوم

بتجميع أو تغليف المنتج، وأن هذه السياسات أهملت دور الاقتصاد الوطني وهو الإنتاج، فضربت الإنتاج الزراعي والصناعي، وأهملت تطوير مصايد الأسماك، فضلاً عن الغاز الذي يتم بيعه «لإسرائيل»، ومن هنا تراكمت الأزمة، ولم تعد هناك علاقة بين الدخول والأسعار والتضخم، وارتفعت أسعار كثير من السلع بنسبة ١٠٠٪، وبالتالي كان حصار القطاع الخاص بعد تدمير القطاع العام.

المصريون خرجوا للشوارع لتأكدهم من أنه لا يوجد توظيف لطاقات الشباب، وأن ظاهرة السفر أصبحت بمثابة عمليات انتحارية تسيء إلى مصر، وأنها مؤشر على الأزمة الاقتصادية، وليس لها حل، ومن هنا بدأ الناس يتظاهرون ويُضرِبون.

الظاهرة الملفتة في حركة الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م وصولاً إلى عام ٢٠١١م، هي إسقاط مقولة أن الموظف طوال التاريخ لا يثور أبدًا، فقط العمال والطلبة هم الذين يُضرِبون ويثورون، لكننا وجدنا موظفي الضرائب العقارية يضربون نموذجًا رائعًا في الاعتراض والإضراب، حيث افترشوا الأرض وناموا أمام مجلس الشعب طيلة ١٢ يومًا كاملة، حتى أُجيبت مطالبهم المادية، كما فعل الصيادلة والصحفيون وغيرهم مثل ذلك. أما ما حدث في ثورة ٢٥ يناير فقد نسف هذه المقولة من أساسها، حيث خرج الموظفون بأعداد هائلة مشاركين في الثورة.

إننا نستطيع أن نقول: إنه عندما يأس أبناء الطبقة الوسطى من الاستجابة لشكاياتهم، والنظر بعطف إلى أحوالهم الآخذة في التدهور يومًا بعد يوم، وبعد أن انسدت القنوات الشرعية أمامهم للاستجابة؛ لم يجدوا إلا الاعتصام في أماكن العمل مثل عمال المحلة الكبرى، الذين دخلوا في نوبات متصلة من الإضرابات والاحتجاجات حتى تم الاستجابة لهم.

أما الصحفيون فقد دخلوا في مواجهة شرسة مع الدولة، التي أصدرت قانونًا خاصًّا ينظم المهنة على غير إرادة الصحفيين، ويعرضهم للحبس، فظلوا طيلة عام

١٩٩٥م في حالة انعقاد دائم لجمعيتهم العمومية، حتى تراجعت الدولة المتغطرسة، وألغت القانون المشبوه، وأعادت إصدار قانون أفضل.

وكان أحد مظاهر الفعل الإيجابي السلمي الهادئ وغير العنيف، ذلك الإضراب الذي نجح الصيادلة في تنظيمه في فبراير ٢٠٠٩م، ولم تحتمل البلاد إغلاق الصيدليات أكثر من يومين، حتى أتى الإضراب أُكُله، وتراجعت وزارة المالية ومصلحة الضرائب عن غطرستها ضد الصيادلة.

لقد كانت المفاجأة مذهلة في ثورة ٢٥ يناير، فبعد أن اعتقد الكثيرون أن الشعب المصري قد تقلصت إرادته وفقد حيويته، إذا به يخرج عملاقًا مزلزلاً يمتلك إرادته كاملة غير منقوصة ويثبت أنه شعب حي طوال عمره لم يمت أبدًا.

حينما امتلك المصريون إرادتهم، وأزاحوا شبح الخوف، واستحضروا تاريخهم وحضارتهم وشخصيتهم المتميزة، غيروا وجه التاريخ وانحنى لهم العالم إعجابًا، ووقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتحدث عن ثورة مصر التي قدمت الإلهام للأمريكيين والعالم، ووقفت وزيرة خارجيته هيلاري كلنتون تتحدث عن التأثير الخطير المنتظر للثورة المصرية على العالمين العربي والإسلامي، ووقف الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز متحدثًا عن الدرس العبقري الذي قدمه المصريون للعالم في التغيير السلمي الديمقراطي الحضاري.



الفصل الثاني

لماذا لم تأت المبادرة من الأحزاب؟

إذا كنا قد تحدثنا عن السمات الثابتة والسمات المتغيرة للشخصية المصرية، من خلال أبحاث ودراسات أهل الاختصاص، ورأينا غلبة السلبية والانسحاب والخوف في علاقة المصري بالسلطة السياسية، إلا أننا أكدنا أيضًا أن هذه السمات تتغير بتغير البيئة والمناخ وعادات النهر، وبتغير الواقع نفسه.

وما حدث من حراك سياسي في الشارع المصري، ابتداءً من عام ٢٠٠٤م ووصولاً للذروة في عام ٢٠١١م، يؤكد ما أشرنا إليه، فقد خرج المواطن المصري للشارع مطالبًا بحقوقه السياسية، التي تأكد من أنه بضياعها ضاع أمانه المادي والمهني والاجتماعي.

لقد فوجئنا بالمواطن المصري، يخرج مطالبًا بحقوقه، رافعًا راية العصيان، مؤكدًا أنه لم يمت ولن يموت، وأن من يراهن على موته مخطئ.

عاد المواطن المصري، وسمعنا صوته في احتجاجات اجتماعية غير مسبوقة، وفي إصرار علي استعادة بعض حقوقه حتى لو كان الثمن هو البقاء في الشارع لأسابيع، والتعرض لقمع أجهزة الأمن وعصاها الغليظة القاسية، وغطرسة السلطة وأهلها وإهانتهم المتكررة له.

وهكذا عرف المجتمع المصري تحولات جديدة، بدأتها حركة كفاية كصرخة احتجاج على الأوضاع السياسية القائمة، فأعلنت «لا للتمديد- لا للتوريث»، وقالت للناس: إنه يمكن النزول إلى الشارع وقول كلمة حق في وجه سلطان جائر، لكنها أصرت على الصراخ والاحتجاج بلغة النخب السياسية، وسقطت في براثن

خطاب لا يفهمه، بل لا يحبه المواطن، فتراجعت، وباتت في النزع الأخير، لتفسح المجال أمام تجربة ثانية من الاحتجاج يقودها المواطنون بأنفسهم دون أي وسطاء، بعد أن باعهم منذ زمن رجال الأحزاب وابتعدت عنهم حركة كفاية، بادروا واجتهدوا، وأخطأوا وأصابوا، ولكنهم عرفوا دون أدني شك الطريق الصحيح الذي قادهم إلى ثورتهم العظيمة في عام ٢٠١١م وما سوف يترتب عليها من تغيير متوقع في كل مناحي حياتهم.

ولم تكن احتجاجات المواطنين، مجرد صرخة ضد الحكومة فقط، إنما كانت صرخة احتجاج ضد الأحزاب الفاشلة، وحركات الاحتجاج الجديدة المتعثرة، والنقابات العمالية الصفراء، ورفاقهم في الصحف الصفراء التي استخسرت أن تتحدث عن هؤلاء المواطنين البسطاء ولو في أسطر قليلة، وظلت مهمومة بتصريحات السادة المسئولين ووعودهم الكاذبة.

وقد نجحت احتجاجات المواطنين في المحلة، وفي كثير من المواقع العمالية، ورضخت الدولة مضطرة إلى أنينهم وصرخاتهم، وأعطتهم جزءً من حقوقهم المسلوبة ولو على مضض، وفتحت الباب أمام نمط جديد من الاحتجاجات الاجتماعية لم يكن معروفًا من قبل في مصر، وشهد عام ٢٠٠٦م وحده حوالي ٢٢٢ احتجاجًا عماليًّا، شمل التظاهر، والوقفة الاحتجاجية، والإضراب عن العمل؛ وتضاعف هذا الرقم عام ٢٠٠٧م، وامتد ليشمل الموظفين، وليس فقط العمال والطلاب كما تعودنا، فقد قدم موظفو الضرائب العقارية نموذجًا منفردًا في المثابرة والإصرار.

والاحتجاجات التي بدأت فئوية ومطلبية استمرت وتصاعدت، لأنه لم يكن هناك أية إمكانية لمواجهة أسبابها بشكل جذري وحقيقي، بل تحولت بسبب تملص نظام مبارك من وعوده بالحلول التلصيمية، إلى احتجاجات سياسية انتقلت من الحيز المطلبي الضيق إلى الحيز السياسي الأوسع[1].

(١) د. عمرو الشوبكي، وأخيرًا عاد المواطن، المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

وقد كان عام ٢٠٠٧م من أقوى الأعوام التي كسرت بها حركات القوى الاجتماعية حاجز الخوف للاحتجاج على سياسات الخصخصة والبيع، ومطالبة الدولة بالقيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي، مما أخرج القوى السياسية المختلفة من حالة الجمود التي أصابتها منذ الثمانينيات، لتحتضن كل الحركات الاحتجاجية، والدفاع عن مطالبهم المشروعة ومساندتها. ثم كان عام ٢٠١١م هو الذروة الكبرى، حيث خرج المصريون بكل أطيافهم يقودهم الشباب غير المنتمي إلى أي اتجاه سياسي، خرجوا خروجًا زلزل عروش الطغاة وأسقط أكبر نظام قمعي في العالم الثالث.

لقد خرج المواطن المصري، محتجًّا ومطالبًا بحقوقه، بعدما أصبح مهددًا في عمله وقوت يومه ومستقبل أبنائه وأمنه الاجتماعي بشكل عام، بفعل الإدارة الفاشلة والفاسدة للنظام البائد، الذي فشل في تحقيق التوازن والعدالة بين فئات المجتمع.

منذ انقسمت المجتمعات البشرية فيما بينها إلى طبقات حسب الموقف من امتلاك وسائل الثروة ظهر التناقض الاجتماعي بين من يملكون ومن لا يملكون.. ومنذ صعدت طبقة الأغنياء إلي سدة الحكم وأمسكت بالسلطة واجهت الدولة مشكلة التوازن الاجتماعي بين طرفي عملية إنتاج الثروة (العمل ورأس المال).

وعبر تاريخ طويل من حركات التمرد والصراع الدامي بين الفقراء والأغنياء.. بين الفلاحين وأصحاب الأراضي.. وبين العمال وأصحاب المصانع انتهت تلك المجتمعات إلى صيغة لضبط العلاقة بين طرفي الإنتاج بحيث لا يجور أحدهما على الآخر.. أي لا يطغى الأغنياء على الفقراء.. ولا يعتدي الفقراء على مصالح الأغنياء.

وعلي هذا بدأ الأغنياء يتحصنون في روابطهم وأنديتهم، واحتمى الفقراء في نقاباتهم وجمعياتهم، واستقرت العلاقة بين الطرفين في ضوء القانون الذي قامت فكرته علي أساس نفسي يتلخص في أن الإنسان يسعى للفائدة ويتجنب الضرر،

وتتكفل العقوبة القانونية بتحقيق هذا التوازن.

تلك هي الصيغة التي توصلت لها المجتمعات الرأسمالية في الغرب الأوروبي منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن هنا نجح حكم الرأسمالية في تلك البلاد ولا يزال، بفضل قدرة أصحاب رأس المال علي تجديد عناصر الحكم والإدارة بما يسمح بحفظ التوازن بين طرفي الإنتاج حماية لثروتهم من الفقراء ولأنهم لا زالوا يعتقدون أن العمل أقوي من رأس المال، وتلك حقيقة علمها الطرفان.

أما في مصر.. فإن الأمور جرت خارج التطور التاريخي.. والدولة المصرية الحديثة التي أنشأها محمد علي في منتصف القرن التاسع عشر كانت تتولي إدارة مفردات الإنتاج والخدمات فيما اصطلح علي تسميته بنظام الاحتكار أو رأسمالية الدولة.

وتمثلت أهم عناصر حكم محمد علي في تعليم أبناء المصريين في المدرسة الحديثة مجانًا ثم تعيينهم في مختلف الوظائف، وكان هذا أساس نشأة الطبقة الوسطى المصرية وقوامها من الموظفين في سائر الوحدات. ثم تخلت الدولة عن هذا الأسلوب مع كسر نظام محمد علي وحدوث عصر الانفتاح الأول بتدفق رأس المال الأجنبي وتحرير علاقة الإنتاج، وظلت كذلك حتى عادت الدولة إلى دورها الاقتصادي - الاجتماعي مع ثورة يوليه ١٩٥٢م.

ولكن.. ومع سياسات الخصخصة وتحرير علاقات الإنتاج التي بدأت علي استحياء في منتصف السبعينيات، أخذت الدولة تتخلى تدريجيًا عن دورها الاقتصادي الاجتماعي وتركت الفقراء لعناصر السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب بشكل فجائي ودون إعداد وتأهيل. فلما لجأ الفقراء إلى نقاباتهم وإلى جمعياتهم للتصرف قبل أن يصرعهم الموت.. عجزت النقابات عن فعل أي شيء لأن مبدأ التظاهر أو الاحتجاج غير معترف به لدي الحكام.. وفشلت الجمعيات لأن القانون الذي يحكمها يمنعها من الاشتغال بالسياسة.

فإذا وضعنا في الاعتبار أن عناصر الحكم في مصر وعلى مدى سنوات ليست

قليلة هم من طبقة الأغنياء أو ما يطلق عليهم، تجاوزًا، رجال الأعمال، أدركنا المحنة التي أصبح يعيش فيها أفراد الطبقة الوسطى في مصر من الموظفين والعمال.. إذ أصبحنا أمام حالة استبدادية من نوع غير مسبوق.. أمام رأسماليين بدون رأسمالية.. رأسماليون لا يعرفون من النظام الرأسمالي إلا حرية رأس المال المطلقة.. ولا حرية أو حقوق لمن يعمل ولا يملك.

وعندما يأس أبناء الطبقة الوسطى بمعناها العريض من الاستجابة لشكاياتهم والنظر بعطف إلى أحوالهم الآخذة في التدهور يومًا بعد يوم.. وبعد أن انسدت القنوات الشرعية أمامهم للاستجابة، لم يجدوا إلا الاعتصام والاحتجاج[1].

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وبدون سابق إنذار، بدأت كبيرة في أعدادها، منظمة، مرتبة، ولها قيادات، واضحة في مطالبها وتمارس ضغوطها على الدولة لتحقيق مطالب اقتصادية وفئوية، وهذه المظاهرات ابتعدت عن السياسة الواضحة فلم يسيطر عليها حزب أو مجموعة أو توجه إسلامي أو يساري أو غيره، وهكذا وضعت الدولة في مأزق كبير، فهناك أعداد كبيرة تطالب بحقها الطبيعي وكان واضحًا أن استعمال العنف والقوة والتنكيل والاعتقال سوف يحول هذه المظاهرات الفئوية إلى مظاهرات سياسية تنتشر بين مجموعات أكبر من المصريين يضعون الحكم في مأزق شديد، ولذا قررت الدولة استخدام الضغط والصبر والتخويف والتهديد، ولكنها ابتعدت عن البطش الكامل، والمفاجأة كانت صمود المتظاهرين، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا يدافعون عن حياتهم ولقمة عيشهم ومستقبل أولادهم ولا يدافعون عن فكرة سياسية قد تكون صائبة وقد تكون خائبة.

ومرت الأيام والشعب يؤيد المتظاهرين والمعتصمين، والتغطية الصحفية الجيدة من الصحف المستقلة والحزبية تلهب مشاعر الناس فيلتفون حول المعتصمين

(*) د. عاصم الدسوقي، غابت الدولة فافترش الضعفاء الأرض، المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

بقلوبهم ومشاعرهم.

تحرك العمال والموظفون لأول مرة من عشرات الأعوام، وتحرك الطلبة في الجامعات، وتحرك القضاة وأساتذة الجامعات بما يليق بوظائفهم[1].

وكون حركة الاحتجاجات لا يقودها حزب معروف أو جماعة كبيرة أو صغيرة، فإن الأمر يثير أربع قضايا على جانب كبير من الأهمية.

القضية الأولى: أن مصر في ظل نظام مبارك البائد كانت تعاني أزمة شرعية، تتمثل في أن هناك قوى سياسية رسمية أوجدها النظام أو سمح لها بالوجود وحصلت على رخص أحزاب قانونية منذ إعلان الرئيس السادات سنة ١٩٧٦م، رغم هشاشتها وهامشيتها وعدم تمثيلها لأية تكوينات سياسية أو شعبية، وعدم تعبيرها عن تيار شعبي، وتزايد عدد الأحزاب حتى وصلت إلى ٢٤ حزبًا. وأصبحنا أمام قوى حزبية لا تعبر عن القوى الشعبية، وأحد مفارقات النظام السياسي المصري البائد أن أحزاب المعارضة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٥م حصلت على ٩ مقاعد بينما الإخوان المسلمين حصلوا على ٨٨ مقعدًا، وهم التنظيم الذي يصنفه النظام بأنه غير قانوني أو غير شرعي، أي ١٠ أضعاف أحزاب المعارضة كلها، وكان على النظام السياسي أن يعرف أن هناك أزمة حقيقية في التمثيل الشرعي في مصر.

القضية الثانية: أن هشاشة وضعف أحزاب المعارضة، وعدم وجود قاعدة شعبية لها، تعود إلى خطايا النظام السياسية في تقييد حركة هذه الأحزاب ومنعها من العمل وسط الجماهير، ومحاصرتها في المقرات والتعامل بعنف مع أي تواصل بين الأحزاب والقوي السياسية والاجتماعية بل والمجتمع بشكل عام.

ولو كان لدى النظام البائد رؤية سياسية، لكان قد آمن بضرورة أن تعبر

(١) د. محمد أبو الغار، من يخاف الآخر الشعب أم الحكومة؟ المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

الأحزاب السياسية عن قوى اجتماعية، إلا أن هذا الوسيط السياسي والنقابي فصلته الحكومة عن القوى الاجتماعية، فأصبحت في العراء تتحرك بشكل عفوي، ويظن النظام أنه أمّن الوضع السياسي، إلا أن أحداث المحلة كشفت لنا عن الحاجة إلى وسيط سياسي ونقابي بين الدولة والمحتجين، وخطورة الفصل أن يتحول الاحتجاج الاجتماعي إلى فوضي وعشوائية وعنف، خاصة وأن الأحزاب السياسية أصبحت لا تعبر عن قوي اجتماعية، وأصبحت القوى الاجتماعية الجديدة بدون وسيط سياسي قادر علي ترشيدها وعقلنتها بسبب الطبيعة غير السياسية للنظام الذي تعامل مع الموضوع بصفته ملفا أمنيًا وأضعف القوى الاجتماعية بغياب السياسي، وأضعف الأحزاب السياسية بغياب الاجتماعي، وأصبح المشهد السياسي مجرد احتجاجات اجتماعية تعاني من التبعثر، واحتجاجات اجتماعية في مسار، والقوى والأحزاب السياسية في مسار ثان، والإخوان المسلمين في مسار ثالث، إلى أن جاء البرادعي وأحدث الحراك في الساحة السياسية[1].

القضية الثالثة: أن الأحزاب السياسية، لأنها ورقية، وتعبر عن حفنة صغيرة من أصحاب المصالح الذين يلعبون مع الدولة ويتقاسمون معها الغنائم، أصبحت معدومة التأثير وميتة ولا قيمة لها بين الناس.

القضية الرابعة: وهي قضية مضحكة، فالنظام السياسي غير الشرعي، الذي يزوّر الانتخابات وإرادة الجماهير ليحتفظ بكراسيه لأنه يعلم ضعفه وفساده وعدم شرعيته، يتحدث كثيرًا عن الشرعية ويرى أنه هو الذي يمنح الشرعية، فيعطيها لمن لا يعبر إلا عن نفسه، ويمنعها عن الذين يعبرون عن تيار شعبي كبير مثل «الإخوان المسلمون».

لقد ساعد على نمو الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الشارع المصري أمران

(*) د. عمرو الشوبكي: مبارك لن يترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة والبرادعي بديل منطقي، موقع إنقاذ مصر، ٢٨ مارس ٢٠١٠م.

على جانب كبير من الأهمية وهما يعكسان التطور الكبير والخطير في وسائل الاتصال الحديثة، وما يقدمه من إمكانات للتواصل الفوري بين الناس.

الأمر الأول: انتشار القنوات الفضائية الإخبارية، التي تقدم الأخبار والتقارير الإخبارية وتغطية الأحداث والتعليق عليها وكذلك البرامج السياسية والثقافية العميقة، وكل ذلك وفر رؤية لم تكن موجودة في الإعلام الرسمي، الذي يقدم خدمة إعلامية موجهة وقاصرة ومبتسرة، لا تحقق أدنى ما يطلبه الرأي العام، بل تضلله وتخدعه وتكذب عليه، وتبرر سياسات أهل الحكم مهما كانت.

فالمواطن المصري يشاهد الآن «الجزيرة» و«المنار» و«الحوار» وغيرها، وأدار ظهره لإعلام الدولة.

وبالمشاهدة المستمرة لهذه الفضائيات، تكوّن عند المصريين وعي جديد، واستطاعوا أن يكتشفوا خداع وكذب وضعف وسائل الإعلام الحكومية، وأصبحوا يدركون حقائق كثيرة كانت غائب عنهم، وأصبحوا يرون مظاهرات واحتجاجات في أنحاء العالم، وأصبحوا يسمعون ويشاهدون قادة المعارضة وهم يتحدثون بكل حرية وبلا حساسيات، وأصبحوا يشاهدون ويسمعون المفكرين والسياسيين الذين لا يسمح لهم الإعلام الرسمي بالظهور فيه.

عبر سنوات من التراكم الثقافي والسياسي والمعرفي، كانت الفضائيات الجادة سببًا من أسباب جرأة المصريين وكسرهم لحاجز الخوف وخروجهم للشارع.

الأمر الثاني: الانتشار الكبير للإنترنت وثقافة الإنترنت في المجتمع المصري، مما مكن للمدونين وللتدوين، واستطاع المدونون فرض أنفسهم كعنصر فاعل في المجتمع وكعنصر مساعد وأساسي في بعض القضايا التي تحرك الشارع المصري وللمطالبة بحقوقه الضائعة.

وبرغم انقسام المدونين أنفسهم إلى اتجاهات وتيارات منفصلة، فإن البعض منهم

استطاع المساهمة بشكل كبير في تحريك الشارع سواء بالتغطية المستقلة للأحداث أو بتفجير القضايا الجدلية بأنفسهم، فمنهم من ساهم في تغطية إضراب غزل المحلة، ومنهم من نقل محاكمة ضابط الشرطة إسلام نبيه المتهم بهتك عرض سائق الميكروباص عماد الكبير، إضافة إلى قيام العديد منهم بتفجير قضايا التحرش الجنسي، ونشر عدد كبير من فيديوهات التعذيب داخل الأقسام.

وهكذا، ساهم المدونون بشكل كبير في تحريك الشارع، في ظل هامش الحرية الأكبر الذي يتمتعون به، وقدرتهم علي التحرك السريع بعيدًا عن قيود الروتين التي تخنق المؤسسات الإعلامية الكبيرة، وتكمن أهمية وقوة المدونات في أن أصحابها ناشطون سياسيون في الأساس قبل أن يصبحوا مدونين.

وقد أصبح التدوين من أفضل طرق التعبير عن الشارع المصري، وأصبح بمثابة المنفذ الآخر للرأي العام، حيث تعتمد المدونات على الصورة والفيديو لتأكيد مصداقيتها التي يحاول النظام تشويهها إما عبر شكاوى كيدية لدي الشركات التي تبيح مواقع المدونات مجانًا، أو عن طريق تخريبها بالقرصنة، أو التصادم مع أصحاب المدونات أثناء تغطيتهم للأحداث.

ما شهده الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م، والذي اشتد عام ٢٠٠٧م، هدأ قليلاً قبل أن يتواصل مرة أخرى عامي ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، من خلال ما شهده شارع مجلس الشعب، الذي أصبح ساحة تظاهر مستمرة لأصحاب الشكايات والمظالم من الموظفين والعمال.

وما أضاف سخونة لهذا الواقع هو نزول د. محمد البرادعي إلى الشارع، معلنًا رغبته في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، شريطة إجراء تعديلات دستورية تسمح بالمنافسة العادلة.

وهكذا، بدت مصر حبلى بظواهر جديدة، فخرج إلى النور «شباب ٦ أبريل»

وجماعات «الفيس بوك» و«المدونون» و«جروب كلنا خالد سعيد»، وعانوا جميعًا في أكثر من اختبار من الفارق الهائل بين العالم الافتراضي والحقيقي، ولكنها لم تمنع الشباب من الاستمرار في الاحتجاج ومحاولات التغيير، وتضامن معهم قطاع من النخبة المصرية، كما بدأت تلوح ولو بخجل بعض الإرهاصات السياسية في دعاوى الاحتجاجات الاجتماعية بعد أن بدت الحكومة عاجزة عن تلبية أغلب مطالب العمال والموظفين، وبدا المجتمع المصري وكأنه أمام مفترق طرق، وأن نهاية الموجة الأولى من الاحتجاجات السياسية، قد فتح الباب أمام ميلاد ثان للاحتجاج السياسي.

وبات المصريون منقسمين إلى قسمين، قسم يرى أن هذه الاحتجاجات المتصاعدة وهذا الحراك السياسي سيكون نهايته الذبول والخمود والانتهاء، بأيدي النظام وأجهزة قمعه، بعد أن ييأس المصريون ويعودون إلى بيوتهم مرة أخرى، وقسم يتوقع تغييرًا كاملاً وشاملاً في كل شيء في مصر، نحو الأفضل والأحسن.

هذا الوضع جعل كثير من المحللين يرون أن الأمور لا يمكن أن تعود إلى سابق عهدها، لأن أخطاء النظام فادحة، ولن يستطيع خداع المصريين أكثر من ذلك، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم وتضغط على الناس وتدفع بهم دفعًا للشارع.

كما أن «التابو» قد تهشم، وكسر المصريون حاجز الخوف، واكتسبوا وتعلموا ثقافة جديدة هي ثقافة الاحتجاجات السلمية والعصيان المدني، وسوف تنمو هذه الثقافة وتتصاعد، لتتغير معها السمات التقليدية للشخصية المصرية.

كانت لدى نظام مبارك قناعة بأنه لن يسمح بإجراء تعديل للدستور يسمح بالمنافسة الحقيقية على منصب الرئاسة، إلا إذا قويت وتنامت حركة الاحتجاجات داخل المجتمع المصري، وإلا إذا حدث مزيد من الفوضى والعشوائية في القرارات وعدم قدرة النظام على إدارة دفة الأمور.

لكن لم يكن أحد يتوقع، لا النظام الساقط ولا الناس، أن الرد سيأتي من الشارع بهذه القوة المزلزلة في ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث بلغت جسارة الشباب مداها حينما قرروا مواصلة المظاهرات والوصول لميدان التحرير والمبيت فيه، وحينما واجهوا الأمن المركزي بكل جبروته بصدورهم العارية وهزموه وأجبروه على الانسحاب والتراجع.

كانت الثورة العظيمة تطورًا طبيعيًّا لحركات الاحتجاج الشبابية التي أدارت ظهرها لمؤسسات النظام الفاسدة ولأحزاب المعارضة في وقت واحد. خرج الشباب كقوى حية بكر غير ملوثة، خرجوا أطهارًا من أجل إسقاط الحياة السياسية الفاسدة والمغشوشة والتأسيس لحياة سياسية نظيفة على أسس جديدة من العدالة. ولأن الشعب المصري ذكي، فقد انضم إلى هذه القوى النظيفة البريئة وتفاعل مع صدقها وجسارتها وتصميمها.

الفصل الثالث

نخبنا المزيفة عقبة في طريق التغيير

إن قادة الأمة الحقيقيين الشعبيين عليهم أن يقوموا بدورهم على خير وجه، وأن يبتغوا بعملهم وجه الله ولا ينظروا إلى الدنيا أو محاباة المسئولين ومجاملتهم؛ لأن مسلك المحاباة والمجاملة يضيّع رسالتهم وإخلاصهم لدينهم ولأمتهم، ويضاعف من مشكلات الأمة ومن حالة الضعف التي نعيشها.

وقادة الأمة الحقيقيون، هم القادة الدينيون والفكريون والثقافيون الذين لم تخترهم الأنظمة والحكومات، وإنما التفت حولهم الأمة لثقتها فيهم، فهم حظوا بهذا التوثيق والقبول نتيجة لسابق سيرتهم الحسنة، ومواقفهم وصدقهم، وحسن تعبيرهم عن الدين وعن الناس وعن مشكلاتهم وقضاياهم.

إن أمتنا تدور في حلقات دائرية مفرغة، ولا تتقدم إلى الأمام وإنما تدور حول نفسها، وفي أحيان كثيرة تتراجع للخلف، ولهذا أسبابه التي لا يجهلها الناس، فالأمة مفروض عليها حصار من أعدائها الذين اتفقوا ألا يتركوا لها الفرصة للإفلات من هذا الواقع السيئ، وهذا أمر معروف تاريخيًّا منذ الحروب الصليبية، وإذا كانت هذه المؤامرة الدولية حقيقة واقعة فإن التعاطي معها كان سيئًا.

فقطاع كبير من قادتنا السياسيين والفكريين استسلموا للمؤامرة، ورأوا أننا لا ولن نستطيع أن نفعل شيئًا، وأن الأفضل هو القناعة بما يسمح لنا به الغرب، ثم السير في فلكه وعدم الصدام معه، والتنسيق معه سياسيًّا وعسكريًّا وعلى كل الأصعدة.

وقطاع ثانٍ قالوا: إنه ليست هناك مؤامرة، وإنما نحن أمة تفتقد الموارد والإمكانات والذكاء، وتفتقد أسس التطور والتقدم؛ وبالتالي فإن علينا أن نقنع بما أوتينا، ولا نعلق مشكلاتنا على شماعات الغرب.

وهناك قطاع ثالث؛ رأى أنه لا حل لهذه المعضلة إلا بالصدام مع الغرب، والدخول معه في مواجهة عسكرية، وفي تنفيذ التفجيرات داخل بلاده للرد على المظالم التي يرتكبها في حقنا.

وردود الفعل الثلاثة السابقة كلها خاطئة، فالمؤامرة موجودة لا شك في ذلك، لكن لا ينبغي الاستسلام لها بأي حال من الأحوال، وعلينا أن نركز على دورنا نحن في مشكلاتنا، لا أن نركز على دور الآخرين في هذه المشكلات.

فجهدنا الداخلي في الارتقاء بالتعليم والمناهج، وفي التدريب وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق العدالة بين الناس، وكذلك المشاركة السياسية ومنع الاستبداد، والاهتمام بالبحث العلمي والتصدي للفساد ... إلخ، كل هذه أمور تتعلق بنا نحن وبإرادتنا الذاتية وبقرارنا، ولو أبلينا فيها بلاء حسنًا فسوف يتغير حالنا لا محالة.

لكن المشكلة هنا هي في حالة الهزيمة النفسية للنخب السياسية الحاكمة تجاه الغرب، وفقدان هذه النخب لإرادة الاستقلال والتنمية الذاتية، والتصدي لمحاولات الغرب لإلحاقنا به وبمحاولاته لنهب ثرواتنا والسيطرة على قراراتنا ومقدراتنا.

ومن يقول إنه لا توجد مؤامرة غربية، وإن الأمر يتعلق بنقص أو فقداننا للموارد والإمكانات والذكاء وأسس التطور؛ فإنه يعبر عن قمة السلبية والهزيمة والإحباط الذي يصل إلى مستوى الكارثة، فكل أمة لديها إمكانات وذكاء وكفاءات، وفي نفس الوقت لها أعداء يحاولون منع تقدمها، وقد رأينا ذلك في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، فكانت هناك تحديات كثيرة والأعداء من كل جانب، ولكن تحقق الفعل الحضاري وساد المسلمون العالم.

وبعد الحرب العالمية الثانية تستحق تجربتا ألمانيا واليابان التأمل والدراسة، فقد كان هناك «فيتو» غربي عليهما، ومع ذلك حدث التحدي داخل الدولتين، وحدث التصميم؛ فكانت معجزة التنمية التي حققتها الدولتان.

وهكـذا فإننـا ورغـم مشـكلاتنا الكثـيرة، لـو امتلكنـا إرادة التغيـير والتطـور والاستقلال وصممنا عليها وأعـدنا ترتيـب بيوتنـا مـن الـداخل؛ فسوف نصـل إلى مبتغانا.

والاصطدام غير العاقل بالغرب عبر عمليات التفجير خيار خاطئ ومدمر، والأمور واضحة، فإذا احتل الغرب بلادنا كما في أفغانستان والعراق وفلسطين؛ فقد وجب علينا الجهاد، وهو أمر تقره الأديان والأعراف والمواثيق الدولية.

إننـا ينبغـي أن نـدير أمورنـا مع الغـرب بعقلانيـة وذكـاء، فنـرفض سـيطرته الاقتصـادية والسياسـية والعسـكرية والفكريـة والثقافيـة، ونتمسـك بخصوصـيتنا وذاتيتنا، وفي نفس الوقت نحاول التعاون معه فيما يعود علينا بالفائـدة، أمـا التعامـل العشوائي العنيف فكله أضرار وليست فيه فوائد.

وإذا كانـت أنظمتنـا السياسـية قـد استسـلمت للغـرب وانهزمـت نفسـيًّا وفكريًّـا وسياسيًّا أمامه، وتعاونت معه ونفذت أوامره حتى تستمر في الحكم، فإن قادة الأمة الحقيقيين وغير الرسميين عليهم أن يكونوا أكثر شجاعة في مواجهـة هـذه الأنظمـة؛ لأنهم إذا لم يتصدوا لها بقوة وثبـات وأمانـة لكـي ينتزعـوا حقـوق عامـة الأمـة، فلـن يستطيع غيرهم القيام بهذه المسئولية، خاصة وأن النخب العلمانية أثبتـت أنهـا نخـب مزيفة وفاسدة، وتتاجر على الأمة وتسعى لمصالحها الخاصة.

إن المشكلة الحقيقية التي أفرزها نظام مبارك البائد، أن النخبة السياسية والثقافيـة والفكرية التي كانت موجودة في المجتمـع نخبـة مزيفـة مغشوشـة لا تعـبر عـن هويـة الأمة وتاريخها وحضارتها، فهي صـنعت عـلى منـاهج غربيـة علمانيـة، رافضـة للبيئـة العربية الإسلامية، والهوية العربية الإسلامية، والخصوصية العربية الإسـلامية. إنهـا نخبـة تربـت وتتلمـذت عـلى يـد كتابـات الفلاسـفة والمفكـرين والأدبـاء والمؤرخين الغربيين، وانهزمت أمام ما بثه المستشرقون مـن مغالطـات ضـد الإسـلام والقـرآن، وهكذا أصبحوا يعيشون معنا في مجتمعاتنـا بأجسـادهم فقـط، أمـا عقـولهم وقلـوبهم

فهي مع الغرب ونموذجه المعرفي والحضاري والمعيشي.

والعجيب أن نجد نفرًا من هؤلاء، في بعض الأحيان حينما يشتد وطيس الحملة الغربية المسعورة على الإسلام والدول العربية والإسلامية، ينتقدون الغرب، ذرًا للرماد في العيون، لكن هناك من يبقى على وقاحته ولا يرى في الحملات الصليبية ضدنا إلا حربًا مبررة ضد الإرهاب والإرهابيين!

وليس هذا هو وجه الزيف الوحيد، فالوجه الأكثر فجاجة هو أن قطاعًا من هذه النخبة المزيفة، بعد فترة ليست طويلة من الشعارات البراقة والفكر الشيوعي والنضال ضد الامبريالية الغربية، سرعان ما أعلن فروض الطاعة والولاء للغرب وأصبح هو التيار المتخصص في الحصول على التوكيلات الغربية والتمويل الغربي لمكاتب حقوق الإنسان، التي تعمل بأجندة غربية كاملة، ضد مصالح بلادنا العليا.

وقطاع آخر من هذه النخبة المزيفة باع نفسه للسلطة الفاسدة الساقطة، التي استخدمته كمخلب قط، ضد التوجهات الإسلامية ومن أجل تشويه صورة الإسلاميين ومنع نمو مشروعهم الثقافي والسياسي والاجتماعي. وهكذا رأينا رموزًا من هذه النخبة المزيفة موظفين لدى الدولة وبصفة خاصة في أجهزة الثقافة والإعلام، ورأينا دفاعهم المستميت وتبريرهم الفاضح لسياسات النظام القمعية.

وهكذا، فشلت هذه الرموز الثقافية والفكرية، في أن تبرهن على رساليتها وكفاءتها وأمانتها، واكتشف الجميع أن الأمر ليس أكثر من «سبوبة» ومجموعة من الشعارات الجوفاء التي سقطت في اختبار الأخلاق والمبادئ، وأصبحت عورات هذه النخبة المزيفة مكشوفة أمام المصريين جميعًا.

أما على مستوى النخبة السياسية في الأحزاب، فحدث ولا حرج، فانعدام ثقة الناس في الأحزاب وقادتها وصحفها، جاء بعد سنوات طويلة من الممارسات الحزبية وبعد اختبارات متعددة في مواقف مختلفة.

لقد بات الشارع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير المباركة بسنوات طويلة مقتنعًا بأن الأحزاب القائمة لا تختلف كثيرًا عن الحزب الوطني الحاكم، مع السماح لصحفها وقادتها بمساحة من النقد للحكومة والحزب الحاكم، لا تغير من الأمر شيئًا، بينما المواقف الحقيقية تؤكد التنسيق الكامل بين الطرفين.

فالمتابع لصحف هذه الأحزاب سرعان ما يكتشف أنها لا تختلف كثيرًا عن صحافة الدولة، وربما كانت صحافة الدولة أفضل منها، فالهدف المشترك للجميع هو مواجهة المشروع الإسلامي بأشكال وأسماء ومبررات ومداخل شتى.

رؤساء الأحزاب كانوا ينسقون مع الدولة من أجل الحصول على مبالغ أكبر من الدعم السنوي، ومن أجل الفوز بحصة في مجلسي الشعب والشورى، ومن أجل الظهور الكثيف في وسائل الإعلام الرسمية، ومن أجل ذلك كله ومقابل ذلك كله كانت الوداعة في المعارضة وكانت المواقف المائعة وكانت الصفقات المشبوهة مع النظام.

وكان النظام البائد واضحًا معهم وهو يؤكد لهم على أن الأمر لا يعدو أكثر من ديكور وشكل ديمقراطي براق ليس أكثر، وعليهم أن يتجاوبوا مع ذلك، وإلا فإنه هو الذي وافق لهم على العمل السياسي وهو الذي أعطاهم رخص الأحزاب، ولو صدقوا أنفسهم وأرادوا أن يمارسوا عملاً جادًا فسوف يجدون أنفسهم خارج الحلبة تمامًا، وقد تم ذبح القطة للجميع من خلال رسالة النظام بإغلاق حزب العمل الذي أراد أن يمارس عملاً سياسيًا حقيقيًا وأن يناضل بقوة، وأن ينازل الحزب الوطني منازلة حقيقية بكل أدوات النزال السياسي.

هؤلاء القادة الحزبيون الذين رفضوا أن يمارسوا عملاً سياسيًا نضاليًا من أجل تغيير النظام السياسي المعوج، أو لنقل الذين لا يعرفون كيف يقومون بهذا الدور، لأنهم يفتقدون الموهبة لفعله، كان من الضروري أن يسقطوا سقوطًا شعبيًا مدويًا، وألا يثق فيهم الشعب المصري.

ولذلك، فإنه حينما جد الجد ونزل المصريون إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم، لم نر أثـرًا لهـؤلاء، وكـان المصريـون أذكيـاء حيـنما أداروا ظهـورهم لهـذه النخـب المزيفـة، ووجدنا الموظفين والعـمال المحتجـين ومعهـم القـوى الاجتماعيـة الجديـدة يصـنعون قـادتهم الجـدد، الـذين لم يسـمع بهـم الشـارع المصري مـن قبـل، قـادة يعتقـد هـؤلاء المحتجون أنهم شرفاء غير ملوثين.

ثم كان الوعي الأكبر للشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير، فقد فجر الشـباب هـذه الثورة المباركـة بإمكانـاتهم الذاتيـة، ودون أن يكـون لهـم أي ارتبـاط بهـذه الأحـزاب الفاشلة ولا برموزها، بل لم يكن للشباب قيادات وإنما كانت ثورتهم بلا رأس.

أثبت شباب الثورة وعيهم الكامل بأوضاع بلادهم السياسية، وأثبتـوا أنهـم أكثـر وعيًا من الجميع، وأنهم يعرفون الشريف مـن الملـوث، وأنهـم لا يثقـون في الـديكور الحزبي الموجـود. وتأكـد الشـباب مـن ذلـك يـوم أعلـن رئـيس حـزب التجمـع عـدم مشـاركة حزبه في مظاهرات يوم ٢٥ يناير بل قام بإغلاق الحزب في ذلك اليوم وبعـد أن تأكد من أن الأمر ثورة ولـيس مجـرد مظـاهرات إذا بـه يظهـر في الصـورة ويحـاول ركوب الموجة وكأنه من قيادات الثورة!

الفصل الرابع

النظم لا تتصلح ذاتيًا والضغوط الغربية وهم

في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣م، بدأت إدارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، تتحدث على نطاق واسع، عن أن التغيير الديمقراطي في العالم العربي أصبح أولوية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وانطلقت الإدارة الأمريكية في ذلك من أن الاستبداد والديكتاتورية في المنطقة العربية، وإغلاق السبل أمام الشباب للإسهام في الاشتراك في إدارة بلادهم والتعبير عن أنفسهم، قد نتج عنه لجوء هؤلاء الشباب للعنف، الذي انتقل من الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م مدمرًا وقاتلاً ومنتقمًا.

وبدأت الإدارة الأمريكية في التحرك لتنفيذ أفكارها، وبدأت الوفود الأمريكية تزور دول المنطقة وعلى رأسها مصر، وبدأ المسئولون الأمريكيون حملة لقاءات مع رموز المعارضة في مصر وكذلك رموز من جماعة الإخوان المسلمين، وهنا أخذ الحديث في مصر والدول العربية يتزايد عن الإصلاح السياسي في هذه البلدان، بل إن النظم السياسية العربية المستبدة نفسها أصبحت تتحدث عن التغيير والإصلاح السياسي، على أمل الالتفاف على هذه الدعوات وتفريغها من مضمونها، كما هي عادتها.

على إثر ذلك، تصور كثير من المواطنين العرب أن هذه الأنظمة العربية صادقة في توجهاتها هذه، والحق أن الواقع والتاريخ وكل شيء يؤكد أن الأنظمة العربية غير صادقة في دعواها، بل إنها تسعى إلى المزيد من الديكتاتورية وإحكام السيطرة على مقاليد الأمور في بلادها.

فهذه الأنظمة المستبدة لا يمكن أن تسمح من تلقاء نفسها، بالتغيير والإصلاح، اللذين من الممكن أن يطيحا برموزها خارج السلطة، بل يقذفا بهذه الرموز إلى

المحاكمات والسجون، بعد أن تتكشف الفضائح والجرائم.

هذه الأنظمة التي ورثت عقلية ونفسية وثقافة وآليات الاستبداد، لا يمكن أن تسلم من تلقاء نفسها لمن يطالبون بالإصلاح والتغيير، فتكف عن الفساد، وتمتنع عن تزوير الانتخابات، وتقلع عن المؤامرات، فهي لا تتخيل نفسها إلا حاكمة مسيطرة آمرة وناهية، بل ناهبة سارقة، ساجنة للناس، مكبلة إياهم بكل أنواع القيود.

وقد جرت سنن الله في كونه، أن الحاكم الصالح العادل الذي يقوم بالإصلاح والتغيير الذاتي من تلقاء نفسه، كعمر بن عبد العزيز لا يأتي إلا نادرًا، وإنما على الناس أن يغالبوا ويجالدوا حكامهم الظلمة، وأنهم لن يأخذوا حقوقهم إلا من خلال حركات جماهيرية، منظمة وقوية، تردع أهل الحكم الظالمين والفاسدين وتجبرهم على الإصلاح والتغيير.

والدول الغربية التي تتمتع بالديمقراطية والحرية، لم تجن هذه الثمرات الحلوة إلا بعد ثورات كبيرة ضد الإقطاع والنبلاء والكنيسة، استمرت سنوات طويلة، قدمت خلالها هذه الدول تضحيات جسام، من قتلى وسجناء، حتى تم في النهاية فرض التغيير والإصلاح.

وهكذا، تأكد الناس من أنه لكي يكون هناك إصلاح سياسي حقيقي في الدول العربية، التي يعاني معظمها من الاستبداد والديكتاتورية منذ عقود طويلة؛ فإنه لابد من الآتي:

أولاً: يجب أن تتغير الثقافة السياسية القائمة، المريضة، التي تدفع الناس إلى الخوف والتقوقع والعزلة، والتي تم بناؤها عبر مئات السنين على أسس خاطئة وغير سليمة، ليحل محلها ثقافة سياسية صحيحة، تدفع الناس إلى المشاركة ورفض الظلم والتعاون من أجل القضاء على النظم الفاسدة، وضرورة استعادة الأمة لحقها السليب في اختيار حكامها، ومحاسبتهم، وعزلهم إن أخطأوا.

ثانيًا: لابد أن يقوم على نشر هذه الثقافة الجديدة، قادة شرفاء رساليون، يتمتعون بالنقاء والنزاهة، يثق فيهم الناس، وليس لهم أية خبرة سلبية في معاونة الباطل، أو الاستفادة منه، أو التلون ومغازلة أهل السلطان، أو معاداة أهل الحق والدين.

ثالثًا: لابد أن تكون البداية هي العمل الجاد والمتواصل لفرض دستور جديد، مختلف في كل شيء، يؤسس لإعادة الحق المغتصب إلى الأمة، ويحدد آلية دستورية تقضي بتداول السلطة، وعلى أساس شفافية كاملة لا تسمح بالألاعيب والمؤامرات والتزوير.

رابعًا: التأكيد الواضح على الفصل وإعادة التوازن بين السلطات الدستورية الثلاثة؛ (التشريعية - القضائية - التنفيذية).

خامسًا: تمكين الشعوب من امتلاك آليات صنع القرار وحق تقرير المصير؛ عن طريق إقرار نزاهة الانتخابات، وحرية تكوين الأحزاب، وحرية التعبير، وحرية الصحافة .. إلى آخر منظومة الحريات التي عرفها العالم المتقدم).

سادسًا: لا بد من أن تكون سلطات البرلمان أعلى من سلطة الحاكم «رئيس السلطة التنفيذية»؛ حتى يمكن مراقبته ومساءلته ومحاكمته - إذا اقتضى الأمر - في حالة خطئه وتجاوزه.

وكان من الواضح للجميع أنه لا يمكن حدوث أي إصلاح سياسي على النحو السابق؛ والسبب في ذلك أن أي نظام عربي حاكم لن يسمح بتداول السلطة؛ لأن هذا يعني - ببساطة شديدة - تنازل النظام طواعية عن الملك، وهذا ضد الطبيعة البشرية، التي عرفها التاريخ وسجلها لنا.

كما وأن التنازل عن الملك قد يفتح - أيضًا - أبواب الجحيم على بعض الأنظمة مبينًا فسادها وتجاوزاتها الخطيرة في نهبها لثروات الشعوب والبلاد، وهو ما يدعوها - أي الأنظمة - إلى وقف جميع بنود الإصلاح السابقة.

والملك أو السلطان بالمعنى المتعارف عليه في منطقتنا العربية، هو أن يعيش الحاكم أقصى حالات الحرية والبذخ مع أدنى ما يمكن من الالتزامات والواجبات والمسئوليات، بل إن مفهوم الملك ـ اليوم ـ يتناقض مع الواجبات التي لا تقع إلا على الفقراء والمحكومين والمستضعفين.

فالسلطة تعني التسيُّد، ولا يشعر صاحبها بالتسيد إلا إذا وضع نفسه فوق القانون وجعل من موقعه ومنصبه درعًا يقيه من أي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة والالتزام.

وعندما تعني السلطة اللامسئولية والتحلل من الالتزامات السياسية والأخلاقية، فإن هذا يعني تجريد الشعب من حقوقه الأساسية.

كما يحول دون الإصلاح السياسي عدة عوامل أخرى منها:

أولاً: الحرس القديم ـ أو هيئة المنتفعين ـ التي تبسط نفوذها في كل الميادين ولا تسمح للجديد بالولادة والنماء، حيث يتم استغلال المنصب السياسي لخدمة المصالح الخاصة وضمان مستقبل الأبناء والمقربين.

ثانيًا: عدم إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء، سواء أكان ولاء القرابة العائلية والعشائرية، أو الزبائنية والمحسوبية، أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغل في الدولة، وبالتالي قصر مناصب المسئولية على أنصار النظام وأشياعه وتابعيه.

وهذا يؤدي إلى ظهور الطبقات التي تستبدل العمل والجهد الجدي بالنفاق والتملق والمالأة والالتحاق؛ وهكذا يتزايد تكالب أنصار النظام على المناصب بصرف النظر عن أي معيار آخر غير التبعية والمحسوبية، حيث تصبح المناصب السياسية هي الطريق إلى الثروة، بينما في النظم الغربية الثروة هي الطريق إلى المناصب السياسية.

ثالثًا: الضبط الأمني للمجتمع، والذي يعني إخماد روح النشاط عند الفرد لإخماد روحه السياسية وضميره الحر وشعوره بالكرامة، أي إخماد كل ما يجعل منه إنسانًا

مبادرًا وفاعلاً ومتطلِّعًا للتراكم والإبداع؛ وهو ما يؤدي إلى قتل المجتمعات والمواهب في سبيل ضمان استقرار واستمرار نظام الحكم.

وكل ما يتجاوز بشكل أو بآخر إرادة الحاكم، أو كل ما يبدو أنه مخالف للطاعة؛ يترجم في منطق الأمن على أنه تهديد قائم ومؤكد للنظام، ويستحق رد فعل شاملاً وحاسمًا يصل إلى التصفية الجسدية، كما يتجاوز دائمًا أصحابه المباشرين ليشمل دائرة واسعة من الأقارب أو الأصدقاء أو حتى الجيران.

ولا يعني الضبط الأمني للمجتمع سوى التشريع بـ «قانون الطوارئ» لأجهزة الأمن لإحضار الناس ـ دون تهمة أو مذكرة قضائية ـ لتأديبهم وإذلالهم بدون أن يكون في مقدرة الشخص الاعتراض.

وهو ما يخلق شروط الإذعان، ولا يترك للفرد خيارًا آخر سوى الانسحاق والاستسلام أو التمرد والعصيان.

فالحقيقة الغائبة هي أنه لا يمكن أن يوجد أي إصلاح في أي مجال، مع استمرار الضبط الأمني غير القانوني وغير السياسي للمجتمع، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب، بل يقتل فيهم أيضًا أية إرادة أو رغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز، كما يقضي على الانتماء للوطن.

ومن دون أجهزة الأمن الموحدة والمنظمة والشالّة لأية إرادة وطنية أو عمومية أو اجتماعية؛ يظهر النظام على حقيقته كلفيف من أصحاب المصالح المتعادية والمتصارعة والمتنازعة، كالذباب على فريسة مشتركة واحدة «هي ثروات البلاد».

فالأمن هو الحزب الحقيقي الواحد والدائم للنظم العربية، **لا** ما تعلنه الدساتير أو القوائم الانتخابية من أسماء، وسيطرة الأمن تعني تفريغ المجتمع من أية إرادة وطنية، وهو العصب الحقيقي للدولة المفرغة من أرادة مجتمعاتها.

رابعًا: الجهل بالتاريخ وأحداثه ومصائر الحكام الظلمة، وعدم القدرة على

استيعاب نفسية الشعوب.

خامسًا: الأنانية والشره والاستهتار.

سادسًا: البيروقراطية العقيمة والمعطلة للعقل والذكاء.

والناتج الطبيعي لفشل الإصلاح السياسي العربي هو ما نعرفه اليوم من انهيار أسس الحياة العامة السياسية والمدنية، وإحلال التنازع والتناحر، والتنافس على السلطة محل العمل، والاجتهاد المادي والفكري لإنتاج الثروة، ومراكمة الإبداعات والابتكارات الحضارية.

ويكون التأخر والتقهقر من نصيب هذه المجتمعات، كما يدفع هذا الوضع إلى نشوء طبقة أرستقراطية تفرض نفسها بالقوة وتعيش على «ريع المنصب والمكانة الاجتماعية»، وتنتهي إلى تشبث المسئولين جميعًا وعلى كافة المستويات بمناصبهم، وعمل المستحيل للبقاء فيها واستثمارها، بصرف النظر عن مصلحة النظام والمجتمع ككل.

وقد أيقنت جماهير الثورة المصرية أن هذه الأوضاع المقلوبة، وهذه المعادلات المختلة، تحول بشكل لا جدال فيه دون أن تستعيد الأمة حقوقها السليبة، وبقاء هذا الاحتلال يعني استمرار سيطرة هذه الأنظمة الديكتاتورية القمعية على مجتمعاتنا، ومواجهتها بكل عنف لكل محاولة إصلاحية.

وغير خاف، أن الأنظمة العربية، وبصفة خاصة نظام مبارك البائد، وقفوا بشدة ضد التوجه الأمريكي الذي أشرنا إليه سابقًا بشأن الحماس لإشاعة التغيير الديمقراطي في العالم العربي، واستطاعوا إقناع الإدارة الأمريكية وقتها أن هذه الدعوة معناها سيطرة الإسلاميين على الحكم في المنطقة العربية، لأن قاعدتهم الشعبية العريضة ستمكنهم من ذلك بسهولة شديدة.

وتوافق رأي الأنظمة العربية (بقيادة النظام المصري) مع رأي قطاع من المفكرين والباحثين والسياسيين الأمريكيين، مما أدى إلى أن تستبعد الولايات المتحدة هذا

الخيار وهذه الدعوة وتستمر في سياستها التقليدية بدعم النظم العربية العسكرية والاستبدادية، التي تحقق لها مصالحها وتنفذ أوامرها، دون الانتظار لاختبار الإسلاميين كطرف جديد (غير مضمون) في معادلات السياسة والحكم.

وقد تأكد شباب الثورة المصرية أن الاعتماد على الدعم الغربي والضغوط الخارجية على نظام مبارك الاستبدادي لإحداث التغيير والإصلاح المنشود، إنما هو توجه خاطئ ينبغي عدم طرحه وعدم التفكير فيه، بل يجب الاعتماد على الذات وعلى الثقة في الشعب المصري، وقد كان الشعب والجيش عند حسن ظن الشباب فأعلنا دعمهما اللامحدود لهذه الثورة الشابة النظيفة، وتأكد بذلك صحة رهان الشباب وعمق وعيهم.

الفصل الخامس

لا تستعيد الأمة حقها إلا بثمن تدفعه

لقد أكدت ثورة ٢٥ يناير المجيدة أن الأمة لا يمكن أن تحقق ما تصبو إليه إلا بثمن لا بد أن تدفعه وبتضحيات لا بد أن تقدمها. وقد كانت ساعة النجاح الحقيقي لهذه الثورة المباركة حينما فتح الشباب صدورهم لقوات الأمن المركزي وحينما لم يعبأوا بالقنابل المسيلة للدموع ولا للرصاص المطاطي ولا للرصاص الحي ولا للسيارات المجنونة التي قادتها عناصر مباحث أمن الدولة، كانت لحظة امتلاك الجسارة وعدم الخوف من الموت هي لحظة نجاح الثورة، وكان سقوط مئات الشهداء هو لحظة دفع ثمن الحرية وفاتورة الخلاص. فبدون دماء الشهداء الأبرار ما نجحت الثورة ولما تفككت قوات الأمن ولما سقط نظام مبارك القمعي الاستبدادي.

قبل الثورة كانت مشكلات الأمة واضحة ولم تكن في حاجة إلى كثير اجتهاد لوضع اليد على مكمن الداء وتشخيص المرض واقتراح الأسلوب الأنسب للعلاج، فمرض الأمة العضال كان قد أصبح واضحًا جليًّا، يراه الصغير والكبير والقاصي والداني والخبير وغير الخبير، وهو أن الاستبداد وسلب الأمة حقها في التعبير عن نفسها وفي اختيار قادتها وممثليها وفي محاسبتهم وعزلهم إذا لم يحسنوا العمل والأداء، وجعل هذا الحق في يد نفر من الذين اغتصبوا هذا الحق من الأمة، كل ذلك خلط الأوراق وقلبها وجعل أزماتنا معقدة.

فما تعيشه الأمة عامة من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، تتطلب من الفرد الغيور على دينه وأمته أن يكون له دور في تغيير حال الأمة للأفضل، وتتطلب من جماعات الأمة التحرك والضغط والعمل، وأن ننتفض جميعًا وننزع قيود السلبية

التي قيدت حركتنا، ونكون أكثر إيجابية في التعامل مع قضايا بلادنا، ولنكن على ثقة دائمًا أننا في حال تحركنا؛ نواجه بهؤلاء المستبدين الذين اغتصبوا حق الأمة - أي حقنا جميعًا - وهم يرفعون السلاح ويفتحون السجون والمعتقلات في وجوهنا، لإدراكهم أن الحق إذا عاد للأمة فلن يكون لهم دور، ولن يتمكنوا من مواصلة فسادهم، وهكذا نعود إلى الحقيقة الأولى التي أكدناها في الفقرة السابقة، وهي أن الاستبداد وسلب الأمة حقها هو مكمن الداء.

والمستبدون الطغاة يعلمون قيمة الأمة وأهمية دورها الشرعي وخطورته؛ ولذلك فهم يعملون جاهدين على استمرار اغتصاب هذا الحق، وعدم تسليمه إلى صاحبه الأصيل وهو «الأمة».

إن شرعية السلطة السياسية ترتبط بشروط واضحة محددة، وهناك ضوابط إسلامية تشكل إطارًا ينبغي أن تسير فيه السلطة وألا تخالفه، ومن أهمها: الالتزام بالقيم السياسية الإسلامية، وبالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

وتفهم الأمة أن الإمام الشرعي - بالبيعة أو الانتخاب؛ أي بالاختيار الحر من الأمة - هو بمثابة السلطة التنفيذية، وأن أهل الحل والعقد هم بمثابة السلطة التشريعية، وتدرك الأمة أيضًا أن شرعية السلطة السياسية مرتبط برضا الأمة وقبولها، فأهل الحل والعقد تنتخبهم الأمة، والإمام ينتخبه ممثلو الأمة - أهل الحل والعقد - والأمة تعلم أن من حقها اختيار أهل الحل والعقد الذين تثق بهم - من العلماء وقادة الجيش والمصالح العامة ورؤساء العمل والخبراء ... إلخ - ليمثلوها بالوظيفة السياسية نيابة عنها، وقد يكون اختيارهم بالانتخاب - العبرة بأن تثق الأمة وترضى بهم - ويختار نواب الأمة هؤلاء رئيس الدولة لتنفيذ الشريعة، ويؤيدونه بالرأي والعمل، ويكون منهم أهل الشورى والوزراء والقضاة، والأمة تدرك أن الرئيس الذي يختاره أهل الحل والعقد هو رئيس السلطة التنفيذية، وتقتصر صلاحياته على الشئون التنفيذية دون التشريعية، ويقيدها الدستور والتشريعات.

أما المبدأ الرئيسي الذي تدركه الأمة ويدركه المستبدون والسارقون لحقها فهو أنها هي مصدر السلطات، وبغير البيعة - العقد بين الأمة والحاكم - فإن السلطة تعتبر غير شرعية.

إن مشكلة الأمة الرئيسية التي أدت بها إلى هذا الواقع السلبي هي أنها في العقود الأخيرة انخفض فهمها للأبعاد الحقيقية للواجبات الكفائية، وقصورها عن مقتضيات الحياة العامة، وحصرها بقضايا الكفن والجنازة والدفن، وهو فهم قاصر يخالف فهم السلف الصالح والفقهاء الأقدمين عن الواجبات الكفائية والمقاصد الشرعية التي رمى الشارع إلى تحقيقها من خلال الواجبات الكفائية، الأمر الذي ترك آثارًا سيئة وسالبة على واقع الأمة، وجعلها تقصر عن أداء دورها وسط الأمم والشعوب. وتصحيح فهم أبعاد الواجبات الكفائية، ثم إيجاد وإحداث آليات للسير مع مقتضياتها والقيام بها، هو الذي يحفظ للأمة عافيتها أو بعبارة أخرى هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة عافيتها.

فقصور الفهم في ضروريات الحياة السياسية، وعدم القيام بالواجبات الكفائية فيها؛ أدى إلى سيادة الاستبداد وأصبح اختيار حاكم المسلمين اختيارًا غير حر من قِبَل الأمة وممثليها، بل إما بالعهد من الوالد لولده أو بالقهر والغلبة، وهما الطريقتان اللتان ليستا طبيعيتين في الرؤية الإسلامية للنظام السياسي.

وأدى ذلك إلى أن تكون الإرادة السياسية عاجزة عن تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتها تجاه الأمة، بل ومعظم الحديث والتنظير في فقهنا السياسي كان عن حقوق الحاكم على الرعية دون العكس، أو حصر حقوق الرعية في عبارات عامة لا تسمن ولا تغني من جوع، أو لم تتجاوز الورق الذي كتبت عليه.

ومشكلة تقاعس الأمة عن دورها الشرعي وركونها إلى السلبية التي جرت عليها المشكلات والأزمات لعقود طويلة من الزمن، أصبح يعرفها الغربيون أنفسهم،

فهذا هو الكاتب الصحفي الأمريكي «توماس فريدمان»، يقدم التشخيص لأمراض العالم العربي، فيقول مخاطبًا الشعوب العربية: «عليكم أن تجهروا بأصواتكم، دون خوف من أجل أنفسكم، فإن كنتم لا تهتمون بذلك فلماذا أهتم أنا؟»، وتساءل: «لماذا يتظاهر العرب من أجل فلسطين والرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام، ولا يتظاهرون من أجل أنفسهم؟» وقال: «عليكم الخروج إلى الشارع والمطالبة بحقوقكم، ومن بينها أن تكون لكم حكومات مسئولة وشفافة ويمكن محاسبتها أمام شعوبها».

وردًّا على سؤال الصحفية داليا الشيخ التي أجرت معه الحوار لصحيفة «المصري اليوم» في ١١-٥-٢٠٠٧م: لكن خروجهم إلى الشارع يعرضهم إلى الاعتقال؟ يجيب فريدمان: «وكم عدد الأشخاص الذين تم القبض عليهم من أجل إسقاط النظام الشيوعي؟ وكم عدد الذين قُتلوا في الثورات المختلفة، وتم ضرب وشنق المتظاهرين؟»، وأخيرًا يقدم فريدمان نصيحته إلى الشعوب العربية، بأن العالم كله لا يملك أن يقدم لكم شيئًا، فالأمر كله بأيديكم، ولا يمكن لأحد أن يفعل ذلك لكم أو نيابة عنكم.

الدرس الذي يقدمه فريدمان للعرب، هو أنه: بلا موقف وبلا حركة وبلا نزول إلى الشارع، وبلا رغبة منكم في دفع الثمن؛ لن تحصلوا على شيء، وعليكم أن تلوموا أنفسكم فقط، ولا تعلقوا فشلكم على الآخرين.

لقد أدرك هذا الصحفي الأمريكي أن مشكلتنا في العالم العربي هي أننا نريد أن نحصل على حريتنا بلا ثمن، وأن نحقق تداول السلطة دون ثمن، وأننا نريد أن يدفع الآخرون هذا الثمن، لكي نحصل على حقوقنا المشروعة.

لقد استقر في وعي ووجدان شباب الثورة أن الأمة إذا لم تتحرك للدفاع عن حقوقها، وإذا لم تنزل إلى الشارع لكي تسمع الحكومات والأنظمة صوتها، مدافعة عن حقوقها المشروعة، وإذا لم تتوقف عن الشكوى والأنين وتعلق فشلها على

شجاعة غيرها؛ فلن تنصلح أحوالها، ولن تبادر أنظمتها السياسية من تلقاء نفسها بتسليمها حقوقها المغتصبة؛ لأن هذه الأنظمة تفهم الإصلاح على أنه البقاء في السلطة وعدم السماح للقوى السياسية الأخرى بمنازعتها في هذا الحق الذي يعلو كل الحقوق.

واستقر في وعي ووجدان شباب الثورة أيضًا أن كل تجارب وخبرات التاريخ تؤكد أن الشعوب التي خافت وجبنت ورفضت أن تدفع فاتورة حريتها، لم تحصل على هذه الحرية، وأن الشعوب التي خرجت إلى الشارع ونازلت أنظمتها الفاشلة والفاسدة والقمعية، حصلت في النهاية على حقوقها وحريتها لا محالة، ووضعت الدساتير التي حفظت لها استقلالها وحريتها.

فالفرنسيون حينما خرجوا في ثورتهم الكبرى وهدموا سجن الباستيل وعزلوا قادتهم واختاروا بإرادتهم قادة جددًا، ووضعوا دستورهم وانتخبوا نوابهم، كانت رسالتهم لكل مستبد وجبار، سواء كان إقطاعيًا أو نبيلاً من النبلاء أو ملكًا من الملوك أو رجل دين أو زعيمًا كنسيًّا، أنه لا مجال لك بعد اليوم لظلم الفرنسيين والاستبداد بالأمر دونهم، ولذلك فلم يحدث أن حاول أحد الساسة أو الرؤساء التلاعب بالدستور أو تزوير إرادة الأمة بتزوير الانتخابات أو التهرب من تنفيذ القانون، وإنما كان هناك التزام ومحافظة على ما حققه الشعب الفرنسي من إنجازات، ولو حاول أحد أو جماعة التلاعب بهذا النظام سيجد نفسه تحت طائلة القانون معزولاً مفضوحًا، وهو يدرك أن الشعب الفرنسي لن يسمح لأحد بفعل ذلك، فهو جاهز للخروج من أجل الدفاع عن ثورته ومنجزاته.

وقس على ذلك ما حققته الشعوب الحية من إنجازات، سواء في أعقاب ثورات (كالثورة الأمريكية والثورة الإيرانية)، أو بعد تراكم الانجازات بعد الضغوط والحركات الاجتماعية ونضال النقابات والجمعيات الأهلية (كما حدث في بريطانيا

وفي الكثير من الدول الغربية).

ولو عدنا لعصر النبوة لوجدنا أن الرسالة التي حملها الصادق المصدوق ﷺ، لو ظل يدعو لها الناس، مجرد دعوة فقط دون الإعداد لمواجهة أعداء وخصوم هذه الرسالة، ودون إعداد كل الخطط من أجل ضمان نشر وتوصيل الرسالة لأصقاع الأرض، ما كان الإسلام قد انتشر ولبقي محاصرًا في شعاب مكة، رغم أنه رسالة رب العالمين ودعوة الحق واليقين، ورغم نبل قيمه وأخلاقه.

ورسول الله ﷺ، كان يحرض أصحابه على الجهاد من أجل نشر الإسلام وتوصيل رسالته، وكان يخبرهم أن من مات دون ذلك فهو شهيد، لأن دمه هو الذي سيمهد الطريق لهذه المهمة الغالية.

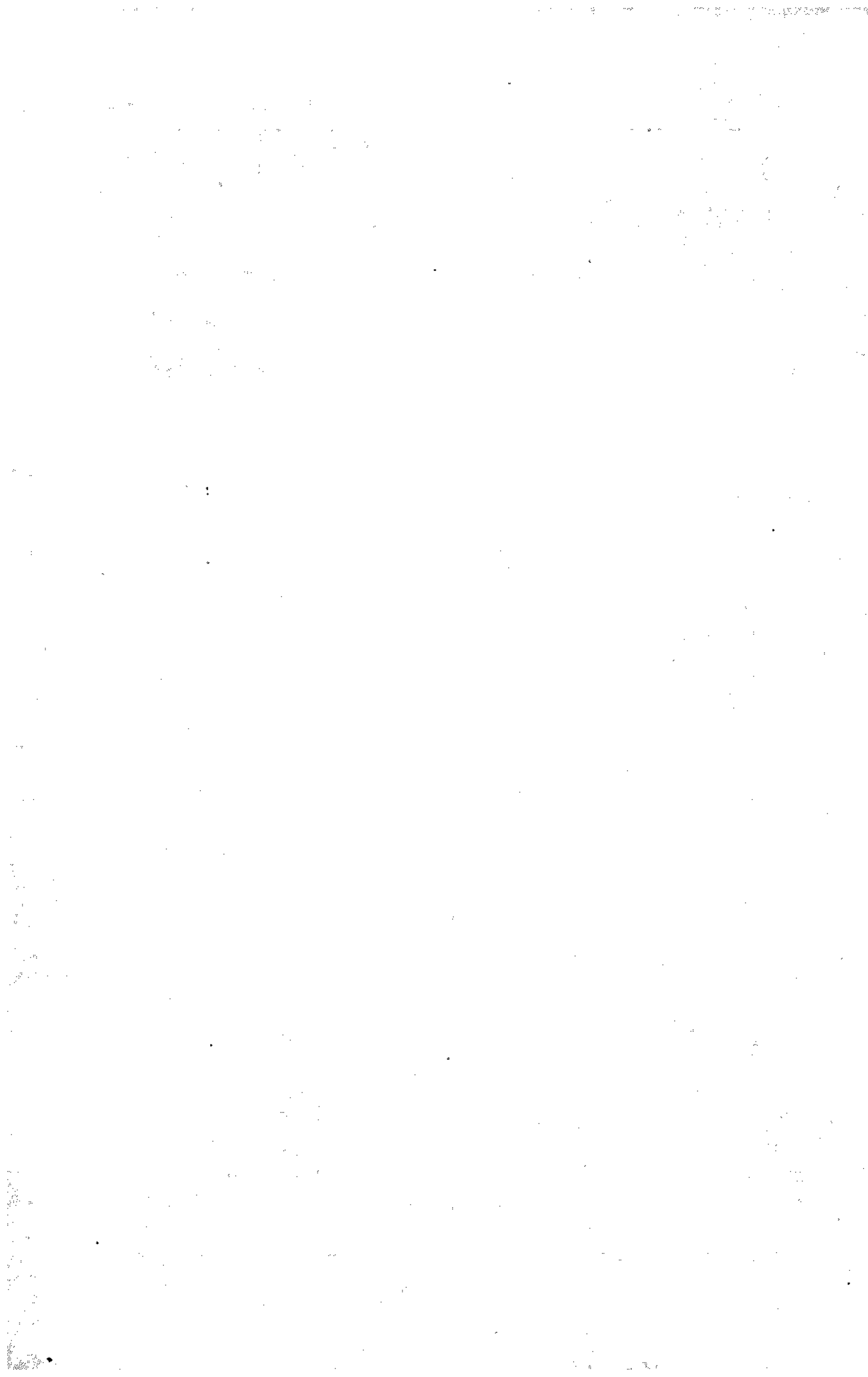
ولو تقاعس المسلمون، بعد رسول الله ﷺ، عن قتال المرتدين، وعن فتح البلدان والممالك، وبذل الدم والمال، في سبيل توصيل رسالة الإسلام للعالمين، ما كان هناك ما يسمى بـ«العالم الإسلامي»، ولما كان هناك تغيير وإصلاح في أوضاع العالم الفاسدة، التي كانت منتشرة في العصر الجاهلي، قبل ظهور نور الإسلام.

لو تقاعس المسلمون، سواء أثناء وجود رسول الله ﷺ، أو بعد انتقاله للرفيق الأعلى، ما كان هناك تاريخ نفتخر به الآن، ولا كانت هناك حضارة إسلامية، وإنما بتضحيات ودماء المجاهدين صنعت حضارتنا وصنع مجدنا.

وعلى هذا الأساس، أدرك شباب الثورة المصرية أنه بدون تضحية من الأجيال الحالية من المصريين، لاستعادة حقوقهم وتصحيح وإصلاح أوضاع مجتمعهم، فإنهم من ناحية سيجدون أنفسهم في دولة فاشلة لا قيمة لها، ومن ناحية أخرى سيورثون أبناءهم دولة ومجتمعًا يأنفون من الانتساب إليه.

ولذلك جاء رد هؤلاء الشباب واضحًا لا لبس فيه، واعيًا حضاريًّا في مظاهرات واعتصامات سلمية، ورد الشباب على كل من انتقدهم وقلل من شأنهم، وتحول

توماس فريدمان من مكان الأستاذ الذي يعطي النصائح والدروس إلى صفوف المتعلمين من الثورة المصرية، تلك الثورة التي اشترك فيها الملايين والتي كانت أقوى بمراحل من الثورة الأمريكية التي اشترك فيها مائتا ألف أمريكي. وما كانت الثورة المصرية تستحق كل هذا التقدير العالمي إلا بفضل الثمن الذي تم دفعه فيها وفاتورة الدماء الطاهرة التي سالت.



الباب الثامن

٢٥ يناير..
الدرس والإلهام

الفصل الأول

الثورة التونسية كانت الشرارة

كان للثورة التونسية العظيمة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير بأسابيع قليلة تأثيرها البالغ على الأوضاع في مصر، تلك الأوضاع التي كانت محتقنة والتي كانت جاهزة للانفجار لكنها كانت في حاجة فقط إلى المحفز والمفجر.

فقد نظر المصريون إلى الثورة التونسية بإعجاب وإكبار وتمنوا لو تنجح مثل هذه الثورة في بلادهم، فهم يدركون أن الأوضاع متشابهة إلى حد كبير، فنظام ابن علي لا يقل دكتاتورية وفسادًا عن نظام مبارك، فمعروف أن الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين ابن علي كان شخصية أمنية لا تعرف إلا الأمن والقيود الأمنية والإجراءات الأمنية، ولذلك كان نظام هذا الديكتاتور البائد من أشد الأنظمة العربية قمعًا لمواطنيه ومصادرة لحقوقهم السياسية والإعلامية، وسوابقه في هذا المضمار كثيرة ومتعددة.

وربما كانت حساسية الرئيس زين الدين بن علي من الحريات السياسية ومن لنقد ومن مطالبة النقابات والجمعيات والأحزاب بالحريات بجميع أنواعها مرجعها إلى أنه رجل أمن بالأساس حيث كان وزيرًا للداخلية، كما أنه لا يعترف بالحركات الاحتجاجية الاجتماعية ولا بحركة الشارع .. والحل عنده هو القمع، وهذا ما يفسر طريقة وصوله للحكم، حيث لم يستخدم أية طريقة سياسية في ذلك إنما انقلب على الرئيس بورقيبة الذي عينه ووثق فيه وجعله وزيرًا، فخرج عليه وعزله وحدد إقامته.

ورغم المضمون الاجتماعي للثورة التونسية، إلا أنها كانت تعبيرًا عن حالة من

الغليان الشعبي ضد مظاهر الفساد الذي انتشر في أعلى السلطة والناتج عن انعدام الرقابة على الأجهزة التنفيذية بالإضافة إلى تفشي الرشوة والمحسوبية، وعدم نجاعة الخطط والبرامج الحكومية والتفاوت الكبير في برامج التنمية بين المناطق التونسية المختلفة.

وإذا كان نظام الرئيس ابن علي قد ركز على التطوير الاجتماعي والاقتصادي كبديل وكمتنفس للشعب التونسي عن المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي وبالانتخابات النزيهة وبتداول السلطة، واستبدل بكل ذلك القبضة الأمنية، فإن الفشل في عدم تطوير الاقتصاد التونسي بشكل يوفر فرص العمل للشباب جعل الشارع التونسي ناقمًا على حاله السياسي والاجتماعي ولم يعد الحل الاجتماعي دافعًا للتونسيين عن الانصراف عن العمل السياسي والشأن العام.

وجاءت الثورة لتؤكد أن الفشل الاقتصادي والاجتماعي ناتج عن فشل وديكتاتورية سياسية وأثبتت الثورة أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية. فالفساد السياسي مناخ موات لخدمة طبقة واحدة هي طبقة السياسيين والمحاسيب بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، ولذلك كانت الهبة الشعبية الكبرى هي مدخل الشعب التونسي للتحرر من الخوف ومن قبضة النظام القمعي.

كانت الأوضاع تتأزم تدريجيًّا وكان الاحتقان يتم داخليًّا دون أن يكون له مظاهر مجتمعية مؤثرة، إلى أن قام الشاب الجامعي محمد بوعزيزي بإحراق نفسه في السادس عشر من ديسمبر عام ٢٠١٠م بمدينة سيدي بوزيد وأمام مقر الولاية.

كان الحادث مأساويًّا ويعبر عن حالة كبيرة من اليأس سيطرت على هذا الشاب بعد أن سدت في وجهه كل السبل، فقد حارب ظروف أسرته الفقيرة حتى يحصل على شهادته الجامعية التي ظن أنها ستغير حاله وحال أسرته، لكن خاب ظنه

فتحول إلى بائع متجول لإعالة أفراد عائلته الثمانية مستعينًا بعربة والده التي تركها بعد موته. ولكن كما هي عادة كل نظام سياسي قمعي وأجهزته الفاسدة المتغطرسة، وبدلاً من أن يراعوا حال هؤلاء الفقراء الذين أفقرتهم سياسات النظام وفساده، قامت البلدية بمصادرة بضاعته وإهانته، وحينما أراد أن يقابل المحافظ لم يستطع. هنا دب اليأس في نفس الشاب الجامعي فسكب البنزين على ملابسه وأشعل النار في نفسه، قبل أن يتم نقله للمستشفى وقبل أن يموت جراء ذلك.

رد فعل الشاب التونسي زلزل المواطنين في منطقة سيدي بوزيد، وهم الذين يعاني كثير من شبابهم ما يعانيه هذا الشاب، فتجمعوا رافعين شعارات تطالب بتوفير العمل والنهوض بمدينتهم ومنطقتهم. لكن النظام القمعي رفض بشكل مطلق التظاهر والاحتجاج بأي شكل من أشكاله حتى لو كان بشكل سلمي عفوي وحتى لو لم يكن له أي دوافع سياسية، وقد أدى تدخل قوى الأمن للرد على المظاهرات والاحتجاجات إلى مزيد من استفزاز الناس اليائسين والمحبطين، فأوجد ذلك مناخًا مواتيًا لنمو وتصاعد واستمرار الأحداث.

ولأن مدينة سيدي بوزيد كانت تشهد اعتصامًا لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل في هذا التوقيت، فقد مثّل ذلك رافدًا لحركة الاحتجاجات الاجتماعية التي تواصلت واكتسبت زخمها بعد انتحار شاب آخر من نفس المنطقة هو حسين فالحي (٢٥ عامًا) في الثاني والعشرين من ديسمبر إثر تسلق عمود كهربائي احتجاجًا على ما يمر به من بطالة وظروف بائسة.

مثلت حالة الانتحار وقودًا إضافيًّا لحركة الاحتجاجات التي أخذت في الانتشار والخروج خارج سيدي بوزيد إلى باقي مناطق الولاية مثل المكناسي وجلمة والرقاب وسيدي علي بن عون والمزونة وبئر الحفي وسوق الجديد، وفي كثير من المظاهرات كانت قوات الأمن تنفذ تعليمات النظام المرعوب من حركة

الاحتجاجات في الشارع فتحاول جاهدة منع المظاهرات ويحدث الاحتكاك والتراشق بينها وبين المتظاهرين.

بعد انتحار الشاب حسين فالحي صعقًا بالكهرباء، جاء الحادث الأكثر تأثيرًا في حركة التظاهر والاحتجاج، ففي الرابع والعشرين من ديسمبر يسقط الشاب محمد بشير العماري (٢٤ عامًا) وأحد خريجي الجامعة العاطلين بمدينة منزل بوزيان، قتيلاً برصاص قوات الأمن، في جريمة لنظام ابن علي البائد الذي لم يستطع تحمل احتجاج الشباب الأعزل فتعامل معهم بالرصاص الحي، مما أعطى زخمًا كبيرًا للمظاهرات والاحتجاجات التي أفرزت قياداتها الذاتية وأثبتت للجميع أنها حركة عفوية لم تخطط لها أية جهة سياسية أو نقابية أو حزبية أو دينية، وهو ما أوقع النظام في أزمة كبيرة.

تصور رموز النظام التونسي البائد أن الأمر هين وأن العصا الأمنية الغليظة والباطشة ستنهي الأمر، إلا إن سقوط القتلى وخاصة مع انتحار شاب رابع عاطل عن العمل غرقًا ببئر بمنطقة القوادرية الريفية التابعة لمحافظة سيدي بوزيد لنفس ظروف رفاقه السابقين، ومع دخول العشرات من عناصر قوات الأمن ومن المواطنين لتلقي العلاج في مستشفى سيدي بوزيد إثر المواجهات الدامية، هنا أدرك النظام أن سياسة المعالجة الأمنية لن تجدي، كما أن التقليل من أهمية ما حدث وإصدار البيانات الكاذبة لن يجدي هو الآخر، فاضطرت الدولة إلى الاعتراف بالمشكلة، وإلى نصف الكذب بدلاً من الكذب الكامل، فصدرت الأوامر إلى قوات الأمن بتجنب الدخول في مواجهات مع النقابيين الذين يتجمعون في وقفات احتجاجية وسمحت لهم بالتجمع والتظاهر، لأنه تأكد لها أن الحل الأمني سيعمل على تصعيد الأمور وليس على حلها.

أوعزت أجهزة النظام في البداية إلى أجهزة الإعلام بتجاهل الأحداث أو تزويرها وتقديم روايات كاذبة عن «القلة المندسة»، لكن مع تصاعد الاحتجاجات

والمظاهرات ومع استخدام قادة الاحتجاجات لوسائل الإعلام الإليكتروني عبر مواقع الفيس بوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، وهي المواقع التي لعبت مع أجهزة الهاتف النقالة دورًا حاسمًا في نقل الأحداث بالصوت والصورة بشكل شبه فوري، ومع الاتصال بالفضائيات العربية والأجنبية، ومع قطع الطريق على بيانات الدولة الكاذبة، بدأ النظام يدرك أنه في مأزق ولا بد من التعامل معه بأسلوب واقعي وليس بأسلوب البيانات الكاذبة.

هنا بدأ إعلام الدولة يتحدث عن المشكلة بأسلوب واقعي يحدد أبعادها ويستمع إلى آراء الخبراء، حتى وإن كان الاعتراف منقوصًا أو مشوهًا لكنه على أي حال كان شيئًا آخر غير التجاهل أو الكذب والاختلاق.

وأوفدت الحكومة وزير التنمية والتعاون الخرجي إلى منطقة الاحتجاجات حيث أعلن عن تخصيص ١٥ مليون دينار تونسي لمشروعات عاجلة بولاية سيدي بوزيد من أجل توفير فرص عمل سريعة، وكان الوزير منطقيًا بقوله إن مطالب الشباب بحق الشغل مشروعة، لكن ذلك لا يبرر استعمال العنف في الاحتجاجات، ودعا إلى الحوار مع جميع الأطراف الاجتماعية لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة.

كعادة أي نظام يواجه الانهيار حاول نظام ابن علي التفاعل مع مطالب الثورة أو حتى الالتفاف عليها وتفريغها من مضمونها، ولكن العجلة كانت قد دارت وأصبح إعادة عقارب الساعة للوراء أمرًا مستحيلاً، وهكذا كانت الثورة دائمًا سابقة والنظام يتابعها ولكنه لا يستطيع ملاحقتها.

لم تكن احتجاجات سيدي بوزيد الأولى التي تندلع خلال عام ٢٠١٠م، فخلال شهر أغسطس السابق للأحداث، حدثت مواجهات لا تقل حدة بمنطقة بنقردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية. ومن ٥ يناير إلى منتصف يونيو ٢٠٠٨م عاشت منطقة الحوض المنجمي (جنوب غربي تونس) حالة احتجاج استمرت عدة أشهر.

كما حدثت احتجاجات محدودة في مناطق أخرى مثل فريانة والصخيرة وجبنيانة، أي أن المناطق المهمشة كانت تزداد اتساعًا بما يؤكد فشل برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

عاش المصريون على أعصابهم وهم يتابعون الثورة التونسية ويتمنون لها النجاح ويدعون لها، خاصة بعد أن تجاوزت ولاية سيدي بوزيد وانتشرت في كل أرجاء تونس حتى وصلت للعاصمة محاصرة المقار الحكومية الرئيسية.

لكن ما هز الشارع المصري هو الزخم المتصاعد وزحف الناس وخروجهم في المظاهرات، ثم هزتهم المشاهد الأخيرة لسقوط الديكتاتور ورحيله ذليلاً إلى السعودية، وكذلك موقف الجيش الذي انحاز في النهاية للثورة وفرض على الديكتاتور التنحي والهروب وهدده بأنه إن لم يفعل ذلك فسوف يقبض عليه ويقدمه للمحاكمة.

تأثر الشارع المصري بالثورة التونسية تمامًا وتابع تفاصيلها الصغيرة وتفاعل مع يوميات أيام الثورة الثلاثة والعشرين وهزته دماء الشهداء الذين تجاوزوا ثلاثة وتسعين شهيدًا، واختزل المصريون كل ذلك حتى أخرجوه في ثورتهم.

تابع الشارع المصري الأخبار التي تؤكد أن الولايات المتحدة اتصلت برئيس الأركان التونسي وأخبرته أنه عندما تصل الأمور إلى وضع يفقد فيه النظام السيطرة على الشارع فيجب على الجيش أن يتدخل ويتخلص من ابن علي، فالأمريكان يدعمون الديكتاتور متى كان قويًا ومسيطرًا على الأمور لكنهم يتخلون دائما عن المستبدين الضعفاء ويتركونهم يواجهون مصيرهم المحتوم.

حينما تأكد نجاح الثورة التونسية أصيب النظام المصري بالهلع وتسابق أركانه في التأكيد على أن مصر ليست تونس وأن ما حدث في تونس لن يتكرر في مصر لأن الأوضاع مختلفة في البلدين، فمصر ليس بها ما يدعو إلى الثورة. وكانت هذه

التصريحات مستفزة للشارع المصري وربما حركت مشاعر الشباب في اتجاه مزيد من الحماس. مصدر الاستفزاز أن الشباب يعلمون حجم الفساد المنتشر في مصر ويعلمون إلى أي حد وصل الانسداد السياسي والاستحواذ على الثروة والسلطة، أي أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر ربما تكون أسوأ من مثيلاتها في تونس.

كان الشباب يدعون للثورة على مواقع التواصل الاجتماعي ويخططون في سرية كاملة ويرسمون خطط خداع الأمن ويحددون أماكن التجمع والانطلاق وكيفية حشد مئات الآلاف، وكان النظام السياسي الساقط سادر في غيه ولا يتوقع من هؤلاء الشباب أن ينجحوا فيما فشل فيه غيرهم.

كانت الأوضاع في مصر مهيأة للانفجار، وكان التراكم يحدث تدريجيًا، فاليأس من الإصلاح أصبح عامًّا وشاملاً، والأبواب أصبحت موصدة في وجوه الشباب نحو أي إصلاح ونحو أي أمل في حياة أفضل، كان الأمر في انتظار مجرد شرارة لكي يشتعل حريق الثورة، وكانت الثورة التونسية هي تلك الشرارة التي أشعلت الثورة المصرية، فالشباب المصري أحسنوا استقبال الثورة التونسية ورأوا أنه من العيب أن يخرج الشعب التونسي ويسقط نظامه الفاسد بينما لا يستطيعون هم أن يفعلوا مثل ذلك رغم أن مصر هي الأكبر والأكثر نشاطًا وحيوية.

الفصل الثاني

مصر كانت حبلى بالثورة

المتابع لما حدث في مصر منذ النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت مصر الاستجابة لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما سمي ببرنامج الخصخصة، ذلك البرنامج الذي أوردنا قصته كاملة في هذا الكتاب، كان يدرك أن هناك حدثًا جللاً سيقع في هذا البلد لا محالة.

لقد بدأ النظام المصري يدير ظهره لمبادئ وأهداف ثورة ٢٣ يوليو، فقد بدأ يبيع الأصول الإنتاجية التي بناها المصريون عبر عقود طويلة، باعها بـ«تراب الفلوس» للمحاسيب والمقربين من النظام وللأجانب، في عمليات مشبوهة وغير نظيفة، وهكذا سلم النظام ثروة مصر لحفنة قليلة من المرضي عنهم وترك بقية المصريين يعانون من الفقر والحرمان والبطالة.

نظام حسني مبارك اعتقد أن مجموعة رجال الأعمال المحظوظين والفاسدين في أغلبهم سيوفرون فرص العمل الكفيلة بتشغيل الشباب المصري الذين تدفع بهم المدارس والمعاهد والجامعات إلى سوق العمل سنويًا، وهذا تفكير خاطئ وساذج لأن هؤلاء المحظوظين والمحاسيب لا يمكن لمشروعاتهم الخاصة أن تستوعب إلا أعدادًا محدودة من العمالة، أما سوق العمالة المصري فلا يستوعبه إلا مشروعات قومية كبرى وفكر قومي حريص على المصلحة العليا للبلاد ويفكر في فقراء المصريين وليس في أغنيائهم. وهكذا تراكم مئات الآلاف بل الملايين من الشباب بدون عمل، وأضيف إليهم الذين خرجوا إلى المعاش المبكر من المصانع والشركات التي اشتراها المحاسيب والمحظوظون، وتحول المستقبل أمام الناس جميعًا إلى ظلام دامس لا يكاد يرى فيه أي ضوء يبعث الأمل على الخلاص.

وقف المصريون يراقبون ثروات بلادهم يتقاسمها الذئاب، فبعد أن أجهز اللصوص على المصانع والشركات، التفتوا للأراضي .. فحدثت أكبر جريمة يمكن أن تحدث في بلد فيه نظام وإدارة ومؤسسات. فعن طريق أجهزة النظام البائد حصل الحيتان على عشرات ومئات وآلاف الأفدنة من أراضي مصر بقروش أو بجنيهات قليلة، تحت مسمى دعم رجال الأعمال وتسهيل أعمالهم واستثماراتهم ومشروعاتهم، في الوقت الذي فشل فيه المواطن البسيط في الحصول على مائة متر أو مائتي متر لكي يبني عليها منزلاً يعيش فيه.

رجال الأعمال المحاسيب والمحظوظون حصل الكثير منهم على مئات الأفدنة بسعر جنيه واحد للمتر وربما خمسة جنيهات للمتر، وبنا بعضهم مدنًا كاملة ومتجعات، وباع المتر بأكثر من ألفي جنيه، فتراكمت في جيوبهم الملايين بل المليارات في الوقت الذي وقف فيه المصريون يتفرجون لا يستطيعون شراء هذه الفيلات والشقق، ويتحسرون وهم يرون هذا ينفق على فنانة ملايين الدولارات كي يتزوجها وذاك ينفق على مطربة ملايين الدولارات كي يقتلها، وثالث يقيم حفل زفاف لنجله يتكلف أكثر من عشرين مليون جنيه.

وجد المصريون أن الدولة بنظامها السياسي الفاسد والمغلق هي التي تدير هذا الظلم وهذا الفساد. فليست الأمور الاقتصادية هي التي اسودت وأغلقت في وجوه المصريين، وإنما أغلقت قبلها أبواب السياسة وسبل التغيير السياسي السلمي، وبات الناس على يقين من أن النظام قد فرض حول نفسه ستارًا حديدًا يستعصي على أي أحد أو جماعة أو حزب اختراقه. فالانتخابات مزورة كي تظل الأغلبية في يد الحزب الحاكم، والدستور يتم تعديله باستمرار خدمة لأغراض استبدادية خاصة ولترسيخ الظلم والاستمرار في السلطة وليس لتأكيد الحريات.

أصبح المصريون على يقين أنهم يعيشون في مسرح عبثي، فلا حيلة لهم في

الحصول على أمل ولا على قطعة أرض صغيرة ولا المنافسة في أية انتخابات على أسس نزيهة، وتزداد عبثية المشهد وهم يرون النظام لا يختار إلا كل فاسد لكي يقربه أو يوليه منصبًا رسميًا أو مسئولية عامة، وخلفية المشهد العبثي تسيطر عليها وسائل إعلام كاذبة تشوه الحقائق وتجعل الحق باطلاً والباطل حقًا.

هنا بدأ المصريون يتحركون، خاصة بعد أن بدأت سياسات الخصخصة ودعم الرأسمالية المتوحشة تعمل عملها وتؤتي آثارها في المجتمع، وبعد أن ظهرت الاحتكارات والمليارات في أيدي قطاع قليل من المجتمع في الوقت الذي لا يجد غالبية الشباب فرصة عمل بخمسمائة جنيه في الشهر.

بدأ المصريون يخرجون إلى الشوارع منذ عام ٢٠٠٤م معترضين على الحكم وسياساته وتوجهاته وبرامجه وخياراته وفلسفته. وتوالت المظاهرات والاعتصامات، خاصة بعد أن افتضح أمر جريمة التوريث، وبعد ظهور حدة الفوارق الاجتماعية بين الناس.

تحول النقد إلى مطالبات ومجابهات جماعية، وذلك بظهور حركة «كفاية»، التي كانت تجمعًا فضفاضًا من مختلف القوى السياسية يهدف إلى تأسيس شرعية جديدة في البلاد. ومنذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد لمبارك لفترة رئاسة خامسة ورفضها ما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري لا للتمديد - لا للتوريث.

بعد التغيير الوزاري في يوليو ٢٠٠٤م، صاغ ثلاثمائة من المثقفين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة. وقد رد النظام على تنامي الحركة بحملات اعتقال وقمع وتنكيل لرموزها. وحازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة، وساهمت في رفع سقف الحرية وتناول

العديد من الصحفيين وبصورة شبة يومية شخصيات كان من المحظور تماما قبل بزوغ «كفاية» الإشارة إليها مثل أسرة مبارك وخاصة زوجته وولده جمال.

- أدى نشاط وشهرة الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» إلى ظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل «شباب من أجل التغيير»، «عمال من أجل التغيير»، «صحفيون من أجل التغيير»، «طلاب من أجل التغيير». كما انتشرت المطالب المهنية ومطالب الحريات في ربوع مصر فخرجت من عباءة الحركة العديد من الكوادر والأفكار التي استخدمتها الأحزاب والإخوان المسلمون في نشاطات موازية.

- نجحت «كفاية» في تنظيم العديد من المظاهرات الناجحة في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤م أمام دار القضاء العالي بالقاهرة، وفي ٤ فبراير ٢٠٠٥م في معرض القاهرة للكتاب، وفي ٢١ مارس ٢٠٠٥م في ميدان التحرير بالقاهرة، وفي ٣٠ مارس ٢٠٠٥م في ثلاث محافظات، وفي ٢٧ أبريل ٢٠٠٥م في ١٥ محافظة، وفي ٢٥ مايو ٢٠٠٥م يوم الاستفتاء على الدستور، وفي ١ يونيو ٢٠٠٥م في نقابة الصحافيين، وفي ٨ يونيو ٢٠٠٥م أمام ضريح سعد زغلول، وفي ٦ أبريل ٢٠٠٨م ضمن دعوة الإضراب العام في مصر.

- ساهمت حركة «كفاية» في تنشيط الشارع المصري وفي كسر حاجز الخوف نسبيًا، خاصة بعد المظاهرة التي نظمتها أمام مبنى وزارة الداخلية ورفعت ورددت خلالها شعارات ضد الداخلية وضد مباحث أمن الدولة.

- وقد جاءت انتفاضة القضاة التي بدأت عام ٢٠٠٥م وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٦م لتضيف بعدًا جديدًا للأزمة الخانقة التي كان يعيشها النظام البائد، لكن الأزمة بين القضاة والدولة اكتسبت أبعادًا جديدة خلال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أواخر عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، حينما طالب القضاة بضمانات كافية للإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهددوا بعدم الإشراف على

الانتخابات في حالة عدم تحقيق هذه المطالب. لكن الحكومة عزفت عن تقديم تلك الضمانات. وتصاعدت الأزمة خلال الانتخابات البرلمانية في سبتمبر وأكتوبر من العام ٢٠٠٥م، حينما لجأ بعض القضاة – وأهمهم المستشارة نهى الزيني — إلى فضح عمليات تزوير وقعت في الدوائر التي كانوا يشرفون عليها، وهو ما كان بمثابة لطمة غير متوقعة بالنسبة للحكومة ومزاعمها حول نزاهة الانتخابات.

وبدلاً من السعي للتحقيق في عمليات التزوير المنسوبة إلى بعض القضاة، قامت الحكومة بتأديب بعض القضاة ممن كشفوا تورط زملائهم في التزوير. ومن ثم فقد قرر وزير العدل بناء على طلب من النائب العام تحويل مستشارين ونائبي رئيس محكمة النقض، هما هشام البسطويسي ومحمود مكي إلى مجلس الصلاحية وهو بمثابة مجلس تأديب يضم سبعة قضاة ويترأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى التابع لوزير العدل. ويُخوَل مجلس الصلاحية اتخاذ قرار بإحالة هؤلاء القضاة إلى التقاعد أو تحويلهم لوظائف إدارية إذا رأي المجلس أنهم قاموا بانتهاك قواعد المهنة ولم يعودوا مؤهلين للاستمرار في العمل. وكانت التهم الموجهة إلى هؤلاء القضاة هي الإساءة لسمعة القضاء لأنهم أعلنوا أسماء القضاة الذين شاركوا في عملية تزوير الانتخابات، ولأنهم تحدثوا إلى القنوات الفضائية في أمور السياسة. وإزاء هذا الإجراء غير المسبوق في تاريخ القضاء المصري، قام القضاة باعتصام في ناديهم بالقاهرة، تلاه اعتصامات تضامنية في نوادي القضاة في الإسكندرية وعدد من المدن.

وكان طبيعيًّا أن تكتسب حركة القضاة تعاطفًا واسعًا من قبل الجماهير، خاصة وأن القضاء يعد من وجهة نظر الكثيرين المعقل الأخير الذي لم تستطع الدولة هزيمته. وفي ظل ذلك، بدأت حركة التغيير بفصائلها المختلفة في الإعراب عن تضامنها مع القضاة، فاعتصم الكثيرون أمام نادي القضاة في القاهرة.

وتعرض رئيس محكمة شمال القاهرة لضرب مبرح من ضابطين للشرطة أثناء

قيامه بتصوير قوات الشرطة أثناء تعديها على المعتصمين أمام نادي القضاة. وبعد ذلك بأيام قليلة – وتحديدًا في ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م— اندفعت جحافل الأمن بالآلاف، بغرض التصدي لنحو عشرين شخصًا عادوا للاعتصام أمام نادي القضاة، واعتدت عليهم بالضرب وألقت القبض على ما يزيد عن عشرة أشخاص، قررت نيابة أمن الدولة حبسهم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق.

وكان اليوم التالي هو موعد أولى جلسات المحكمة التأديبية التي عقدت في مقر محكمة النقض، حيث تم تأجيل المحاكمة. وفي نفس الوقت جاء انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة بحضور نحو ثلاثة آلاف قاض، والتي قررت الاستمرار في الاعتصام لحين الاستجابة لمطالب القضاة. وكما كان متوقعًا، واجه الآلاف الذين جاءوا للتضامن مع القضاة هراوات الأمن في انتظارهم وألقي القبض على العشرات.

وإذا تأملنا في دلالات تلك الأزمة، نجد أن أول ما تعنيه أن النظام البائد كان لا يدخر جهدًا في اكتساب مزيد من الأعداء كل يوم. فهو لم يكتف بمعاداة العمال والفلاحين وقوى المعارضة بمختلف أطيافها، والشباب العاطلين عن العمل، ولكنه سعى إلى اكتساب عداء قطاعات من داخل النظام. ذلك أن القضاة، الذين لا يمكن إنكار مواقفهم الشجاعة العديدة للدفاع عن الحريات الديمقراطية، يظلون في النهاية جزءًا من النخبة الحاكمة، ولا يمكن بأي حال اعتبارهم ضمن القوى الجماهيرية الذين لهم مصلحة في التغيير الجذري والذين يمكن أن يتخذوا مواقف حسمة في الدفاع عن هذا التغيير. ومن ثم فعندما يصل بالقضاة الأمر إلى حد الاعتصام والتهديد بإضراب جزئي، فإن ذلك يعني أن النظام كان قد بلغ من القمع درجة لا يمكن السكوت عليها حتى من قبل بعض أجنحة النظام نفسه.

أما الدلالة الثانية فهي حد الإفلاس والتخبط الذي وصل إليه النظام، فعندما

يتعرض أحد القضاة إلى اعتداء بدني وحشي من قبل جهاز الشرطة، فإن ذلك يعني أن تعامل الدولة مع الأزمات كان قد دخل دائرة الانفلات وعدم القدرة على التمييز. ولذلك يتساءل الكثيرون، ألم يكن من الأفضل أن تسعى الدولة لاسترضاء القضاة عبر تمرير قانون السلطة القضائية الذي يضمن لهم قدرًا أكبر من الاستقلالية، بدلاً من أن تتخذ سياسة استفزازية تضيف إليها المزيد من الأعداء؟

كان من الواضح على مدى العامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، في ظل تواصل الشروخ في الشارع السياسي، بين النظام وسائر المصريين، أن هناك نقطة انعطاف قادمة لا محالة. فقد كان النظام يتجه بتسارع و«غشم» إلى التوريث وإلى تكثيف اندماج المال بالسلطة، تحت ستار من العنف البوليسي، مع حجب المعارضة السياسية عن الشارع. وتمثلت نقطة الانعطاف في التعديلات الدستورية التي فهمها الشعب، بجميع طوائفه، على أنها وسيلة النظام إلى «خطف الوطن».

وتمثلت ردود الأفعال على التعديلات الدستورية في تصاعد احتجاجات الشارع إلى قمتها، وفى تكررها لتصبح يومية، وفى توسعها لتشمل كافة المصريين من مهمشين وفلاحين وعمال وموظفين ومثقفين... الخ. وبالتدريج ارتقى الشارع السياسي حلزونيًّا، من خلال التكامل في الاحتجاجات من كافة فئات المجتمع بما فيهم المرأة والشباب، إلى مستوى أعلى في مجابهة النظام، عندها صارت اتهامات المثقفين لرأس النظام (الرئيس وابنه) أكثر حدة وصراحة وتكرارًا، كما في الكتابين اللذين اتهما مبارك بالفساد، لكل من عبد الخالق فاروق وعبد الحليم قنديل.

وكانت مظاهرات واعتصامات عمال غزل المحلة خلال عام ٢٠٠٧م، بسبب العديد من المشكلات التي يواجهها العمال في مختلف القطاعات الصناعية، من الأحداث المهمة في المشهد الاحتجاجي المصري على نظام مبارك. ظهرت عدة مطالب في هذا المشهد الاحتجاجي منها ما تعلق بظروف العمل ومستحقات العمال من الحوافز والأجور المتأخرة ومنها ما تعلق بانتهاكات ومضايقات بسبب نشاطهم النقابي.

وقد استطاع عمال غزل المحلة تنظيم أنفسهم أثناء تحركاتهم الاحتجاجية والتي أتت متنوعة اكتسبوا من خلالها العديد من المهارات. فعندما أرادت الدولة أن تتفاوض معهم شكل العمال مجموعة تفاوضية تكونت من ٢٠ عاملاً من القيادات للتفاوض مع وزارة القوى العاملة واتحاد العمال، وقد حققوا نجاحات عبر تلك المفاوضات ولكن لم ينفذ الكثير من ما تم الاتفاق عليه، نتيجة مماطلة الحكومة.

وكان الصحفيون من أوائل المحتجين على نظام مبارك، فقد كان إدخال الحكومة لتعديلات على قوانين الصحافة في العام ١٩٩٣م إيذانًا باندلاع أزمة ضارية هي الأعنف منذ سنوات طويلة سبقت ذلك، فالتعديلات التي أقرَّها مجلس الشعب بشكل مفاجئ وصادق عليها مبارك كانت تقضي بإتاحة هامش كبير للحد من حرية الصحافة، وبفرض إجراءات استثنائية في التعامل مع قضايا النشر، ما رآه عموم الصحفيين آنذاك «عدوانًا على حريتهم في مزاولة المهنة».

واستغرقت الأزمة سنتين من المواجهات التي تضمنت الحملات المتبادلة بين الصحفيين والحكومة، ودخول أحزاب المعارضة على الخط، وعقد الاجتماعات الاحتجاجية الحاشدة، ولقاء ممثلي الصحفيين بمبارك، بالإضافة إلى احتجاب أبرز صحف المعارضة في خطوة احتجاجية، وآل الأمر إلى إجبار الصحفيين للنظام على إلغاء التعديلات التي رفضوها.

وظهر المحامون أيضًا في المشهد الاحتجاجي واستطاعوا أن يجبروا الحكومة على التراجع عن مشروع قانون الرسوم القضائية الذي كان من المفترض أن يضاعف الرسوم المالية الخاصة برفع الدعاوى القضائية، مما يثير تساؤلات حول إذا ما كان المتقاضي البسيط سوف يستطيع أخذ حقوقه بالقانون أم لا.

إضراب المحامين بعدد من الدوائر التي توقفت عن نظر القضايا جعل الحكومة تدرك خطورة توقف المحاكم عن أداء دورها المعتاد؛ خاصة أن المحامين قد هددوا

بتصعيد الإضراب. وبعد هذا الضغط تراجعت الدولة عن القانون.

وقبل المحامين نظم الصيادلة احتجاجًا على إلغاء وزارة المالية اتفاقية المحاسبة الضريبية معهم، وعلى إثر قرار الوزارة أعلنت نقابة الصيادلة إضرابًا عامًّا وإغلاق الصيدليات حتى يتم الاستجابة لمطالبهم.

ولم يكد يمر يومان حتى أنهى الصيادلة إضرابهم بعد اتفاقهم مع وزير المالية حول كيفية محاسبتهم ضريبيًا، بل وصل الأمر لحد اعتذار الوزير عما بدر من رئيس مصلحة الضرائب خلال تعامله مع الصيادلة أثناء الأزمة، الأمر الذي اعتبره الصيادلة نجاحًا لإضرابهم، وإجبار الحكومة على الاستجابة لمطالبهم.

وكان إضراب موظفي الضرائب العقارية عن العمل واعتصامهم أمام مبنى مجلس الشعب ومبيتهم في الشارع أيامًا عديدة حتى تحققت مطالبهم، من المشاهد الاحتجاجية التي لا تنسى في هذا المشهد الاحتجاجي.

وقد بدأت الحركة بالتعبير عن نفسها باعتصام رمزي، أمام مجمع مصالح الجيزة، أعلن الموظفون فيه مطلبهم الرئيسي وهو ضمهم لوزارة المالية ومساواتهم ماليًا وإداريًا بموظفي الوزارة، وهدأت الأمور قليلاً حيث نظمت الحركة نفسها استعدادًا لجولة جديدة، وبدأ الموظفون إضرابًا عن التحصيل في أغلب المحافظات، جعل حصيلة التحصيل تنخفض بنسبة ٩٠٪ بالمقارنة بنفس الفترة عن العام الذي سبقه، ثم نظموا مظاهرة ضخمة ضمت وفودًا من محافظات مختلفة بلغت ١٣ محافظة أمام وزارة المالية، استمرت طوال اليوم توجهوا بعدها سائرين على الأقدام من مقر الوزارة بمدينة نصر وحتى مجلس الوزراء بشارع القصر العيني، حيث تظاهروا لساعات أخرى، انصرفوا بعدها مؤكدين على استمرار الإضراب عن العمل.

وعلى الرغم من الضغوط الشديدة والتهديدات من قبل الإدارة والتنظيم النقابي الرسمي والمحاولات المستميتة من جانب كافة الجهات الحكومية لإنهاء الإضراب، إلا إن كل هذه المحاولات باءت بالفشل واستمر الإضراب حتى دعا وزير المالية لعقد

اجتماع مع قيادات الإضراب تعهد فيه بضم موظفي الضرائب العقارية لوزارة المالية، وبنء على تعهد الوزير الشفوي علق الموظفون إضرابهم حتى حلول الموعد الذي حدده.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة لتجاهل إضراب الموظفين وتهميش أثره، إلا إن الاستمرار أجبر وزير المالية على الاستماع إلى الموظفين والتفاوض معهم وقطع الوعود على نفسه أمامهم لحل الأزمة وتنفيذ مطالبهم.

الملفت للنظر أن أغلب المفاوضات التي أنهت الاحتجاجات والإضرابات تمت مع القيادات الطبيعية للحركة وليس مع عناصر التنظيم النقابي الرسمي، الأمر الذي يعد اعترافًا من الدولة بفشل تنظيمها النقابي في استيعاب الحركة.

أما إضراب ٦ أبريل عام ٢٠٠٨م، فقد كان حدثًا احتجاجيًّا كبيرًا هز الشارع المصري وهز نظام مبارك هزًّا، حيث شاركت فيه قطاعات كبيرة من المواطنين، وتوقفت مصالح حكومية كثيرة عن العمل.

ومن آثار هذا اليوم أنه تم تأسيس حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت في عام ٢٠٠٨م على يد بعض الشباب الوطني المتحمس وهي «حركة شباب ٦ أبريل»، التي ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي دعا إليه عمال غزل المحلة، وقد كان لهذه الحركة الشبابية دور كبير في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م المجيدة.

اتفقت كل الحركات الاحتجاجية على رفض استمرار قانون الطوارئ (قانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨) المعمول به منذ سنة ١٩٦٧م، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرًا في أوائل الثمانينات. فبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي ١٧,٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى بـ ٣٠,٠٠٠ سجين سياسي.

وبموجب «قانون الطوارئ» فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وعمل نظام مبارك علي بقاء قانون الطوارئ بحجة حماية الأمن القومي، واستمر النظام في ترويج الادعاءات بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة الإسلامية كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة.

وقد عانى المصريون جميعًا في ظل قانون الطوارئ الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقهم الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره. ومن هذه الأحداث حدث خالد سعيد، الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية يوم ٦ يونيو ٢٠١٠م، فقد قام أفراد شرطة بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.

ثم تُوفي شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.

وقد كان جروب «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من أنشط المواقع التي تعاهدت على القصاص لخالد سعيد وكان لها دور متميز في التنظيم والدعوة والحشد لثورة ٢٥ يناير المجيدة.

ومن الأمور التي استفزت المصريون كثيرًا قبل الثورة مباشرة وعملت على تصاعد حدة الغضب ما حدث من تجاوزات وتزوير صارخ في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت أواخر عام ٢٠١٠م وحصل الحزب الوطني الحاكم فيها على ٩٧٪ من المقاعد، وخرج بعدها مبارك ليعلن أنها كانت انتخابات شفافة وكسب فيها الطرف الذي كان أكثر تنظيمًا وأكثر إقناعًا الناس ببرنامجه.

الفصل الثالث

جاءهم الطوفان من حيث لم يحتسبوا

عاش حسني مبارك طوال حكمه الذي وصل إلى ثلاثين عامًا لا يشغله بصفة رئيسية إلا كيف يمكنه أن يقمع أية مظاهرة تشكل خطرًا على نظام حكمه في يوم من الأيام، ولذلك تعددت أجهزت أمنه واستخباراته، واستفحلت قوات الأمن المركزي حتى تجاوز عددها المليون ونصف المليون بين ضابط وجندي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الجيش المصري.

هذا التوحش المبالغ فيه، والذي استتبع ميزانية ضخمة للإعاشة والتسليح والسيارات وقنابل الغاز وغيرها، أرهق ميزانية مصر التي تعاني والتي هي بحاجة إلى أي جهد مخلص لتوفير أية مبالغ كي تضخ في خزانة الدولة من أجل ما يتعين تنفيذه من مشروعات وخدمات للمواطنين.

لكنها سنة الله في خلقه، أن الحاكم الظالم الفاسد المستبد لا ينظر إلى صالح بلاده ولا إلى أمن شعبه ورخائه، إنما ينظر فقط إلى أمنه الشخصي وأمن نظامه واستمرار هذا النظام. فلو أن أعداد قوات الأمن المركزي تم توزيعها على فروع الأمن الاجتماعي المختلفة ما رأينا جريمة واحدة، ولو تم توزيعها على مشروعات إنتاجية يشرف عليها الجيش لكان المردود مختلفًا تمامًا.

وسنة الله في كونه أيضًا أن ما ينفقه الظالمون المستبدون على جيوش أمنهم الخاصة لا ينفعهم إذا جاء أمر الله، وصدق الله القائل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴾ [لأنفال: ٣٦].

لم تنفع هذه الأجهزة بأسلحتها حسني مبارك ولم تنقذه ولم تساعده على دوام حكمه، وإنها تركها الجنود والضباط وهربوا حينها قابلهم الشعب بصدور أبنائه العارية، فكان هناك فريقان: فريق مدجج بالهراوات والعصي وقنابل الغاز والرصاص المطاطي والرصاص الحي، وفريق أعزل لا يحمل في يده شيئًا، وكانت النتيجة أن انتصر الفريق الأعزل، لأنه حينها تجمع أصبح كالطوفان الذي لا يقف أمامه شيئًا، فانهار الجميع أمامه حينها زأر خوفًا ورعبًا.

أجهزة أمن مبارك أفسدت الحياة السياسية وأفرغتها من مضمونها، جعلت الأحزاب مجرد ديكور ديمقراطي فقط، بعد أن عبثت في الظلام لكي تشكل هذه الأحزاب على مقاس الطاغية. فالحزب الذي يحاول الخروج على النص يتم تحذيره وإذا لم يستجب تبدأ مباحث أمن الدولة لعبتها القذرة المعروفة، فتنسق وتتعاون مع بعض المنتسبين لهذا الحزب فيعقدون اجتماعًا ويعلنون الانشقاق أو يقولون: إنهم الممثل الشرعي للحزب، ويتم رفع الأمر للجنة الأحزاب الحكومية التي يرأسها أمين عام الحزب الوطني، فتقر الفاسدين المتواطئين وتبطل الشرعيين. وعن طريق ذلك ضمن مبارك ألا تكون هناك حياة حزبية حقيقية. كما أن صك الموافقة على إنشاء أي حزب جديد يأتي من اللجنة السابقة المشبوهة التي لم توافق إلا على أحزاب لا تمثل إلا أصحابها وليس لها وجود حقيقي في الشارع لإيهام الناس بأن هناك أكثر من عشرين حزبًا.

ولكن هذا التأميم للحياة الحزبية لم ينفع مبارك ونظامه، فقد جاء الطوفان من مكان آخر غير الأحزاب، جاء من شباب عادي لا ينتمي إلى أي حزب أو جماعة ولم يمارس السياسة وإنما هو شباب خام يعي بعمق ما يدور حوله ويعي ويدرك كم هي فاسدة الحياة السياسية التي يقودها مبارك وحزبه ونظامه.

حارب مبارك الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين، وتخصص إعلامه في تخويف الداخل والخارج من الإسلاميين المتطرفين الذين سيحولون مصر إلى مقبرة

وسيعيدونها إلى عصور التخلف والظلام. ولم يكتف بذلك بل كان الخوف من الإسلام في حد ذاته ومن التدين بشكل عام، فأغلق النظام البائد المساجد ولم يأذن بفتحها إلا وقت الصلاة. فقد ظل الهم الأول لنظام مبارك هو محاصرة المد الإسلامي والتضييق عليه بشتى السبل. وفي أحد تصريحاته في ثمانينات القرن الماضي قال: «إن الجماعات الإسلامية مرض يجب القضاء عليه».

وقامت وزارة الأوقاف في مصر منذ تسعينيات القرن الماضي بدور خطير في تأميم المساجد ومنع الدعاة المخلصين من ارتيادها بل حتى الإمامة والأذان. ومن الأمور الاعتيادية أن يقرأ الداخل للمسجد لافتة قد علقت في مدخل المسجد تحذر أي شخص غير من عينتهم الأوقاف من الأذان أو التقدم لإمامة المصلين وأن ذلك بناء على تعليمات من مديرية الأوقاف ومديرية الأمن معًا.

وهكذا ظن القوم أن الثورة التي ستزلزل أركان حكمهم لن تأتي إلا من المساجد ومن الجماعات الإسلامية، فكان همهم محاصرة المد الإسلامي والتضييق عليه. لكن يشاء الله أن تأتيهم الثورة من مكان آخر غير الذي أفنوا حياتهم في تحصينه وتأميمه، وصدق الله القائل: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْ﴾ [الحشر: ٢].

لقد جاءتهم الثورة من شباب الفيس بوك والتويتر واليوتيوب.. حيث لم يكن يخطر ببال أحد أن يسقط نظام من أعتى الأنظمة في المنطقة العربية على يد مجموعة من الشباب الذين كان ينظر إليهم على أنهم شبان لاهون عابثون لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، خصوصًا وأنهم ليسوا من الطبقات الفقيرة المهمشة التي كان النظام المصري ومنظروه يظنون أن الثورة يمكن أن تأتي من قبلهم.

لقد كان سحرة الفرعون يُرجعون الظاهرة الإسلامية في مصر إلى نوع من الاحتجاج على الفقر وسوء الأحوال المعيشية، التي تدفع أولئك الشباب إلى كراهية النظام واللجوء للدين كحل يستريحون به من واقعهم الأليم، وها هم قد أسقط في

أيديهم وهم يرون شباب ثورة ٢٥ يناير المجيدة من المتميزين مهنيًا واجتماعيًا. وأثبتت الثورة أن القضية ليست قضية فقر بل قضية البحث عن الحرية وعن الحياة الكريمة وعن إصلاح السياسة والوقوف ضد الظلم والاستغلال والفساد، وهذه أمور اشترك فيها المصريون جميعًا، أغنياء قبل الفقراء.

لم يكتف نظام مبارك بمحاربة الإسلام في مصر، بل راح يرسل مستشاريه وخبراءه ليعينوا الأنظمة الأخرى في قمع الإسلاميين، وراح يوجه نصائحه لغيره من الحكام بمحاربة المذ الإسلامي.

إن الآية القرآنية الكريمة نزلت في اليهود، الذين ظلموا غيرهم، ونقضوا عهودهم، وبدلوا وحيهم، وهم في المدينة المنورة (يثرب) ظنوا أن حصونهم التي بنوا وشيدوا، تمنعهم من الانتقام الإلهي، وقالوا من يصل ألينا؟ من يخرجنا؟ من يزلزل قواعدنا؟ وأيقنوا أن لا أحد مهما كان يفعل ذلك، وتسرب هذا الظن بل ربما اليقين إلي بعض ضعاف القلوب من المؤمنين، لكن الله عز وجل وهو القوي القاهر، العلي القادر آتاهم من حيث لم يحتسبوا، وما يعلم جنود ربك إلا هو.. آتاهم من داخل قلوبهم لا بيوتهم، من داخل نفوسهم لا قصورهم، (وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ) فراحوا يخربون بيوتهم بأيديهم وبأيدي المؤمنين.

سجل القران هذا الحدث في صدر سورة الحشر: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ ۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ ۝٢ ﴾ [الحشر] وختم هذا الحدث بقوله : ﴿ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ الذين لهم أبصار أو عقول يعتبرون، يعتبرون فلا يظلموا، فالظلم عواقبه وخيمة، والله تعالي حرم الظلم علي نفسه وجعله بين العباد محرمًا، فقال في الحديث القدسي عن أبى ذر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الله، تبارك وتعالى، قال: (يا عبادي إني قد حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرمًا بينكم فلا تظّالموا) حديث

صحيح رواه البخاري في الأدب المفرد.

وشاءت إرادة الله ونواميسه الكونية أن الطغاة لا يستفيدون من دروس التاريخ، فالطغاة الذين تجبروا وظلموا العباد ونشروا الفساد وأسسوا تراكمات من الظلم والاستبداد طوال عقود كثيرة، لم يستمعوا لغيرهم، ولم يراجعوا أنفسهم، ولم يلتفتوا لشعوبهم، بل جوعوهم وقمعوهم وقيدوهم بالغلاء الملتهب، والاستبداد المطرد، والظلم المتفشي، فلا حرية شخصية ولا عدالة اجتماعية، ولا بنية تحتية، ولا طفرة اقتصادية، وإنما حكومات فاسدة تحقق للديكتاتور مآربه وتحمي أمنه وتعينه على قمع الشعب ونهب ثرواته.

لو تصورنا جدلاً أن «الإخوان المسلمون» قد اتخذوا قرارهم ببدء الثورة، فإن هذه الثورة لم تكن لتنجح، لأن الشعب المصري أثبت في ثورته المباركة أنه ليس مع الحزبية وليس مع الإخوان، وقد عكست ذلك شعارات الثورة التي كان منها: «لا إخوان ولا شعبية هي دي الثورة الشعبية». فالناس لم ينضموا للثورة ولم يتجاوبوا معها إلا بعدما تأكدوا أن الشباب النقي البسيط هم الذين فجروها، وأثبت الشعب المصري أنه أذكي وأكثر وعيًا من المثقفين والمفكرين والساسة، لم يرد هذا الشعب أن يسير خلف أحد، فالأحزاب والحركات تتظاهر منذ عام ٢٠٠٤م، ولكنه لم ينخرط بثقله في هذه التظاهرات وإنما نظم المظاهرات والاعتصامات الفئوية.

والمصريون يدركون حساسية موقف الإخوان ويدركون أن الإخوان لهم أجندتهم ولهم تنظيمهم ولهم مشروعهم، والمصريون يريدون ثورة شعبية عامة لا يقودها أحد ولا تتحدث باسم أحد ولا ترفع مطالب لتيار معين أو جهة محددة.

وهكذا فإن الثورة لم تكن لتنجح لو قادها الإخوان أو الأحزاب، ولكنها نجحت لأن الله صنعها على عينه، ورعى شبابها دون أن تكون لهم قيادة أو رءوس. نجحت الثورة لأنها جاءت لنظام مبارك من حيث لم يحتسب، فلو جاءت من

الإخوان لنجح الأمن في السيطرة عليها واحتوائها والقبض على الإخوان كافة، ولو جاءت من أي حزب أو حركة أو قوة معروفة لحدث نفس الشيء، ولكنها جاءت من جهة كانت الدولة تظن أن ما يقومون بها «شوية عيال» وأن ما يقومون به على الفيس بوك «لعب عيال»، وهكذا نامت أجهزة النظام واسترخت حتى جاءها ما لم تكن تحتسب.

الفصل الرابع

ثورة تجاوزت النخب

الثورة المصرية المباركة، اعتبرها الخبراء في كل أنحاء العالم من أكبر وأهم الثورات العالمية قاطبة، فقد ضاهت جميع الثورات العظام التي لم تزل شعوب العالم تتغنى بها وتتحدث عنها باستمرار، ونقصد هنا الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا القيصرية، سواء من حيث قوتها وزخمها واتساع حجمها وانضباطها وإصرارها وعزيمتها على تحقيق أهدافها، أو من حيث قدرتها على تجاوز العقبات والمصاعب التي اعترضنها، والتي فاقت في حجمها كل العقبات التي واجهت الثورتان الفرنسية والبلشفية مجتمعة، وهذا هو الأهم.

ففي فرنسا لم يكن الملك لويس السادس عشر، الذي قامت في عهده الثورة الفرنسية، يمتلك من أدوات القمع والقهر ضد الثوار مثل ما امتلكه نظام حسني مبارك، لا من حيث العدة من جيش وشرطة ومخبرين وأجهزة أمن واستخبارات ومباحث، ولا من حيث الأسلحة المتنوعة، مثل الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة، ولا من حيث أنواع العتاد المتعدد الإغراض، ولا حتى أبسطها، مثل الغازات السامة أو المسيلة للدموع، ولا بلطجية كالذين شاهدناهم في ميدان التحرير. كما لم يتوفر للملك الفرنسي ونظامه أجهزة إعلامية عملاقة قادرة على قلب الحقائق رأسا على عقب، تجعل من الثوار مشاغبين أو «شوية عيال» مخدوعين. إضافة إلى ذلك فقد كان ملوك أوروبا يتربص أحدهم بالآخر الأمر الذي أدى لأن يواجه الملك مصيره لوحده، في حين تضافرت جهود كل قوى الشر في العالم لإنقاذ حسني مبارك من السقوط، ابتداءًا من الدول الإقليمية ومرورًا بدول أوروبا وانتهاءً

بأمريكا وحليفها الكيان الصهيوني. ناهيك عن حكام العرب وخصوصًا الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا.

أما الثورة البلشفية فإن ظروف انتصارها كانت أسهل من سابقتها، فالقيصر ونظامه لم يكن حاله أفضل من حال سابقه الملك الفرنسي، فالنظام القيصري كان قبل اندلاع الثورة البلشفية قد خرج، هو الآخر، مهزومًا من الحرب مع اليابان في عام ١٩٠٥م، ثم خروجه للتو من الحرب العالمية الأولى مهزومًا أيضًا، بل ومحطمًا قبل أن تضع تلك الحرب أوزارها، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع النظام القيصري الداخلية، واشتداد أزمته في مختلف نواحي الحياة، واتساع حالة الجوع في صفوف الفلاحين الذي شكلوا حينها ٨٥٪ من سكان روسيا القيصرية جراء سيطرة فئة قليلة من كبار الملاك، الأمر الذي زاد من بؤسهم إلى درجة مخيفة، في حين كان عمال المصانع يشتغلون لمدة ١٣ ساعة في اليوم الواحد. ووصل الأمر حدًّا لأن تفقد السلطة المركزية كل مقومات استمرار وجودها، بل إن السلطة ذاتها، رغم ضعفها، قد وقعت بالكامل بيد زوجة القيصر وعشيقها الراهب راسبوتين. في حين كانت السلطة التي بيد حسني مبارك ضخمة لما تمتلكه من جيش محترف وشرطة وأجهزة أمنية تجاوز عددها المليون ونصف المليون، إضافة إلى أدوات قمع جبارة وحزب ضم الملايين من المنتهزين وأصحاب المصالح، ودعم متواصل من أكبر القوى الدولية في العالم وعلى رأسها أمريكا.

الجديد الذي سجلته الثورة المصرية على مستوى ثورات العالم الكبرى أن الشباب المصري المثقف الذي فجر هذا البركان الهائل، استطاع أن يخطط لهذه الثورة ويحشد لها عن طريق وسائل العلم الحديثة، فجاءت الثورة المصرية كأول ثورة الكترونية في التاريخ كسحت في طريقها ركام جبل هائل من الفساد والعفن استمر ثلاثين عامًا خلال ثمانية عشر يومًا فقطرهي عمر الثورة.

لم تكن الرابطة بين هؤلاء الشباب النظيف أيديولوجية أو دينية أو عرقية، فقد

كـونوا شبابًا من الجنسين .. مسلمين وأقباطًا، جمعت بينهم رابطة واحدة هي تخليص مصر من كابوس الفساد والطغيان الجاثم علي صدرها. إنهم مجموعة من الشباب المتعلم، معظمهم من الأطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين والمحاسبين والمهنيين بشكل عام، جمعهم العلم الحديث من خلال الانترنت، وهم بجدارة جيل الـ «فيس بوك». لم يكن لهم زعيم أو قائد يتبعونه، وكان ذلك سر قوتهم والذي منع أجهزة الأمن من معرفتهم ورصد أنشطتهم وتقدير أهميتها ومن ثم ملاحقتهم.

كانوا في بدايتهم حوالي ١٥ شخصًا ضمنهم وائل غنيم المسئول بشبكة جوجل الذي اعتقله الأمن وأبقاه معصوب العينين لمدة ١٢ يومًا خلال الثورة، كانت المجموعة علي درجة هائلة من الحرفية، استغلت شبكة الإنترنت لتضليل الأمن بشائعات كاذبة عن تحركاتهم، بدؤوا بالتحرك داخل المناطق الفقيرة لتجربة قدراتهم قبل وضع خطتهم لتفجير الثورة، كانت الخطة في أولها الدعوة لتظاهرات أسبوعية حتى لا يبددوا طاقاتهم، وخلال مسيرتهم كونوا روابط غير عادية تعكس الطبيعة غير الإيديولوجية للثورة التي ضمت ليبراليين واشتراكيين وإسلاميين.

وهكذا جاءت انتماءات الشباب مختلفة ومتباينة، لا يقودها اتجاه فكري أو سياسي وإنما كانت ثورة للجميع تتحدث باسم الشعب كله، ولهذا تجاوب معها الشعب المصري بمختلف فئاته وقطاعاته وانتماءاته وأعماره الزمنية وشرائحه الاجتماعية. ويدرك كل من ذهب إلى التحرير أثناء الثورة مدى التنوع في الخلفيات الاجتماعية والعمرية للمعتصمين في الميدان. نعم أشعل شباب الشرائح الوسطى شرارة ثورة المواطنين في ٢٥ يناير وشكلوا الجسم الرئيسي للفاعلين في التنظيمات والشبكات التي دعت لها. إلا أن جموع المتظاهرين ثم المعتصمين تجاوزت منذ ٢٨ يناير البداية الشبابية ووسعت بحق تمثيل مختلف الشرائح المجتمعية والعمرية. أما المبهر في الأمر فهو توافق هذه الشرائح على المطالب الكبرى للثورة، وهي التغيير

والحرية والعدالة الاجتماعية.

حينما تحقق للثورة هذا النجاح وهذا الزخم وهذا التعبير عن شرائح المجتمع المصري المختلفة، ولأن هذه الثورة العظيمة كانت عفوية وواعية، فقد كانت منذ اليوم الأول سابقة للجميع، أحزابًا ومفكرين وسياسيين واتجاهات دينية، وكان المشهد الذي لا يمكن لأي مثقف أن ينكره هو أن الثورة، بأطروحاتها وبثقافة شبابها، قد أصبح الجميع يلهث وراءها ولا يكاد يلحق بها.

لهثت وراءها الأحزاب الورقية التي كانت تنسق مع النظام وتطمع فيما يلقيه إليها من فتات ونتيجة لذلك انخفض سقفها السياسي حتى أصبحت وجهًا آخر للنظام الفاسد. ولهث وراءها الكتاب والمفكرون والمنظرون الذين أصبحوا مدمني ترديد مقولات معلبة ومدمني الظهور على شاشات الفضائيات يدورون في دائرة مفرغة من الأفكار العقيمة. ولهثت وراءها الجماعات الدينية بل خانها بعضهم، كما سنرى، وطعنها من الخلف وتحالف مع النظام الفاسد ضدها. ولهث وراءها النظام الفاسد الذي لم يفهمها واعتقد أن بمقدوره احتواءها وعندما استجاب لها كانت استجابته ضعيفة جدًا ومتأخرة جدًا.

وبينما أثبتت الثورة انتهازية الأحزاب الورقية التي تحالفت مع الدولة، كان موقف الإخوان المسلمين، رغم اشتراكهم في الثورة، يؤكد أنهم كانوا يلهثون وراء الثورة أيضًا، وهم الذين كان يخشاهم نظام مبارك ويجعلهم فزاعة للداخل والخارج يخيف بها ويهدد بها الجميع. فالإخوان لم يشاركوا في مظاهرات يوم ٢٥ يناير وآخر تصريحات لقادتهم يوم ٢٤ يناير كانت تقول: «إن الجماعة ما زالت تفكر وتدرس»، ولم تشارك الجماعة في المظاهرات في الأيام التالية أيام ٢٦، ٢٧، ٢٨ يناير، ولكن مساء الجمعة ٢٨ يناير أدرك المصريون جميعًا، ومنهم الإخوان بالطبع، أن ما يحدث ثورة وليس مظاهرات ومن هنا اشتركوا فيها اشتراكًا ضعيفًا حتى جاءت معركة الخيول والجمال والمسماة بـ«موقعة الجمل» يوم الأربعاء ٢ فبراير، وما سبقها مساء

الثلاثاء أول فبراير من خطاب لمبارك لشق الصفوف، عندها أدرك الإخوان أن الثورة في خطر وأنها لو فشلت فسوف يدفعون هم الفاتورة كاملة .. من هنا جاءت التعليمات المباشرة من القيادة إلى كل أعضاء الإخوان بالمشاركة القوية. وفعلاً كانت المشاركة بعد هذا التاريخ قوية على كافة المستويات وخاصة مستويات الدعم اللوجستي والتأمين والحراسة ولجان التنظيم والإمداد بالأدوية والبطاطين والأغذية.

الثورة التي فجرها الشباب احتضنها الشعب كله، والدليل على ذلك أن أصداء ما كان يحدث في ميدان التحرير بالقاهرة كان يتردد في الإسكندرية والسويس وباقي محافظات مصر في نفس الوقت. فقد تحركت مدينة السويس حركة مبكرة، بحكم أنها مدينة لها خبرة بالمقاومة الشعبية كما حدث عام ١٩٧٣م، وسقط فيها أول الشهداء، وفيها خرج العمال والموظفون والإسلاميون وكل أهل السويس، وأضحت المدينة كتلة لهيب مشتعلة بفعل التظاهر المستمر حتى أصبحت خارج سيطرة أجهزة الأمن.

وما حدث في الإسكندرية كان أمرًا يدعو إلى الفخر والإعجاب، فرغم أن المظاهرات كانت تنطلق من المساجد إلا إن المشاركة كانت من الجميع بما فيهم اليساريون والمسيحيون، بعد أن توحد الجميع على هدف واحد. واستطاعت الإسكندرية أن تنظم هي الأخرى المظاهرات المليونية حينما كانت تلتقي عدة مظاهرات في مكان واحد.

المظاهرات التي خرجت بمئات الآلاف في مدن الإسماعيلية ودمياط والمنصورة وكفر الشيخ وطنطا وشبين الكوم ودمنهور والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان والعريش، هذه المظاهرات كانت تعني أن المد الثوري عم مصر كلها، فلم يتخلف أحد عن المشاركة، وهذه هي سمات الثورات الكبرى أن تنخرط

فيها الجحافل البشرية التي تندفع كالسيل الذي يزيح أي شيء أمامه من أجل أن يؤسس لواقع جديد على أنقاض ما جرفته السيول.

كان هناك الكثيرون ضد الثورة المصرية، فالنظام البائد والمتفعون منه وأعضاء الحزب الوطني والمحاسيب وأهل الحظوة من رجال الأعمال ومن لف لفهم، بالإضافة إلى المخدوعين والغافلين والمصدقين لما يقوله النظام، ومع هؤلاء وقف السلبيون الذين يخافون بطبعهم من التغيير والذين يدافعون عن الاستقرار حتى ولو كانت النتيجة هي الجمود والفساد والفقر. وكانت محصلة ذلك أن أكثرية المصريين لم تكن مع الثورة، ونستطيع أن نقول: إن الثورة اشترك فيها قرابة ثمانية ملايين متظاهر وربما كان هناك مثلهم من المؤيدين للثورة الذين لم يخرجوا، أي أن حوالي ١٥٪ تقريبًا من المصريين اشتركوا في هذه الثورة العظيمة، ورغم ذلك نجحت الثورة لأنها تخطت الكتلة الحرجة، والكتلة الحرجة كانت خروج المظاهرات المليونية في أنحاء البلاد والاحتفاظ بزخم المظاهرات وعدم التراجع والاحتفاظ بمكان الاعتصام الأساسي ليلاً ونهارًا في ميدان التحرير وإغلاقه على المتظاهرين وجعله أرضًا محررة.

الفصل الخامس

٢٨ يناير.. حينما انهارت مؤسسة القمع

حينما تحرك شباب الثورة، مصممين على الوصول لميدان التحرير والاعتصام فيه وتحدي الأمن المركزي الذي يحول بينهم وبين الميدان، حينما أصر الشباب على اختراق هذه القوة الحصينة الغاشمة كان معنى ذلك الاستعداد الكامل لدفع الثمن، فالشباب يعرف جيدًا فلسفة نظام مبارك وأفكار وزير داخليته حبيب العادلي وهي الرفض القاطع لاكتمال أية مظاهرة أو أي اعتصام، وإن استدعى الأمر الضرب في سويداء القلب وإبادة نصف الشعب المصري.

حينما تواجه الصفان وأطلق الأمن المركزي كل ما في جعبته من أسلحة، كانت المفاجأة أن المتظاهرين يتزايدون ولا يقلون، فهم يزحفون من كل مكان لتطويق صفوف الأمن المركزي، وكانت المفاجأة أيضًا أن إصرار المتظاهرين يزداد ومقاومتهم تتواصل في سبيل اختراق صفوف الأمن المركزي والوصول لميدان التحرير.

عند هذا الحد لم يكن يخطر ببال أحد من المتظاهرين أن سلاح ردع النظام قد تكسر وجاءته الأوامر بالانسحاب بعد أن هزمه الثوار وبعد أن انكسر أمامهم ولم يستطع منعهم في تحقيق هدفهم وهو الوصول لميدان التحرير.

لكن المفاجأة الأكبر كانت في أن أحدًا لم يكن يخطر بباله أن انسحاب الأمن المركزي كان ضمن خطة طوارئ شاملة اعتمدها العادلي من مبارك وتقضي بسحب كل قوى الأمن وكل منتسبي وزارة الداخلية من الشوارع، حتى رجال المرور والحراسات، بالتزامن مع إطلاق أرباب السوابق والإجرام من السجون، والدفع

بالبلطجية الذين اعتاد النظام توظيفهم في الانتخابات، وإطلاق حملة إعلامية مسعورة لتخويف الناس من البلطجية الذين ينتهكون أمن المجتمع، وكان المقصود هو نشر الرعب والإرهاب والخوف على نطاق واسع بين المواطنين من أجل أن يكرهوا الثورة والثوار ومن أجل أن يطالبوا ببقاء نظام مبارك القمعي الذي يوفر لهم الحماية والاستقرار بينما الثورة والثوار لا يجلبون لهم إلا الفوضى والخراب.

وتناقل الناس على نطاق واسع وثيقة لوزارة الداخلية تؤكد أن هذا المخطط كان معدًّا له مسبقًا باسم خطة الطوارئ، وطبعًا خرجت أجهزة النظام كعادتها لتكذب الوثيقة، لكن سواء صحت الوثيقة أو لم تصح فإن ما رأيناه من أفعال حقيرة للنظام البائد تجعلنا نميل إلى تصديقها، خاصة وأن كل ما ورد فيها قد تحقق. وفيما يلي نص الوثيقة.

وزارة الداخلية: مكتب الوزير

تعميم رقم ٦٠/ ب/ م

سري وهام للغاية

الموضوع: خطة التصدي للمظاهرات الشعبية

الاستراتيجيات:

١ - السماح للمظاهرات بالمرور في شوارع مدن وقرى الجمهورية وذلك اعتبارا من تاريخه. وعدم اعتراض مسيرتهم وتوخي الحذر الشديد في إطلاق النار الحي والرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع إلا بأمر من المختص بذلك حسب جدول الاختصاص المدون لديكم.

٢- توظيف عدد من البلطجية والدفع لهم بمبالغ مجزية والاجتماع بهم في دورهم وفي مواقع التجمعات وعلى انفراد من قبل العناصر المصرح لها بذلك دون وجود صفة رسمية بذلك وتوضيح خطة الانتشار حسب الجدول المرفق للموقع المعنون بـ (١) وإبلاغهم بوقت التحرك وخطة إشاعة الفوضى التدريجية المذكورة في البيان،

٣- مراقبة أفراد التنظيمات والأحزاب والتنسيق مع المطابع ودور النشر وأجهزة الاتصالات وفرض سجل كامل بالرسائل والمكالمات الصادرة والواردة وتوضيح فحواها بتقرير مباشر حال تلقيكم المعلومات.

٤- سيتم قطع وسائل الاتصالات (موبايل - إنترنت) اعتبارًا من الساعة السادسة صباحاً من يوم الجمعة الموافق ٢٨/ ١/ ٢٠١١ مع الإبقاء بالخدمات الأرضية لذلك يجب على جميع المكلفين من ضباط وأفراد استخدام أجهزة الاتصالات اللاسلكية اليدوية والتأكد أنها في وضع التشفير.

٥- خطة نشر أفراد الشرطة ورجال المباحث والعناصر الأمنية بالزي المدني حسب المرفق المعنون بـ٢.

٦- حصر مسيرة المظاهرات يوم الجمعة الموافق ٢٨/ ١/ ٢٠١١ في الميادين العامة والرئيسية وقطع المظاهرات في حال وصولها إلى مناطق التحذير حسب الخريطة المرفقة المعنونة بـ٣.

٧- التأكد من تسليح أفراد العناصر المدنية بالزي المدني بعصا خشبية وهراوات حديدية صغيرة الحجم (يدوية) لاستخدامها في القبض على العناصر الرئيسية المتواجدة في المظاهرة دون إظهار لأي عنف.

٨- إطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع دون استخدام الرصاص الحي والتنبيه بذلك إلا في الضرورة القصوى.

٩- إظهار عجز جزئي اعتبارًا من الساعة الرابعة عصر يوم الجمعة المذكورة

لقوات الشرطة لإظهار تفوق المظاهرات والسماح بتغلغل عناصر البند ٢ لإحداث فوضى محدودة أثناء المظاهرة وحسب الخطة المتفق معهم بذلك.

١٠- الانسحاب التام لقوات الشرطة والأمن المركزي ولأفراد تنظيم المرور والحراسات وجميع فئات الضباط والأفراد المختصين لحماية المواقع الحكومية والشركات والمؤسسات مع ارتداء الزي المدني والتواجد بجانب الطرقات وحول الأشجار والانخراط بين خطوط المنظمين للمظاهرات وبين مواقف السيارات دون التدخل في أي ظواهر سلبية ودون الكشف عن الهويات الخاصة بهم وعدم التدخل في الشارع حتى يتم إبلاغكم بذلك.

١١- إفراغ مراكز الشرطة من الأسلحة والذخائر والمسجونين ونقلهم إلى السجن المركزي ووضعهم تحت حراسة مشددة وإدخال أفراد الأمن الخاص والعناصر الأمنية إلى السجون بدلاً منهم وعناصر الأحياء وأفراد المتابعة والبحث الجنائي والمتعاونين من المخبرين.

١٢- بث الشائعات عبر جميع وسائل الإعلام بوجود أعمال سلب ونهب وذلك بالاتصال من قبل العناصر النسائية على جميع وسائل الإعلام المختلفة مع سماع قوي لحالات الهلع والبكاء وحسب خطة بث الشائعات المرفقة لكم.

١٣- بث رسائل مباشرة عبر أفراد أو رسائل غير مباشرة بتوزيع منشورات لوسائل الإعلام الخارجية فقط خاصة المتواجدة بالقرب من الأحداث بوجود أعمال نهب وسلب وتكسير لبنوك ومحال تجارية ومراكز شرطة تزامنًا مع خطة انتشار البلطجية بالبند ٢ وذلك لبث حالة من الهلع والرعب لدى الشارع العام ووجود مطالبة أهلية وشعبية لتواجد رجال الجيش والأمن العام وعامة الشعب بالتواجد في هذه المواقع.

١٤- إصدار تلميحات مباشرة وغير مباشرة عبر أجهزة الإعلام الداخلي

والخارجي بتشكيل لجان حماية شعبية داخل الأحياء وذلك لتوجيه أفراد المظاهرة إلى التوجه إلى مواقعهم دون فرض القوة من قبل الجيش.

١٥- إرسال إشاعات مغلوطة وكاذبة عبر جميع الوسائل لمحطات الإعلام الخارجي فقط ويتم تصحيحها من قبل محطات الإعلام المحلي وذلك لكسب الثقة من قبل العامة لصرف الأنظار عن هذه المحطات وتشويه سمعتها في جميع الاتصالات الواردة إلى محطات الإعلام المحلي.

١٦- بث الشائعات القوية عبر جميع وسائل الإعلام المحلي والخارجي بوجود فوضى عارمة وهروب المساجين وتحديد أعداد وهمية كبيرة وكذلك مسجلي الخطر وأنهم شوهدوا داخل الأحياء السكنية.

١٧- مطالبة جميع الشعب عبر جميع وسائل الإعلام بتشكيل لجان شعبية تسهر ليلاً ونهاراً لحماية الأحياء وتكوين المطالبات من قبل أصوات نسائية من عناصر الأمن حسب ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق معكم.

١٨- متابعة الوضع ميدانيًّا من قبل العناصر الأمنية المدنية والرفع لنا بأعداد المتظاهرين التقريبي ومعرفة مواقعهم لإرسال مجموعة بند ٢ إلى أحيائهم حتى يتم امتصاصهم وإفراغ المساحات من المتظاهرين.

١٩- اتصالات مكثفة ومكالمات وتواجد شخصي لدى جميع وسائل الإعلام يظهر تحسن ملحوظ بعد تواجد اللجان الشعبية لحماية الأحياء والمجمعات السكنية والتجارية.

٢٠- البدء بإظهار التلاحم مع القيادة تدريجيًّا وذلك بإظهار بعض الشعارات في الوقت المحدد وحسب ما يتم إبلاغكم به. انتهت الوثيقة.

إنها أخطر جريمة ارتكبت في التاريخ المصري الحديث ولا تزال نتائجها حاضرة ومتفاقمة في حق الشعب كله. نقصد قرار سحب قوات الشرطة من كل أنحاء مصر

في ٢٨ يناير إبان الثورة الشعبية الكبرى.

إنها جريمة الجرائم حين اختفت بشكل تآمري مدبر كل قوات الشرطة بملايينها بأوامر نافذة ومحددة لتفقد مصر الأمان لولا جهاد المصريين غير المتوقع في حماية أنفسهم بأنفسهم. وزاد من الترويع أن خرجت علينا أجهزة الإعلام الرسمية متحدثة عن الرعب وصيحات الاستغاثة من هجوم اللصوص واجتياح البيوت والممتلكات.

كل شوارعنا وصروحنا وبيوتنا حتى المتحف المصري كنز البشرية كلها تعرضت للاقتحام الإجرامي. لم يكن ذلك هو الأثر السلبي فقط بل لقد فتحوا السجون وأخرجوا المجرمين والبلطجية المزودين بالأسلحة لينطلقوا ضد فئات الشعب في لحظة واحدة وتوقيت محدد ومريب.

اختفت الشرطة في لمح البصر .. فهل يجرؤ الجنود والضباط أن يفعلوا هذا لمجرد رغبتهم في الراحة أو بدافع الخوف؟ لقد نطق بعضهم وأكد تلقيه أوامر مباشرة من قيادة الداخلية، وقال آخرون إنهم فقدوا الاتصال ولم يكن يرد عليهم أحد ليعرفوا أين يتوجهون.

كان مبارك قد توعد ونفذ، إما الاستقرار علي طريقته وإما الفوضى، وعندما وجد الرفض الكامل له ولنظامه نفذ جريمة الفوضى المدبرة، ولكن الشعب كان قد امتلأ إصرارًا علي إسقاط الطاغية ونظامه.

عندما نجح الشباب في تفكيك العصا الأمنية المرعبة لنظام مبارك القمعي، وعندما أجبر كل أجهزة الأمن على الانسحاب المخزي، وعندما نجح المصريون في الانتصار على خطة الفوضى وقاموا بحماية أنفسهم ومجتمعهم ومؤسسات الدولة، عند ذلك كانت الدولة قد تفككت بالفعل، وعند ذلك كان النظام قد لفظ أنفاسه بالفعل، لأن هذا النظام كان قائمًا فقط على مؤسسة الأمن وفروعها، وكانت هي

التي تدير البلاد وتقوم بكل صغيرة وكبيرة في مصر، وهكذا فإنه بسقوطها سقط النظام وانتهى.

وبفضيحة وزارة الداخلية وجريمتها التي لن تغتفر والتي سيسجلها التاريخ، انهار صرح كبير من الطغيان هو مباحث أمن الدولة، ذلك الجهاز الذي نجح في صناعة كرنفال من القمع وتعذيب مواطنيه، وفشل بجدارة وامتياز في حماية الوطن من تتبع العمليات الإرهابية ومنعها وكان آخرها كنيسة القديسين.

لذلك كان حل جهاز أمن الدولة من أهم المطالب التي أصر عليها شباب ثورة ٢٥ يناير بسبب ما ارتكبه هذا الجهاز من جرائم في حق الوطن والمواطنين، بفضل السلطات الواسعة الممنوحة له من خلال قانون الطوارئ الذي أعطي هذا الجهاز الحق في الاعتقال والقبض العشوائي تحت مسمي الاشتباه.

في عهد حبيب العادلي تضخم جهاز أمن الدولة وزرع في كل ركن من أركان البلاد جواسيسه، في المصانع والجامعات والمدارس والمستشفيات والمصالح الحكومية، وانضمت ملفات جديدة للملفات الاتجاهات السياسية غير المعترف لها بالشرعية القانونية وعلى رأسها قضايا الأقباط، حتى أصبح لأمن الدولة نفوذ في قضايا عائلية وشخصية كزواج فتاة مسيحية من مسلم أو مشاجرة عادية بين طرفين أحدهما مسيحي والآخر مسلم.

الفصل السادس

الدعم الذي انتظره الطغاة فلم يجدوه

كان الحصار الذي فرضته ثورة ٢٥ يناير على نظام حسني مبارك كبيرًا وشاملاً ومفاجئًا، فقد كان النظام مطمئنًا إلى تأكيدات وزير داخليته الذي وضع الشعب تحت السيطرة من خلال العديد من الإجراءات القمعية، وكانت القيادات الأمنية تؤكد لرأس النظام أن خروج مظاهرة كبيرة خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وأنهم إذا كانوا قد سمحوا للشباب بمظاهرات يوم ٢٥ يناير فإنما كان ذلك على سبيل التنفيس، ولذلك وقف الأمن في ذلك اليوم يحرس المظاهرات ولا يحتك بالناس لأنه كان يعتقد أن الأمر سينتهي بانتهاء اليوم.

ولكن حينما استمرت المظاهرات وانتصر الثوار يوم ٢٨ يناير، حدثت المفاجأة ووقع الأمن والنظام في حيص بيص، وفقدوا عنصر المبادرة الذي كانوا يمسكون به دائمًا، وبفقدانهم للمبادرة أصبحوا لأول مرة يتصرفون بمنطق وأسلوب رد الفعل بعد أنْ أصبحت قيادة الأحداث والفعل الحقيقي في يد آخرين هم الثوار.

ظل النظام يكابر ولا يعترف بالثورة لفترة ليست قصيرة، وظل يتصرف كأنه لا يسمع شيئًا ولا يرى شيئًا، كانت مطالب الثورة تتعالى وتصل لكل أنحاء العالم لكن نظام مبارك كان يصم أذنيه ولا يسمعها، وهذه هي طبيعة الطغاة في كل العصور لا يستفيدون من تجارب الزمن ومن خبرات التاريخ، ولا يتعلمون من دروس الطغاة الهالكين، ولذلك كان أركان نظام مبارك يتصرفون على أنها «هبة» وستنتهي وأن الأيام كفيلة بأن ييأس هؤلاء المتظاهرون ويعودون إلى منازلهم وكأن شيئًا لم يكن.

كان الطغاة يراهنون على عامل الوقت والصبر وطول النفس، وكانوا يعتقدون أنهم متى حصروا المظاهرات والاعتصام في ميدان التحرير ومتى استطاعوا أن

يجعلوا عجلة الحياة تسير رغم ما يحدث في الميدان فإن الأمر سيئول في النهاية لهم لأن ما يحدث في الميدان لن يكون وفق تصورهم أكثر من «هايد بارك» يجتمع فيه الناس ليفرغوا شحناتهم السياسية المكبوتة، بل إن رئيس الوزراء وقتها الفريق أحمد شفيق وعد بتقديم الطعام والعصائر لمرتادي هذا الـ«هايد بارك» الذي كان يحلم به.

لكن المتظاهرين كانوا على وعي بما يفعلون، وكانت خطتهم لإفساد هذا المخطط عدة أمور:

الأمر الأول: الحفاظ على زخم ميدان التحرير وعلى التجمعات الكبيرة فيه.

الأمر الثاني: الاحتفاظ بزخم المظاهرات في كل مدن مصر.

الأمر الثالث: الوصول إلى المظاهرات المليونية في الأيام التي تحددها الثورة وأن تصل الذروة في أيام الجمع.

الأمر الرابع: خروج مظاهرات جديدة إلى القصور الجمهورية ومباني مجلسي الشعب والشورى وكذلك مبنى مجلس الوزراء ومبنى وزارة الداخلية.

أمام هذا الوعي بدأ النظام يتنازل عن طريق تعيين نائب لرئيس الجمهورية ثم إقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة نصفها من الحكومة القديمة، وإعلان مبارك عدم ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية وتأكيد نائبه أن جمال مبارك لن يترشح هو الآخر.

حينما رأى المتظاهرون أن النظام يحاول امتصاص الغضب الثوري المتصاعد ويحاول الالتفاف على الثورة ومطالبها، وأن ما يعرضه أقل بكثير جدًا عن مطالب الثورة، بدأ الثوار يرفعون من سقف مطالبهم، وبعد أن كان يرضيهم إصلاح النظام أصبحوا لا يقبلون إلا بإسقاط النظام كاملاً وظهر شعار الثورة الأول والأهم وهو «الشعب يريد إسقاط النظام».

حينما رأى النظام أن الثورة تتواصل يومًا وراء يوم وأسبوعًا وراء أسبوع وأن

المتظاهرين يزيدون لا ينقصون وأنهم بمئات الآلاف والملايين وأن المظاهرات تصل تدريجيًا إلى معظم مدن مصر، أراد أن يضغط على الجيش لكي يفض الاعتصام والمظاهرات بالقوة ولكن جاءت الوقفة التاريخية للجيش برفض هذا السيناريو والإعلان عن أن الثورة مطالبها مشروعة وأن الجيش يتفهمها وأنه لن يعتدي على أي متظاهر طالما كان يتظاهر بالطرق السلمية.

حينما يئس مبارك من مساعدة الجيش له استعان بزبانية الداخلية وفلول الحزب الوطني وأموال رجال الأعمال ودبر الجميع جريمة كبرى أخرى بعد جريمة الانسحاب الأمني وهي «موقعة الجمل»، بعد أن صور لهم خيالهم المريض أنهم يمكن أن يواجهوا ثورة العلم الحديث بهذه الهمجية البدائية التي فضحتهم أمام العالم، خاصة وان الجريمة كانت منقولة بالصوت والصورة إلى العالم كله.

كان القوم يعتقدون أنهم بهذا الاجتياح البربري لميدان التحرير وبإطلاق النار الحي وبقنابل المولوتوف من أسطح العمارات المطلة على الميدان وتحويله إلى ساحة مشتعلة، سيخاف المتظاهرون وينصرفوا، وهو تخطيط عبر عن طريقتهم في إدارة الأزمة من البداية.

لقد كان خطاب رأس النظام الذي سبق المذبحة بساعات هو ساعة الصفر، ففور انتهائه تحرك هذا التحالف الآثم ضد المتظاهرين في كل محافظات مصر في توقيت واحد وبنفس الكيفية، أراد النظام الساقط أن يوحي بأن الأمر بعيد عن النظام وأنه لا يعدو كونه حربًا أهلية وانقسامات في الرؤى والتوجهات السياسية بين المواطنين أنفسهم.

أراد مبارك أن يحدث انقسامًا بين المصريين الرافضين له، عن طريق الظهور بمظهر الضعيف المتنازل الذي خدم بلاده سلمًا وحربًا والراغب في انتهاء مدة رئاسته بشكل آمن والموت في مصر، فتجاوب البسطاء مع هذه الأبعاد الإنسانية

وتعاطفوا معه وقالوا: لماذا لا تعطون للرجل فرصة لتنفيذ وعوده؟ وفاتهم أنها محاولات التفافية خادعة وفاتهم أن ما يمنعه من الإصلاح الحقيقي هو العناد والمكابرة، وفاتهم أن الثورة إذا خدعت بهذه الوعود وانفضت الجماهير وتمكن النظام من التقاط أنفاسه وإعادة الحيوية إلى أجهزته وخاصة جهاز الأمن فسوف يعود أكثر شراسة وأكثر ولوغًا في دماء المعارضين وأكثر التفافًا على وعوده، فهكذا تقول الخبرة وهكذا يحكي لنا تاريخ الصراع بين الثورات والطغاة، فأكثر ما يؤدي إلى فشل الثورات هو قصر النفس وتصديق الوعود المعسولة، وصار راسخًا في تاريخ الثورات أن «نصف ثورة يعني شعبًا يحفر قبره بنفسه».

كان اليوم التاسع للثورة والذي حدثت فيه المذبحة هو أخطر أيام الثورة، فقد أصبح المتظاهرون أنفسهم مقسومين قسمين: قسم على موقفه ومدرك للخدع والألاعيب، وقسم حسن النية مصدق للوعود، فبدأ العدد يقل وبدأ الحماس يفتر، ولكن ما هي إلا ساعات حتى وقعت المذبحة بعد منتصف النهار بقليل، وهنا تأكد الجميع أن هذا النظام الدموي لا يمكن الثقة فيه وفي وعوده، فكيف يمكن تصديق أن هؤلاء المهاجمين المسلحين هم من مؤيدي النظام فقط وممن محبيه؟ لماذا لم يظلوا في أماكن مظاهراتهم يتظاهرون بالطرق السلمية مثلما يتظاهر معارضو النظام في ميدان التحرير؟ ولماذا قرروا دخول ميدان التحرير على أصحابه ومهاجمتهم؟ ولماذا قتلوا المتظاهرين وضربوهم وأصابوهم وحرقوهم بالمولوتوف وأرعبوهم؟

وكأن الله سبحانه وتعالى أراد أن ينصب هذا النظام مشنقته بيده، فقد بات الشعب المصري مستغربًا ما يفعله النظام وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فالعناد والتشبث بالكرسي هما كل ما يملكه من خيارات، وصار واضحًا أن الطاغية على استعداد لقتل شعبه بأكمله دفاعًا عن عرش زائل. لقد كان النظام عجيبًا في تعامله مع الأزمة، فهو دائمًا متأخر جدًا في قراراته وفي الاستجابة لمطالب الغضب الشعبي،

وإذا استجاب تكون استجابته شديدة الضعف مما يجعلها استجابة مرفوضة ومما يستفز المتظاهرين بشكل أكبر فيصممون على مواصلة طريقهم الاحتجاجي.

ولقد كان مما ساعد على عدم انهيار نظام مبارك بسرعة وصموده أمام الثورة الكبيرة، أنه كان هناك قرار دولي بدعم هذا النظام والعمل على تعويمه وعدم سقوطه، وقد قاد هذا القرار الدولي الكيان الصهيوني الذي يرى أن هذا النظام كان خير عون لبني صهيون وأنه كان مثالاً يحتذى في التعاون والود، ومن هنا تصاعدت المخاوف الصهيونية من نظام جديد لا يسير على نفس النهج، خاصة لو كان نظامًا إسلاميًا.

ضغط الصهاينة على الأمريكان من أجل دعم النظام المصري فجاء الموقف الأمريكي في البداية مائعًا لكنه أخذ في التطور التدريجي مع تنامي الثورة حتى أصبح يضغط على النظام بالتغيير الفوري وبالانتقال السلمي للسلطة (أمس وليس اليوم).

إن للأمريكان شرطين فيمن يقبلون به رئيسًا لمصر لكي يدعموه وينسقوا معه: الأول: أن ينفذ المطالب الأمريكية وأهمها التعاون مع بني صهيون، والثاني: أن يكون له قبول شعبي .. وهو ما يرون أن رأس النظام المصري قد فقده بعد اندلاع الثورة، فضغطوا من أجل أن يعين مبارك عمر سليمان نائبًا له، مما يتيح استمرار نفس السياسات الإستراتيجية عند غياب مبارك.

انتظر مبارك عونًا صهيونيًا أمريكيًا ينقذه في اللحظات الأخيرة مع اشتداد الثورة، الموقف الصهيوني كان معه قلبًا وقالبًا، لكن الموقف الأمريكي كان يتغير بتغير الواقع على الأرض وبتواصل الثورة واكتسابها مواقع جيدة كل يوم، وحينما أدرك الأمريكان أن الثورة تتعاظم وأنها في طريقها للنجاح أصبحوا يطالبون مبارك بالتنحي الفوري والاستجابة لمطالب الثورة. وهذا هو موقف الأمريكان دائمًا

وأبدًا، حينما يتأكدون أن صديقًا لهم قد فقد شعبيته فإنهم يلفظونه ويسحبون تأييدهم له.

ومثل الموقف الأمريكي كانت مواقف الدول الأوروبية بشكل عام، بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا .. الخ، كانوا في البداية يقفون موقفًا داعمًا لمبارك من طرف خفي ويعتقدون أنه يواجه احتجاجات سوف يتغلب عليها، ولكن بمرور الوقت وباتساع نطاق الثورة وتواصلها وطول نفسها وانتشارها في كل مكان، أدرك الأوروبيون أنهم يجب ألا يراهنوا على هذا الفرس الخاسر الذي أصبح بقاؤه في السلطة أمرًا مستحيلاً.

وهكذا حال اتساع نطاق الثورة دون أن يتمكن مبارك من استدعاء العون الصهيوني الأمريكي الأوروبي الذي طالما راهن عليه، فهو لم يكن يحسب أي حساب للشعب المصري، ولذلك كان يزوّر الانتخابات ويقمع الناس ويحكمهم بالطوارئ وبالحديد والنار لأنه كان يعلم أن شرعيته ليست شرعية شعبية ناتجة عن اختيار الناس له وحبهم له وإنما كان يدرك أن شرعيته مكتسبة من انصياعه للغرب ولإسرائيل ولتنفيذه ما يملى عليه من أوامرهم وإملاءاتهم، وكان على يقين أن هؤلاء هم الذين يحمونه ويضمنون له البقاء في منصبه، ولكن حينما ثار عليه شعبه ولفظه أراد أن يستدعي دعم هؤلاء المؤيدين الذي قضى عمره كله خادمًا لهم وعميلاً لهم ضد بلاده، ولكن هيهات .. ولات حين مناص، فالتاريخ يقول غير ذلك، التاريخ يؤكد أنه حينما تثور الشعوب وتصبح ثورتها كالطوفان الكاسح يومئذ لا ينفع الطغاة أعوانهم.

ومثلما لم يأتِ مبارك الدعم الذي كان يريده وينتظره من الأمريكان والأوروبيين وبني صهيون، فإنه لم ينفعه دعم أصدقائه القادة العرب في السعودية وليبيا والإمارات والكويت. لم ينفعه دعم الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية

الذي أبلغ الرئيس الأمريكي أوباما تأييده الكامل لمبارك وأنه في حالة وقف الولايات المتحدة لمساعداتها له فسوف تقوم السعودية بدفعها. ولعل الملك السعودي كان يعبر عن موقف مرعوب من أن تنجح الثورة المصرية مما يجعلها مثالاً يحتذى في كل مكان وخاصة في السعودية التي تعاني من احتقان سياسي كبير ومن معارضة سياسية مكبوتة ومقموعة.

ولم ينفع مبارك دعم الرئيس الليبي معمر القذافي الذي دافع عن صديقه قائلاً: إن مبارك فقير لا يملك ثمن ملابسه وأننا نعينه بمساعداتنا كي يعيش. القذافي لم يرتعب أثناء الثورة التونسية ولكنه مات في جلده من الخوف أثناء الثورة المصرية وبعد نجاحها، فهو يعلم مغزى نجاح الثورة في مصر، ويعلم قوة تأثير ما يحدث في مصر على بلاده، وقد أثبتت الأيام أنه كان على حق في خوفه ورعبه، فالثورة المصرية نجحت يوم ١١ فبراير في إسقاط الطاغية، والثورة الليبية اشتعلت ضد القذافي يوم ١٥ فبراير، أي بعد الثورة المصرية بثلاثة أيام فقط.

أما الدعم الإماراتي والكويتي فمفهوم، فقد كان نظام مبارك هو قائد ومنسق هذه الأنظمة الهلامية المستبدة، كان كبيرهم الذي علمهم السحر، كان هو الوكيل الرئيس للمشروع الأمريكي الصهيوني بينما كان هؤلاء وكلاء فرعيين، والعرب جميعًا يتأثرون بما يحدث في مصر، ومد الثورة المصرية سيصلهم لا محالة.

الفصل السابع

مواقف دينية مخزية أثناء الثورة

كان موقف الأزهر بشكل عام من الثورة المصرية ساكتًا متواريًا غير عابئ، نحن نتحدث عن موقف الأزهر كمؤسسة دينية رسمية ولا نتحدث عن موقف علماء فرادى يعبرون عن أنفسهم، فقد كانت هناك مشاركات ضعيفة من علماء أزهريين في المظاهرات، وعبر علماء عن موقف إيجابي بشكل منفرد، أما المؤسسة الدينية الرسمية المتمثلة في مشيخة الأزهر وفي مجمع البحوث الإسلامية ولجنة الفتوى وجامعة الأزهر ودار الإفتاء فقد كان الموقف سلبيًّا، وفي بعض الأحيان مؤيد للنظام.

فقد أذاع التلفزيون المصري خبرًا مفاده أن الإمام الأكبر اتصل بالرئيس المصري، وأعرب له عن ثقته في قدرته وقدرة مصر على عبور تلك الأزمة. تصريحات شيخ الأزهر لم تدعم الثورة والثوار ومطالبهم وإنما تحدث عن استعداده للقاء ممثلين عن شباب الثورة (من أجل حثهم طبعًا على التعقل والعودة إلى بيوتهم والحفاظ على أمن البلاد).

أما مجمع البحوث الإسلامية فقد أصدر بيانًا قال فيه: «إن المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصد أساسي من مقاصد الشريعة يقدم على ما سواه، ومن هنا فإن التعبير عن الرأي يجب أن يظل محكومًا بالمصالح العليا للوطن وفي مقدمتها الأمن». ثم تتضح المواقف أكثر فيقول المجمع في بيان لاحق: «تواصلاً مع البيان الأخير للسيد رئيس الجمهورية، والذي استجاب فيه للمطالب المشروعة للشباب، ودعا فيه للحوار الذي يبقي الباب مفتوحًا، وأزال التناقض بين إجراء

التعديلات الدستورية المطلوبة وبين مطلب حل مجلس الشعب، بحيث لا يصادر أحدهما على الآخر، ويحقق التوافق بين المطلبين دون تصادم أو تعارض .. وعليه فإن المجمع يطالب الشعب المصري بأن يلتزم الجميع بالتعقل والهدوء والبعد عن أي صدام أو عنف، وبخاصة في هذا الظرف الذي تمر به الأمة، وأن تجتمع سائر القوى السياسية دون إقصاء لأحد لحوار فوري يهدف إلى احتواء الأزمة ورأب الصدع والحفاظ على الأمن وقطع السبيل أمام محاولات التدخل الأجنبي..».

ورفض أمين لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ سعيد عامر، اعتبار المظاهرات السلمية وسيلة من الوسائل المشروعة للتعبير عن الرأي. يقول: «إنها - يعني المظاهرات السلمية- من الوسائل المرفوضة في الإسلام، كما أن الإسلام لم يعهد مثل هذه الظواهر، مؤكدًا أن الناس أيام الخلفاء الراشدين كانوا يعبرون عن رأيهم دون تظاهر».

وجاء موقف المفتي د. علي جمعة مؤيدًا للنظام البائد وملتفًا حول الثورة، فقد أكد في تصريحات له على أنه يناشد المتظاهرين في كل المدن وخاصة في ميدان التحرير العودة إلى بيوتهم، بعد أن استجاب الرئيس حسني مبارك في بيانه للإصلاحات التي طالبوا بها، حتى تستمر الحياة وحتى تتجنب مصر شر الفتنة.. حسب تعبيره. وفي نداء عبر التلفزيون المصري ذكر الدكتور جمعة المتظاهرين بقول رسول الله ﷺ: «**الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها**»، وبقوله في حجة الوداع: «**إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم**»[(١)].

وهكذا لم يكن الأزهر هو الأزهر، ولم يستطع الأزهر أن يقف نفس موقفه من ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الاحتلال الفرنسي، فقد كان الأزهر وشيوخه هم قادة الثورتين، ولم يستطع أن يقف نفس موقفه من ثورة عام ١٩١٩م، والسبب أن

(١) إسلام عبد العزيز، فتاوى الثورة المصرية.. بين الحرام السياسي والحلال الديني .. الحاجة لشمول الفتوى وواقعية التطبيق، إسلام أون لاين، ٧-٢-٢٠١١م.

الأزهر كان في ذلك الوقت حرًّا، أما الآن فهو مقيد بألف قيد جعل شيخه السابق د. محمد سيد طنطاوي يستسلم لهذه القيود ويقول: «أنا مجرد موظف في الدولة وأتلقى أوامري من رئيس الجمهورية». فثورة يوليو وجمهورياتها المتعاقبة قيدت الأزهر وقزمته وأممته وأساءت إليه.

لكن الموقف المخزي الذي نقصده في هذا الفصل ليس هو موقف الأزهر، فموقف الأزهر كان متوقعًا بسبب التدخل الحكومي الكبير في شئونه، لكن ما يثير الدهشة والحزن هو موقف السلفيين الذين كثيرًا ما يلعبون دور الإمام والموجه والمرشد لمجتمعاتهم والذين قلما يرضيهم أحد أو موقف. إذا كان هؤلاء ينشدون واقعًا أفضل للإسلام وظروفًا أفضل للدعوة الإسلامية فقد تأكد لهم أن نظام مبارك الفاسد والقمعي حائل أساسي دون ذلك، ورءوا الشباب يخرجون عليه لإسقاط نظامه، وكانت المفاجأة أنهم لم يكتفوا فقط بالصمت والفرجة وإنما كانوا مثبطين للشباب بل معارضين لهم وداعمين للنظام الفاسد.

إذا كان السلفيون ليسوا كيانًا واحدًا أو كتلة واحة، ففيهم السلفية العلمية والسلفية الإصلاحية والسلفية الجهادية، فإن السلفية الإصلاحية التي تهتم بالسياسة بشكل أكبر لا نكاد نشعر بها في مصر، أما السلفية الجهادية فهي موجودة ولكنها تعمل في السر. والغالبية العظمى للسلفيين المصريين هي للسلفية العلمية التي ترتكز على مقولات ارتقت في أدبياتها القديمة والحديثة إلى درجة الأصول المتبعة، كاعتقادهم بأن الصبر على جور الأئمة وظلمهم أصل من أصول أهل السنة والجماعة، لذا فإنهم لا يرون مشروعية أعمال الاحتجاج المستنكرة لظلم واستبداد وفساد سياسات أئمة الجور والظلم، بل يدعون أتباعهم ومريديهم إلى الصبر والاحتساب، مهما بلغ جور تلك السياسات، واشتد ظلمها، أما واجب الوقت حينها كما تشدد السلفية العلمية في تقعيداتها وتأصيلاتها، فهو إسداء النصح لذلك

الظالم الجائر سرًا بعيدًا عن إعلان ذلك وإشاعته في الناس[1].

وقد جاء موقف مفتي عام السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، معبرًا عن رأي السلفية العلمية بأوضح صورة، وأجلى بيان، وينسجم في الوقت نفسه مع تقريراتها المعروفة، وأدبياتها المشهورة، فالمفتي في خطبة الجمعة (٤ فبراير ٢٠١١م) شن هجومًا شديدًا على منظمي المظاهرات والمشاركين فيها، واصفًا تلك المظاهرات بـ«المخططة والمدبرة» لتفكيك الدول العربية الإسلامية، وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة متخلفة.

كما قال الشيخ: إن الهدف من تلك المظاهرات هو ضرب الأمة الإسلامية في صميمها، وتشتيت شملها واقتصادها وتحويلها من دول كبيرة قوية إلى دول صغيرة «متخلفة»، داعيًا إلى الوقوف موقف الاعتدال.

ووصف المفتي في خطبته مخططات منظمي المظاهرات بـ«الإجرامية الكاذبة» لضرب الأمة والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها، معتبرًا نتائجها سيئة وعواقبها وخيمة «لما فيها من سفك الدماء وانتهاك للأعراض وسلب الأموال والعيش في رعب وخوف وضلال».

ومما جاء في خطبة المفتي قوله: «يا شباب الإسلام، كونوا على بصيرة من تلك النار التي أوقدت في العديد من البلدان.. إن تلك المشاحنات استغلت من قبل الأعداء لنشر السموم والشرور داخل الأمة العربية»، مضيفًا أن من أسباب «الفتن والغواية والضلال إثارة الفتن بين الشعوب والحكام من خلال المظاهرات والمسيرات»[2].

واضحٌ أن الشيخ ينطلق في كلامه من رؤية فقهية ترى عدم مشروعية المظاهرات

(١) بسام ناصر، قراءة نقدية في مواقف السلفيين من الثورة المصرية، صحيفة السبيل الأردنية، ١٤ فبراير ٢٠١١م.

(٢) الإسلام اليوم، ٢ ربيع الأول ١٤٣٢هـ- ٥ فبراير ٢٠١١م.

والاعتصامات وغيرها من الوسائل الاحتجاجية السلمية، ويقرر في وضوح تام أنه يعتبر تلك المظاهرات سبيلاً لإثارة الفتن بين الحكام والشعوب، وأنه يراد بها ضرب الأمة في صميمها... ، ومن الظاهر جدًا أن المفتي يرمي إلى تنفير عامة المسلمين من المشاركة في المظاهرات، وحثهم على الابتعاد عنها، والتحذير الشديد من الداعين إليه والقائمين على تنظيمها، لأنها - وفق نسقه السلفي - مظهر من مظاهر الخروج على ولي الأمر، وسبب لإثارة الفتن التي تؤدي إلى إراقة الدماء المعصومة، وغياب الأمن والأمان عن البلاد والعباد.

تكمن الخطورة في خطاب الشيخ المفتي المتمثل بهجومه الشديد على الثورة المصرية وأبطالها الأحرار، تطابقه التام مع مفردات ومضامين أجهزة إعلام نظام الديكتاتور البائد، التي لم تفتأ تحذر جماهيرها من الفتن الداخلية، والمخططات الخارجية، والأجندات الخفية لجهات مشبوهة وأجنبية، لكن أولئك السحرة عندما رأوا أن الشعب قد أبطل ما جاءوا به من السحر، أعلنوا على الملأ بطلان سحرهم، منقلبين على كبيرهم الذي علمهم السحر، رافعين أصواتهم بتمجيد الثورة والثوار[1].

لقد بدت التيارات السلفية داعمة بوضوح للنظام، أحيانًا بترتيب منه أو بتطوع منها، وأحيانًا أخرى بفعل طبيعية الموقف السلفي الرافض جذريًا للثورة، بل والرافض للمعارضة السياسية ولمبدأ المعارضة عمومًا، وهو ما سعى النظام إلى استثماره جيدًا قبيل الثورة وفي أثنائها.

لقد قاطع السلفيون الثورة، كما كانوا قد قاطعوا من قبلها أي معارضة سياسية. ربطوا بين الثورة وبين الفتنة، وهم يقبلون بظلم ثلاثين عامًا ولا يقبلون بالثورة، على حد تعبير أدبياتهم. وكانت الثورة لحظة مهمة لظهور هذا التحالف غير الموثق،

(١) بسام ناصر، مرجع سابق.

وربما غير المخطَّط له بين نظام مبارك والسلفية. بين السلفية التي يرعاها ويحميها، وهي التي تمثل امتدادًا للسلفية السعودية، وبين السلفية التي لا يتردد في البطش بها والتنكيل بأفرادها دوريًا، لأسباب شتى.

ومن مفارقات مشهد الثورة المصرية أنّ النظام، الذي كان قد أوقف بث القنوات السلفية قبل فترة وجيزة من الثورة، وحمّلها مسؤوليّة العنف الطائفي وكل أزماته تقريبًا بعدما رعاها زمنًا وأفسح لها مجالاً على قمره الصناعي «نايل سات»، عاد ليوظّف رموزها وشيوخها في حربه على الثورة، وهذه المرة على قنواته الرسمية والخاصة المرتبطة به هيكليًّا. هكذا استضافت قنواته الإعلامية عددًا كبيرًا من رموز السلفية، أمثال محمد حسان ومحمود المصري ومصطفى العدوي وآخرين. وأطلق هؤلاء سيلاً من الدعوات والفتاوى لوقف التظاهر، مزيَّنة بحديث طويل عن «نعمة الأمن والأمان وخطر الفتنة وحرمة الخروج» عن الطاعة.

حتى وصل البعض إلى الطعن الصريح في وطنية من يحركون الثورة، بل وفي أصل الثورة بالحديث عن أنها مؤامرة صهيونية أمريكية مرة، أو إيرانية مرة أخرى. وكان التدخل الانتهازي للقيادة الإيرانية على خط الثورة، والادعاء أنها «ثورة إسلامية» وامتداد للثورة الإسلامية في إيران، سببًا إضافيًّا للحرب السلفية على الثورة.

لقد كان لافتًا أيضًا تصاعُد الدعم السلفي، المباشر وغير المباشر، للنظام، حتى صارت السلفية سنده الديني الأقوى وربما الأخير، وهو ما يمكن أن يؤكد أن مستقبل السلفية على المحك؛ فقد تجاوزتها حركة الشارع الثوري بما يجعلها محل نقد ومراجعة حتمية[1].

(١) حسام تمام، «السلفيّون والثورة»: مواقف متناقضة وعبثية.. ومحاولات يائسة لركوب الموجة مع تقديم الدعم للنظام.. وآخرون يقفون في منتصف الطريق، موقع الأزمة، ٩ فبراير ٢٠١١م.

فهرس الكتاب

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**



رقم الإيداع: ٢٠١١/٥٩٨١